جامعة الإمارات العربية المتحدة
الشئون العلمية والتعليمية
مجلس البحث العلمي

الأسرة العربية بين الثبات والتغير

دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد
د. سعد الكبيسي
قسم الإجتماع
جامعة الإمارات العربية المتحدة

د. سيد رشاد غنيم
قسم الإجتماع
جامعتي الإسكندرية والإمارات

د. سعيد أمين ناصف
قسم الإجتماع
جامعتي عين شمس والإمارات

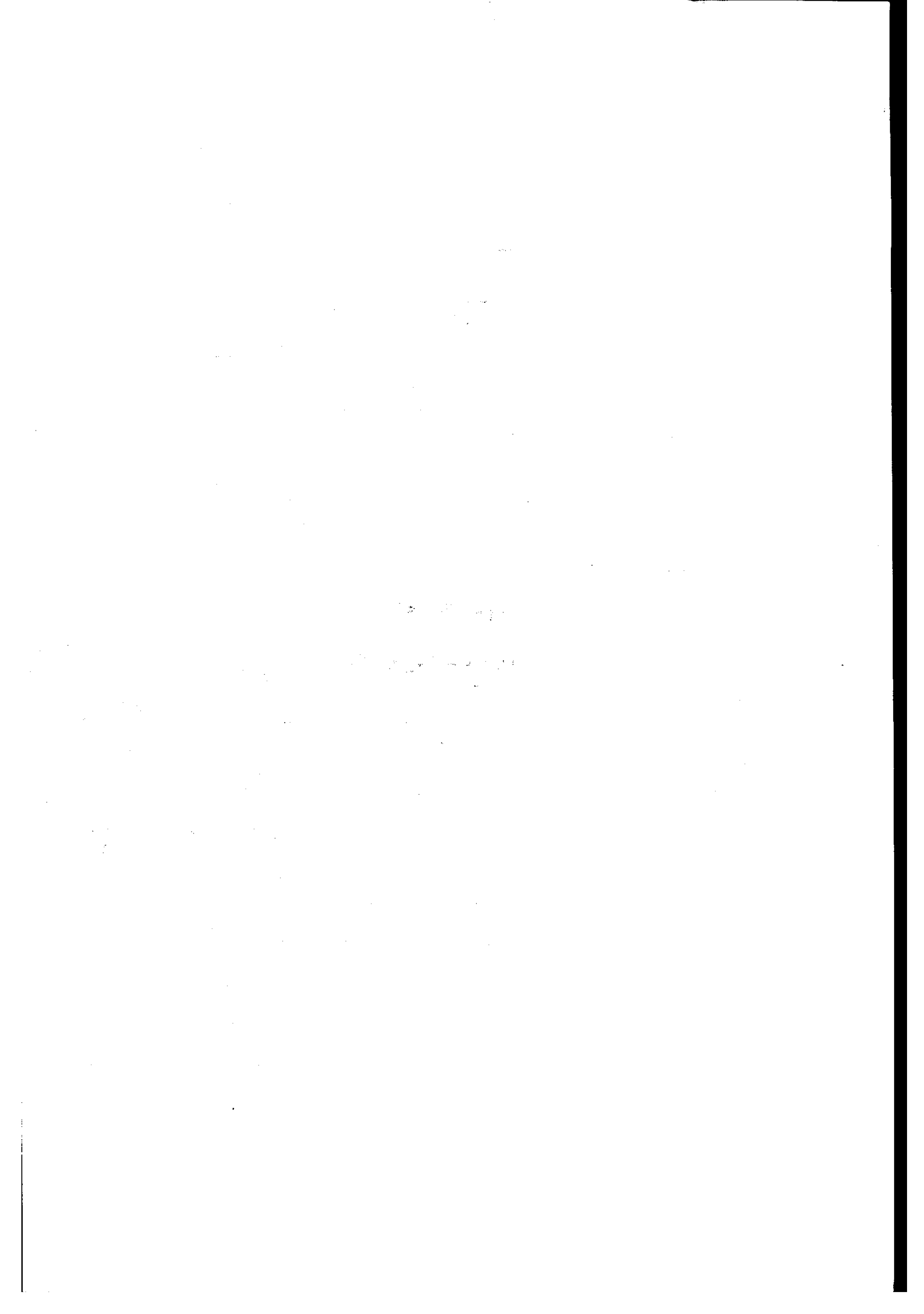
٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

يتوجه فريق البحث العلمي بعظيم الشكر والتقدير إلى جامعة الإمارات العربية بدءًا بالرئيس الأعلى للجامعة ، ومدير الجامعة ونواب مدير الجامعة . الذين كان لهم الفضل الأكبر في خروج هذا العمل العلمي إلى حيز النور ، حيث قامت جامعة الإمارات العربية ممثلة في مجلس البحث العلمي بتمويل هذا البحث ، فقد أمدت الباحثين بمبلغ وقدره عشرة آلاف درهماً ، ومن ثم يتوجه فريق البحث لسيادتهم بعظيم الامتنان ، متمنين مزيداً من العطاء للبحث العلمي وتقدمه بجامعة الإمارات العربية المتحدة .

والله المستعان

فريق البحث

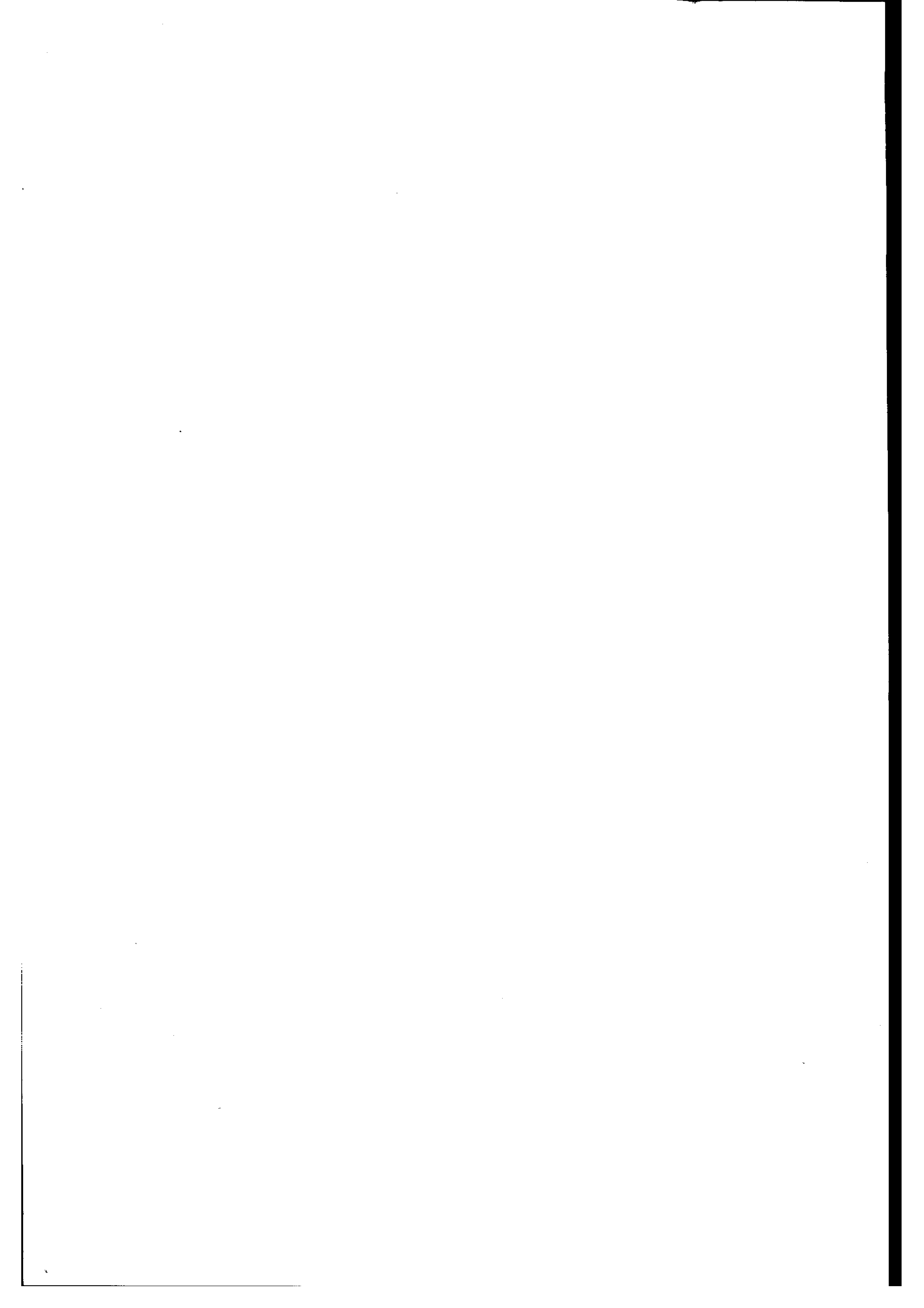


بسم الله الرحمن الرحيم

قام فريق البحث بإنجاز هذا البحث " الأسرة العربية بين الثبات والتغير " : دراسة ميدانية لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وقد جاءت الإنجازات على النحو التالي : حيث قام د. سعد الكبيسي بإنجاز المحاور التالية : أهمية البحث ، المفاهيم الأساسية ، عوامل التغير في الأسرة العربية ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعينة البحث ، أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) : عوامل الاستمرار ، الآثار المترتبة على استخدام الخدم في المنازل والقيم التي تعكسها . بينما قام د. السيد رشاد غنيم بإنجاز المحاور التالية : الدراسات السابقة ، الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة : تحليل نقدي ، المدخل النظري للبحث (بالمشاركة) ، ملامح الثبات والتغير في الأسرة العربية ، المشكلات الأسرية : أنواعها وعواملها وأساليب علاجها ، أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشاراً والقيم المرتبطة بها ، القيم الاجتماعية الخاصة بعمل المرأة خارج المنزل ، الفصل الرابع : استخلاصات عامة ورؤية استشرافية (بالمشاركة) . في حين قام د. سعيد أمين ناصف بإنجاز المهام التالية : الدراسات السابقة ، الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة : تحليل نقدي ، المدخل النظري للبحث (بالمشاركة) ، المجتمعات العربية – السمات المشتركة وملامح التباين ، بناء الأسرة وأنماط العلاقات القرابية ، التعليم والأسرة ، القيم المتعلقة بالسلطة واتخاذ القرارات ، الفصل الرابع : استخلاصات عامة ورؤية استشرافية (مشاركة) . أما المحور الخاص بأهداف البحث وتساؤلاته والاستراتيجية المنهجية ، واعداد أدوات البحث ومراجعتها ، وكذلك المحور الخاص بتأثير التليفزيون على الأسرة فقد قام بإنجازهما الباحثون الثلاثة .

الباحثون	التوقيع
١- سعد عبد الله الكبيسي	[signature]
٢- السيد رشاد غنيم	[signature]
٣- سعيد أمين ناصف	سعيد ناصف



مقدمـــة

تشكل العائلة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشـــاطات الاقتصاديـــة فـــي المجتمع العربي -قديما وحديثا- حيث تتمحور بها وحولها حياة أفـــراد المجتمـــع بغض النظر عن أنماط معيشتهم "البـــداوة والفلاحـــة والحضـــارة"، وانتماءاتـــهم المختلفة، فضلا عن أنها تمثل وسيطا بين الفرد والمجتمع.

ولقد أشارت بعض الدراسات التي تناولت الأسرة في نماذج من المجتمعـــات العربية إلى أن القبيلة والأسرة الممتدة لا تزالان تشكلان معا أساســـا هامـــا مـــن أسس التنظيم الاجتماعي في المجتمعات العربية بعامة ومجتمعات الخليج بخاصة.

ولقد تعرض المجتمع العربي شأنه شأن المجتمعات النامية تغيرات واســـعة النطاق نظرا لتقسيم العمل الدولي، والذي نتج عنـــه تبعيـــة أنظمتـــها المحيطيـــة للمراكز الرأسمالية العالمية "الصناعية". كما ارتبط بها أيضا تغلغل نمط الإنتـــاج الرأسمالي في الهياكل الإنتاجية التقليدية لهذه المجتمعات التابعة، الأمر الـــذي أدى إلى ظهور تناقضات عديدة في مختلف المجالات. هذه التناقضات انعكست بشـــكل مباشر أو غير مباشر على النظم الاجتماعية السائدة. ولا شك أن الأسرة تعد مـــن أهم النظم الاجتماعية التي تأثرت بهذه التحولات، حيث تغـــير شـــكلها وحجمـــها وبناؤها ووظائفها، وتقسيم العمل، ونمط السلطة واتخاذ القرار، ومنظومـــة القيـــم السائدة، والعلاقات بين الأجيال، فضلا عن تغـــير نمـــط الإنتـــاج والاســـتهلاك وأساليب التنشئة الاجتماعية.

وانطلاقا من ذلك، فإن الدراسة السوســـيولوجية للأســـرة باعتبارهـــا أحـــد الأنظمة الأساسية في المجتمع وعلاقتها بالتحديث والتحضر والتطور الصنـــاعي ينبغي أن تتم في ضوء التكوينات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والعوامـــل والمتغيرات الثقافية والقيمية والديموجرافية من ناحية أخرى. ولقد تباينت وجـــهات نظر علماء الاجتماع والمهتمين بدراسات الأســـرة مـــن حيـــث أثـــر التحديـــث والتحضر والتطور الصناعي والتكنولوجي والتعليم وتطور وسائل الإعلام علـــى بناء الأسرة ووظائفها. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فثمة اتفاق بين علمـــاء الاجتماع على أن هذه المتغيرات جميعها قد أحدثت تغيرات أساســـية فـــي بنـــاء الأسرة العربية ووظائفها التقليدية المختلفة.

ومن ثم تأتي الأهمية النظرية لتلك الدراسة من كونها دراسة سوســـيولوجية متعمقة تتناول قضية الثبات والتغير في الأسرة العربية بعامة، والأسرة الإماراتيـــة بخاصة، علاوة على أنها تسعى إلى محاولة البحث عن اتجاه نظـــري ومنـــهجي نستطيع من خلاله تشخيص الواقع الاجتماعي تشخيصا سوسيولوجيا متعمقا. أمـــا

على المستوى التطبيقي، فتعد تلك الدراسة محاولة على الطريق لتشخيص واقع الأسرة الإماراتية باعتبارها نموذجا للمجتمعات العربية وذلك للتعرف على جوانب الثبات والتغير التي مرت بها، وإلى أي مدي تسهم عوامل الثبات في الحفاظ على الهوية الإماراتية ؟ وهل جاءت التغيرات إيجابية أم سلبية، علاوة على رسم صورة استشرافية لمستقبل الأسرة الإماراتية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

وانطلاقا من الأهمية النظرية للدراسة والتي تتمثل في كونها دراسة سوسيولوجية متعمقة تتناول قضية الثبات والتغير في الأسرة العربية بعامة والأسرة الإماراتية بخاصة في ظل التغيرات والتحولات التي يمر بها المجتمع وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. فضلا عن الأهمية التطبيقية لتلك الدراسة والتي تتمثل في أنها تعد محاولة لتشخيص الواقع الفعلي للأسرة الإماراتية من خلال دراسة ميدانية على نماذج من تلك الأسر موزعة على الإمارات المختلفة بالدولة. وذلك للكشف عن جوانب وعناصر الثبات والتغير التي مرت بها، والعوامل المختلفة المسئولة عن تغير بعض العناصر والمكونات. والعوامل الأخرى المسئولة عن استمرارية عناصر ومكونات أخرى.

ومن ثم تسعى الدراسة الراهنة إلى تقديم تحليل شمولي للتحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية ومجتمع الإمارات على وجه التحديد خلال العقود الأخيرة. وتفسير تلك التحولات ليس فقط في ضوء المتغيرات والأبعاد المحلية والإقليمية، ولكن أيضا في ضوء المتغيرات والعوامل الخارجية. مع الوضع في الاعتبار أن تلك العوامل متداخلة ومتفاعلة وذات تأثيرات نسبية تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى.

وفي ضوء تلك الاعتبارات النظرية والتطبيقية يتضمن هذا الجزء عددا من المحاور والعناصر الأساسية تتمثل في :- أهداف الدراسة وتساؤلاتها، والمفاهيم الأساسية، والإستراتيجية المنهجية والتي تشتمل على عناصر فرعية: - منهج وأسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات، ومجالات البحث (المكاني والبشري أو العينة وأسلوب اختيارها، والمجال الزمني)، بالإضافة إلى أدوات البحث والأساليب المستخدمة في تحليل البيانات والمعطيات الميدانية.

أولا : أهداف البحث وتساؤلاته :-

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في التعرف على ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة العربية بصفة عامة، والأسرة الإماراتية بصفة خاصة. وإبراز أهم الجوانب الإيجابية والسلبية لتلك التغيرات. فضلا عن الكشف عن العوامل المسئولة عن استمرار بعض الخصائص والعناصر والمكونات، وتلك المسئولة عن تغير البعض الآخر.

وفي ضوء ذلك ثمة مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن تحديدها فيما يلي : -

١- التعرف على أهم المداخل النظرية (الكلاسيكية والحديثة) التي تناولت قضايا ومشكلات الأسرة، ومدي إمكانية الاستفادة منها في الوصول إلى مدخل نظري يتناسب وطبيعة الأسرة العربية بعامة والأسرة الإماراتية بخاصة من ناحية، والخصوصية البنائية –التاريخية للمجتمعات العربية ومجتمع الإمارات من ناحية أخرى.

٢- محاولة الاستفادة من التراث العالمي والإقليمي والمحلي في تحديد وتشخيص ملامح البناء الاجتماعي للأسرة من حيث: تعريفاتها وبناؤها وتطورها وخصائصها ووظائفها وعلاقتها بالفرد والمجتمع.

٣- الكشف عن ملامح الثبات والتغير في الأسرة العربية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وبخاصة:-

ا- التطور التكنولوجي. ب – التحضر والتصنيع.
ج –العمالة الوافدة. د – التعليم.
هـ –تطور وسائل الإعلام.

٤- تشخيص الواقع الاجتماعي الفعلي للأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الدراسة الميدانية، والكشف عن ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها.

٥- الكشف عن دور المتغيرات الأساسية للبحث في التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية من خلال التركيز على المحاور الآتية: -

١- بناء الأسرة وأنماط العلاقات القرابية.
٢- المشكلات الأسرية من حيث أنواعها وعواملها وأساليب مواجهتها.
٣- تأثير التلفزيون على الأسرة.
٤- التعليم والأسرة.
٥ - الآثار المترتبة على استخدام الخدم داخل المنزل.
٦- أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) وعوامل استمرارها.

٦- التعرف على ملامح الثبات والتغير في القيم الاجتماعية الأسرية وبخاصة في المجالات الآتية:-

١- أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا والقيم المرتبطة بها.

٢- القيم الاجتماعية الخاصة لعمل المرأة خارج المنزل.

٣- القيم المتعلقة بالسلطة واتخاذ القرارات.

٤- التغيرات التي طرأت على قيمة التعليم.

٥- قيم الولاء والانتماء للوطن.

٧-رسم صورة استشراقية لمستقبل الأسرة الإماراتية في ظل المتغيرات العالمية.

وتحقيقا لهذه الأهداف تم صياغة مجموعة من **التساؤلات الأساسية** سعت الدراسة الميدانية للإجابة عليها نستطيع أجمالها فيما يلي :-

١-ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة البحث على مستوى مجتمعات الدراسة ؟

٢-ما هي أنماط الأسر السائدة والمنتشرة على مستوى الإمارات المختلفة من واقع بيانات الدراسة الميدانية ؟ وماهي طبيعة الفروق والسمات العامة المشتركة بين الإمارات وفقا لذلك ؟

٣-إلى أي مدى أسهمت المتغيرات المختلفة (التكنولوجيا، والتحضر، والتعليم واستخدام الخدم، وتطور وسائل الإعلام والتصنيع) في التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية ؟

٤-هل ثمة فروق بين الإمارات المختلفة فيما يتعلق بتأثير تلك المتغيرات على واقع الأسرة الإماراتية؟ وما هي السمات العامة المشتركة؟.

٥-ما هي العناصر والمكونات التي تعرضت للتغير في الأسرة الإماراتية ؟ وماهي العناصر والمكونات التي ما تزال مستمرة ؟ وما طبيعة الفروق بين أسر الدراسة على مستوى الإمارات وكذلك السمات المشتركة ؟

٦-ما هي أبرز المشكلات الأسرية التي تتعرض لها الأسرة الإماراتية ؟

٧-ما هي الأساليب الأكثر انتشارا لمواجهة تلك المشكلات الأسرية ؟

٨-ما هي أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) التي تستخدمها الأسرة الإماراتية ؟

٩-ما هي العوامل المسئولة عن استمرار تلك الأساليب التقليدية في العلاج ؟

١٠-ما هي الحالات التي تلجأ فيها الأسرة لاستخدام تلك الأساليب التقليدية ؟

١١-ما هي التغيرات التي تعرضت لها القيم الاجتماعية الأسرية وبخاصة في مجالات: التنشئة الاجتماعية، عمل المرأة، نمط السلطة واتخاذ القرارات، قيم التعليم، قيم الولاء والانتماء للوطن ؟

ثانيا : المفاهيم الأساسية

تحتوى الدراسة الراهنة على مفهومين أساسيين هما:

١- مفهوم الأسرة ٢- مفهوم التغير الاجتماعي

ونظرا لعدم وجود تعريف محدد وعام يمكن الاعتماد عليه بسبب تباين التوجهات النظرية والأيديولوجية للباحثين من ناحية، وتباين المجتمعات من حيث ظروفها البنائية والثقافية من ناحية أخرى، فإنه يمكننا عرض بعض التعريفات للوصول إلى تعريف إجرائي يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة وخصوصية مجتمع البحث.

تعريف الأسرة :

يشير المعنى الواسع للأسرة إلى مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون فيما بينهم أنهم ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبطون الواحد بالأخر عن طريق روابط الدم أو الزواج، ويدركها بقية أفراد المجتمع، ويرون أن هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق علاقات خاصة تجمعهم.

وطبقا " لبروم L. Broom، وسيلزنيك Selznick أن الأسرة " Family تتوسط بين الفرد والمجتمع وتساعد الفرد على أخذ مكانته في العالم الواسع.(١)

وعلى أية حال يشتمل مصطلح الأسرة في استعماله العام على الأسرة النواة Nuclear Family التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط، ولا تضم أفرادا آخرين وكذلك على بعض الجماعات مثل الزوجين اللذين لم ينجبا، الأب الذي يعيش مع ابن واحد غير متزوج أو أكثر من ابن، وكذلك يشتمل المصطلح أيضا على مفهوم " الأسرة الممتدةExtended Family والتي تتكون ليس فقط من الآباء والأطفال، وإنما تمتد لتشمل أيضا الأقارب الآخرين: الأجداد والأعمام والعمات، وكذلك أيضا تشتمل على رجل كبير وزوجته (أو عدة زوجات) وأطفالهم المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، غير المتزوجين، ويشكلون حياة اقتصادية اجتماعية (المعيشة المشتركة) تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة.

ولقد أصبح من الشائع في الولايات المتحدة الإشارة إلى الأسرة بمصطلح " الأسرة النواة " والتي تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهما. كما أصبح هذا النمط هو النمط السائد أيضا في المجتمعات الأوربية فضلا عن انتشاره كذلك في مجتمعات العالم الثالث بعامة، والمجتمعات العربية بخاصة.

ويؤكد كثير من علماء الاجتماع على أن الزواج وثمرته من الأطفال يؤدي إلى تكوين أسرة، بمعنى أن الاتحاد الدائم المستقر بين الرجل والمرأة بصورة يقرها المجتمع هو أساس تكوين الأسرة، بينما الزواج الذي لا يصاحبه إنجاب أطفال لا يكون أسرة، لأن مثل هذا الزواج العقيم من السهل أن ينتهي بين

الطرفين بسبب عدم الإنجاب. ولذلك أخذ قانون الضمان الاجتماعي المصري بهذا الرأي حيث يعرف الأسرة بأنها " مجموعة من الأفراد مكونة من زوج وزوجة وأولاد في محل إقامة واحد، أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشه واحدة ولو تباعدت محل إقامتهم. (٢)

وعلى الرغم من أهمية الإنجاب بالنسبة للأسرة، إلا أننا لانستطيع قبول هذا التعريف السابق قبولا مطلقا، حيث يصعب تطبيقه على كل المجتمعات وفي كل المراحل التاريخية، فهناك العديد من الأسر العقيمة التي تستمر حياتها على الرغم من عدم إنجاب الأطفال، والواقع الفعلي يؤكد ذلك. وهذا ما دفع بعض الباحثين أمثال " أوجبرن ونيمكوف " إلى وضع تعريف للأسرة بأنها رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفال أو زوجة بمفردها مع أطفالها. وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك، بمعنى أنها تشتمل بالإضافة إلى الأفراد السابقين أفرادا آخرين (الجد والجدة والأحفاد وبعض الأقارب) بشرط أن يكون هؤلاء جميعا في معيشة مشتركة مع الزوج والزوجة والأطفال أو بدونهم.

وثمة تعريفات أخرى للأسرة منها: أنها تجمع اجتماعي قانوني لأفراد انحدروا بروابط الزواج والقرابة أو بروابط التبني Adoption، وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضا في منزل واحد، ويتفاعلون تفاعلا متبادلا طبقا لأدوار اجتماعية محددة تحديدا دقيقا وتدعمها ثقافة عامة (٣)

ويتفق كل من " بيرجس ولوك " مع التعريف السابق، حيث عرفا الأسرة في كتابهما " الأسرة " والذي صدر عام ١٩٥٣ بأنها " مجموعة من الأشخاص إرتبطوا بروابط الزواج، الدم، التبني مكونين حياة معيشية مستقلة، ومتفاعلة ويتقاسمون الحياة الاجتماعية كل مع الأخر، ولكل من أفرادها، الزوج والزوجة الأم، والأب والابن والبنت دور اجتماعي خاص به ولهم ثقافتهم المشتركة (٤).

بينما يذهب كثير من المفكرين المحدثين خاصة من الأمريكيين - إلى أن إطلاق لفظة الأسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد ومجموعة أشخاص تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا منزليا، سواء انطوت هذه المجموعة على وجود نساء وأطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يعتبر كل فرد مستقل في معيشته " أسرة " وكذلك مجموعة الأصدقاء الذين يعيشون معيشة منزلية واحدة، وينطبق هذا التعريف أيضا على المؤسسات الاجتماعية التي ترعى مئات الأطفال. ويذهب البعض إلى أنه من الأفضل أن يطلق على الوحدات ذات الطابع الاقتصادي والمعيشي " اسم العائلة "، سواء كانت تقوم على أساس القرابة أو غير ذلك من

مقومات، أما لفظ أسرة بالمعني العلمي الاجتماعي فيكون مقصورا علـــى نظــام الأسرة الزوجية وما ينطوي عليه هذا المفهوم من اعتبارات تتعلق بنطاق الأســرة ومحور القرابة منها، وأشكال الزواج التي تحددها الحقوق والواجبـــات والأدوار، فضلا عن العلاقات المتبادلة بين مكوناتها وعناصرها (٥)

وعلى الرغم من تباين التعريفات السابقة، إلا أن دراسة الأسرة تعد مـــن منظور علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي حظيت باهتمام أغلب البـــاحثين الاجتماعيين والمهتمين بهذا العلم، حيث عبر الكثير منهم عـــن المكانـــة الهامـــة والمتميزة التي تحتلها الأسرة في المجتمع وذلك بطرق متعددة ومتباينة، لدرجـــة أن أحد تعريفات علم الاجتماع في مرحلة من مراحل تطور هـــذا العلـــم كـــانت تجعل الأسرة موضوعه الأساسي والمجال الرئيسي لاهتماماته (٦).

والواقع أن الأسرة Family شأنها شأن المفاهيم الأخـــرى ليـــس هنـــاك تعريف واحد عام يمكن أن ينطبق على كل المجتمعـــات وفـــي كـــل المراحـــل التاريخية، ومن ثم فإن أنماط الأسرة وأشكالها وبناءها ووظائفـــها تختلـــف مـــن مجتمع لآخر وفقا لطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمـــيز كل مجتمع والتي تنعكس بشكل أو بآخر على طبيعة الأسرة وأنماطـــها الســـائدة. وعلى الرغم من أن الأسرة كنظام اجتماعي قد تعرضت خلال العقـــود الأخـــيرة لتغيرات كثيرة، إلا أنه يظل من الأمور المتفق عليها بين المتخصصين في علـــم الاجتماع أنه قد وجدت عبر العصور المختلفة وفي كل المجتمعات الإنسانية مـــع اختلاف ظروفها وبنائها وحدة اجتماعية أساسية أطلق عليها الأسرة.

ومن ثم، فإن خصائص المجتمع الإنساني وظروفه هي التي تتخذه فـــي كل حالة الشكل الذي تتخذه الأسرة في هذا المجتمع. ومن بين تلـــك الخصـــائص والظروف النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. فهي تعـــد مـــن أبرز العوامل والمتغيرات اجتماعية. فالعلاقة بين الأسرة والمجتمع هـــي علاقـــة تفاعلية، ويبدو تأثير المجتمع على الأسرة من خلال التنظيم الاجتماعي للـــزواج والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقة الزوجية، ونظم النســـب، ونظـــم القرابة واكتساب اسم الأسرة، فضلا عن نظم الملكية والمهنة والمكانة والهيبـــة، وتوزيع السلطة داخل الأسرة وخارجها، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادي بيـــن الرجل والمرأة، وتوزيع الأدوار، وحقوق وواجبات الوالدين وحقـــوق وواجبـــات الأطفال قبل والديهم وقبل غيرهم من الأقارب، هذه الأمثلة توضح فقط مجـــالات تأثير المجتمع في الأسرة في مختلف جوانبها (٧). وهذا يعني أنه إذا ما تغـــيرت تلك الظروف المجتمعية فإن الأسرة تتغير من حيث بنائها ووظائفها.

ومن ثم، فإن الحديث عن نمط عام وواحد للأسرة علـــى مســـتوى كـــل المجتمعات أمر يحتاج إلى مراجعة، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة به والتي تحـــدد

ملامح وطبيعة وخصائص الأسرة ووظائفها خلال مرحلة معينة. ولذلك فإن الحديث عن الأسرة العربية بعامة والأسرة في مجتمع الإمارات بخاصة يتطلب منا التعرف على طبيعة الظروف (التاريخية والمعاصرة) التي عايشتها هذه المجتمعات ومدى انعكاسها على أنماط الأسر السائدة في كل مرحلة.

ومن ثم فإن وضع تعريف إجرائي لنمط الأسرة الحضرية الإماراتية يعد أمرا بالغ الصعوبة، بل ومخاطرة لا تتفق وقواعد المنهج العلمي، وذلك نظرا لأن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية لم تكن تغيرات جذرية، كما أوضحت الدراسات السابقة، وإنما في حقيقة الأمر تجمع الأسرة الإماراتية أنماطا متعددة. أي تجمع بين القديم والحديث، ومن ثم تحاول تلك الدراسة الكشف عن النمط الأكثر انتشارا وشيوعا في المدن، وهل تتعايش معه أنماط أخرى، وما هي العوامل والأسباب ؟ وللكشف عن ذلك سوف نضع مجموعة من المؤشرات هي : نمط الأسرة، الحجم، الإقامة المشتركة، الاستقلال في المسكن، الحياة الاجتماعية المشتركة.

٢- مفهوم التغير الاجتماعي :

وانطلاقا من ذلك، فثمة علاقة بين التغيرات الاجتماعية والتغير في بنية الأسرة ووظائفها، فأنماط الأسرة السائدة في مجتمع ما تعد انعكاسا للتغيرات البنائية التي يتعرض لها المجتمع خلال مرحلة معينة، سواء أكانت هذه التغيرات بفعل عوامل داخلية أو خارجية، أو كانت نتاجا للتفاعل بين الجانبين : الداخلي والخارجي، ومن ثم يعد موضوع التغير الاجتماعي أحد المجالات الهامة في علم الاجتماع. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عدم اتفاق بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة حول مفهوم التغير الاجتماعي، والعلاقة بينه وبين التغير الثقافي، وحول ما إذا كان التغير الاجتماعي أعم وأشمل من التغير الثقافي ؟ ويمكن تفسير هذه الاختلافات في ضوء تباين التوجهات النظرية والتوجهات الفكرية بينهم من ناحية، وانتماءاتهم وتوجهاتهم الاجتماعية من ناحية أخرى فالبعض يتبنى النظرة الجزئية، بينما يتبنى البعض الآخر النظرة الشمولية. الأمر الذي يعكس رؤى وتفسيرات مختلفة للواقع الاجتماعي، ومن ثم للتغيرات التي يتعرض لها. ومن ثم فهناك رؤى مختلفة وتحليلات متباينة للأسرة والتغيرات التي تتعرض لها من حيث تغير بنائها ووظائفها والعوامل المسؤولة عن هذه التغيرات والوزن النسبي لكل عامل من هذه العوامل في علاقته بالعوامل والمتغيرات الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك، يرى البعض أن التعريف الأكثر قبولا والأكثر انتشارا بدرجة كبيرة، التعريف الذي قدمه " ولبرت مور Moore والذي يشير إلى التغير الاجتماعي على أنه :

" تبديل للبناءات الاجتماعية، أي لنماذج الفعـل والتفـاعل الاجتمـاعي، متضمنا نتائج هذه البناءات، وما تفصح عنه مجسما في القوالب (قواعد السلوك) والقيم والناتج الثقافي والرموز "

ويشير " عاطف غيث " (٨) إلى أن هناك صعوبات في تحديـد أنمـاط التغير تتمثل الصعوبة الأولى في أن ما نلاحظه دائما ليس إلا جـزءا صغـيرا ومحدودا من الإطار الكبير الذي يحوي جميع الحقائق التي يـرى بعضـها. أمـا الصعوبة الثانية فتتعلق بالزمان، فالزمن يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعـه فـي الخطأ، أما الصعوبة الثالثة فتتمثل في الصدمة و الثبات. فما يراه الملاحظ يتوقف على الوضع الذي يلاحظ منه، وعلى الأفكار التي تسـيطر أو تواجـه اتجاهاتـه الفكرية والذهنية.

وفي ضوء ذلك، تنطلق الدراسة الراهنة من مفهوم للتغـير الاجتمـاعي في كونه يؤدي إلى ظهور أوضاع جديدة تطرأ على البنية الاجتماعيـة للمجتمـع العربي، هذه التغيرات الهيكلية يصاحبها تغيرات على صعيد الأسرة العربية مـن حيث نشأتها وتطورها وبنائها ووظائفها، فضلا عن التغيرات التي تشـهدها فـي مجال القيم والاتجاهات والشكل والحجم والمظاهر والجوانب البنائية الأخرى.

وأن هذه التغيرات تعد انعكاسا لمجموعة من العوامل والمتغيرات منـها : التعليم وتغير أوضاع المرأة العربية، والتطور في وسائل الاتصـال والإعـلام، بالإضافة إلى التحديث والتحضر والتطور الصناعي، وغيرهـا مـن العوامـل الأخرى التي لعبت دورا مؤثرا في التغيرات البنائية التي شـهدتها المجتمعـات العربية بصفة عامة، والأسرة العربية بخاصة خلال النصف الثاني مـن القـرن الحالي على وجه التحديد.

وإذا كانت الأسرة قد شهدت تغيرات من حيـث تغـير أنماطـها وبنائـها الداخلي على مستوى المجتمعات الإنسانية بعامة وخلال العقود الأخيرة على وجه الخصوص، حيث أصبح نمط الأسرة النووية هو النمط السـائد والشـائع، بينمـا تراجع دور وأهمية الأسرة الممتدة في كثير من المجتمعات، وذلك تحـت تـأثير التغيرات المجتمعية الشاملة التي تعرضت لها المجتمعات الحديثة نتيجة للعوامـل سابقة الذكر. فليس ثمة شك في أن الوظائف التقليدية التي كانت تؤديها الأسرة في ظل النظم التقليدية قد تعرضت هي الأخرى لتغيرات هامة، فظهور المؤسسـات الحديثة التي أفرزتها التحولات البنائية التي تعرضت لها المجتمعات الحديثة قـد أثر بشكل واضح على هذه الوظائف التقليدية المتعددة التي كانت تؤديها الأسـرة في ظل النظم التقليدية في مرحلة ما قبل التحول. ومن ثم فـالأمر يتطلـب منـا التعرف على هذه الوظائف التقليدية ومدى التغيرات التي أصابت الأسرة بعامـة

والأسرة العربية بخاصة في هذا الجانب. فالأسرة التقليدية لم تكن فقط مجرد مؤسسة بيولوجية وظيفتها الإنجاب فقط، وإنما كانت تقوم بوظائف متنوعة ومتعددة على كافة المستويات والأصعدة : الوظيفية والتربوية، وظيفة التثقيف، وظيفة اجتماعية، وظيفة ترفيهية وظيفة أمنية، فضلا عن وظيفتها الإنتاجية كمؤسسة إنتاجية تقوم بإشباع الحاجات الأساسية لأعضائها، هذا إلى جانب وظيفتها الأساسية والتي تتمثل في التنشئة الاجتماعية Socialization .

ثالثا :- الإستراتيجية المنهجية :-

تعتمد الإستراتيجية المنهجية للبحث على عدد من المحاور الأساسية نوضحها فيما يلي :-

١- المناهج والأساليب :-

نظرا لأن الهدف الأساسي للبحث يتمثل في التعرف على ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة العربية بعامة والإماراتية بخاصة، وكذلك الكشف عن أهم الجوانب الإيجابية والسلبية لتلك التغيرات. فضلا عن تحديد العوامل المسئولة عن استمرار بعض الخصائص والعناصر والمكونات التي تتعلق ببنية ووظائف الأسرة الإماراتية وواقعها الراهن وتلك العوامل المسئولة عن تغير المكونات والعناصر الأخرى. فإن الدراسة تعتمد بشكل أساسي على معطيات الأسلوب الوصفي (التحليلات الكمية والنوعية) وذلك لتشخيص ذلك الواقع الراهن الذي تعيشه الأسرة الإماراتية في ظل التحولات المجتمعية السائدة.

ومن جانب آخر تنطلق الدراسة الراهنة من منظور شمولي (بنائي - تاريخي) لتشخيص تلك الأوضاع الأسرية الراهنة وجذورها التاريخية التي ترتبط بشكل أساسي بالنظم الاجتماعية الأخرى : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأيكولوجية، وذلك للكشف عن مدى التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية. وما إذا كانت تلك التغيرات جذرية، أم أن ثمة عناصر تغيرت وعناصر أخرى ما تزال موجودة ؟. ومن ثم التعرف على تلك العوامل وأبعادها التاريخية. ولذلك فان الدراسة تعتمد أيضا على أسلوب التحليل التاريخي وذلك لتحليل المعطيات التاريخية المتوافرة عن المجتمع بعامة والأسرة الإماراتية بخاصة وتفسير تلك المعطيات تفسيرا سوسيولوجيا.

وفضلا عن ذلك، فان الدراسة تعتمد أيضا على أسلوب التحليل المقارن، تحقيقا لأهدافها الأساسية، وذلك للكشف عن اوجه الشبه والاختلاف بين الإمارات المختلفة من خلال البيانات الميدانية وتفسير تلك الاختلافات والفروق وكذلك السمات العامة المشتركة في ضوء التأثير النسبي للمتغيرات الأساسية للدراسة

والتي تتمثل في : التكنولوجيا، التحضر والتصنيع، التعليم، تطور وسائل الإعلام (تأثير التليفزيون)، وأيضا العمالة الوافدة.

٢- مصادر جمع البيانات : -

تعتمد الدراسة على عدد من المصادر تتمثل في : المصادر العربية والأجنبية، والبيانات الإحصائية المتاحة، وكذلك البيانات والمعطيات الميدانية.

٣- مجالات البحث : -

يمكن تحديد مجالات البحث في المجالات الآتية : -

أ - المجال المكاني :

نظرا لأن الدراسة تسعى للتعرف على ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية، والكشف عن العوامل المسئولة عن التغيرات التي تعرضت لها، وتلك العوامل المسئولة عن استمرار بعض العناصر والمكونات والقيم التقليدية من جانب، ونظرا لوجود اختلافات وتباينات بين الإمارات المختلفة تتعلق بمستوى التطور والنمو والتحديث والتحضر في كل منها من جانب آخر، فقد ركزت الدراسة على أن تكون العينة المختارة على مستوى الإمارات المختلفة. ومن ثم جاءت الدراسة الميدانية شاملة لكل الإمارات.

ب - المجال البشري (العينة).

نظرا لأنه من غير الميسور على الباحثين معرفة جميع مفردات جمهور البحث، وان الدراسة الراهنة لا تهدف إلى إجراء مسح اجتماعي شامل لكل الأسر الإماراتية المختلفة، فإننا نرى أن اختيار العينة بأسلوب العينة غير الاحتمالية يعد أسلوبا مناسبا. ومن ثم تم اختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة المقصودة أو الغرضية purposive مع الوعي بأن الحالات التي تم اختيارها ليست ممثلة لكل الأسر على مستوي الدولة. ولذلك فقد روعي في اختيار تلك الأسر أن تكون متنوعة قدر الإمكان وأن تتضمن الأنماط المختلفة المنتشرة (النووية والممتدة والمشتركة) حتى يمكننا قدر الإمكان الكشف عن أهم التغيرات المختلفة التي تعرضت لها تلك الأنماط المختلفة من حيث : بنائها وتكوينها ووظائفها في ضوء المتغيرات الأساسية للدراسة والتي تتمثل في : التكنولوجيا، والتحضر والتصنيع، التعليم، العمالة الوافدة، وتطور وسائل الإعلام. كما روعي أيضا الوزن النسبي لحجم السكان في كل إمارة.

وفي ضوء تلك الاعتبارات تم اختيار عينة من الأسر بلغ إجمالها (٢٥٠) أسرة موزعة على الإمارات السبع على النحو التالي: (٥٩) أسرة في إمارة أبو ظبي، (٥١) أسرة في إمارة دبي، (٣٢) أسرة في إمارة الشارقة، (٢٥) أسرة في إمارة عجمان، (٢٠) أسرة في إمارة أم القوين، (٣٥) أسرة في إمارة رأس

الخيمة، (٢٦) أسرة في الفجيرة. وتم استبعاد حالتين لعدم انطباق الشروط عليهما. حيث أصبح إجمالي العينة التي تم دراستها (٢٤٨ أسرة).

ج - المجال الزمني :-

لقد استغرقت الدراسة الميدانية حوالي ثلاثة أشهر تضمنت تلك الفترة جمع البيانات الميدانية ومراجعة تلك البيانات والتأكد من استكمالها. وقد قام الباحثون بجمع البيانات الميدانية مع فريق من طالبات القسم بعد أن تم تدريبهن علي كيفية القيام بالعمل الميداني. كما قام الباحثون بالمراجعة المكتبية للبيانات.

٤- أدوات البحث :

اعتمدت الدراسة على أداة أساسية لجمع البيانات الميدانية تمثلت في الاستبيان. وتضمنت صحيفة الاستبيان عددا من المحاور الرئيسية على النحو التالي :

١-البيانات الأولية ٠

٢- الوضع الاقتصادي للأسرة.

٣- بناء الأسرة وأنماط العلاقات القرابية.

٤- المشكلات الأسرية وأساليب مواجهتها ٠

٥- تأثير التليفزيون على الأسرة ٠

٦- التعليم والأسرة٠

٧- أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي)٠

٨- اتجاهات المبحوثين حول بعض القيم الاجتماعية منها:

أ- القيم المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية وأساليبها ٠

ب- الآثار المترتبة على استخدام الخدم داخل المنزل والقيم المرتبطة بها.

ج- القيم المتعلقة بالسلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة٠

د- القيم الخاصة بعمل المرأة خارج المنزل٠

هـ- قيم الولاء و الانتماء للوطن٠

وقد تم اجراء اختبار مبدئي للاستبيان على عينة عشوائية من الأسر وتم تعديله في صورته النهائية التي طبق بها على عينة الدراسة المختارة ٠

٥- أساليب التحليل :-

اعتمدت الدراسة على أسلوبين أساسيين للتحليل هما :

ا- **الأسلوب الكمي** واشتمل على عدة معالجات مختلفة، باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS منها :

- الجداول البسيطة والمركبة ومقاييس النزعة المركزية لوصف البيانات.
- العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات الهامة ودلالاتها الإحصائية.

ب- **الأسلوب الكيفي**، وذلك من خلال تحليل البيانات الإحصائية الميدانية وتفسيرها في ضوء المتغيرات والأوضاع المجتمعية من ناحية،والأوضاع والظروف الأسرية المتباينة من ناحية أخرى، فضلا عن توضيح أوجه الشبه والاختلافات بين الإمارات المختلفة في ضوء المتغيرات الأساسية وتأثيراتها النسبية من ناحية ثالثة.

رابعا : الدراسات السابقة التي تناولت نمازج للأسرة العربية : رؤية نقدية.

انطلاقا من الهدف الأساسي للدراسة الراهنة والذي يتمثل في التعرف على ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة العربية بصفة عامة والأسرة الإماراتية بصفة خاصة، فإنه يمكننا أن نعرض بإيجاز لنماذج من الدراسات والبحوث الاجتماعية (الميدانية) التي تناولت الأسرة بشكل عام في نماذج للمجتمعات العربية، وذلك بهدف التعرف على أهم المتغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة كنظام اجتماعي في إطار تفاعلها مع النظم الاجتماعية الأخرى (المستوى المحلي)، وفي إطار تفاعل المجتمع العربي مع المتغيرات والعوامل الخارجية (المستويين الإقليمي والعالمي). فضلا عن التعرف على الخصائص والسمات العامة التي تميز الأسرة في هذه المجتمعات المختلفة، وكذلك التعرف على طبيعة الأسرة ووظائفها والتغيرات التي تعرضت لها في سياق الخصوصية التي تميز كل مجتمع من هذه المجتمعات العربية، في إطار التطور الاجتماعي والاقتصادي والظروف البنائية والتاريخية التي مر بها كل مجتمع من هذه المجتمعات من حيث: معدلات التحضر والتطور الصناعي والتكنولوجي، إلى جانب تأثير عمليات التحديث في بنية المجتمع ومدى انعكاساتها على واقع وبنية الأسرة، وأهم التغيرات التي تعرضت لها والعناصر التي ظلت ثابتة والعوامل المختلفة المسئولة عن ذلك. الأمر الذي سيمكننا من اختيار المدخل النظري الذي يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة من ناحية أخرى.

وفي ضوء ذلك يمكننا اختيار بعض النماذج من الدراسات والبحوث التي تناولت الأسرة ونصنفها إلى مجموعتين من الدراسات نوضحها بإيجاز فيما يلي:-

- **المجموعة الأولى:** وهي دراسات وبحوث قام بها باحثون ينتمون إلى مجتمعات عربية، وأجريت هذه الدراسات في مجتمعاتهم التي ينتمون إليها.
- **المجموعة الثانية:** وهي الدراسات الميدانية التي تناولت الأسرة في مجتمعات الخليج العربية.

المجموعة الأولى: الدراسات العربية

١- الأسرة في الجمهورية العربية اليمنية (٩)

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية نذكر منها مايلي:

أ- التوصل إلى فهم وتحليل سوسيولوجي منظم لعملية التحولات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع اليمني إنطلاقا من الظروف والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض – ويتعرض– لها المجتمع اليمَني.

ب- التعرف على البناء الأسري اليمني، والتحولات الجارية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة.

ج- التعرف على نمط العلاقات الاجتماعية والقرابية داخل الأسرة.

د- الكشف عن أشكال العمل التقليدي داخل الأسرة، والأدوار المتغيرة فيها، بما فيها أدوار المرأة، والتعرف على طبيعة الإنتاج الأسري وكيفية توجيهه واستثماره وخاصة في القطاع الريفي.

وفي ضوء الأهداف السابقة وضعت الباحثة مجموعة من التساؤلات الأساسية سعت الدراسة للإجابة عليها نجملها فيما يلي :

١- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نمط البناء الأسري الحضري ممثل "بالمدينة" ونمط البناء الأسري الريفي ممثلا " بالقرية" من حيث : تكوين الأسرة والاستمرار في البقاء على نمط الأسرة الممندة أو التغير إلى النمط النووي (الزواجي) والعلاقات والروابط القرابية؟ من حيث الموقف من تربية النشء وتوجيههم؟ ومن السلطة العائلية؟ ونمط التفاعل داخل الأسرة والموقف من المرأة ومكانتها، ومن بعض العادات والتقاليد، ووضع كبار السن في الأسرة؟.

٢- إلى أي مدى يمكن التوجه نحو التعليم، ونحو النظرة المتحررة للمرأة والموقف منها، ونحو الإنجاب، والإقبال على المظاهر والعادات الاجتماعية

المختلفة مرتبطا بالواقع الريفي -الحضري، أو الواقع الاجتماعي والثقافي للأسرة ؟

٣- هل طرأ تحول على العمل الأسري التقليدي (أي العمل الذي يمارس داخل الأسرة كوحدة منتجة)؟ أم مازالت أوجه النشاط التقليدي قائمة ؟ وما مدى التحول إن وجد وخاصة في القطاع الريفي؟

٤- هل أحدثت بعض الوسائل التكنولوجية والأساليب العصرية التي بدأت تدخل المجتمع اليمني وتأخذ بها الأسرة تغيرا في البناء الأسري والحياة الأسرية في الريف والحضر؟

٥- إلى أي مدى قادت التحولات في المجتمع والأساليب العصرية والمظاهر التكنولوجية الأسرة اليمنية نحو الاستهلاك والاندفاع نحو المنتجات الحديثة ونحو حياة جديدة وما تأثير ذلك على المنتج والنشاط المحلي؟

٦- ما أوضاع المرأة اليمنية في الأسرة والمجتمع من واقع الدراسة الاجتماعية الميدانية؟ وهل هناك اختلاف يذكر بين المرأة الريفية والمرأة الحضرية من حيث الأدوار الاجتماعية الاقتصادية؟ والوضع العام للمرأة في الأسرة والمجتمع؟

٧- ما تأثير الهجرة الريفية -الحضرية على البناء الأسري اليمني وبخاصة في الواقع الريفي؟

وفيما يتعلق بالمناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد استخدمت الباحثة عددا من المناهج لخدمة أهداف البحث، حيث استخدمت المنهج الوصفي، ودراسة الحالة، والمنهج التاريخي والدراسة المقارنة، والملاحظة المباشرة وغير المباشرة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أكدت الباحثة على أن الأسرة اليمنية تعيش مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي نتيجة للتغيرات التي تعرض لها المجتمع اليمني بعامة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:-

١- من أبرز التحولات في نطاق الأسرة اليمنية هو التحول من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية. وذلك التحول يؤخذ بشكل أسرع وأكثر وضوحا من الأسرة الحضرية عنه في الأسرة الريفية. وقد أشارت الباحثة إلى أن هناك عوامل متعددة ساعدت على ذلك مثل: انتشار التعليم وارتفاع الدخول ورغبة الشباب في الاستقلال. كما وجدت

الباحثة أن الهجرة سواء إلى الحضر أو إلى المجتمعات الأخرى تساعد أيضا على تحويل الأسرة الممتدة إلى أسر مستقلة نووية.

٢- تتحمل الأسرة اليمنية مهمة التنشئة الاجتماعية لأبنائها، ومن مقارنة الأسرة الحضرية بالأسرة الريفية وجدت الباحثة أن هناك اختلافات بينهم في عملية التنشئة الاجتماعية. فالأم الريفية يقع على عاتقها تحمل تلك المسئولية بسبب غياب الأب عن الأسرة سواء للعمل داخل القرية أو للهجرة إلى المدينة أو للخارج. أما الأسرة الحضرية فيتحمل فيها الوالدان معا عبء التنشئة الاجتماعية للأبناء.

٣- ثمة تحول هام في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة اليمنية (الريفية والحضرية) وهي أن الاعتماد على كبار السن (الجدات والعمات والخالات) اتجه إلى الاختفاء. ونتج عن ذلك تغير في ديناميات التنشئة في الأسرة الاجتماعية على مستوى الأبناء (الذكور والإناث) حيث يتمتع الذكر بحرية التصرف في الكثير من الأحوال، ويترك له حرية اختيار التعليم والمهنة. أما الفتاة فما تزال تتحكم العادات والتقاليد في عملية تنشئتها الاجتماعية.

٤- أما عن السلطة في الأسرة ونمط المشاركة واتخاذ القرارات، فترى الباحثة أن الرجل في الأسرة اليمنية يرجع إليه معظم القرارات. وفي بعض الأحيان يشترك الزوجان معا في ذلك. ووجدت الباحثة أن ثمة تحولا فيما يختص باتخاذ القرارات داخل الأسرة الحضرية وبخاصة الأسر النووية. أو الأسر التي يتوافر لها التقارب الثقافي بين الزوجين، أو لدى الأسر التي خرجت فيها المرأة إلى ميدان العمل وتساهم بدخلها في الإنفاق على الأسرة.

٥- وقد لاحظت الباحثة أن الهجرة الريفية تحدث تحولا عن العمل الزراعي في مقابل تنامي مهن أخرى كالحرف، مما يؤثر بالسلب على القطاع الإنتاجي الزراعي، وتلك العوامل كان لها تأثير واضح في تقسيم العمل داخل الأسرة الريفية وخاصة على الأدوار التقليدية للأبناء، ففي المراحل السابقة ارتبط الأبناء الذكور بالعمل الجماعي في نطاق الأسرة الممتدة، ولكن في الحاضر ونتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع اليمني نجد أن الأبناء اتجهوا إلى الهجرة.

٦- ثمة تغير واضح في أوضاع المرأة في الأسرة الحضرية حيث ظهر اعتراف بحقها في التعليم في الريف، فمشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي يعتبر جزءا من مسؤولياتها. غير أن ثمة بعض التحولات في

أدوار المرأة الريفية نتيجة التغيرات الحادثة المتمثلة في جلب الحطب والمياه والرعي بدخول بعض مظاهر التحديث في القرية.

٧- ويرتبط الزواج في الوقت الحاضر بالمستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد وليس بأسرته كما كان الوضع في الماضي. حيث تتاح فرصة للفتاة للاختيار للزواج. وتعتبر هذه التغيرات أوضح إلى حد كبير في الحضر بالمقارنة بالتغيرات التي تشهدها القرية.

٢- التحضر وأثره على الأسرة الأردنية (١٠)

تناول الباحث في هذه الدراسة التأثير المتبادل بين جماعة قرابية "الأسرة" وبين مجتمع محيط، وذلك من خلال السياق العام لعملية التحضر Proceses of Urbanization وقد تناول الباحث موضوع دراسته في إطار بنائي وظيفي، حيث يتألف المجتمع من أنساق متساندة بينها قدر من الاعتماد الداخلي يوفر لها حالة من التوازن النسقي، تبرز أهمية كل منها بالنسبة للآخر في حالة استقراره أو في حالة تغير التوازن أيضا.

وقد انطلق الباحث في دراسته من مجموعة فروض حددها على النحو التالي:

١- أن الهجرة إلى المدن الأردنية هي هجرة أسرية، وأن تدفق الأسر إلى المدن يؤثر على عملية التحضر كما وكيفا.

٢- أن ارتفاع معدلات النمو الحضري يعمل على تغير الأسر المهاجرة إلى المدينة.

٣- أن البناء الأسري ووظائفه يتغير بفعل عوامل داخلية وخارجية تتفاوت في قوة تأثيرها على الأسرة. كما تتأثر بالأنساق الفرعية التي يشتمل عليها النسق الأسري العام بالتحضر بدرجات متباينة.

٤- أن الأسرة الممتدة تعتبر نمطا تقليديا يختلف حسب متطلبات التحضر والتحديث، كمد يبدو ذلك من مستوى تعليمي ومهني مرتفع، أو امتلاك أدوات منزلية وتجهيزات حديثة، أو تفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة.. وما إلى ذلك مما يعتبر من مؤشرات التحضر والتحديث.

٥- أن الأسرة الحضرية لن تكون هي النمط الوحيد السائد مستقبلا بفعل التحضر والتحديث، بل أنها سوف توجد كنمط مميز إلى جانب أنماط أخرى ستظل موجودة وباقية داخل المجتمع الحضري.

وقد اتخذ الباحث الأسرة الأردنية مجالا بشريا لبحثه من حيث خصائصها البنائية والوظيفية من خلال حالتين هما :

أ- **الحالة التقليدية:** وهي حالة ما قبل التحضر والحداثة، وتمثلها الأنماط البنائية السائدة في الريف وفي المناطق المنعزلة نسبيا عن المدن.

ب- **الحالة الحديثة أو الحضرية:** وهي حالة ما بعد التحضر أو الحداثة، وتمثلها الأنماط البنائية لدى الأسر التي استوطنت المدن كأماكن إقامة دائمة لها.

وقد أقام الباحث تصنيفه هذا بهدف الكشف عن أثر التحضر والتحديث على تلك الخصائص البنائية للأسرة، واشتملت عينة البحث على مجموعتين: إحداهما ريفية ضابطة، والثانية حضرية تجريبية. حيث اشتملت المجموعة التجريبية على (٧١ أسرة) اختارها من مدينة "أربد بالأردن". وبعد تحليل البيانات الميدانية توصل الباحث إلى نتيجتين أساسيتين هما:-

١- أن انتقال رب الأسرة إلى المدينة يصاحبه في أغلب الأحيان انتقال أسرته معه، مما يؤكد على أن الهجرة كانت هجرة للأسر أكثر من كونها هجرة فردية وفقا لافتراضات الباحث وتوقعاته.

٢- لقد تبين من البحث أن هناك ارتباطا بين عملية التحضر والأنساق الاجتماعية عموما والنسق الأسري بصفة خاصة و أن لها آثارا هامة ظهرت في مختلف المجالات. وقد حدد الباحث المجالات التي تأثرت بعملية التحضر على مستوى الأسر الحضرية فيما يلي:

- مجال الزواج
- مجال الأسرة
- مجال العلاقات الزوجية
- مجال العلاقات الوالدية
- مجال العلاقات القرابية

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الأبعاد التالية (بعد الصداقة والمساواة في العلاقات الزوجية، وبعد الفردية والمساواة في مجال العلاقات الأخوية، وكذلك بعد الحرية والتحرر من السلطة التقليدية للآباء في مجال العلاقات بين الآباء والأبناء، وأيضا بعد الانعزال البنائي للأسرة الزواجية في مجال العلاقات القرابية الممتدة)، هذه الأبعاد جميعها تمثل أبعادا تتضح بالدرجة نفسها لدى الأسر الحضرية تبعا للعوامل والظروف التي تحيط بكل أسرة، مما يدل على أن تلك الأسر تسير في الاتجاه نفسه نحو وحدة النمط وذلك لمجرد إقامتها في المدينة نفسها، أو نتيجة لتعرضها للمتغير العام ذاته (متغير التحضر)، الأمر الذي لا يمكن على أساسه أن نرفض القول بوحدة نمطية شاملة

للأسرة الحضرية داخل المجتمع الحضري. وهذا يعني رفضا للافتراض بوحدة القاعدة وخطية الاتجاه في مجال التغير الأسري بفعل التغير والتحديث، وبذلك تتحقق صحة فروضه الواردة في البحث.

٣- أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية (١١)

تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية. وانطلاقا من ذلك حدد الباحث إشكالية دراسته في عدد من التساؤلات الرئيسية نذكرها فيما يلي:-

١- ما هي التغيرات التي أصابت الأسرة في سورية من حيث شكلها أو طبيعة علاقاتها الداخلية والخارجية نتيجة التصنيع؟

٢- إلى أي مدى هناك اتفاق أو تباين بين القضايا النظرية – التي تمخضت عن دراسات ميدانية حول علاقة التصنيع بالتغير في نطاق الأسرة– مع الواقع الفعلي للأسرة الصناعية في سورية في ضوء الخصوصية المميزة للمجتمع السوري بشكل عام ؟

وقد انطلقت فروض الدراسة من تساؤل رئيس هو:

٣- هل صاحب التصنيع تغير في بناء الأسرة من البنى التقليدية نحو البنى الحديثة بما يتناسب مع متطلبات التصنيع؟ وما مدى انعكاس هذا التغير على بنية الأسرة وعلاقاتها الداخلية والخارجية ؟

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيسي تمت صياغة الفروض التالية:

١- يؤثر التصنيع في الأسرة ويحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النواتي.

٢- يؤثر التصنيع في حجم الأسرة باتجاه خفض عدد المواليد وزيادة الاهتمام بتنظيم الأسرة.

٣- يؤثر التصنيع على علاقات الأسرة الخاصة بالأسر القرابية والجوارية.

٤- يؤثر التصنيع في العلاقات الداخلية للأسرة من حيث بناء الأدوار وتنظيم العلاقات الداخلية.

أما عن مجتمع الدراسة والعينة، فقد حدد الباحث أربع منشآت صناعية تمثل أنواع الصناعات التابعة للقطاع الصناعي العام بمدينة دمشق وهي: الصناعات النسجية، والصناعات الهندسية، والصناعات الكيميائية، والصناعات الغذائية، وقد

اختار الباحث عينة الدراسة بطريقة عشوائية، حيث بلغ إجمالي العينة (٢٢٠) عاملا وعاملة ــ أرباب الأسر.

واستنادا إلى ذلك استخدم الباحث الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة من خلال المقابلة المباشرة لأرباب أسر العينة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي: كشف الدراسات عن سمات أساسية وهامة للأسرة الصناعية في المجتمع السوري من بينها:-

١- تحول الأسرة السورية من الشكل الممتد إلى الشكل النواتي، حيث جاءت نسبة ٨٧% من أسر عينة الدراسة تفضل انفصال أبنائها عنها في المستقبل.
٢- ميل الأسرة نحو خفض حجمها، حيث بينت الدراسة أن ٤٣% من العينة تتألف من (٤-٥) أفراد، و ٥ر٢٣% تتألف من (٢-٣) أفراد، وذكر ٣ر٧١% من أسر عينة الدراسة أن العدد المثالي للأسرة (٤-٥) أفراد.
٣- ميل الأسرة الصناعية نحو استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فنسبة ٥٤% من نساء عينة الدراسة تستخدم الوسائل الطبية في تنظيم الأسرة.
٤- أظهرت الدراسة ممارسة الزوجين لأدوار جديدة مقارنة بالأدوار الزوجية في المجتمعات التقليدية، فالزوج أصبح يقوم بالأعمال المنزلية في حال عمل الزوجة خارج المنزل بنسبة ٩ر٦٩% مع استمرار الأدوار التقليدية.
٥- كشفت الدراسة أيضا عن استمرار إتصال الأسرة الصناعية - أسر عينة الدراسة- بالأسر القرابية والجوارية من خلال الزيارات المتبادلة وخاصة في المناسبات.
٦- كما أشار الباحث في تفسيره لنتائج دراسته إلى أن الأسرة الصناعية في سوريا رغم ارتباطها بالتصنيع وما يترتب عليه من متغيرات كالحراك المكاني من الريف إلى المدينة، والحراك الاجتماعي لجميع الأسر، حيث وفرت الصناعة لهذه الأسر فرصة الاستقلال بمكان خاص بهم، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بالتصنيع ارتباطا مباشرا، فرغم هذه التغيرات مازال بناء الأسرة شكلا وحجما وعلاقاتها الداخلية والخارجية تعكس تأثير القيم والعادات المتأصلة في المجتمع السوري واستمرارها جنبا إلى جنب مع ما اكتسبته الأسرة الصناعية من قيم وعادات جديدة تلائم العمل الصناعي والحياة في المدينة.

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى طبيعة مرحلة النمو الاقتصادي للمجتمع السوري، فهو لم يصل إلى مستوى المجتمعات المتقدمة صناعيا، بالإضافة إلى قوة القيم التراثية المرتبطة بالدين الإسلامي وخاصة التي تحث على التعاون والتكامل بين الأسر القرابية والجوارية، وبالتالي تحتفظ الأسرة الصناعية السورية ببعض الخصائص التقليدية رغم اكتسابها خصائص جديدة مؤخرا ومن هنا تظهر خصوصية الأسرة الصناعية في سوريا.

تعقيب

يتضح مما سبق، أنه على الرغم من أن التصنيع قد أحدثت بعض التغيرات في بنية ووظيفة الأسرة السورية، إلا أن هذه التغيرات لم تكن تغيرات جذرية شاملة، حيث لم تتحول الأسرة الصناعية السورية إلى أسرة حديثة من حيث شكلها وحجمها وبنائها ووظائفها، كما أنها لم تصبح مماثلة تماما في خصائصها مع خصائص الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وإن ما حدث بالنسبة للأسرة الصناعية السورية أن بعض خصائصها وسماتها وعناصرها قد تغيرت بفعل تأثير التصنيع عليها، بينما بقيت العناصر الأخرى والسمات التقليدية موجودة ومستمرة ومتعايشة مع تلك العناصر الحديثة، الأمر الذي يؤكد على أن القيم والبنية الثقافية للمجتمع السوري ما تزال محافظة في كثير من جوانبها لارتباطها بخصوصية المجتمع السوري وتراثه الديني والثقافي. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمجتمع السوري، فكيف يكون الوضع بالنسبة للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة، ومجتمع الإمارات على وجه التحديد، فلا شك أن البنية الثقافية التقليدية يمكن أن تلعب دورا في احتفاظ الأسرة ببعض خصائصها وسماتها ووظائفها التقليدية على الرغم من التغيرات التي تشهدها هذه المجتمعات ليس فقط كانعكاس للمتغيرات والعوامل الداخلية، ولكن أيضا بفعل تأثير العوامل والمتغيرات الخارجية وبخاصة الانفتاح على المجتمعات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فضلا عن تأثير الهجرات الوافدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتعليم والإعلام بوسائله المختلفة المرئية والمقروءة والمسموعة.

ولاشك أن هذه الدراسة يمكن أن تفيد في مجال المقارنة مع النتائج التي ستتوصل إليها دراستنا الراهنة وبخاصة فيما يتعلق بمدى تأثير التطور الصناعي الذي شهده مجتمع الإمارات على الأسرة الإماراتية وطبيعة التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية بفعل تأثير هذا المتغير في علاقته بالمتغيرات الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.

٤- الأسرة القروية المتغيرة، دراسة في أنماط الإنتاج والاستهلاك في قرية مصرية (١٢)

تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التحقق من المقولة الأساسية التي مؤداها: "أن تغير الأسرة القروية كوحدة أساسية في الإنتاج إلى وحدة استهلاكية يرجع في المحل الأول إلى تغير نمط الإنتاج السائد في المجتمع ككل من النمط التقليدي إلى النمط الرأسمالي المحيطي التابع". ويرتبط بذلك أن تغير الأنماط الإنتاجية القروية نتيجة لتبني النموذج الغربي في التنمية والتكامل مع السوق الرأسمالية العالمية يؤدي إلى تغير وظائف الأسرة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وهذا يعني أن وحدات المعيشة التي كانت مكتفية ذاتيا من خلال إنتاجها لم تعد تعيش على هذا الاكتفاء تحت وطأة الرأسمالية، فضغط الاقتصاد العالمي وظروف التراكم التي يفرضها تؤدي إلى تحطيم ذلك الاكتفاء داخل الوحدات المنتجة.

وفي ضوء الهدف الأساسي للدراسة وضعت الباحثة مجموعة من التساؤلات الأساسية والفرعية سعت الدراسة للإجابة عليها منها ما يلي:

١- ما هي طبيعة النمط الإنتاجي والاستهلاكي السائد في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري؟ وما هي الكيفية التي تتمفصل بها المستويات المختلفة للأنماط الانتاجية التقليدية أو المستحدثة " الرأسمالية"؟

٢- ما هو موقع الأسرة القروية المصرية كوحدة أساسية في الإنتاج بشكل عام داخل مصفوفة النمط الإنتاجي السائد في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري المعاصر؟ وما هي التغيرات التي طرأت على الأسرة بالمقارنة بفترات سابقة من تواجد هذا التكوين؟

وثمة تساؤلات فرعية نذكر منها:

أ- ما هو الموقع النسبي للأسرة القروية المصرية في ظل نمط الإنتاج السائد في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري؟

ب- إلى أي مدى تتوافق أو تتعارض المحددات الاقتصادية المشتقة من طبيعة الإنتاج الاجتماعي (الإنتاج - الاستهلاك) مع المحددات المشتقة من طبيعة الأسرة بشكل عام والأسرة القروية بشكل خاص (الأدوار القرابية- الفوارق الجنسية والعمرية - أبعاد الانتماء الأسري..)؟

ج- كيف تتغلغل الأسرة القروية المصرية داخل التنظيمات الاقتصادية المختلفة في القرية(تنظيمات الملاك والمزارعين (الإنتاج)، تنظيمات

الدولة (الجهات الرسمية)، تنظيمات العمل المأجور، تنظيمات السوق، وتنظيمات الاستهلاك.

د- كيف تتفاعل محددات عضوية الفرد في مؤسسة الأسرة في أي من التنظيمات السابقة على النحو الذي يشير إلى تغلغل أو تضاؤل دور الأسرة في التنظيم الاقتصادي للقرية المصرية من خلال:-

- التغيرات في علاقات التبادل بين القرية والمدينة.
- التغيرات في أوضاع المرأة القروية في ظل التغيرات الحادثة.
- أشكال العمل العائلي (الجماعي والتعاوني)
- أشكال تقسيم العمل وتوزيع الأدوار.
- أشكال استغلال فائض الإنتاج.
- أشكال التزويد بالقوى العاملة.

هـ- ما هي التغيرات التي عكسها التحول في نمط الإنتاج التقليدي في القرية المصرية على الأسرة كوحدة أساسية في الإنتاج الاجتماعي؟ وخاصة التغيرات التي لحقت بنمط الأسرة (ممتدة – نووية) واتخاذ القرارات داخل الأسرة والعلاقات القرابية، والتنشئة الاجتماعية؟

و- ما هو التأثير المتبادل بين الظواهر الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تحول نمط الإنتاج في القرية المصرية؟ وبخاصة في التغيرات التي لحقت (بمعدلات الهجرة الخارجية، تغير الأوضاع الطبقية، والحراك الاجتماعي، نسق الضبط الاجتماعي، القيم الاستهلاكية، وبنية الأسرة القروية من حيث: بناؤها ووظائفها وموقعها من الاقتصاد القروي ونمط الإنتاج والاستهلاك المعيشي، والعلاقات الاجتماعية؟

٣- ما هو الموقع النسبي للأسرة الريفية المصرية في ظل نمط الإنتاج السائد في التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري؟ وكيف تشارك على مستوى البنية السياسية في المجالات المختلفة (المشاركة السياسية.. الخ)

٤- إلى أي مدى انعكست التغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي لحقت بالأسرة على القيم الثقافية التقليدية للقرية بصفة عامة: القيم المتصلة بالتعليم، قيمة العمل الزراعي، القيم المتصلة بالإنجاب، القيم المتصلة بالتعاون والتكامل والتضامن الاجتماعي)؟

ولقد احتوت الدراسة على أربعة مفاهيم أساسية قدمت الباحثة تعريفا إجرائيا لكل منها وهذه المفاهيم هي: مفهوم الأسرة القروية، ومفهوم التغير الاجتماعي، ومفهوم نمط الإنتاج، ومفهوم نمط الاستهلاك).

أما عن الإطار المنهجي للدراسة. فقد حددت الباحثة المجال الجغرافي للدراسة في محافظة بني سويف واختارت قريتين هما: منشأة أبودخان، وأبو شربان) وهاتان القريتان ضمن النطاق الإداري لمحافظة بني سويف وهي إحدى محافظات الوجه القبلي. أما عينة الدراسة فقط اختارتها الباحثة بالطريقة الطبقية العمدية من قريتي الدراسة وبلغ إجماليها (٤٠ أسرة) واعتبرت الأسرة وحدة اجتماعية اقتصادية.. وقد استغرقت الدراسة حوالي ثلاث سنوات بدءا من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٨ حيث انتهت الباحثة من إنجاز البحث كاملا. كما استخدمت الباحثة في جميع البيانات الميدانية أدوات: الملاحظة، المقابلات الجماعية، دراسة الحالة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التاريخي والسجلات والبيانات الإحصائية المتوفرة، وبخاصة لخدمة الجانب التاريخي للدراسة.

أما عن المدخل النظري للدراسة، فقد رأت الباحثة أن تحليل الأبنية التابعة بشكل عام، وبنية المجتمع المصري بخاصة وما يرتبط بها من عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي الداخلية، يتطلب ضرورة الوعي بأهمية وتأثير العوامل والمتغيرات الخارجية المسيطرة في ضوء هيمنة النظام الرأسمالي العالمي. ومن ثم رأت الباحثة أن مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي وتمفصل الأساليب الإنتاجية وما يرتبط بها من تعايش وتداخل العناصر والمكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأسرية التقليدية وتداخلها مع العناصر والمكونات الحديثة التي تعبر عن نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر يعد مدخلا نظريا مناسبا لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي كمجتمعات العالم الثالث بعامة والمجتمع الريفي بخاصة. ومن ثم يعد مدخلا مناسبا للكشف عن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الريفية المصرية في ضوء التحولات البنائية التي شهدها التكوين الاجتماعي المصري خلال مراحل زمنية متباينة. وتلك الجوانب التي احتفظت بطابعها التقليدي والعوامل المختلفة المسئولة عن استمرار هذه الجوانب التقليدية متداخلة ومتعايشة مع الجوانب والأنماط الحديثة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نذكر منها ما يلي:

١- ثمة تغيرات عديدة أصابت البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري نتيجة اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي مما يترتب عليه تمفصل بين أنماط الإنتاج داخل التشكيلة الاجتماعية وافتقارها للديناميات الداخلية التي من شأنها خلق فرص لتحقيق تنمية مستقلة. ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة حدة الارتباط بالخارج، بشكل يعمل على نقل فائض الإنتاج لتحقيق التراكم في

المراكز الرأسمالية مقابل تشويه البنية الداخلية للمجتمعات التابعة. ومن ثم يصبح الاتجاه نحو رأسمالية الدولة التابعة هي السمة المميزة للتشكيلة الاجتماعية، مما أدى إلى هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي ومن ثم اختلال جوهري في هيكل الإنتاج والاستهلاك.

٢- أوضحت الدراسة انتشار نمط الأسرة النووية عن نمط الأسرة الممتدة بصفة عامة، وذلك على مستوى القريتين، ولكن تتميز قرية الدراسة الأولى بوجود أنماط من الأسر الممتدة بصورة أكثر اتساعا من قرية الدراسة الثانية. وتلك ضرورة اقتصادية ترتبط بانتشار نمط العمل الأسري الجماعي والذي يحتم استمرارية الوحدة الأسرية الإنتاجية، ومن ثم فهناك استمرارية لأشكال الإنتاج التقليدية رغم هيمنة الرأسمالية المحيطية على الاقتصاد الريفي.

٣- كان لانتشار القيم المادية على حساب قيم العمل المنتج خاصة في قرية الدراسة الثانية وكنتاج للتغيرات الحادثة إنعكاسا واضحا على رموز المكانة، والتي كانت تدور في الماضي حول الملكية الزراعية، إذ أصبحت تتضمن الآن القيم المظهرية والمقتنيات المادية. فمعظم العائلات على مستوى القريتين تحاول الحفاظ على مكانتها الاجتماعية المميزة خاصة ما يتعلق بالمصاهرة، والقليل منها هو الذي تخلى عن ذلك.

٤- يدور الضبط الاجتماعي في نطاق القريتين وفي معظم الأحوال بعيدا عن الجهات الرسمية، ويرتبط بالسلطة والتي تتمثل في كبار العائلات والمجالس العرفية. ونادرا ما تلجأ الأطراف المتنازعة إلى الجهات الرسمية. ويرتبط نسق الضبط الاجتماعي في القريتين بالقيم الدينية والتي تلعب دورا محوريا في فهم كيفية حفاظ البناء الاجتماعي على خصائصه وثقافته المميزة خاصة في القرية الأولى.

٥- تحتل قيم التعاون والترابط الاجتماعي والعمل المنتج مكان الصدارة في مصفوفة القيم السائدة بالنسبة للقرية الأولى، وفي المقابل نجد قيم المظهرية والمادية أكثر انتشارا في القرية الثانية، ويرجع ذلك إلى تأثير عوامل التغير في كل من القريتين والتي ترتبط بعملية الإنتاج وأشكال العمل على وجه التحديد.

٦- يمكن القول أن هناك انتشارا للقيم الاستهلاكية بمعـــدلات تفـوق العمل للاستثمار والإنتاج مما أثر سلبيا على العمليـــة الإنتاجيــة وارتبط بذلك انتشار قيم التقليد والمحاكاة، وامتد تأثيرها ليســتنزف الأصول الإنتاجية الزراعية.

٧- هناك تعايش بين بعض السمات الثقافية القديمة والحديثة، ويتضـح ذلك في كثير من العادات والتقاليد الخاصة بـــالزواج والإنجــاب والوفاة والمجاملات من المناسبات الاجتماعية المختلفة.

تعقيب:

على الرغم من أن الدراسة تناولت التغيرات التي تعرضـــت لـــها القريـــة المصرية خلال مراحـــل تاريخيـــة متباينـــة (اقتصاديـــا واجتماعيـــا وسياســـيا وأيديولوجيا)، بالإضافة إلى تركيزها على تحولات مرحلة السبعينات والمرحلـــة التالية عليها (خلا الثمانينات) وبخاصة تأكيدها على دور المتغيرات الخارجية فــي إحداث هذه التغيرات التي تعرضت لها القريـــة المصريـــة ليـــس فقــط علــى الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضا علـــى الصعيديـــن : السياســـي والأيديولوجي، وانعكاسات ذلك على طبيعة ونمط بنية الأسرة الريفية المصريـــة، ومن ثم رصد التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة في المجتمع الريفي مـــن خلال دراسة ميدانية لبعض الحالات في قريتين مصريتين. إلا أن الباحثـــة قــد ركزت اهتمامها على إبراز دور وتأثير المتغيرات الخارجية فـــي إحـــداث هـــذه التحولات البنائية وبخاصة خلال حقبتي السبعينات والثمانينات، ولـــم تشـــر إلـــى تفاعل هذه المتغيرات الخارجية مع العوامل والمتغيرات الداخلية والتـــي تتعلـــق بطبيعة العلاقة (التاريخية والمعاصرة) بين القرية المصرية والمدينة، فضلا عـــن تأثير عمليات الهجرة الريفية – الحضرية، وأيضا التـــأثيرات المباشـــرة وغـــير المباشرة لوسائل الاتصال الجماهيري وما أحدثته من تغيرات في القيم الاجتماعية والاتجاهات على مستوى الشرائح الاجتماعية المختلفة، إلى جانب التأثيرات التـــي أحدثها التعليم على الصعيدين الثقافي والأيديولوجي، وانعكاس هذه التغيرات علـــى مستوى البناء الأسرى في المجتمع المصري بعامة والقرية المصريـــة بخاصـــة. ومن ثم يمكن القول أن التركيز على المتغيرات الخارجية لا يعنـــي بحـــال مـــن الأحوال إهمال أو تجاهل دور وتأثير وفعالية المتغـــيرات المحليـــة أو الداخليـــة. حيث أن تأثير كل منهما يعد تأثيرا نسبيا، أي يختلف في درجتـــه مـــن مرحلـــة تاريخية لمرحلة أخرى، وفقا لطبيعة وظروف التكوين الاجتماعي في كل مرحلـــة من ناحية، وعلاقاته بالتكوينات الاجتماعية الأخرى علـــى الصعيديـــن الإقليمـــي والعالمي من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الدراسة قد انطلقت من مسلمات مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي وتمفصل الأساليب الإنتاجية كمدخل نظري مناسب لفهم وتشخيص طبيعة التغيرات البنائية التي تعرضت لها القرية المصرية خلال العقود القليلة الماضية. ومن ثم فإن إحدى النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة قد تمثلت في أنه إذا كانت الأسرة الريفية قد شهدت تغيرات بنائية من حيث: تغير شكلها ونمطها وأشكال القوة والسيطرة واتخاذ القرار، وأساليب الضبط الاجتماعي السائدة، فضلا عن تغير في أنماط العلاقات الاجتماعية، وأن هذه التغيرات كانت انعكاسا للتغيرات العامة التي شهدها التكوين الاجتماعي المصري، فإن هذه التغيرات لم تكن تغيرات جذرية شاملة، حث استمرت بعض العناصر والسمات التقليدية موجودة ومتعايشة ومتداخلة مع العناصر والسمات الحديثة. وأن استمرار عناصر البناء الفوقي والتحتي التقليدية وتداخلها مع العناصر الحديثة المرتبطة بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث يشير إلى أن ثمة بنية اقتصادية واجتماعية وثقافية تقليدية ما تزال مستمرة وفاعلة ومؤثرة في التكوين الاجتماعي المصري بعامة، والتكوينات الريفية بخاصة.

وانطلاقا من ذلك، يمكن الاستفادة من المعطيات النظرية والميدانية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة في توجيه دراستنا الميدانية والذي يتمثل هدفها الأساسي في التعرف على ملامح الثبات والتغير في الأسرة الإماراتية، أي معرفة التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية في ظل التفاعل والتداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، وكذلك العناصر والجوانب التي ما تزال مستمرة ومتعايشة مع العناصر الحديثة، وذلك في إطار النظرة الشمولية التي تراعي التداخل والتفاعل بين مجتمع الإمارات والمجتمع العربي من ناحية، وبينهما وبين المجتمع الدولي من ناحية أخرى.

٥- أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة المصرية (١٣)

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مؤداها: أن العلاقات الأسرية والقرابية الممتدة آخذة في الانحسار والاتجاه إلى الشكل النووي المنعزل تحت تأثير عوامل التحديث Modernization والتحضر Urbanization والتصنيع Industrialization، لأن النمط الأسري النووي المنعزل هو أنسب الأنماط وأكثرها ملاءمة للتقدم الحضاري والصناعي، على عكس النمط الممتد Extended والذي يحول دون التقدم. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تحتل أهمية خاصة وذلك لاختلافها عن الدراسات والبحوث الأخرى والتي تنطلق من نفس الفرضية محاولة إثباتها والتأكد من صحتها، في حين حاول الباحث في دراسته تحقيق الفروض المناهضة لها وتفنيدها. وحدد الباحث أهدافا لدراسته نذكر منها ما يلي:-

١- محاولة تحديد ملامح التغير البنائي للأسرة في المجتمع المصري من حيث التغير في حجمها، وكثافة العلاقات بها ونوعيتها، ومكانة الأعضاء في الأسرة وأدوارهم الاجتماعية وتوزيع السلطة وشكل تقسيم العمل ومحدداته فضلا عن مدى التوازن أو التناقضات البنائية فيها.

٢- لم يتناول الباحث في دراسته الأسرة بمعزل عن السياق الاجتماعي المتغير، وبخاصة التغيرات في النسق الاقتصادي ونمط النشاط الإنتاجي والعلاقات الإنتاجية السائدة، فضلا عن علاقة الأسرة بالنسق السياسي والأيديولوجي والثقافي. كما ركزت الدراسة على فهم تأثير التغيرات الاجتماعية على الأسرة المصرية في الريف والحضر، ومن ثم مقارنة البناء الاجتماعي للأسرة في الحالتين أو البيئتين المختلفتين (اقتصاديا واجتماعيا وايكولوجيا).

٣- لعل أهم ما هدفت إليه الدراسة هو التحقق من الفرض الشائع عن حتمية تحول الأسرة الممتدة Extended Family إلى أسرة نووية Nuclear Family منعزلة تحت وطأة التصنيع والتحضر، وكذلك الفرض الآخر المقابل له والذي يشير إلى استمرار الامتداد القرابي بين الأسر الريفية والأسر الحضرية، رغم الحراك الجغرافي. ويشير كذلك إلى تحول الأسرة الممتدة التقليدية إلى أسرة ممتدة معدلة في الريف والحضر.

ولقد اعتمد الباحث على مسلمات المدخل البنائي الوظيفي كمدخل نظري للدراسة، بالإضافة إلى اتجاه دراسة الأسرة كنسق اجتماعي حيث ظهر أثرهما بوضوح في المعالجة التجريبية لأنهما يركزان على النسق والجماعة كوحدة للدراسة. ومن خلال هذا الإطار النظري، حاول الباحث أن يتعرف على ملامح التغير البنائي للأسرة المصرية في الريف والحضر وذلك في ضوء التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي ونظم التعليم محاولا صياغة فروض دراسته، وتفنيد ودحض مسلمة انعزالية الأسرة النووية عن الأسرة الموجهة. وحاول الباحث اختبار فروض دراسته من خلال استقصاء البيانات الخاصة بملامح التغير البنائي للأسرة المصرية (ريفية وحضرية) متخذا من المنهج أو المدخل الجيلي Genealogical Approach أساسا للمقارنة بين النمطين البنائيين.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يتعلق بالأسرة الحضرية فيما يلي:

١- أن الأسرة الحضرية المتفرعة من القرية منها ما هو ممتد بالشكل التقليدي ومنها ما هو ممتد بالشكل المعدل Modi fied، ومنها ما هو مستقل، أو ما أطلق عليه الباحث "الشكل الحديث" ويرجع تنوع أنماط الأسرة إلى تنوع أنماط المهن في الحضر وتعرضها لتأثير التحضر والتصنيع، كعوامل من عوامل التحديث Modernization أما النمط الغالب في الإقامة بالنسبة لمعظم الأسر الحضرية يتمثل في الإقامة المستقلة " الأسرة النووية" في مسكن الوالدين أو بعيدة عن مسكن العائلة بنسبة ٥ر٥٤% من الأسر الحضرية. وكان ٣ر٢٧% من الأسر يقيمون في مساكن مستقلة وقريبة من مسكن الوالدين (في الشارع نفسه) بينما كان ١ر٩% يقيمون في الحي نفسه.

٢- وقد أوضحت الدراسة أيضا أن ٢٥% من حالات الدراسة تعيش معيشة مستقلة رغم أن هذا الاستقلال هو استقلال اقتصادي أكثر من كونه استقلالا اجتماعيا، حيث تظل العلاقات قائمة بينهما، وكانت هذه الأسر تعيش كوحدات اقتصادية. وأوردت الدراسة الأسباب الحقيقة لوجود هذا النمط من الاتفاق.

كما أوضحت الدراسة أيضا أن الذين يشتغلون بالحرف أو الصناعة أو التجارة تزيد نسبتهم عن الموظفين في نفس الشارع أو الحي الذي تقيم فيه الأسر الموجهة " أسر الأباء".

تعقيب:

تبدو أهمية هذه الدراسة في اهتمامها بفهم كثير من الجوانب المتعلقة بتغير البناء الاجتماعي للأسرة المصرية بصفة عامة، والأسرة الحضرية بخاصة، والتعرف على العناصر التي تعرضت للتغير وتلك التي حافظت على طابعها التقليدي على الرغم من التغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع المصري بعامة والمدينة بخاصة، وانعكاسات هذه التغيرات البنائية على البناء الاجتماعي للأسرة المصرية.

وانطلاقا من ذلك يمكننا الاستفادة من المعطيات والنتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة في تشخيص التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة العربية بعامة، والأسرة الإماراتية الحضرية بصفة خاصة، وذلك في إطار التحولات البنائية التي تعرضت لها المجتمعات العربية بفعل تفاعل وتأثير

العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وبخاصة خلال العقود الأخيرة. الأمر الذي سيمكننا من التعرف على مظاهر الثبات والتغير في الأسرة العربية والأسرة الإماراتية نتيجة لهذه التحولات البنائية، وكذلك العوامل المسئولة عن استمرار بعض العناصر والسمات والوظائف التقليدية التي كانت – وما تزال – تميز الأسرة العربية والأسرة الإماراتية على وجه الخصوص، وكذلك العوامل المسئولة عن تغير بعض العناصر والسمات والوظائف، ومن ثم تفسير هذه الظاهرة في ضوء المتغيرات المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية، أي النظر لمشكلة البحث نظرة شمولية.

المجموعة الثانية: الدراسات الميدانية التي تناولت الأسرة في مجتمعات الخليج العربي:

تشترك مجتمعات الخليج العربي في خصائص عامة من أهمها التراث الثقافي المشترك، والخضوع للاستعمار لفترات مختلفة، فضلا عن ارتفاع دخولها الاقتصادية نتيجة لظهور النفط وما حققه من فائض اقتصادي كبير وبخاصة خلال حقبتي السبعينات والثمانينات نتيجة لارتفاع أسعاره في السوق العالمية. ولذلك فثمة تماثل في البناء الاقتصادي، إلى جانب التماثل في البناء الثقافي والقيمي، فضلا عن تماثل البنى الاجتماعية، حيث نجد أن القبيلة ما تزال تشكل أحد المكونات الهامة لبنية هذه المجتمعات على الرغم من التغيرات التي تعرضت لها هذه المجتمعات خلال العقود الأخيرة (١٤).

ومن جانب آخر، تتميز أقطار الخليج العربي بموقعها الإستراتيجي والذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمصالح الدول الكبرى، حيث تقع هذه الأقطار على الطريق المؤدي إلى أفريقيا وجنوب وآسيا والمحيط الهندي من ناحية، وتقترب من الاتحاد السوفيتي (سابقا) من ناحية أخرى. بجانب أن احتياطاتها الهائلة من النفط والتي تقدر بأكثر ٥٥% من الاحتياطي العالمي تؤهلها للقيام بدور هام ومؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي بوجه عام. وينقل حوالي نصف استهلاك العالم من النفط عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز إلى الأسواق العالمية. وتعتمد أقطار الخليج العربي على استيراد البضائع والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ومصادر الطاقة والسلاح والخدمات المتنوعة التي تحملها السفن عبر مضيق هرمز بصورة توازي اعتماد العالم الخارجي على صادرات النفط الخام ومشتقاته المنقولة من الخليج العربي بحرا بواسطة ناقلات النفط والتي لا سبيل لها سوى المرور من هذا المنفذ المائي متجهة نحو الأسواق العالمية.

ولقد أدت تلك العوامل والظروف إلى تصاعد الصراعات بين الدول الكبرى على مستوى السياسة الدولية، والتي انعكست آثارها على منطقة الخليج

العربي، كما أن هذه العوامل ساهمت بشكل فعال في تحديد نمط التنمية الاقتصادية الحالي في ضوء موقع هذه البلدان بالنسبة للتقسيم الدولي للعمل من جانب، ووفقا لمصالح الدول الكبرى فيها من جانب آخر. كما أن اقتصاديات هذه البلدان تكاد تتميز بأنها "أحادية الإنتاج وأحادية التصدير"، الأمر الذي ساهم في تبعية هذه الاقتصاديات للسوق العالمية من حيث الاعتماد على الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بتسويق المنتجات والتي أصبحت متخصصة في إنتاجها كالنفط والغاز الطبيعي، وفي اعتماد هذه البلدان على الخارج في الحصول على المنتجات ــ صناعية كانت أو استهلاكية ــ ومن ثم تعمق مفهوم التبعية التكنولوجية على أساس أن خلق التكنولوجيا من اختصاص البلدان الصناعية والمتقدمة، أما بلدان الخليج العربي فتستورد أدوات الإنتاج كما تستورد الأنماط الاستهلاكية الأخرى كقيم أساسية في المجتمع. فضلا عن أن نقص الأيدي العاملة المحلية ونقص فرص الاستثمار التي تتعدى طاقاتها البشرية والتكنولوجية أدى إلى ارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة بها سواء من الأقطار العربية الأخرى، أو من الدول الأسيوية أو العمالة الأوروبية والأمريكية.

ولقد تعرضت أقطار الخليج العربي منذ نهاية عقد الأربعينات لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية حادة وعميقة، شكل النفط فيها نقطة انقطاع تاريخي بالغة التأثير. فمنذ بداية الخمسينات بدأت ملامح بناء اقتصادي جنيني صغير في التكوين والتشكل على حساب تكوين اقتصادي تقليدي يتعرض للانكماش التدريجي، وتتصل هذه التحولات بالبناء الاجتماعي بمكوناته الأساسية (النظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية)، والهيكل الاقتصادي بعناصره الإنتاجية (التوزيعية والاستهلاكية)، والنسق الثقافي وذلك من خلال ظهور قيم ومعتقدات وأفكار جديدة نحو العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية.. الخ والتي أدت بدورها إلى ظهور التمايز والتباين داخل التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادي ككل.

فبظهور النفط في الثلاثينات وارتفاع أسعاره في السبعينات شهدت المجتمعات الخليجية تغيرا ملحوظا، وتم الانتقال من نمط البداوة إلى نمط التحضر، وحل استخراج النفط وتكريره وتصديره محل الكثير من المهن والأنشطة الاقتصادية التقليدية (كالغوص واستخراج اللؤلؤ) وقد تبع ذلك تغير في تقسيم العمل، أدى إلى ظهور تغيرات اجتماعية أساسية: كاستقطاب الوافدين الأجانب للعمل في دول المنطقة. وبالطبع شمل هذا التحول الأسرة بوجه عام، والمرأة بوجه خاص، حيث نالت المرأة الخليجية قسطا وافرا من التعليم، وأتيحت لها فرص للعمل في قطاعات اقتصادية غير تقليدية.. الأمر الذي ساهم بدوره - اجتماعيا- في التحلل من العزلة وروابط الجمود وتبني بعض المظاهر الاجتماعية والفكرية الحديثة.

ولقد خضعت الأسرة في بلدان الخليج العربي خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية لتغيرات قد قاربت الجذرية في هيكلها وبعض وظائفها التقليدية، إلا أنها لامست السطح في جوانب أخرى ذات علاقة بمنظومة القيم والقرابة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية. وإذا كانت هناك سمات عامة مشتركة أصبحت تميز الأسرة الخليجية كنتاج للتحولات البنائية التي تعرضت لها هذه المجتمعات، فلاشك أن هناك بعض الاختلافات بين هذه المجتمعات في درجة التحول الذي شهدته الأسرة في كل مجتمع خليجي وذلك باختلاف درجة التحضر، ودرجة التطور التكنولوجي والصناعي الذي شهده كل مجتمع من ناحية، ونتيجة لاختلاف وتباين الدور الذي تلعبه العائلة في نسج شبكة العلاقات والتحالفات الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية أيضا.

ومن ثم جاءت معظم الدراسات التي تناولت موضوع الأسرة في منطقة الخليج العربي لتؤكد على أن التحولات الاقتصادية - السياسية التي تعرضت لها المنطقة منذ اكتشاف النفط قد أدت إلى تغيرات عديدة في شكل ومضمون الأسرة الخليجية الممتدة، وأن هذه التحولات قد أسهمت في بروز وظهور "الأسرة النووية" الصغيرة المستقلة من حيث المسكن والمصدر الاقتصادي عن أسرها المرجعية الكبيرة"العائلة"، أو بالأحرى، أن انفصالها عن أسرها المرجعية قد ساهم بشكل واضح في تقلص نفوذ الأسر الممتدة في الوسط الاجتماعي المعين. وأنها أي " الأسرة النووية" تتزايد أعدادها في أوساط الجماعات المدنية (الحضر) والمتعلمة، في حين أنها تقل في الأوساط الريفية والبدوية وغير المتعلمة. ومعنى ذلك أن هذه الدراسات تؤكد على أن ثمة علاقة إيجابية بين ارتفاع معدلات التحضر وارتفاع المستوى التعليمي وبين تقلص النمط التقليدي للأسرة وظهور النمط الحديث" الأسرة النووية".

وللتعرف على تأثير العوامل المختلفة (المحلية والإقليمية والعالمية) من ناحية، وتأثير التحضر والتطور الصناعي والتطور التكنولوجي والاحتكاك الحضاري والتعليم والإعلام والهجرة الوافدة..الخ على الأسرة الخليجية، من حيث التغيرات التي تعرضت لها، وملامح الثبات في الأسرة الخليجية أيضا يمكننا استعراض نتائج بعض الدراسات الميدانية التي تناولت الأسرة في نماذج من المجتمعات الخليجية.

١- الالتقاء الحضاري وأثره على تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر (١٥)

حاولت الباحثة في هذه الدراسة أن تتعرف على بعض مظاهر التغير في بناء الأسرة القطرية، مع التركيز على متغير "الالتقاء الحضاري" كأحد الأسباب والعوامل المسئولة عن التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها الأسرة في

المجتمع القطري. ويعني الالتقاء الحضاري من وجهة نطر الباحثة " التثقيف" أي الاتصال بين ثقافة المجتمع القطري والثقافات الأخرى الوافدة عليه، مما أدى إلى تغيرات اجتماعية وثقافية كان لها أثرها الواضح في البناء الاجتماعي للأسرة القطرية. وكأن الباحثة بهذا تفترض في صياغتها لموضوع بحثها أن جوهر التغير في المجتمع القطري بصفة عامة، والأسرة القطرية بخاصة إنما يكمن في عملية الاتصال الثقافي بين المجتمع القطري وغيره من المجتمعات الأخرى ومن ثم اعتبار هذا المتغير متغيرا مستقلا حيث يفوق تأثيره المتغيرات الأخرى.

وانطلاقا من ذلك، وضعت الباحثة الفرض الأساسي للدراسة على النحو التالي:

أنه نتيجة للالتقاء الحضاري بين المجتمع القطري وغيره من المجتمعات حدث تغيير في بناء الأسرة القطرية وأصبحت أسرة نووية. ثم جاءت بقية الفروض لتفسر ظاهرة التغير الذي طرأ على بناء الأسرة نتيجة لهذا الالتقاء الحضاري.

ولقد استعانت الباحثة على اختبار هذه الفروض بعدد من الأساليب البحثية، وأدوات جمع البيانات الكمية والكيفية، ثم قامت بتحليل البيانات الميدانية وتوصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

١- أدى الالتقاء الحضاري إلى تغير بناء الأسرة في المجتمع القطري، بحيث أصبح النمط السائد هو الأسرة النووية مما ساعد على انتقال المجتمع من مجتمع بدوي إلى مجتمع شبه صناعي.

٢- اختلاف دور الأب في الأسرة الحديثة عن دوره في الأسرة التقليدية الممتدة حيث أصبح الأب في الأسرة النووية هو المسئول الأول عن تربية الأبناء وإعالتهم، وبذلك تقلص دور الأعمام والأخوال والأجداد عما كان عليه الوضع في المراحل السابقة على التغير الاجتماعي الذي كان يسيطر فيها نمط الأسرة الممتدة.

٣- أصبحت أدوار الأبناء في الأسرة النووية الحديثة أكثر تحديدا منها في الأسرة الممتدة التقليدية، حيث أصبحت لهم مكانة وشخصية متميزة.

٤- أصبح الوالدان هما المسئولين عن تربية الأبناء في ظل سيادة نمط الأسرة النووية الحديثة، وليست العائلة، وبخاصة بعد أن استقلت الأسرة النووية في مسكن خاص مستقل عن العائلة الممتدة. وبرغم ذلك لازالت بعض الأسر تحتفظ بدور كبار السن وفعاليتهم في الأسرة النووية بشكل أساسي.

٥- كلما اتجهت الأسرة نحو الاستقلال، كلما ضعفت بالتالي درجة التماسك العائلي. غير أن ذلك لا يعني انفصال الروابط العائلية كما هو الحال في المجتمعات الغربية، ولكن الأسرة النووية أصبح لها استقلالها الذي تقرر على أساسه طريقة وأسلوب حياتها ومستقبل أبنائها.

تعقيب :

على الرغم من أهمية هذه الدراسة واتفاقنا مع ما توصلت إليه من نتائج في مجال التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية في المجتمع القطري نتيجة للتحضر والتحديث، إلا أنه يصعب الاقتناع بأن كل التغيرات والتحولات التي تعرضت لها الأسرة القطرية يمكن أن تحدث بنفس الدرجة والسرعة في أي مجتمع عربي آخر وبخاصة تلك المجتمعات التي لا تزال حديثة العهد بالتصنيع. ومن ثم فالقضايا التي أثارتها هذه الدراسة تحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات وذلك للتأكد من مصداقيتها ميدانيا في مجتمعات عربية أخرى حتى يمكن تعميم نتائجها على هذه المجتمعات.

بالإضافة إلى أن هذه الدراسة ركزت بشكل أساسي على مسألة الالتقاء الحضاري والاتصال الخارجي وأثره في تحول البناء الأسري في المجتمع القطري. وبرغم أهمية هذا البعد الخارجي وتأثيره القوى في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع القطري بشكل عام، إلا أن ثمة متغيرات أخرى محلية (داخلية) تعرض لها المجتمع القطري ترتبط بالبنية الاجتماعية لعبت دورا بارزا في تشكيل البناء الأسري والتحولات التي تعرض لها، كالتحول في شكل الإنتاج من الشكل الرعوي البدوي إلى النمط شبه الصناعي، فضلا عن أشكال التغيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية الداخلية. ولاشك أن هذه المتغيرات لها أهميتها وتأثيرها ودلالاتها في تحول البناء الأسري والمجتمع القطري بشكل عام.

وعلى الرغم من أن الباحثة قد ذهبت إلى أن هناك تحولات جذرية في بناء الأسرة من حيث الحجم، وأكدت على أن التماسك العائلي يضعف كلما اتجهت الأسرة القطرية إلى الاستقلال، فالواقع أنه إذا كان ذلك قد حدث، فلا يمكن أن يكون هو القاعدة أو النمط الشائع، وبخاصة أن المجتمع القطري يعد مجتمعا صغيرا من حيث الحجم، كما أنه حديث العهد بالتصنيع، ولا بد أنه يكون شأنه شأن المجتمعات العربية الأخرى التي لا تزال تعطي اهتماما كبيرا للعائلة والقرابة والعلاقات الأسرية مهما تباعدت.

٢- الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي: (١٦)

تعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات الهامة التي تناولت الأسرة في المجتمع الكويتي باعتبارها وحدة بنائية توفر للمجتمع الطاقات البشرية. وعلى اعتبار أن التقدم الاجتماعي واستقرار التنظيم لابد وأن ينعكس على أنماط الأسر السائدة في المجتمع والتي تعتبر الوحدات البنائية الأولى في تشكيل بنية المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

وقد حاولت الباحثة في دراستها أن تقدم تحليلا للبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي من خلال انعكاسه على بناء الأسرة، وصولا إلى معرفة التغيرات والتحولات الحديثة التي طرأت عليه، ومدى تأثر الأسرة "كوحدة بنائية" فيه بهذه التغيرات.

وقد اعتمدت الباحثة في الدراسة على أكثر من منهج (المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي والذي اعتمدت عليه في معالجة البيانات الميدانية).

أما عن عينة الدراسة، فقد اختارتها الباحثة بطريقة عشوائية ممثلة للمجتمع الكويتي ومن خلال الدراسة الميدانية توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

١- أن الأسرة الكويتية ما تزال تميل إلى التقليد أكثر من ميلها إلى التجديد فيما يتعلق بخروج المرأة للعمل ومشاركتها للرجل.

٢- أن الدخل المادي يلعب دورا هاما في حياة الأسرة الكويتية، حيث انعكس ذلك على استخدامها للوسائل والتجهيزات التكنولوجية الحديثة.

٣- أن الشكل السائد في الأسرة الكويتية هو نمط الأسرة النووية وليس الأسرة الممتدة رغم ازدياد الاتجاه إلى الإنجاب ومن ثم تضخم حجم الأسرة.

٤- أما عن العلاقات الاجتماعية فيغلب عليها الاتجاهات الجماعية والتعاون والتضامن الاجتماعي بين أعضائها (الآباء والأبناء) بشكل عام.

تعقيب:

على الرغم من الإسهام الذي قدمته الدراسة لفهم طبيعة التغير الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الكويتي خلال العقود الماضية، وعلى الرغم من تشخيص الدراسة لبعض جوانب التغير الاجتماعي في محيط الأسرة الكويتية (سواء التغيرات في حجم الأسرة ووظائفها والأدوار الاجتماعية وتغير بعض

القيم الاجتماعية وبعض الاتجاهات التقليدية، فضلا عن تغير أنماط العلاقات الاجتماعية بين أعضائها)، إلا أن الدراسة لم تهتم بإبراز وتشخيص الجوانب والسمات والعناصر التقليدية التي لم تتغير بشكل جذري ليس فقط على صعيد الأسرة الكويتية ولكن أيضا على صعيد البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الكويتي بصفة عامة. والعوامل المسئولة عن استمرار هذه العناصر التقليدية وتعايشها وتداخلها مع العناصر الحديثة التي تعبر عن سيطرة وسيادة نمط الإنتاج الحديث (الرأسمالي) بكل ما يحمله من قيم حديثة تدعم سيطرته وسيادته على مستوى التكوين الاجتماعي الكويتي بعامة وتأثيره بشكل أو بآخر على بنية الأسرة الكويتية وعلى وظائفها التقليدية.

وثمة دراسات أخرى اهتمت بالكشف عن التحولات التي تعرضت لها الأسرة الخليجية في عدد من بلدان الخليج العربي، حيث يشير " فهد الثاقب" في دراسته عن الكويت، إلى أن "العائلة النووية" رغم أنها ليست النموذج المثالي في العالم العربي، إلا أنها تعد الأكثر انتشارا بين فئات الحضر المتعلمين وأبناء الطبقة المتوسطة من السكان. وتتكون الأسرة النووية الجديدة في الغالب من الزوج والزوجة وعدد من الأبناء لا يتجاوز الأربعة. كما أن الأسرة النووية تستقل من الناحية السكنية عن الأسرة الأم، حيث يميل المتزوجون حديثا للسكن في مسكن مستقل عن أسرهم المرجعية، مع ظهور بعض الاتجاهات لدى بعض الأسر، خصوصا الأسر ذات الإمكانات المالية الضخمة، وكذا أصحاب المكانة الاجتماعية والسياسية للسكنى في مساكن متقاربة يطلق عليها المجتمعات السكنية. كما يستقل أفراد الأسر الجديدة من الناحية الاقتصادية عن أسرهم المرجعية، إلا في بعض الحالات ولبعض الأسر وخصوصا تلك التي تنتمي إلى الشرائح الوسطى وربما الدنيا في المجتمع، السلطة شبه المطلقة على أبنائها. وكذلك على إدارة أمور الأسرة المالية والاجتماعية. وقد يمتد هذا في بعض الأحيان ليشمل استقلالية اختيار أفرادها لشريك الحياة، ولكن من ذات الطبقة الاجتماعية وذات الجماعة المرجعية التي قد تتسع أحيانا لتشمل جماعات أخرى تشترك معها في ذات السمات الاجتماعية والاقتصادية بما فيه: المرجعية الاثنية والعقائدية (١٧).

وتشير التعدادات السكانية في الكويت إلى أن الأسر الكويتية التي يتراوح عدد أفرادها من (٣-٥) أفراد بما فيها الزوجان قد ارتفع من ٨ر١٨% من مجموع الأسر الكويتية عام ١٩٦٩ إلى ٦ر٢٢%عام ١٩٧٥ ثم إلى ٨ر٢٥% عام ١٩٨٥. في حين أنها قد مثلت لدى الأسر غير الكويتية لنفس السنوات النسب: ٩ر٤٢% و٦ر٣٨% و ٩ر٤١% على التوالي. وترتفع نسب الأسر الكويتية التي يمثل عدد أعضائها من (٦-١٠) أفراد إلى ١ر٤٦% من مجموع

الأسر الكويتية عام ١٩٨٥. في حين أنها قد مثلت ٣٤% من مجموع الأسر غير الكويتية. أما الأسر التي كان عدد أعضائها (١٥) فردا فأكثر فقد مثلت نسبتها ٨ر١٠% في حالة الأسر الكويتية مقابل ٣٩ر٥٠% في حالة الأسر غير الكويتية. وعلى الرغم من أن الإحصاءات الكويتية لم تفصح بمعلومات أخرى تتعلق بالتوزيع الجغرافي للأسر ومستوى تعليم الوالدين، إلا أنها تشير إلى أن عدد أفراد الأسرة يزداد كلما ابتعدنا عن الأماكن الحضرية، وفي الأوساط التي يقل فيها مستوى تعليم الوالدين أو أحدهما.

وهذا يعني أن ثمة علاقة إيجابية بين التحضر وارتفاع المستوى التعليمي للوالدين أو أحدهما وانخفاض عدد أفراد الأسر في المجتمع الكويتي.

وفي السياق ذاته، تؤكد دراسات أخرى في مجتمعات خليجية على زيادة أعداد الأسر النووية الجديدة على حساب الأسر الممتدة وبخاصة في المناطق الحضرية الجديدة. حيث تشير إحدى الدراسات الحديثة في المملكة العربية السعودية إلى أن الأسر النووية تشكل حوالي ٧٦% من الأسر المدروسة (١٨).

بينما توصلت دراسة أخرى في قطر إلى نتائج مختلفة، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة القطرية بلغ (٧) أفراد، في حين أنها بلغت (٥) أفراد فقط بالنسبة للأسر غير القطرية.

وترى الباحثة أن نمط الأسرة كبيرة العدد رغم اقتصارها على الزوجين هو النمط السائد في أوساط العينة القطرية التي درستها، حيث شكلت الأسر التي عدد أفرادها (١٠) أفراد ٦ر١١%، والأسر التي عدد أفرادها (١١ فردا فأكثر) قد شكلت ما نسبته ١٨% من عينة الدراسة. أما في حالة الأسر التي عددها (٤ أفراد) فإنها تشكل ما نسبته ٨ر٣٢% من مجموع الأسر الوافدة. وتؤكد هذه الإحصاءات على أن الأسرة القطرية رغم حجم التغيرات التي تعرضت لها وخصوصا على مستوى الاستقلال السكني والاقتصادي لأفرادها، إلا أنها تنزع ليس فقط من حيث عدد أفرادها وإنما من حيث نمط علاقاتها القرابية والزواجية إلى أن تكون أسرة ممتدة (١٩).

وحول محددات الاختيار للزواج في أقطار الخليج العربية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، سعت إحدى الدراسات الحديثة إلى الكشف عن طبيعة اتجاهات عينة من النساء القطريات بمدينة الدوحة نحو الزواج بالأجانب، كالمستوى التعليمي والمرحلة العمرية وبعض الظواهر الاجتماعية المتصلة بالزواج وتكوين الأسرة كالطلاق والعنوسة، وتعدد الزوجات.. الخ. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن القطريات لا يؤيدن بشكل عام الزواج من غير القطري، وأن اتجاهاتهن نحو الزواج بغير المواطنين تتسم بالمحدودية والسلبية. ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن العائلة وليس الفرد هي البنية

الاجتماعية الأساسية في المجتمع القطري، كما أنها مهيمنة بشكل أساسي على تصرفات وسلوك أعضائها، وهي تمثل صورة مصغرة لمجتمعها. فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة. ومن مظاهر ذلك، أن العائلة تؤثر في سلوك وإتجاهات الإناث في المجتمع القطري نحو مسألة هامة تتصل بحياتهن المستقبلية (وهي اختيار شريك الحياة) حيث أن العادة المتبعة أو التي تفرض نفسها تتمثل في أن زواج المرأة يتم بموافقة الآباء واختيارهم، فالتراث والعادات والتقاليد والقيم تدعم ذلك من ناحية، وأن تدخل أولياء الأمور في اختيار أزواج لبناتهم قد أدى في كثير من الأحيان إلى أن نسبة كبيرة من الفتيات تخشى ألا يكون اختيارها لشريك حياتها اختيارا جيدا، فتلقى بمهمة الاختيار على الكبار في العائلة حتى إذا وقع خلاف بين الزوجين تصبح مسئولية حل هذا الخلاف على من قام بالاختيار من أولياء الأمور. وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الاجتماعية على اتجاهات أفراد العينة نحو الزواج بغير المواطنين وتأثير الحالة الزواجية على اتجاهات الفتيات نحو هذه الظاهرة. أفصحت نتائج الدراسة عن بعض النتائج منها: أن اتجاهات الإناث اللائي لم يتزوجن بعد نحو الزواج من غير المواطنين تعد أكثر إيجابية من اتجاهات المتزوجات، ويفسر الباحث هذه النتيجة في سياق رغبة الإناث في الزواج المبكر والشعور بالقلق إزاء وضعهن كعازبات قياسا باتجاهات غيرهن ممن سبق لهن الزواج.

وعن أثر الطلاق على تشكيل اتجاهات المطلقات نحو الزواج بغير المواطنين كانت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة، أن المطلقات يفضلن الزواج من القطري رغم أن مسألة الطلاق واردة على الزواج من غير القطري. ومن ثم فالطلاق ممكن حدوثه في أي زواج بصرف النظر عن جنسية الأزواج.

وفيما يتعلق بأثر المستوى التعليمي على اتجاهات القطريات نحو الزواج بغير المواطنين، أوضحت الدراسة أن ذوات التعليم العالي أكثر إيجابية من ذوات التعليم الأقل في اتجاهاتهن نحو زواجهن من غير القطريين، وإن كان الفرق بينهن غير دال إحصائيا. ويورد الباحث في نهاية البحث مجموعة من الملاحظات الهامة نذكر منها ما يلي:

- أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي طرأت على مجتمع الخليج العربي بمضامينها المتعددة ومظاهرها المتباينة لم تسفر في واقع الأمر عن تحولات مماثلة في نسق الاختيار للزواج وتكوين الأسرة في دول المنطقة، فما زالت نظرة المرأة الخليجية إلى قضية الاختيار للزواج من خارج المجتمع دونها الكثير من المحاذير، فهي (أي المرأة الخليجية، وتمثلها هنا المرأة القطرية) تمتلك اتجاها عاما يتسم بالمحدودية أو السلبية أو الرفض إزاء الارتباط بزوج أجنبي.

كما أنها وبصرف النظر عن خصائصها الاجتماعية وإدراكها لهذه الخصائص لا تؤيد بشكل عام الزواج من خارج مجتمعها.

- يبدو أن الطلاق والعنوسة وتعدد الزوجات ليس لأي منها تأثير على اتجاهات القطريات نحو الزواج من غير القطريين، وكذلك على مستوى التعليم والعمر ليس لأي منهما أثر على هذه الاتجاهات أيضا.
- أن المتغير الوحيد الذي وجد أنه دال إحصائيا يتعلق بالفروق بين الزوجات واللائي لم يسبق لهن الزواج لصالح اللائي لم يسبق لهن الزواج، حيث كانت اتجاهاتهن أكثر إيجابية من المتزوجات.

ويفسر الباحث هذه النتائج في ضوء مجموعة من العوامل منها: أن الاتجاهات نحو الزواج من الأجانب تحتاج إلى وقت طويل للتعديل أو التغيير. بالإضافة إلى أن حداثة صدور القانون قد يعلل عدم وجود أثر له حتى الآن حين لم يكن الزواج قد ترتبط بعوامل أخرى غير التي تمت دراستها مثل: القيم والتقاليد والعادات. أن الاتجاه نحو الزواج بالأجانب مسموح به قبل هذا القانون ويحتاج تطبيقه وممارسة هذا النظام وقتا طويلا حتى يمكن قياس أثرة على الاتجاهات نحو هذا الزواج (٢٠).

وعلى صعيد آخر، تشير بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٩١ في البحرين إلى أنه رغم احتفاظ المجتمع البحريني بجزء من نمط علاقاته التقليدية، إلا أن نمط الأسرة النووية من حيث حجمها يتجه إلى الازدياد، حيث مثلت الأسر البحرينية التي يتراوح عدد أفرادها بين (٣-٥ أشخاص) ٨ر٣٣% مقابل ١ر٤٥% من الأسر غير البحرينية. وأن عدد الأسر البحرينية التي يصل عدد أفرادها إلى أكثر من (١٠) أشخاص يبلغ حوالي ١٠% من مجموع الأسر البحرينية، في حين أنها لم تتجاوز (٣%) من مجموع الأسر الوافدة.

وحول تأثير التحضر على حجم الأسرة البحرينية، تشير البيانات إلى الانتشار الكبير للأسر الصغيرة (النووية) في المناطق الحضرية، بينما يزداد انتشار الأسرة الكبيرة (الممتدة) في المناطق الريفية. فالأسر البحرينية التي يتراوح عدد أفرادها (٣-٥) مثلت نسبا متقاربة في كل من منطقة : المنامة (٥ر٣٦%)، والمحرق (٣ر٣٥%)، والرفاع (١ر٣٦%). في حين مثلت فقط (٨ر١٩%) من مجموع الأسر في المنطقة الغربية، وما نسبته (١ر٢٨%) في منطقة جدحفص، و٧ر٢٦% في المنطقة الشمالية. أما الأسر التي يبلغ أفرادها أكثر من (١٠ أشخاص) فإنها في المنامة تمثل حوالي (٥ر١٣%)، وفي المحرق (٢ر١٣%).

وبشكل عام، فإن الأرقام السابقة حول حجم الأسرة البحرينية أو الكويتية أو القطرية تشير إلى تصاعد حجم الأسر "النووية" صغيرة الحجم في مقابل

الأسر الكبيرة في المناطق الحضرية عنها في الأطراف. إلا أن عمليات الانتقال السكاني في البحرين، وبالتحديد في المناطق المجاورة للمراكز الحضرية التقليدية أو الجديدة قد رفع من حجم الأسر الصغيرة على حساب الأسر الكبيرة الحجم..، أما مناطق الأطراف والتي لم تكن عملية العمران فيها نتاجا لعملية النزوح السكاني، فقد حافظت على طبيعة نسيجها الاجتماعي التقليدي من حيث سيادة نمط الأسرة الكبيرة الممتدة، رغم ظهور أنماط الأسرة النووية فيها وذلك في إطار محدود نسبيا، وعلى الرغم من ذلك فثمة حقيقة يجب توضيحها تتمثل في أن الأسرة النووية رغم التنامي في حجمها العددي في مجتمعات الخليج العربي، وبالتحديد في المناطق الحضرية ومناطق العمران الجديدة، وظهور بعض سماتها كالاستقلال الاقتصادي أو السكني، إلا أن ذلك لا ينفي انتماءاتها (أي الأسر النووية) لأسرها المرجعية سواء كان ذلك في إطاره العائلي أو العقائدي (٢١).

وقد ذهبت بعض الدراسات في وصف التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الخليجية وبخاصة تحولها من الأسرة الممتدة الكبيرة إلى الأسرة النووية الصغيرة، إلى التأكيد على دور التحضر والتعليم في هذه التحولات، وأن تأثير هذين المتغيرين يعتبر تأثيرا نسبيا، أي يختلف في درجته من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى. حيث لاحظت "جهينة العيسى" في دراسة لها على المجتمع القطري، حدوث تغير في نمط الأسرة من الشكل الكبير الممتد إلى الشكل الصغير المستقل، الأمر الذي أحدث انعكاسات على بنية الأسرة وتوزيع الأدوار فيها، وبناء القوة والسلطة ومحددات المكانة الاجتماعية، حيث تغير في أدوار الزوج ومسئولياته، وكذلك دور الزوجة ومسؤولياتها، كما ضعفت نتيجة لذلك سلطة الأب وأن التعليم قد أدى إلى استقلال الأبناء ومنحهم مزيدا من الحرية في تقرير مستقبلهم، وأن الكبار لم يعد لهم الكلمة في كثير من الشئون الأسرية وبصفة خاصة تجاه الأبناء الذين تركوا الوحدة المعيشية المشتركة (العائلة الكبيرة) واستقروا في المدن (٢٢).

بينما تذهب آراء أخرى إلى التأكيد على أن الأسرة الخليجية الحديثة قد تكون مستقلة مكانيا واقتصاديا عن أسرها المرجعية، إلا أن قراراتها الحاسمة مازالت خاضعة بشكل مباشر وغير مباشر لسلطة الجماعة المرجعية. وأن منظومة القيم الاجتماعية المحددة للعلاقات الأسرية ما تزال في جوهرها تقليدية. وهذا يعني أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الخليجية سواء من حيث الشكل والبناء والوظيفة لم تكن تغيرات جذرية، وأن استمرار العلاقات الاجتماعية والقبلية رغم هذه التغيرات يعكس بوضوح أنه رغم الاستقلالية التي يتمتع بها الأفراد في ظل تكوين أسرهم النووية، إلا أن هذه الأسر ما تزال خاضعة

لمنظومة القيم التقليدية التي تعكس الظروف التاريخية والمجتمعية للمجتمع الخليجي بشكل عام.

وقد أشارت إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع التنمية والتغير في إحدى المناطق في المملكة العربية السعودية إلى أن الأسرة الممتدة القديمة قد بدأت تتغير، وأن المتزوجين حديثا أصبحوا يميلون إلى الإقامة في مساكن مستقلة، ورغم ذلك ما تزال الأسر الممتدة تمثل بالنسبة لهم مثلا. وتؤكد الباحثة على أنه يصعب التنبؤ بالانتهاء الكامل للأسرة الممتدة أو الانتهاء الكامل لكل وظائفها التي كانت – وما تزال – تؤديها، وذلك لأن الأوضاع الاقتصادية ليست مؤكدة، فضلا عن أن العقلية التي تفضل الأسرة الممتدة مازالت قوية ومؤثرة(٢٣).

ومن ثم، يمكن القول، أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة العربية بعامة، والأسرة الخليجية بخاصة، والأسرة السعودية على وجه التحديد، ليست تغيرات جذرية، وأن فهم هذه التغيرات ينبغي أن يتم في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة البنية الثقافية والقيمية للمجتمع من جانب، وطبيعة العلاقة بين المجتمع والمجتمعات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي من جانب آخر.

وإذا كان الكثير من الدراسات قد ركز اهتمامه على التأثيرات التي تعرضت لها الأسرة العربية بعامة والأسرة الخليجية بخاصة نتيجة لعمليات التحضر والتحديث وتطور وسائل الإعلام، وارتفاع المستوى التعليمي، فثمة دراسات أخرى تناولت التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الخليجية نتيجة للاستخدام أو التوظيف الكبير لخدم المنازل وبخاصة (المربيات)، الأمر الذي قد أزاح عن المرأة أو بالأحرى الوالدين الكثير من الوظائف والمهمات الأسرية، وبخاصة تلك التي تتعلق بوظيفة التنشئة الاجتماعية ورعاية الأبناء مما انعكس بصورة واضحة على الوظائف المختلفة التي تقوم بها المربية أو الخادمة والتي تتمثل في رعاية الأطفال وتنشئتهم التعليمية والصحية والتربوية، فضلا عن أدوارها المنزلية، وأن الأمر يمتد لأكثر من ذلك ليشمل رعاية الوالدين أنفسهم(٢٤).

يمثل العرض النقدي لتلك الدراسات السابقة نقطة البدء في تلك الدراسة الراهنة، والتي نستطيع من خلالها تحديد أهم الإيجابيات والسلبيات ومن ثم الوقوف على أهم التساؤلات التي تنطلق منها الدراسة الراهنة، وتحديد الاتجاه النظري للبحث الذي يأتي استجابة لاستكمال التراث في هذا المجال الهام وتطويره لعله يعد نقطة إسهام تضاف إلى رصيد الدراسات السابقة.

خامسا: الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة: تحليل نقدي.

كما يتضمن هذا الفصل عرضا تحليليا نقديا لأهم الاتجاهات النظرية الكلاسيكية والحديثة، ومدى إمكانية الاستفادة من مسلماتها في فهم وتشخيص وتحليل البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية بصفة عامة في ضوء التغيرات العالمية والمحلية التي تعرضت لها في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، ومدى انعكاس هذه التغيرات على الأسرة العربية بعامة والأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بخاصة، هذا من ناحية، وفي ضوء الخصوصية المجتمعية لتلك البلدان من ناحية أخرى.

ولا تستطيع الدول العربية بأي حال من الأحوال في ظل تطورات النظام العالمي الجديد أن تنفصل عن التغيرات العالمية، حيث أصبح العالم كله عبارة عن قرية صغيرة، فليس معنى هذا أن ننكر الخصوصية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك البلدان. وإذا كانت الأسرة العربية قد تعرضت لتغيرات عديدة على كافة الأصعدة والمستويات نتيجة لعوامل التحديث والتحضر والنمو الصناعي من جانب، وكانعكاس للتغيرات العالمية والإقليمية من جانب آخر، فإننا نسعى إلى تبني مدخل نظري يتناسب وخصوصية المجتمع العربي بعامة، ومجتمع الإمارات بخاصة. هذا المدخل ينبغي أن يراعي التفاعل والتداخل والتمفصل بين الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية، فضلا عن إمكانية الاستفادة من هذا المدخل النظري في تشخيص ملامح الثبات والتغير في بناء ووظائف الأسرة العربية والأسرة الإماراتية.

لقد كانت النشأة الغربية لعلم الاجتماع على يد (أوجست كونت) مرتبطة أشد الارتباط بظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري التي كان يمر بها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، بحيث نستطيع القول أن علم الاجتماع الغربي بكافة اتجاهاته وفروعه النظرية قد تطور استجابة للتطورات والمشكلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد. ويمكننا أن نصنف ظروف نشأة علم الاجتماع إلى ثلاثة تطورات أساسية ترتبط ببعضها ارتباطا جدليا، حيث تفاعلت هذه التطورات خلال التاريخ الأوروبي وصولا إلى انهيار المجتمع الإقطاعي التقليدي وصعود المجتمع الصناعي البرجوازي الحديث. هذه التطورات تمثلت في: التطورات الاجتماعية الاقتصادية، التطورات الفكرية والفلسفية، التطورات السياسية. (٢٥)

لقد نشأ علم الاجتماع الأوروبي- إذن في معترك التطورات الاجتماعية الاقتصادية وفي خضم المعارك الفكرية والفلسفية، وفي قلب التطورات الثورية والسياسية. وبغض النظر عن المسلمات التي نهض عليها علم الاجتماع في مرحلة النشأة وما إذا كانت مسلمات ثورية أو محافظة، فإنه نشأ كاستجابة فكرية

وعلمية لتطورات اجتماعية بالمعنى الواسع، هذه التطورات أفرزت الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية التي تطلبت الدراسة والمعالجة، منها على سبيل المثال لا الحصر: مشكلات الفقر، التخلف، الصراع الطبقي والاجتماعي، التفكك الاجتماعي، وغيرها من المشكلات التي واكبت ظهور المجتمع الصناعي الرأسمالي الجديد(٢٦).

ولقد أكدت Sgritta أن التغيرات التي طرأت على نظريات الأسرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي طرأت على حياة الأسرة. ومما يؤكد صدق ذلك الدراسات والبحوث التي ظهرت في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات والتي كشفت عن التغيرات التي طرأت على بناء المجتمع ككل والأسرة بوجه خاص. حيث ظهر في الثمانينات اتجاه واضح عند الزوجات في البحث عن عمل، الأمر الذي أدى إلى تحد للنظريات الكلاسيكية التي كانت تركز على ارتباط المرأة بالمنزل مما دعا علماء الاجتماع إلى ضرورة طرح بدائل نظرية جديدة لدراسة العلاقة بين الأسرة والعمل والجنس (٢٧).

ولا شك أن الأسرة كنظام اجتماعي قد تأثرت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحولات البنائية والثقافية التي عايشها المجتمع الأوروبي خلال مرحلة التحول من النظام التقليدي إلى النظام الحديث، ومن ثم تعرضت الأسرة للعديد من المشكلات، الأمر الذي تطلب ضرورة التعرف عليها وتشخيصها ووضع العلاج المناسب. ومن ثم وجه علماء الاجتماع الأوائل اهتماماتهم بدراسة المشكلات الأسرية، حتى أصبح هناك فرع متخصص من فروع علم الاجتماع يتناول هذا الجانب وهو علم الاجتماع الأسري.

ومن ثم انطلق هذا الفرع في دراسته للأسرة من الأطر النظرية الموجهة لعلم الاجتماع بصفة عامة، والتي تتمثل في اتجاهين نظريين أساسيين يتميز كل منهما برؤية معينة وخاصة للواقع الاجتماعي، ويحتوي كل منهما على مواقف نظرية فرعية. ويمكن تصنيف هذين الاتجاهين على النحو التالي:

١- **الاتجاه البنائي الوظيفي**

٢- **الاتجاه المادي التاريخي**

وسوف نحاول في هذا الجزء تبني موقف نقدي للاتجاهين السابقين لتوضيح مدى انطباقهما على واقع البلدان النامية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة ومجتمع الإمارات على وجه التحديد، حتى نستطيع الوصول إلى اتجاه نظري يتناسب وطبيعة مجتمعاتنا العربية وبخاصة مجتمع الإمارات.

١- عرض نقدي للاتجاهات البنائية الوظيفية في دراسة الأسرة:

إن فهم وتحليل نظريات علم الاجتماع الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة الأسرة يتطلب منا التعرف على المواقف النظرية المختلفة التي استقت منها المسلمات والأفكار والتعميمات عن الأسرة في المجتمع الأوروبي في مرحلة التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. فلقد استعار علماء الاجتماع الأوائل الذين اهتموا بدراسة الأسرة Family كثيرا من المفاهيم من علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة تلك التي تتعلق بالقرابة Kinship والثقافة Culture. فقد قام كل من مالينوفسكي وتلميذه رادكليف براون وأتباعهما في العشرينيات والثلاثينات من هذا القرن بتطوير نظرية وظيفية للثقافة وبخاصة للانثروبولوجيا الاجتماعية. بينما قام "هربرت سبنسر" في منتصف القرن التاسع عشر بوضع أساس النظرية الوظيفية للمجتمع عندما طور نموذجا عضويا للمجتمع قام على أساس تشبيه المجتمع بالكائن البيولوجي الذي يتكون من أبنية مختلفة يرتبط كل منها بالأخر، لتكون في النهاية كلا مترابطا. ولقد انعكست هذه النظرة فيما بعد على تصورات علماء الاجتماع في تحليلاتهم للمؤسسات بما فيها الأسرة وعلاقاتها المتشابكة، حيث أوضح "فريدريك لوبلاي" وهو من علماء الاجتماع الأوائل المهتمين أساسا بالأسرة، مستخدما النموذج الوظيفي للمجتمع في تفسيره لأوضاع العمال، فقد رأي أن العمال لا يشكلون فقط وحدات عمالية، ولكنهم ينتمون أيضا إلى أسر. كما استطاع أيضا أن يثبت من خلال البيانات الميدانية التي جمعها من ست دول أوربية أن خبرات الأسرة تؤثر على أداء العمل، ومن ثم على الاقتصاد. من هذه البدايات وغيرها تمت مجموعة من الآراء التي تؤكد على الاعتماد المتبادل والمشترك بين الأسرة والعمل، ومن ثم إلى أي مدى ترتبط الأسرة بغيرها من المؤسسات الكبرى مثل النظام التعليمي.(٢٨)

ولقد جاء اهتمام الاتجاه التطوري من خلال تأثره بالمذهب العضوي الذي ساد المجتمع الأوربي خلال هذه المرحلة، حيث ينطلق هذا المذهب من فكرة أساسية مؤداها أن كل شئ في الوجود يخضع لقانون التطور والنمو بما فيه الأسرة، وسلوك الفرد الاجتماعي الذي ينتج عن تفاعله مع أفراد أسرته والمحيط الاجتماعي الخارجي، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لكل مرحلة تطورية ظروفا وشروطا تلزم الأسرة القيام بمهام معينة لكي تواجه شروط وظروف مرحلة تطورية جديدة، وغالبا ما تمثل هذه الظروف أهداف الأسرة وغاياتها. وذلك لأن الأسرة غير مستقلة بذاتها، أو منعزلة عن الأنساق الاجتماعية الأخرى، كما أنها في الوقت ذاته غير معتمدة على هذه الأنساق بشكل تام، بل أن ثمة حالة من التفاعل مع هذه الأنساق وفقا لظروفها وشروطها وأهدافها، علما بأن كل أسرة تمثل وحده اجتماعية خاصة من حيث التركيب العمري والنوعي،

ومن حيث تعرضها لمؤثرات العالم الخارجي، فضلا عن إمكانياتها وقدراتها لتحقيق أهدافها ومهامها التطورية. ويحدد هذا الاتجاه ثماني مراحل لنمو وتطور الأسرة وفقا لشكل دائري أطلق عليه "دورة حياة الأسرة Family Life" (٢٩). وتعد "ايفلين ميلز" صاحبة هذا الرأي حيث أوضحت في مقال نشرته عام ١٩٥٧ طريقة ومستوى عيش أفراد الأسرة، وكشفت النقاب عن ظروف وشروط كل مرحلة تطورية تمر عبرها الأسرة لكي تشبع الحاجات الثقافية والاجتماعية والبشرية وتسهل عملية تحول الأسرة من مرحلتها الراهنة إلى مرحلة تطورية أرقى ولمواكبة تحولات المرحلة. (٣٠)

وانطلاقا من ذلك جاء فهم علماء الاجتماع الوظيفيين للنظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية، على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية اللازمة لبقاء المجتمع واستقراره. ويصنف هؤلاء العلماء النظم الاجتماعية في ضوء الوظائف الرئيسية التي تؤديها، فالنظم الاقتصادية تؤدي وظائف الإنتاج والتوزيع، والأسرة تؤدي وظائف الإنتاج البشري والتوالد والتنشئة الاجتماعية ووراثة الوضع الاجتماعي، والنظم الدينية تؤدي وظائف التماسك الاجتماعي والتضامن والإجماع، أما النظم التعليمية فتؤدي وظيفة نقل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل. وهذا يعني أن النظم الاجتماعية تؤدي دائما وظائف اجتماعية إيجابية، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن تصور حياة اجتماعية بدون أسرة أو دولة أو نظام ديني أو تعليمي. ونظرا لأهمية هذا الاتجاه النظري في علم الاجتماع وبحكم أنه كان الاتجاه النظري المسيطر على علم الاجتماع خلال الأربعينات والخمسينات وبداية الستينيات من هذا القرن (٣١). فإن الأمر يتطلب التعرف على المقولات النظرية التي ينطلق منها هذا الاتجاه بفروعه المختلفة وتفسيره للأسرة، ويمكن إجمالها على النحو التالي (٣٢)

- تعد الأسرة ظاهرة كونية توجد في جميع المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا، وأن الفرد ليس مجرد كائن بشري فقط، بل مجموعة معايير وقيم تعلمها واكتسبها من أسرته عبر عملية التنشئة الاجتماعية.

- إن الأسرة لكي تظل موجودة عليها أن تكافح من أجل ذلك وهذا لا يتحقق إلا بممارسة وظائفها البنائية المتمثلة في تنفيذ متطلبات مواقع وأدوار كل فرد، علما بأن هذا الاتجاه يعترف بوجود ما يسمى بالمعوقات الوظيفية على مستوى المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص، تتمثل في عدم التزام أبنائها بتنشئتها أو من خلال أساليب التنشئة الخاطئة التي يمكن أن تحدث انحرافات سلوكية واجتماعية لا تخدم الأسرة والمجتمع معا. فضلا عن أن هذه الاعتلالات

الوظيفية لا تظهر بشكل مباشر أو هادف، بل على شكل آثـــار كامنـــة يصعـــب تمييزها بشكل مباشر وفوري.

- يمكن ملاحظة الاختلالات الدورية وفقا لمقولات هـــذا المدخـــل علـــى مستوى الأسرة في جوانب كثيرة منها: اختلاف أدوار الذكور عن أدوار الإنـــاث في نظام تقسيم العمل الأسري.

ويعد تالكوت بارسونز **T. Parsons** من أبرز ممثلي هـــذا الاتجـــاه، ففـــي دراسته للأسرة الأمريكية المعاصرة (٣٣)، قدم تحليلا أشار فيه إلى أنـــها مـــن النوع القرابي المنعزل عن الجماعات القرابية - جغرافيا واجتماعيا، أي لا يسكن بالجوار منها ولا تخضع لتوجيهاتها أو ضغوطها النفسية والاجتماعية، وذلـك لأن الأسرة الأمريكية المعاصرة لا تنحدر من نسق قرابي واحد، بل من عدة أنســـاق قرابية مختلفة ومتباينة، لذلك لا يشكل النسق القرابي في الأسرة الأمريكية حجـــر الزاوية في المجتمع كما هو موجود في بعض المجتمعات. اي أن الوحدة القرابيـــة **KinshipUnit** ليس لها جذور في تحديد وضبط مستلزمات العضويـــــة الأســـرية، وهذا يشير إلى أن ولاء الفرد داخل الأسرة يكون للأبناء وللزوج والزوجة، وهـذا يتطلب من الأسرة الأمريكية تكييف الزوجين بعضهما للبعض الأخـــر وأنـــه إذا حدث تقارب أحد الزوجين لأحد من أقاربهما فإنه سيكون على حساب علاقتـــهما العاطفية والزواجية وبالتالي يعمل على احداث أو تشكيل اعتلال وظيفي للـــزواج داخل الأسرة.

ولم يغفل بارسونز في دراسته الإشارة إلى نمط الزواج في الأسرة القرابيـــة الأمريكية الذي لا يوجد نمط يفاضله الأمريكيون على الآخر، بل أن معايير وقيـــم المجتمع الأمريكي تضع عوائق عديدة وكثيرة وصارمة في بعض الأحيان علـــى التحيزات التي تذهب لتقرير الرباط القرابي أو الوحـــدة القرابيـــة، بـــل أن هـــذه المعايير تقف حائلا أمام تفضيل أهل الزوج على أهل الزوجة أو أهـــل الزوجـــة على أهل الزوج باعتبارها تؤكد على التوازن المتساوي بينهما، كما أن هذه القيـــم والمعايير تلزم تطبيق المساواة والتكافؤ في معاملة الأبوين لأبنائهما فـــي مجـــال توزيع الإرث والهدايا والمحبة.

ويميل منظرو نظريات التحديث إلى الاعتقاد بأن الزيادة في الفرديـــة هـــي امتداد منطقي للتنوع البنائي، وهذه الفرضيات التي تنادي بالفردية - والتي كـــانت منتشرة في أطروحة النظرية الاجتماعية الألمانية - ترى أن الأفراد أثناء عمليـــة التحديث يتمايزون عن بعضهم البعض كوحدة اجتماعية مستقلة. وقد تحدث عنها بارسونز حيث ذهب إلى القول بأن الاتجاه الذي يسير فيه المجتمع الحديـــث بمـــا فيه من زيادة في التنوع والتعددية يجعله أكثر انحيازا للفردية. ومن ثم تحاول تلك

النظريات تعميم النماذج الغربية على جميع المجتمعات طالما أنـــها تسـير فـي عمليات التحديث.(٣٤)

ولقد جاءت وجهات نظر أصحاب التفاعلية الرمزيـة Symbolic Interaction theory معبرة عن المسلمات الأساسية للبنائية الوظيفية – على الرغم من كونـــها أكثر استخداما وشيوعا في أدبيات دراسة الأسرة– والتي تأثرت بأعمال كل مــن (جورج زيمل، وليم جيمس، كولي، جورج هربرت ميد) والتي ركزت على فــهم وتفسير السلوك البشري الممارس من قبل الإنسان في محيطه الاجتماعي. ويؤكـد أصحاب التفاعلية على أن الإنسان الوليد (الطفل منذ ميلاده شبه اجتماعي) ومــن ثم يتحول إلى كائن اجتماعي بعدما يخضع لمؤثرات التفاعل الاجتمـــاعي التـي تحدث داخل الأسرة التي ينتمي اليها، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأسـرة والتي يتعلم من خلالها ويكتسب دوره وتصورات الآخرين نحوه، ومن ثم يتولــد لديه الشعور بذاته وما ينعكس عنها عند الآخرين المحيطين بــه. وعليــه تتولـد شخصية الطفل وتتحدد ملامحها، ويتعلم الطفل خــلال هــذه المرحلــة الرمـوز والإشارات والقيم الثقافية والمعايير الاجتماعية، والمعاني، والعــادات والتقــاليد، والأنماط السلوكية، الأمر الذي يحدد أدواره وفقا للضوابــط الاجتماعيــة التـي تمارس عليه. (٣٥)

نقد وتعقيب:

على الرغم من الإسهامات النظرية التي قدمتها النظريات البنائية الوظيفية لفهم وتحليل ظاهرة التحول الاجتماعي التي تعيشها مجتمعات العالم النامي بشـكل عام. وظاهرتا التخلف والتنمية بشكل خاص، فقد جاء تشخيصها للبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بأنها بنى مزدوجة Dual Strutures، تعكس عناصر وأنماطـا متضاربة تقليدية وحديثة، مما يجعلها مسئولة بشكل أساسي عــن تخلـف هــذه المجتمعات. إلا أن هذه النظريات جاءت معظمها مركـــزة علــى دور العوامــل والمتغيرات المحلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) في تخلف هــذه المجتمعات في مرحلة وتعميق تخلفها في مراحل أخرى.

وأغفلت تماما الإشارة إلى دور العوامل الخارجيــة(الاســتعمار التقليـدي والمعاصر) وعلاقات القوة والسيطرة التي مارســتها– ومــا تــزال– تمارســها المجتمعات الرأسمالية الغربية المتقدمة خلال فترات زمنية متباينة، فضــلا عــن علاقات الاستغلال المباشر وغير المباشر لاقتصاديات هذه المجتمعــات بصــور وأساليب مختلفة.

كما أن الاتجاه لتعميم نموذج واحد مبني على النموذج الحديث للأسرة قــد واجه انتقادات كثيرة. فلقد أكد كل من Denzin, Rapoport & Rapoport Fogarty Jallinoja أنه من الخطأ الاعتماد على نموذج واحد للأسرة حيث يؤدي ذلك إلــى

تجاهل وسائل المعيشة في المجتمعات المختلفة التي تختلف باختلاف الظروف والفترات التاريخية التي تمر بها. ولذلك لا يمكن تطبيق نموذج واحد على كل المجتمعات. هذه الانتقادات قد خلقت نوعا من عدم الثقة، بل والتشكيك في صدق النظريات الخاصة بالأسرة. ولكن هذه المشكلة لم تكن قاصرة فقط على علم الاجتماع الأسري، بل كانت جزءا من مشكلة أكبر تتعلق بنظريات علم الاجتماع بصفة عامة (٣٦).

كما أغفلت أيضا هذه النظريات التنوية إلى عمليات التغلغل الرأسمالي والتوجهات الاستعمارية التي تبنتها هذه القوى الخارجية بمساعدة القوى الاجتماعية المحلية والتي ترتبط مصالحها بمصالح القوى الاستعمارية، ودور هذه القوى الداخلية والخارجية في تشكيل وإعادة تشكيل البني الاجتماعية المتخلفة بما يتفق ومصالحها من ناحية، وبما يضمن لها السيطرة على الفائض الاقتصادي المنتج محليا وتحويله من خلال المدن الكبرى (العواصم) إلى المراكز الرأسمالية العالمية (الصناعية) بحيث تحقق التقدم والنمو في مجتمعاتها ويضمن استمرار التخلف وتبعية هذه المجتمعات للاقتصاد الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى.

هذا فضلا عن النظرة التجزيئية لواقع المجتمعات المتخلفة التي تعكس تحيزا أيديولوجيا واضحا ينطلق من أن الأسلوب التنموي الأمثل لهذه المجتمعات المتخلفة يتطلب ضرورة تقليد ومحاكاة النموذج الرأسمالي الغربي للتنمية. ومن ثم يتضمن الدعوة إلى ضرورة أن يتغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في البنية المتخلفة، وأن يقضي تماما على الأنماط الإنتاجية التقليدية وما يرتبط بها من علاقات إنتاجية وأنماط ثقافية وقيمية متخلفة. أي الدعوة إلى ضرورة أن يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث. هو النمط السائد والمسيطر في بني هذه المجتمعات حتى يمكنها تجاوز التخلف وتحقيق التنمية وفقا للأسلوب الرأسمالي الغربي. كما تجاهلت هذه النظريات جميعها (الخصوصية البنائية والتاريخية) التي تميز هذه المجتمعات، وأن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تختلف عن ظروف المجتمعات الرأسمالية الغربية، والتي تعبر هذه النظريات عنها وتعكس نموذجا للتطور الاجتماعي والتحديث الذي شهدته هذه المجتمعات.

فضلا عن إغفال هذه النظريات لخصوصية التطور الاجتماعي التي شهدها كل مجتمع من مجتمعات العالم النامي على حدة. وأن هذه المجتمعات المتخلفة لا تتميز بالتجانس بقدر ما تتميز بالتباين والاختلاف. وأن تحقيق التنمية بالأسلوب الرأسمالي الذي دعت إليه هذه النظريات يتطلب ضرورة إحداث تغيير شامل في بنية المجتمع المتخلف، هذا الأمر مستحيل أو يصعب تحقيقه في معظم هذه المجتمعات وبخاصة تلك التي تتميز بطابع حضاري وثقافي وديني.

ولقد انعكست تلك المقولات التي انطلقت منها النظريات البنائية الوظيفية -باتجاهاتها الفرعية المختلفة على دراسة الأسرة، فعلي الرغم من الإسهامات النظرية والامبيريقية التي قدمتها تلك النظريات في مجال دراسة الأسرة، إلا أنها تعبر بشكل واضح عن طبيعة التحولات البنائية التي تعرض لها المجتمع الأوربي منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن، والتي أفرزت العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعرضت لها الأسرة الأوروبية. ومن ثم جاءت هذه الاسهامات معبرة عن واقع ومشكلات الأسرة في تلك المجتمعات. ولذلك فإن تطبيق هذه المقولات النظرية على واقع الأسرة العربية يحتاج إلى مراجعة وتحليل، وبخاصة في ظل التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة العربية خلال العقود الأخيرة _كانعكاس لعمليات التحضر والتحديث الذي شهدته هذه المجتمعات على كافة الأصعدة والمستويات، وظهور نظام عالمي جديد، هذا من ناحية، والخصوصية المجتمعية لتلك البلدان من ناحية أخرى.

فلقد ظلت وجهة نظر أصحاب التطورية جزئية قاصرة حبيسة النظرة إلى الأسرة كخلية وحدودا ثماني مراحل تمر بها الأسرة منذ تأسيسها وحتى نهاية وجود أحد الطرفين أو كليهما، وجعلوا من تلك النظرة تعميما ينطبق على جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلافها وتعرضها لظروف وعوامل مغايرة. وحتى حينما جاءت "ايفلين ميلز" لتخرج عن المألوف، فاكتفت أيضا بتصوير حياة الأسرة الحضرية المعاصرة، أي أنها لم تعطنا تطور حياة الأسرة في المجتمعات التقليدية والريفية والشرقية لأنها لم تعتمد على المنهج التاريخي أو المقارن، بل على المعايشة والملاحظة للأسرة الأمريكية، تماما كما فعل تالكوت بارسونز.

حيث جاء الوصف الذي قدمه بارسونز يشير إلى ظهور الأسرة النواة Nuclear Family (٣٧) كشكل رئيسي، جاء ليلبي احتياجات الاقتصاد الصناعي الحديث من مهارات متخصصة وحراك جغرافي، ويوضح عمليات التكيف، ولكن على الرغم من أن العمليات التكيفية تستغرق بعض الوقت، فإن نظرية التطور الاجتماعي تتضمن فكرة أساسية مؤداها أن النظرية الوظيفية داخل هذا الإطار تعد نظرية استاتيكية، فضلا عن أنها تقيم أيديولوجيا، إن لم يكن تبريرا لتدعيم الاتجاه الإصلاحي للأسرة وغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى والمشكلات الاجتماعية، عن أن النظرية الوظيفية إلى جانب كونها استاتيكية فإنها لا تقيم وزنا كبيرا للتغير الاجتماعي واحتمالات التغير. (٣٨)

وإذا كان أصحاب التفاعلية الرمزية قد بدأوا في دراستهم للأسرة من تفاعل الطفل مع أفراد أسرته، مارا بتكوين ذاته الاجتماعية، وإنماء شخصيته، منتهين بتلقين الأبوين دورهما في الأسرة من قبل أبنائهما. فمعنى هذا أنهم أوضحوا شبكة التفاعلات داخل الأسرة كخلية، ولم يخرجوا عن نطاقها ولم

يحددوا مراحل نموها الزمني. وهذا راجع إلى انطلاقهم من مفاهيم محددة مثل الرموز، المعنى، التوقعات، السلوك، الأدوار، التفاعل، ومن ثم جاءت محدودة النطاق ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية ولا تسعى إلى فهم المجتمع ككل، أي أنها ليست نظرية عامة في المجتمع بقدر ما هي نظرية في التنشئة الاجتماعية.

وفي واقع الأمر، لا يمكننا دراسة وتحليل التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة في المجتمعات العربية بصفة عامة، والأسرة في مجتمع الإمارات بصفة خاصة، كانعكاس لعمليات التحديث والنمو الصناعي والتحضر التي شهدتها هذه المجتمعات دون التعرف على الدور الذي لعبته القوى الرأسمالية العالمية خلال المرحلة الاستعمارية (الاستعمار المباشر) والمرحلة المعاصرة(الامبريالية والاستعمار الجديد والأشكال المختلفة للتبعية) في تحديد شكل ملامح الأسرة في هذه المجتمعات مع الوضع في الاعتبار عمليات التفاعل والتداخل بين هذه المتغيرات الخارجية وتلك المتغيرات الداخلية المحلية.

وانطلاقا من ذلك نرى ضرورة تبني الرؤية الشمولية لفهم الأبعاد المختلفة التي أثرت في الأسرة العربية بعامة والأسرة الإماراتية بخاصة، وكذلك التعرف على العوامل الأساسية المسئولة عن هذه التغيرات ليس فقط على الصعيدين العالمي والإقليمي ولكن أيضا على الصعيد المجتمعي خلال مراحل تاريخية متباينة.

٢- عرض نقدي للاتجاهات الراديكالية في دراسة الأسرة :

إذا كانت التحليلات الوظيفية قد أكدت على أن المجتمع يمثل كيانا متكاملا منظما وذلك بفعل وجود قيم مشتركة تحفظ حالة التضامن والتماسك بين النظم الاجتماعية من ناحية، وبين الأفراد والمجتمع من ناحية أخرى، ومن ثم فليس هناك مجال للصراع أو التغير الثوري، وإنما حالة التوازن الدينامي هي الحالة السوية والطبيعية. فضلا عن أن النظم الاجتماعية التي يتكون منها النسق الاجتماعي(النظام الأسري) تعد نظما وظيفية تواجه الاحتياجات الإنسانية وتشبعها إشباعا منظما، يمكن القول أن هذه النظرة الأحادية تعكس تحيزا نظريا وايديولوجيا واضحا يعبر عن الدفاع عن مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة، ويبرر شرعيتها.

فلقد ظهر الاتجاه المادي التاريخي ممثلا في أعمال كل من ماركس وأنجلز كرد فعل لهذا الاتجاه، والذي أكد على أن المجتمع يمثل كيانا يتسم بعدم الاستقرار والتغير من خلال الصراع بين المصالح والقوى الاجتماعية المتعارضة، كما ظهر ذلك بصورة جلية في أعمال "فريدريك أنجلز عام ١٩٠٢ لموضوع رأسملة الأسرة" (٣٩) كمصدر من مصادر ظلم المرأة والجور عليها.

وتدعى هذه النظرية أنها تتبع مذهبـا ديناميـا، ولا تذعـن للاتجاهـات الأخرى. فلا تحدث التغيرات بسبب التطور ولكن بسبب تصادم قوى متعارضـة -المستغل والمستغل- ولذلك يستخدمون نموذج الصراع Conflict Model لتحليـل المجتمع. فلا ينظرون إلى المجتمع على أنه نظام يتذبذب دائما حـول التـوازن "التوازن الوظيفي" ولكن في ضوء مجموعات متصارعة تشتق مـن تناقضـات البناء الاجتماعي. وقد تطابق الاهتمام الكبير بالمنظور الماركسي مـع الحركـة النسائية الجديدة وثورة الجنس. وتظهر النساء من وجهة نظـر الصـراع وفقـا لافتراضات كل من ماركس وانجلز ولينين مضطـهدات مسـتغلات منعـزلات، وضحايا للرأسمالية وغيرها من الطبقات المضطهدة مثل العمال بالأجرة والعمـال السود من كلا الجنسين، وهي صورة ليست وردية إطلاقا. أما الأسرة المتأصلـة في علاقات الملكية، فهي عامل أساسي للقهر، ولذلك فإن انقراضـها يعـد مـن متطلبات المجتمع الجديد بعد الرأسمالية. (٤٠)

إلا أن المدخل الصراعي قد برز بشكل قوى وفعال في علم الاجتماع فـي الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم الأحداث والمشكلات التـي سـادت العقـد السادس من هذا القرن، حيث ظهرت الحركات النسوية وتنظيمات للدفـاع عـن حقوقها مطالبين بتقدير ميزان القوى داخل الأسرة الأمريكية، إلا أن هذا الاتجـاه لا ينظر إلى النزاعات والخلافات الأسرية على أنها تعبر عن سـلبيات تقـوض كيان الأسرة (كما فعل كل من ماركس وإنجاز ولينين)، بل لها إيجابيـات تعـود على بنيتها وتصفى أو تنقى أجواءها لأنها سوف تصرف الاختناقات والمشـلحنات التي أحدثتها الظروف القاسية أو الصعبة وتزيل الغموض الذي طرأ على حيـاة الأسرة عبر معايشتها للأحداث. أي أن هذا المدخل يركز على المصادر النفسية والنادرة التي تمثل المصدر الرئيس لوقوع النزاع أو الصراع داخل الأسرة (٤١) حيث ترى "جنت سيري"(٤٢) أحد أصحاب هذا الاتجاه – أن الأسرة تمثل نسـقا اجتماعيا يحمل بين أنماطه المكونة له معايير متصارعة لا تقبل التعايش معا مثـل المعايير الشخصية والمصالح الذاتية لأفراد الأسرة التي لا تتفق في أهدافها، مهما تم التحكم فيها.

وأمام هذه التناقضات المختلفة داخل هذا الاتجاه ظـهر مفـهوم التبعيـة كإطار فكري يطور أفكار ومقولات ماركس من ناحية، وكرد فعـل للتفسـيرات الجزئية التي قدمتها نظريات التحديث الغربية لواقع التخلف في مجتمعات العـالم النامي من ناحية أخرى وبخاصة تحليلاتهم للأسرة والتي أوضحناها سابقا.

لقد ظهرت نظريات التبعية كمجموعة من القضايا والأفكـار والمسـلمات التي تدور حول قضية أساسية مؤداها: أن تمفصل اقتصاديات المجتمات المتخلفـة مع النظام الاقتصادي العالمي يؤدي إلى نقل الموارد من "المحيط أو التوابع" إلـى

" المراكز أو العواصم". وأن هذا التمفصل Articulation قد يـؤدي إلـى أسـاليب معوقة من شأنها تشويه اقتصاديات هذه المجتمعات، ومن ثم يحول دون تحقيـق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وأن نقل الموارد من المحيطات إلـى المراكـز يتخذ أساليب متعددة بدءا من السلب المباشر مرورا بعمليات التبادل غير المتكافئ وصولا إلى تبادل سلع إنتاجية بسلع غير إنتاجية.(٤٣)

وعلى الرغم من تعدد وتباين المعـاني التـي اكتسـبها مفـهوم التبعيـة Dependence (٤٤) خلال العقود الماضية، إلا أن البعض يميز بيـن اتجـاهين أساسيين يحاول كل منهما الكشف عن جوانب وأبعاد معينة لهذا المفهوم: **الاتجـاه الأول**: وينظر إلى التبعية على أنها خضوع نظام ضعيف لسيطرة نظام قوى عـبر الحدود. ويطلق على هذا الموقف (التبعية الخارجية) أو التبعيـة كعلاقـة بيـن نظامين أحدهما مسيطر ومهيمن والآخر تابع وخاضع. أما **الاتجاه الثاني** فينظـر إلى التبعية بوصفها شرطا أساسيا لإحداث تغيرات داخلية أهمها تمفصل وتداخـل عناصر التكوين الاجتماعي التابع، ويبدو أن الاتجاه الثاني يشير إلى الديناميـات الداخلية للتكوين الاجتماعي التابع والتي تعد انعكاسا لديناميات التكوين الاجتماعي المسيطر. ومن ثم ظهرت محاولات نظرية كثيرة استهدفت فهم وتحليـل طبيعـة التطور التاريخي لمجتمعات العـالم النـامي فـي ضـوء التطـور التـاريخي للاقتصاديات الرأسمالية العالمية. وكذلك تأكيد العلاقة المباشرة بين التغيرات التي شهدتها المجتمعات الصناعية الرأسمالية (العواصم) وتلك التـي تعرضـت لـها المجتمعات المتخلفة (التوابع). (٤٥)

ويمكن القول أن ثمة اتفاقا عاما على أن التبعية حقيقة ماديـة وتاريخيـة وواقع تعيشه مجتمعات العالم النامي بصفة عامة، وهناك إجمـاع علـى بعـض القضايا المحورية التي أشار إليها معظم مفكري ومنظري مدرسة التبعية يمكـن إجمالها فيما يلي:

- رفض أطروحات مدرسة التحديث الغربية (النظرة التجزيئيـة) والتـي اهتمت بتفسير التخلف والتنمية في مجتمعات العالم النامي.
- التسليم بأن ظاهرتي التخلف والتنمية وجهان لعملة واحدة، فتخلف جـزء من العالم ارتبط في مرحلة تاريخية معينة بتقدم الجزء الآخر. حيث كـان ذلـك انعكاسا للانتشار الدولي لنمط الإنتاج الرأسمالي بكـل مـا يحملـه مـن قيـم وايديولوجيا وتغلغله في بنية هذه المجتمعات النامية.
- التركيز على حقيقية الاحتواء التاريخي والمعاصر لمجتمعات الأطـراف في النظام الدولي للعمل، والتأثير السلبي لهذا الاحتواء علـى الأبنيـة الداخليـة المختلفة لهذه المجتمعات بما فيها بناء الأسرة. ومن ثم التأكيد على دور وفاعليـة العوامل الخارجية عند تحليل ظاهرة التخلف التي تعاني منـها البلـدان الناميـة،

والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن العلاقة غير المتكافئة بين المراكز الرأسمالية العالمية والأطراف التابعة (٤٦) والتي انعكست بالتالي على المشكلات الأسرية في تلك البلدان.

- ولقد أكد أنصار مدرسة التبعية (فرانك، والرشتاين، سنكل، سمير أمين، حمزة علوي، وغيرهم) على الدور الذي يعلبه النظام العالمي في نشأة حالة التبعية واستمرارها. ومن ثم فإن وحدة التحليل الأساسية تتمثل من وجهة نظرهم في النسق العالمي وعدم إعطاء أهمية لمفهوم الدولة والمجتمع القومي كوحدتين لتحليل أسباب التخلف الذي تعاني منه البلدان النامية، وعلى الرغم من ذلك فإن التكوين التاريخي للطبقات الاجتماعية يعد نقطة انطلاق هامة يمكن من خلالها ربط الخصوصيات القومية(المحلية) بالعموميات العالمية. ولذلك يجب الانطلاق من المجتمع القومي كوحدة للتحليل حتى يمكن الكشف عن بنائه الاجتماعي والطبقي والثقافي والذي يعتبر جزءا متكاملا ومرتبطا بالبناء الاجتماعي والطبقي والثقافي العالمي. غير أن ذلك لا يعني أن ثمة تجانسا وتشابها في بني المجتمعات النامية بحيث يمكننا التوصل إلى تعميمات وأحكام مطلقة، وإنما لابد وأن يراعي التحليل الاختلافات والتباينات الجوهرية، والخصوصيات التي تميز البنية الاجتماعية لكل مجتمع نام، فضلا عن ظروفه التاريخية وموقعه داخل الاقتصاد العالمي (٤٧).

- ولقد تجنب مفكرو التبعية بصفة عامة استخدام مصطلحي (التقليدي- الحديث) في تحليلاتهم لظاهرة التخلف في مجتمعات الأطراف. ولهذا لم يوجهوا اهتمامهم لوصف ازدواجية الأنماط الحديثة في المدن والأنماط التقليدية في الريف. وأبدوا نفورا من استخدام كلمة الازدواجية أو الثنائية "Dualism"، مؤكدين على أنها أحد المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها نظريات التحديث الغربية. وإذا كانت الازدواجية في التراث الغربي التقليدي تعني وجود كيانين منفصلين ومستقلين عن بعضهما (القطاع التقليدي والقطاع الحديث) وليس بينهما تفاعل أو تداخل، فإن الازدواجية وفقا للمقولات الأساسية لنظريات التبعية تشير إلى الوحدة الدياليكتيكية لقطاعين أو قطبين متناقضين، وهذه الوحدة تشتمل على علاقة المسيطر بالخاضع. ومن ثم فإن الازدواجيات الداخلية في البني التابعة والمتخلفة تشير إلى هذا المعنى. أي أن الأوضاع الداخلية للمجتمعات التابعة تعبر عن ازدواجية قطاع رأسمالي مهيمن وذي توجه خارجي يستمد وجوده وفاعليته داخل البنية التابعة من الخارج، وقطاع ما قبل الرأسمالي محلي متعايش ومتداخل مع القطاع الحديث المسيطر ويعمل في خدمته ويتحدد في ظروف عمله. وإن هذه الازدواجية ترتبط ارتباطا عضويا في وحدة جدلية بازدواجية أكثر عمومية وشمولا تتمثل في ازدواجية (المركز - الأطراف) تحكمها علاقات التبعية

والاستغلال من جانب الطرف الأول وخضوع وتخلف الطرف الثاني في إطـــار الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

– والواقع أن القوى الرأسمالية العالمية قد لجأت إلى اســتخدام أســاليب وآليات حديثة لفرض سيطرتها على البلـدان الناميــة منــها القــروض والمنــح والمساعدات، فضلا عن الغزو الثقافي، ونقل التكنولوجيا، كما أن تطوير وتنميــة بعض القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية من جانب الرأسمالية العالمية، ما هــو إلا خدمة مصلحتها بالدرجة الأولى. (٤٨)

نقد وتعقيب:

على الرغم من أهمية التحليلات النظرية التي قدمتها مدرسة التبعيــة لفــهم وتشخيص جوانب عديدة للبنى الاجتماعية للبلدان النامية، إلا أنها تعرضت للعديـد من الانتقادات كان من أبرزها:

– لقد انطلقت من فرضية مؤداها أن المجتمعات النامية كان بإمكانــها أن تتطور بصورة موازية للتطور الذي شهدته أوروبــا الغربيــة، لــولا اختراقــها وإدماجها في النظام الرأسمالي العالمي. فثمة تحليــلات كثــيرة تؤكـد علــى أن المجتمعات النامية لم يكن بإمكانها التحول تلقائيا إلى الرأسمالية حتى فــي حالــة عدم وجود استعمار أوروبي. وإن هذه المجتمعات قد شــهدت ارهاصــات نمــو سلعي أو بدايات للتصنيع في مراحل تاريخية معينة، لكنها سرعان ما أجــهضت، وذلك لأن طبيعة العلاقات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية قد شكلت عقبة فــي سبيل التطور خلال مراحل تاريخية معينة. ومن ثم يجب تحليل النظم والأنمــاط الإنتاجية التقليدية (ما قبل الرأسمالية) والتي سادت في هذه البلدان الناميــة قبـل عمليات الغزو والتغلغل الرأسمالي لأبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– أن تركيز هذه النظريات على عملية التجارة والتبادل غــير المتكـافئ على الصعيد العالمي، وأيضا التأكيد على أهمية النسق العالمي كوحــدة أساســية للتحليل، ورفض الأنساق الصغرى، أدى إلى عدم فهم الديناميات والأبعاد الداخلية للبلدان النامية، كما أن الاهتمام المبالغ فيــه بالأبعــاد الاقتصاديــة والعلاقــات المرتبطة بها أدى إلى إهمال دور وفاعلية العلاقات الإجتماعية وعــدم التركــيز على الأبعاد الثقافية ومنظومة القيم الاجتماعية السائدة في تلك المجتمعات.

– لقد أشار مفكروا مدرسة التبعية في تحليلاتهم إلى أن عناصر ومكونـات البنية القومية في البلدان النامية تتحدد من خلال علاقات التبعية، إلا أن تحليلاتــهم جاءت مركزة بصفة أساسية على الدولة باعتبارها أحد العناصر الأساسية الكامنــة لهذه البنى. ومن ثم لم يشيروا إلى ديناميات التوجهات التنموية للدولــة والقــوى الاجتماعية المحلية والتي ترتبط مصالحها بمصالح القوى الخارجية. لذلــك فــإن إهمال التركيز على الأبعاد والمتغــيرات الداخليــة وبخاصــة (القيــم الثقافيــة

والاجتماعية) أدى بهم إلى اعتبار المتغيرات الداخلية رغم أهميتها - مجرد انعكاس ميكانيكي لتطور أشكال التبعية الخارجية (٤٩).

ولكن على الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة إلى مدرسة التبعية، إلا أنه يمكن الاستفادة منها كأداة تحليلية على الصعيدين النظري والمنهجي، لفهم التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة العربية بصفة عامة، والأسرة الإماراتية على وجه الخصوص من حيث (تغير الحجم والشكل والوظيفة والبناء وأنساق القيم.. الخ). فالتبعية تمثل واقعا عاشته -وما تزال- تعيشه المجتمعات العربية على كافة المستويات والأصعدة.

ومن ثم يجب التخلي عن المفاهيم القديمة، لأن تطور أشكال الحياة وأنماطها لا يمكن أن نضعها كبديل في تعريفات الأسرة بشكلها الطبيعي، حيث أخذت تظهر أشكال جديدة ومتنوعة في العالم الغربي (الحياة بدون زواج، المعاشرة بدون زواج) وأصبحت تكتسب حقيقة ثقافية، ومن ثم فنحن في حاجة إلى مفاهيم جديدة لدراسة العلاقات البنائية بين أفراد الأسرة. (٥٠)

ومما يؤكد ذلك أن هناك اختلافات ذات دلالة في المجتمعات الصناعية عن غيرها من المجتمعات فيما يتعلق بأنماط الأسرة والتي لا يمكن تفسيرها بنظريات التحديث الغربية، ومن ثم يذهب Touraine أنه يجب الاهتمام بالاختلافات الثقافية التي ما زالت موجودة حتى في العالم الصناعي وبخاصة الاختلافات العرقية والاثنية داخل تلك المجتمعات والتي شهدت موجات من الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي يجب اعطاء أهمية أكبر لتلك الاختلافات عند دراسة الأسرة (٥١).

ومن ثم فإن التأثير غير المباشر لهذه الاختلافات في أنماط المعيشة وأساليب الحياة قد جعلت استخدام المداخل السسيولوجية التي تعتمد على مفهوم الأسرة الطبيعية على حد تعبير Bernardes (٥٢). أمرا عديم الفائدة،لذلك يرى Katja Boh أن جميع الدراسات والأبحاث لا تؤكد على أن هناك نموذجا واحدا للحياة الأسرية في المجتمعات الأوربية. بل هناك نماذج كثيرة ومتعددة. ولذلك فإن الشيء الوحيد الذي نتفق عليه هو الاعتراف بمزيد من الاختلافات في نماذج الأسرة (٥٣).

خامسا : المدخل النظري للبحث :

تشير البيانات التاريخية إلى أنه إذا كانت الفترة الأولى التي امتدت من القرن الخامس عشر إلى بداية القرن السابع عشر قد أدت إلى قيام علاقات تجارية غير متكافئة، فإن الثورة الصناعية الأولى التي عايشتها أوروبا قد أدت إلى التقسيم الدولي للعالم إلى قطبين أحدهما تمثله أوروبا البادئة في مرحلة التصنيع والتي تفتقر إلى الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة، والثاني تمثله

مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تتوافـر فيـها الخامـات والمـواد الأولية. هذا الانقسام أدى إلى ابتداء العهد الكولونيالي (الاستعماري) حيث كـانت السياسة الاستعمارية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تهدف أساسـا إلـى السيطرة على اقتصاديات تلك البلدان واستغلالها بكافـة الوسـائل والأسـاليب، والحفاظ عليها كاسواق لتصريف منتجاتها.

ولاشك أن عمليات النهب والاستغلال التي تعرضـت لـها المسـتعمرات خلال التجربة الاستعمارية لم تكن تمثل سوى وجه من أوجه السيطرة الأوروبيـة، والتي نتج عنها حالة وواقع التخلف الذي تعيشه البلدان النامية الآن. فبالإضافـة إلى عمليات النهب التي تعرضت لها هذه المجتمعـات علـى كافـة الأصعـدة والمستويات. فإنجلترا على سبيل المثال لم تكتف بالنهب والسرقة في الهند، بـل أجهضت الصناعات الوطنية الهندية، وفككت أساليب الإنتاج التقليدي (المشـلعية)، ولكنها في المقابل لم تسمح بنشوء وتطور النظام الرأسمالي فـي الـهند، حيـث أصدرت الأوامر لاجبار الحرفيين الهنود على العمـل فـي مصـانع الشـركات الإنجليزية، ثم أتت الرسوم الجمركية لتقضي على بقايا الصناعة الوطنية الهنديـة (صناعات النسيج). (٥٤)

وعلى الرغم من ذلك يحاول بعـض المفكريـن تفسـير واقـع التخلـف واستمراره في البلدان النامية، ليس في ضوء نشـأة نمـط الإنتـاج الرأسـمالي وهيمنته، وإنما انطلاقا من معطيات تؤكد على افتقار هذه المجتمعـات لمقومـات التطور. على سبيل المثال يذهب (لاكسوست) إلى القول بأن التقـدم الاقتصـادي الإنجليزي يرجع إلى مجموعة من الرجال الذين تحلوا بعقلية منتجة اسـتحوزت على اختراعات، كما أن التاريخ المقارن قد أثبت أن البنى الاجتماعيـة المميـزة لأوروبا الغربية لم تكن موجودة عمليا في مكان أخر من العالم. ويرى أن السـبب الأساسي والأول لتخلف هذه البلدان التي كانت مزدهرة في مراحل سابقة يعـود أساسا إلى عدم وجود طبقة من رواد الأعمال (المنظمين) Entrepreneurs.

ومن ثم فإن القول بأن الاستعمار بجميع أشكاله يعد المسئول الأساسي عن خلق واقع التخلف واستمراره لا يعني بحال من الأحوال عـدم وجـود عوامـل وأسباب داخلية ساعدت – ومازال– تعمل على استمرار هذا الواقـع وتدعيمـه. فالبنى الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في البلـدان الناميـة تتحمل الجزء الأكبر عن مسؤولية إعادة إنتاج التخلف، وتحول دون أية محاولـة تنموية حقيقية. ولكن هذه البنى ليست كما يحاول البعض أن يوهمنا بأنها الأسـباب الحقيقية للتخلف، لأن القسم الأكبر منها يدين باستمرار الاستعمار كسبب رئيسـي ومباشر لوجود ظاهرة التخلف. إلا أن الحقيقة يجب أن لا تمنعنـا عـن تحمـل مسئولياتنا في إعادة إنتاج التخلف وهذا ما سنتناوله بالتفصيل.

وبناء على كل ما سبق ذكره، فإننا نرى أن الاهتمام بتحليل التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة في البلدان النامية بعامة والعربية بخاصة والإماراتية على وجه التحديد يتطلب منا ضرورة الاهتمام بفهم وتحيل علاقات التفاعل والتداخل بين الأبعاد والمتغيرات الخارجية(على سبيل المثال، تطور العلم، والتكنولوجيا، وسائل الإعلام، التحضر)، والداخلية (الإعلام المحلي، التعليم، الثقافة، سياسات التنمية.. الخ) والتأثير النسبي الذي مارسته هذه العوامل في التغيرات التي تعرضت لها الأسرة خلال مراحل تاريخية متباينة، في ضوء علاقة مجتمع الإمارات بالصعيدين العربي والعالمي.

وذلك لأن التحليل الذي ينطلق من النظرة الأحادية التي تركز على عوامل سواء داخلية أو خارجية لفهم التغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة العربية والإماراتية لن يمكننا من فهم هذه التغيرات على المستويين النظري والتطبيقي فهما علميا صحيحا يتفق وأسلوب المنهج العلمي. بمعنى أن التركيز على البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو التكنولوجي أو الثقافي كأبعاد مستقلة عن بعضها لن يؤدي إلى فهم هذه التغيرات فهما شموليا بقدر ما يؤدي إلى تشويه الحقائق وتجزئتها وبعدها عن الواقع الفعلي. وينطبق ذلك أيضا في التركيز على الجوانب الخارجية دون الجوانب الداخلية أو العكس.

ومن ثم فإننا سوف نتبنى منظورا شموليا يضع في اعتباره العوامل البنائية -التاريخية، فضلا عن العوامل الداخلية والخارجية، من حيث عمليات التفاعل والتداخل فيما بينها. ولذلك ينطلق المدخل النظري للدراسة من أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي(٥٥)، حيث يشير مفهوم التكوين الاجتماعي إلى بنية اجتماعية تتكون من مجموعة من الأساليب الإنتاجية المتباينة والتي يسيطر فيها أحد الأساليب على الأخرى، والتي تظل متفاعلة ومستمرة مع هذا النمط المسيطر. ويرتبط كل أسلوب من هذه الأساليب الإنتاجية (التقليدية والحديثة) ببنية اجتماعية وثقافية تعبر عنه وتدعم وجوده واستمراريته وفاعليته داخل هذا التكوين الاجتماعي- الاقتصادي.

وعلى الرغم من تباين هذه الأساليب الإنتاجية (التقليدية والحديثة) فإن العلاقة بينهما ليست بالضرورة علاقة صراع دائم، كما أنها لا تعني وجودا أو انعداما لأحدهما أو للآخر، ولكن من الممكن للعناصر التقليدية والحديثة أن تتزامن وتتمفصل داخل التكوين الاجتماعي الواحد خلال مرحلة تاريخية معينة. فالعناصر الحديثة قد تكمل العناصر التقليدية وتطورها وتضيف إليها، لكنها لا تقضي عليها قضاء تاما أو تحل محلها.

ويشير الواقع الاجتماعي -الاقتصادي للتكوينات الاجتماعية للبلدان النامية بعامة والتكوينات الاجتماعية العربية بخاصة إلى أن ثمة أسلوبا إنتاجيا رأسماليا

مسيطرا على بني هذه التكوينات، وهناك أساليب إنتاجية تقليدية، متفاعلة ومتداخلة وأن التغيرات التي تعرضت لها هذه التكوينات لم تكن تغيرات شمولية، حيث لم يقض الأسلوب الإنتاجي المسيطر على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وإنما ظلت هذه الأساليب متفاعلة تتداخل أحيانا وتتباعد وتتنافر أحيانا أخرى وفقا لطبيعة التغيرات التي تطرأ على هذه التكوينات.

وتعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية في المجتمع، ولذلك فإن أية تغيرات تطرأ على الواقع الاجتماعي العربي، سوف تؤثر بلاشك على النظم الاجتماعية بما فيها الأسرة، وذلك من حيث: حجمها، وبنائها، ووظائفها، وأهميتها، وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، هذا فضلا عن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.. الخ.

وإذا كانت بعض الكتابات تشير إلى أن التغيرات العالمية والمحلية التي تعرضت لها التكوينات الاجتماعية العربية خلال الفترة الأخيرة، قد أحدثت تغيرات جذرية شاملة في بنية الأسرة العربية ووظائفها فإن الأمر يتطلب مزيدا من البحوث والدراسات التي تفرز حقيقة الأسرة العربية بعامة والإماراتية بخاصة والتي مازالت تحمل قيما راسخة وثابته تؤكد على عوامل الثبات التراث(الهوية العربية والإماراتية، والثقافة الدينية..الخ) وهناك قيم تعرضت بالفعل لعوامل التغير، أي أن الأسرة العربية بعامة والإماراتية بخاصة مازالت في مرحلة التحول بين عناصر الثبات وعناصر التغير.

وإنطلاقا من ذلك، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تقديم تحليل شمولي للتحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بعامة ومجتمع الإمارات خلال العقود الأخيرة، ليس فقط في ضوء المتغيرات والأبعاد المحلية والإقليمية، ولكن أيضا في ضوء المتغيرات والعوامل الخارجية. كما تسعى الدراسة أيضا للتعرف على ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة العربية والإماراتية في ظل التحولات التي تعرضت لها البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه المجتمعات، تلك التحولات التي تعد إنعكاسا لعمليات التفاعل والتداخل بين الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن ثم تتبنى الدراسة مدخلا شموليا يساعد على فهم موضوع الدراسة بأبعاده المختلفة (التاريخية والمعاصرة)، الأمر الذي يمكننا من وضع تصور مستقبلي لأوضاع وبنية ووظائف الأسرة العربية الإماراتية وبخاصة في ظل متغيرات النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة بأبعادها وآلياتها المختلفة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية .. الخ).

سادسا : الأسرة العربية بين الثبات والتغير :

يتضمن هذا المحور مجموعة من العناصر والمحاور الأساسية التي تتعلق بالخصائص المشتركة والعامة التي تميز المجتمعات العربية كجزء من البلدان النامية، تلك الخصائص والسمات المشتركة والتي تمثل المقومات الأساسية للمجتمعات العربية يمكن إجمالها في : المقومات البيئية والطبيعية والتي تمثل أهمية إستيراتيجية وسياسية بالنسبة للمجتمع الدولي، وكذلك السمات الثقافية المشتركة والتي تستمد أصولها من الدين الإسلامي واللغة العربية، فضلا عن الخبرات التاريخية المشتركة، حيث تعرضت المجتمعات العربية بصفة عامة خلال مراحل تاريخية متباينة للاستعمار العسكري المباشر من جانب القوى الرأسمالية الأوروبية وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. كما أن هذه المجتمعات بعد حصولها على الاستقلال السياسي خلال النصف الثاني من القرن العشرين قد تعرضت لأشكال جديدة للسيطرة، حيث لجأت القوى الأوروبية والأمريكية إلى أساليب وآليات جديدة تمكنت من خلالها من فرض هيمنتها الاقتصادية على إقتصاديات هذه الدول ومن ثم تحويلها إلى مجتمعات تابعة إقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتكنولوجيا لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. تلك العمليات أدت بأساليب غير مباشرة إلى استمرار تخلف هذه المجتمعات من ناحية، كما أنها حالت دون تحقيق التنمية المستقلة فيها من ناحية أخرى. ولا تزال المجتمعات العربية حتى الآن تعاني من الهيمنة والسيطرة على إقتصادياتها من خلال الأساليب الجديدة التي يسعى النظام الرأسمالي العالمي الجديد إلى استخدامها لاستمرار تخلف هذه المجتمعات وتعميق التبعية بأشكالها المختلفة للنظام الرأسمالي العالمي الذي تتحكم فيه وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تملك من قوة اقتصادية وسياسية وإعلامية وتكنولوجية وثقافية والتي تفوق كثيرا ما تملكه القوى الأوروبية الغربية، فضلا عن قوتها العسكرية. وأنه إذا كانت العولمة بكل ما تستخدمه من أساليب وتقنيات وتكنولوجيا متطورة أصبحت خطرا يهدد المجتمعات النامية بصفة عامة، فإنها أصبحت تشكل خطرا أكبر يهدد المجتمعات العربية والإسلامية على وجه التحديد.

ومن جانب آخر، يمكن القول أنه رغم وجود سمات عامة مشتركة تميز المجتمعات العربية، إلا أن ثمة فروقا واختلافات بين هذه المجتمعات يمكن تفسيرها في ضوء خصوصية كل مجتمع من حيث طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية، وكذلك طبيعة النظم الاقتصادية وأنماط الإنتاج السائدة في كل مجتمع، فضلا عن طبيعة العلاقات (التاريخية والمعاصرة) بين كل مجتمع عربي والمجتمعات الأخرى على الصعيدين: الإقليمي والعالمي. ومدى إنفتاح

المجتمع العربي على الحضارات والثقافات الأخرى، فضلا عن قدراته وإمكاناته للتفاعل مع الثقافات الأخرى واحتوائها أو رفضها أو التأثر بها بشكل أو بآخر. بالإضافة إلى طبيعة النظم الاجتماعية وبخاصة النظام التعليمي والإعلامي ودورهما المؤثر في الانفتاح على المجتمعات والثقافات الأخرى. ناهيك عن طبيعة النظام الأسري ومكوناته وبنائه وأدواره ووظائفه المتعددة وبخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية. هذه الخصوصيات جميعها يصعب فهمها بمعزل عن الظروف المجتمعية الخاصة بكل مجتمع عربي خلال مرحلة تاريخية معينة من جانب، وعلاقتها بالتطورات والتغيرات التي تحدث على الصعيدين: الإقليمي والعالمي من جانب آخر.

وعلى صعيد آخر، يتناول المحور الثاني العوامل المختلفة التي أسهمت في تغير ملامح وخصائص الأسرة العربية في المجتمعات العربية بعامة ومجتمعات الخليج العربية بخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد بعد حصول هذه المجتمعات على استقلالها السياسي. تلك العوامل بعضها يرتبط بالظروف المحلية الخاصة بكل مجتمع عربي، والبعض الآخر يتعلق بالتطورات التي تعرضت لها المجتمعات العربية وانعكاسات هذه التغيرات على مجتمعات المنطقة العربية بشكل عام. والبعض الثالث يتعلق بالتطورات العالمية وانعكاساتها على الصعيدين: المحلي والإقليمي. ولقد أشارت معظم الدراسات الميدانية التي تناولت التغيرات التي تعرضت لها الأسرة العربية إلى أن ثمة عوامل كثيرة قد لعبت دورا مؤثرا في بنية الأسرة العربية ووظائفها وأدوارها. هذه العوامل يمكن إجمالها فيما يلي: التطور التكنولوجي، والهجرة إلى الدول العربية وبخاصة المنتجة للبترول (الدول الخليجية)، وتطور وسائل الإعلام، وتطور التعليم، وارتفاع معدلات التحضر والتحديث والتطور الصناعي. ومن ثم فإننا نسعى في هذا الفصل إلى التعرف على تأثير هذه العوامل المختلفة على الأسرة العربية، وما أحدثته من تغيرات على بنية الأسرة العربية ووظائفها والقيم الاجتماعية السائدة في محيط الأسرة العربية، ومن جانب أخر تأثير هذه التطورات وما ارتبط بها من ظهور مؤسسات حديثة كان لها دور واضح في تراجع الأسرة العربية في القيام ببعض وظائفها التقليدية.

ولن يقتصر تحليلنا فقط على هذه الجوانب، وإنما نسعى إلى التعرف على الوزن النسبي لكل عامل من هذه العوامل في التأثير على الأسرة العربية خلال مرحلة معينة، واختلاف هذه التأثيرات من مجتمع لآخر وفقا لخصوصية التطور الذي شهده كل مجتمع عربي خلال مرحلة معينة.

أما المحور الثالث الذي يتضمنه الفصل فسوف يخصص للتعرف على ملامح الثبات والتغير في الأسرة العربية نتيجة لتعرضها للعوامل السابقة، ومن

ثم الكشف عن الجوانب والعناصر التي أصابها التغير في الأسرة العربية، وتلك التي استمرت حتى الآن، ومن ثم العوامل البنائية والثقافية المسؤولة عن استمرار هذه العناصر والخصائص في الأسرة العربية داخل التكوينات الاجتماعية -الاقتصادية العربية رغم التحولات التي تعرضت - وما تزال تتعرض لها المجتمعات العربية في ظل علاقاتها غير المتكافئة بالتكوينات الاجتماعية - الاقتصادية الرأسمالية العالمية.

وفي النهاية، نطرح مجموعة من السمات والخصائص التي تتعلق بواقع الأسرة في مجتمع الإمارات العربية ونحاول الكشف عن التغيرات التي تعرضت لها تلك الخصائص، وتلك الخصائص التي ما تزال مستمرة، والعوامل المختلفة المسئولة عن تغيرها وثباتها وذلك من خلال الدراسة الميدانية على عينة مختارة من الأسر الإماراتية (مجتمع البحث).

١ - المجتمعات العربية: السمات المشتركة وملامح التباين:-

يشكل المجتمع العربي جزءا لا يتجزأ من البلدان النامية، والتي تعتبر بدورها جزءا من كيان أوسع هو المجتمع الدولي. ومن ثم، فإن أية تغيرات تطرأ على المجتمع الدولي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المجتمع العربي، كما أن أية تغيرات تطرأ على المجتمعات العربية تعكس ردود فعل من جانب المجتمع الدولي. وإذا كانت هناك سمات عامة مشتركة تتميز بها البلدان النامية بصفة عامة، فليس ثمة شك في أن هناك خصائص وسمات تميز كل مجتمع من هذه المجتمعات. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن المجتمعات العربية تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات (الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والثقافية) والتي تجعلها تحتل موقعا إستراتيجيا هاما ليس فقط خلال المرحلة الحديثة والمعاصرة، ولكن أيضا خلال المراحل التاريخية المختلفة. هذا الموقع الإستراتيجي كان من بين العوامل الأساسية التي دفعت القوى الاستعمارية الأوروبية لاحتلالها وتكوين المستعمرات فيها.

فالوطن العربي أسيوي أفريقي، وهو يحتل في الوقت ذاته مركزا وسطا في العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، ولذلك يمثل منطقة التقاء للشرق والغرب. ولقد لعبت شبه جزيرة سيناء دورا كبيرا كنقطة التقاء للجناحين: الأسيوي والأفريقي- وما تزال تؤدي هذا الدور في الوقت الحاضر، فضلا عن أن المسطحات المائية (البحار) التي يطل عليها الوطن العربي لعبت دورا رئيسيا في عمليات الاتصال ليس فقط بين القسمين الأفريقي والأسيوي، ولكن أيضا بين الوطن العربي وأوروبا. وقد زاد من فعالية هذا الدور حفر قناة السويس في نهاية القرن الماضي، لذلك كان من الطبيعي أن تصبح هذه المنطقة ممرا للشرق والغرب وحلقة اتصال بين هذه المناطق المتباينة (٥٦). ومن ثم

تزايدت أهمية الوطن العربي اقتصاديا وحضاريا وسياسيا وإستراتيجيا، وذلك بسبب موقعه المتميز في وسط العالم، فضلا عن موارده الطبيعية وثرواته، وفي مقدمتها النفط في الوقت الحاضر. ولذلك كان دائما وسيطا وطريقا تجاريا وحضاريا بين الشرق والغرب والجنوب والشمال. وهذا الموقع الإستراتيجي المتميز جعله دائما يمثل مطمعا للقوى الاستعمارية تتسابق من أجل السيطرة على مجتمعاته واستغلالها بكل الوسائل والأساليب (٥٧) .

في تحليله للسمات العامة التي تميز المجتمع العربي يشير "حليم بركات" إلى أن المجتمع العربي يمثل وجودا متكاملا، ولابد من تناوله من خلال منظور شمولي متكامل. وأن هذه المعالجة تتطلب أيضا دراسة المجتمع العربي في الإطار العالمي والنظم العالمية المتصارعة، ومن ثم فالمجتمع العربي يشكل جزءا من العالم الثالث يشاركه في كثير من السمات والقضايا والتحديات العامة. وأنه رغم وجود سمات عامة مشتركة، فالمجتمع العربي مجتمع متنوع في تكامله، هذا التنوع يرجع إلى اختلاف البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي وأنماط المعيشة، والانتماءات الاجتماعية والطبقية والاثنية والطائفية، وطبيعة القيم والثقافة السائدة.. الخ. ومن السمات العامة أيضا أن المجتمع العربي مجتمع انتقالي يشهد صراعات كثيرة بين الأصالة والمعاصرة، بين قوى التجزئة وقوى الوحدة، بين قيم الوطنية مقابل التبعية، التقدمية والرجعية.. الخ. بمعنى آخر أن المجتمع العربي في حالة مواجهة وصراع بين قوى متعددة متناقضة. بالإضافة إلى أن المجتمع العربي مجتمع متخلف وهو جزء من العالم الثالث يكافح بوسائله الخاصة للتحرر من الاستعمار بأشكاله وأساليبه المختلفة المعلنة والخفية، كما يسعى أيضا لتنمية موارده الإنسانية والطبيعية (٥٨).

وفي سياق حديثه عن مقومات الثقافة العربية يرى "أحمد أبو زيد" أنه يمكن التمييز بين ثلاثة عناصر هامة يمكن اعتبارها مقومات أساسية في تحديد خصوصية الثقافة العربية وتمايزها عن غيرها من الثقافات الأخرى، كما أن هذه المقومات تعتبر من أهم العوامل المسئولة عن هذه الثقافة واستمرارها. وتتمثل في اللغة والدين والتراث. وإن كان هناك بطبيعة الحال عناصر ومقومات أخرى قد تكون أقل وضوحا وإن لم تكن أقل فاعلية في تشكيل الثقافة العربية ورسم معالمها وتحديد خصائصها المميزة (٥٩) .

ولقد أوضحت إحدى الدراسات الميدانية أن ثلاثة أرباع المستجيبين من أصل عينات تمثل الرأي العام العربي في عشرة بلدان عربية (أي ٥ر٧٨%) عبروا عن اعتقادهم بوجود ما يسمى مجتمعا عربيا، بكلام أدق، عبر ٨ر٣٩% من المستجيبين عن اعتقادهم أن الوطن العربي يشكل أمة واحدة ذات سمات

واحدة عامة مشتركة، و ١ر٣٨% أن الوطن العربي أمة واحدة وإن تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة، وقال ما تبقى (١ر٢%) أن الوطن العربي أمم وشعوب مختلفة (٦٠).

وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أنه إذا كان ثمة سمات وخصائص عامة مشتركة بين المجتمعات العربية تتعلق باهمية الموقع الإستراتيجي بالنسبة للعالم، فضلا عن وجود سمات ومقومات ثقافية مشتركة، فلا شك أن هناك سمات أخرى تميز المجتمعات العربية شانها في ذلك شأن المجتمعات النامية الأخرى تتمثل في الخبرة الاستعمارية المشتركة. حيث تعرضت المجتمعات العربية للسيطرة العسكرية من جانب القوى الرأسمالية الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر، واستمرت هذه السيطرة العسكرية حتى منتصف القرن العشرين، فقد حصلت بعض هذه المجتمعات على استقلالها السياسي خلال الخمسينات، بينما حصل البعض الآخر على الاستقلال خلال الستينات وبداية السبعينات. وقد عانت المجتمعات العربية (المستعمرات) شانها شأن باقي البلدان النامية من الاستغلال والسيطرة من جانب القوى الرأسمالية الأوروبية خلال المرحلة الاستعمارية، حيث كانت هذه المستعمرات بمثابة مزرعة لإنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية، وسوقا لتصريف المنتجات الأوروبية المصنعة، فضلا عن الأشكال الأخرى للهيمنة والسيطرة التي مارستها القوى الأوروبية بدءا من السيطرة العسكرية المباشرة، مرورا بالسيطرة السياسية ووصولا إلى السيطرة الثقافية والأيديولوجية.

ومن ثم كانت الاقتصاديات العربية خلال هذه المرحلة مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وتابعة له. إلى جانب تعرض البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان التابعة لعمليات التغلغل الرأسمالي Capitalist Penetration، والتي إرتبطت بسيطرة وهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث وتغلغله في البنى الاقتصادية. لهذه المجتمعات، ذلك النمط الذي تعايشت وتمفصلت معه أنماط الإنتاج التقليدية (ما قبل الرأسمالية)، وأصبحت هامشية تابعة له في الوقت ذاته.

ولا شك أن تداخل وتعايش هذه الأنماط الإنتاجية المتباينة قد ارتبط بتعايش وتداخل على صعيد البنية الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية كان له تأثيراته الواضحة على كافة النظم الاجتماعية بما فيها النظام الأسري. والأمر اللافت للنظر، أن سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث بكل ما يتضمنه من قيم وعناصر ثقافية تعكس طبيعة وتطور المجتمعات الغربية الرأسمالية المتقدمة صناعيا، لم يصاحبه انهيار كامل لأنماط الإنتاج التقليدية (النمط الأسيوي للإنتاج، النمط شبه الاقطاعي، النمط السلعي البسيط.. الخ). ويشير بعض المفكرين إلى أن القاعدة الاقتصادية للتشكيلات العربية تكونت من عدة أساليب

إنتاجية: أسلوب الإنتاج الإقطاعي، أسلوب الإنتاج الأسيوي، أسلوب إنتاج التجارة البعيدة المدى، وأسلوب الإنتاج السلعي البسيط، بالإضافة إلى بعض التكوينات الهامشية الأخرى التي تعتمد على أسلوب الإنتاج الرعوي. وقد اختلفت التركيبة المحددة من هذه التشكيلات من مرحلة لأخرى وفقا لهامش معين للتغير ولدرجة سيادة وسيطرة أي من هذه الأساليب على الأساليب الأخرى. ومن ثم انقسمت التشكيلات العربية إلى نمطين: الأول خضع لسيادة أسلوب الإنتاج الاقطاعي (منطقة الشام والعراق)، والثاني خضع لتوازن ركودي بين أسلوب الإنتاج الأسيوي والأسلوب الإقطاعي (مصر)، إلى جانب الحالات الهامشية الأخرى التي ساد فيها أسلوب إنتاج رعوي (شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج) (٦١). وقد ظلت بقايا هذه الأنماط الإنتاجية موجودة داخل البنى الاقتصادية العربية التابعة لفترات طويلة، رغم أنها كانت -وما تزال- حتى الآن أنماط إنتاجية هامشية أو محيطية. ولعل استمرار هذه الأنماط الإنتاجية التقليدية يعبر عن مدى ارتباطها ببنى ثقافية وقيمية تقليدية، وبنى طبقية تعبر عن وجودها واستمرارها من ناحية، أو أن هذه الأنماط التقليدية تحقق مصالح النمط الرأسمالي الحديث والمسيطر في الداخل، وتحقق مصالح الرأسمالية العالمية في دول المركز الرأسمالي من ناحية أخرى.

وهذا يعني أن التحولات الاقتصادية التي مرت بها هذه المجتمعات العربية (المستعمرات) خلال المرحلة الاستعمارية لم تكن تحولات جذرية على الرغم من تبعية هذه الاقتصاديات للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وأن ثمة تغيرات قد حدثت في بعض العناصر والجوانب، بينما ظلت عناصر وجوانب أخرى ثابتة. **فعلى صعيد البنى الاقتصادية العربية**، رغم أن تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي قد ارتبط بتحديث لقوى الإنتاج التقليدية وأدوات الإنتاج والتكنولوجيا سواء في مجال الزراعة أو الصناعة وبخاصة التحويلية، إلا أن القطاعات الحرفية ظلت موجودة. وما تزال مستمرة حتى الآن، ويعبر استمرارها عن ارتباطها بفئات اجتماعية تعكس مصالحها وتعبر عن ثقافتها وقيمها. وعلى **صعيد البنية الثقافية التقليدية** ما تزال مستمرة حتى الآن على الرغم من عمليات الاختراق الثقافي الذي تعرضت له هذه المستعمرات خلال التجربة الاستعمارية، أو تلك العمليات التي تشهدها هذه المجتمعات خلال المرحلة المعاصرة من خلال الآليات والأساليب التي يستخدمها النظام الرأسمالي العالمي الجديد لفرض هيمنته وسيطرته على العالم. هذا التداخل والتمفصل والتعايش بين النظم الحديثة والنظم التقليدية يعبر بوضوح عن أن التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خلال التجربة الاستعمارية لم تكن تغيرات جذرية. فضلا عن أن حجم وطبيعة هذه التغيرات قد اختلفت دون شك من مجتمع عربي لآخر

وفقا لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال : طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع عربي، وكذلك طبيعة البنية الثقافية، فضلا عن اختلاف النظم السياسية والتوجهات الأيديولوجية لهذه النظم، ناهيك عن موقع كل مجتمع عربي على الخريطة السياسية للعالم، ووفقا لأهميته في التقسيم الدولي للعالم.

وعموما، كانت العلاقات بين الدول العربية (المستعمرات) وبين القوى الرأسمالية خلال المرحلة الاستعمارية علاقات غير متكافئة، تتميز بالاستغلال والهيمنة والسيطرة من جانب القوى الاستعمارية وخضوع وتبعية من الدول العربية بشكل عام. الأمر الذي ترك آثارا سلبية كثيرة ومتنوعة على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، أهمها الإسهام في تخلف إقتصاديات هذه المجتمعات وتعميق تخلفها وتبعيتها خلال المراحل الأخرى حتى بعد حصولها على استقلالها السياسي.

وإذا كانت الأشكال التقليدية للاستعمار والسيطرة (العسكرية) قد انحصرت منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة بعد حصول الدول النامية بعامة والمجتمعات العربية بخاصة على استقلالها السياسي، إلا أن هذه المجتمعات المستقلة سرعان ما دخلت في علاقات غير متكافئة غير مباشرة مع الدول الأوروبية المتقدمة صناعيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم أعيد ادماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال أساليب وآليات جديدة (القروض، المنح، المساعدات الاقتصادية، والتكنولوجيا) وأصبحت إقتصاديات هذه الدول تابعة للاقتصاد العالمي. ولم يكن هذا الواقع الجديد الذي عاشته هذه المجتمعات المستقلة حديثا نتاجا فقط للعوامل الخارجية، وإنما لعبت العوامل الداخلية دورا مؤثرا في هذا المجال. فقد رأت حكومات معظم هذه الدول أن السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والتنمية يتمثل في التصنيع.

٢- عوامل الثبات والتغير في الأسرة العربية :

لقد اختارت بعض الدول العربية أسلوب إحلال (الواردات) كسبيل لبناء صناعتها الوطنية، بينما اختارت دول أخرى أسلوب التصنيع بهدف التصدير للسلع المصنعة، ويهدف الأسلوب الأول إلى إنتاج سلع وطنية لتحل محل السلع المستوردة لإشباع الطلب الداخلي عليها، ويتم اختيار السلع التي يراد تصنيعها بالاستعانة بالدراسات الاقتصادية المتخصصة التي تؤكد إمكانية التصنيع والأرباح التي يمكن أن يحققها إذا ما صنعت هذه السلع محليا. فضلا عن تحقيق مكاسب أخرى مثل : توفير السلع المطلوبة محليا، وتوفير العملات الأجنبية التي كانت ستدفع في عمليات الاستيراد، فضلا عن توفير فرص عمل جديدة في المصانع الوطنية لتشغيل الاحتياطي من الأيدي العاملة المحلية. أما الأسلوب الثاني وهو أسلوب التصنيع بهدف التصدير، فيتم إتباع هذا الأسلوب الذي يحقق

بدوره منافع اقتصادية هامة، في حالة الدول التي تملك وفرة في مادة أولية معينة ولا يمكن لأسواقها المحلية الصغيرة استهلاك كافة الإنتاج لهذه السلعة حتى لو لم يتم تصنيعها محليا، فيكون الهدف هنا هو تصنيع كل المادة الأولية أو جزء منها بهدف تصدير المنتجات المصنعة عوضا عن تصدير المادة الأولية نفسها فقط. وبهذا تحقق الدول مكاسب إضافية ناتجة عن عملية التصنيع، كما تحقق دخلا بالعملات الأجنبية نتيجة للتصدير، فضلا عن معالجة الخلل في ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يتيح استحداث فرص عمل لتشغيل الفائض من الأيدي العاملة، وفرصا وطنية للاستثمار للمدخرات الوطنية في الصناعة (٦٢).

وليس ثمة شك أن السياسات التي اتبعتها الحكومات العربية في مجال التصنيع منذ استقلالها السياسي والمراحل التالية عليها، قد اختلفت من مجتمع عربي لآخر وفقا للظروف الاقتصادية لكل مجتمع، وطبيعة النظام السياسي وتوجهاته التنموية، فضلا عن طبيعة العلاقة بين المجتمع العربي والمجتمع الدولي. الأمر الذي يترتب عليه اختلاف تجربة التصنيع من مجتمع لآخر من حيث مقوماتها وعواملها وآثارها المختلفة، فضلا عن اختلاف سياسات التصنيع أيضا من حيث الحجم وأنماط الصناعة (ثقيلة، استخراجية، تحويلية، استهلاكية.. الخ).

وعلى الرغم من تعدد أساليب التصنيع وتنوعها وتباينها في المجتمعات العربية، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الصناعة العربية، فإنها تهدف بشكل عام إلى تلبية احتياجات السوق الداخلية في المقام الأول، إلى جانب الصادرات الصناعية العربية التي بدأت منذ السبعينات. ومن ثم فقد أحدث التصنيع تغيرات واضحة في كثير من المجتمعات العربية، وبخاصة في مجال النظم الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التغيرات التي أحدثها في الأسرة العربية بصفة عامة.

وعلى الرغم من العلاقة الجدلية بين التصنيع والأسرة، يمكننا القول أن ثمة اتفاقا بين علماء الاجتماع حول قضية أساسية مؤداها: أن التصنيع قد أحدث تغيرات أساسية في بنية الأسرة العربية من حيث شكلها وحجمها ووظائفها، وذلك نتيجة لظهور المؤسسات الحديثة (الاقتصادية والتعليمية، والدينية، والصحية، والقضائية والاجتماعية والتثقيفية، والترفيهية)، تلك المؤسسات الحديثة أفقدت العائلة (الممتدة) كثيرا من وظائفها التقليدية والتي كانت تؤديها في ظل ظروف المجتمع العربي خلال مراحل ما قبل التحول. وأن من بين التغيرات التي أحدثها التصنيع في الأسرة العربية عموما خروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي والاجتماعي عن أسرتها الأم وعن الرجل بصفة عامة،

وإتاحة فرص التعليم والعمل والمشاركة في عضوية النقابات مثلها مثل الرجل على الرغم من التمييز النوعي Gender والذي لم تخف حدته بعد ذلك لارتباطه القوى ببنية المجتمع العربي التقليدية والتي تتمثل في القيم الاجتماعية التي تدعم هذه الفروق النوعية.

ومن ثم، فالعلاقة بين التصنيع والأسرة ليست بالبساطة التي تبدو عليها، وإنما تختلف من مجتمع عربي لمجتمع عربي أخر وفقا للخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع. كما أن دينامية العلاقة بين التصنيع والأسرة تنبع من الحقيقة التي مؤداها أن الأسرة كنظام اجتماعي كما أنها تتأثر بالتصنيع، فإنها تؤثر فيه أيضا، بمعنى أن التحولات التي تحدث في الأسرة قد تسهل من عملية التحضر، وتعجل بالتقدم الصناعي كما حدث في اليابان. (٦٣)

ويشير "يوسف الصايغ" (٦٤) إلى عدد من الملاحظات حول الصناعة العربية منها:-

- أن النمو والتوسع الصناعي العربي لم يرافقه تحول باتجاه العقلية العلمية التي تتسم بكثافة البحث العلمي والهندسي واستخدام أدوات التحليل الحديثة. ولذلك ظل التصنيع في معظمه عبارة عن استيراد الآلات والمصانع كاملة، وإنما ينحصر دور الإدارة والعمالة العربية في تشغيلها وصيانتها، دون القدرة على تجديدها وتطويرها.

- أن عملية التصنيع مازالت تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المستوردة أو المستعارة دون توطين للقدرات والمهارات التكنولوجية المتقدمة في الوطن العربي.

- أن الصناعة العربية التحويلية تنحصر في جانب كبير منها في إنتاج سلع الاستهلاك لا سلع الإنتاج من الآلات والمعدات. بمعنى أننا لا نصنع الآلة التي تصنع السلعة.

- أن المجتمعات العربية تستورد سلعا مصنعة كثيرة ومتنوعة، بالإمكان إنتاجها محليا من خلال الصناعة الوطنية في هذه المجتمعات إذا أمكن الاستفادة من السوق العربية المتاحة من ناحية، ومن فرص التعاون والتكامل العربي من ناحية أخرى. الأمر الذي يتطلب ضرورة إزالة المعوقات (الاقتصادية والسياسية والتجارية) التي تحول دون تحقيق ذلك.

وتعاني البلدان النامية بعامة والمجتمعات العربية بخاصة من وجود فجوة تكنولوجية واسعة بينها وبين البلدان المتقدمة، كما أن هذه الفجوة آخذة في الاتساع تدريجيا، بمعنى آخر أن النجاح الكبير في التقدم التكنولوجي أصبح مقصورا على مناطق قليلة نسبيا في العالم، وهي البلدان المتقدمة صناعيا. ومن

ثم فإن مزايا التكنولوجيا لم تتوزع بالتساوي، وقد أدى إلى تعميق تلك الفجوة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية (٦٥).

وإذا كان بعض الباحثين يتحدثون عن أن الوطن العربي يشكل وحدة اقتصادية متكاملة، إلا أن ذلك بعيد عن الحقيقة، فالواقع أن هناك إحدى وعشوين سوقا عربية مستقلة، كل منها ممزق ومندمج مع مؤسسات ومنظمات تكنولوجية أجنبية، صحيح أن هناك سوقا تساوي أكثر من أربعين مليار دولار من التعاقدات الأجنبية، ولا يوجد قطر عربي واحد يوفر بحد ذاته سوقا مستقرة بما فيه الكفاية لدعم عملية تطوير قاعدة تكنولوجية وطنية (٦٦).

ومن ثم تشكل التكنولوجيا بمستوياتها المتعددة مجالا خصبا لممارسة الهيمنة من جانب المجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعيا للدول النامية، ولذا فإن تحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات في هذا المجال يعد من الأهداف الرئيسية التي يجب أن تسعى إليها البلدان النامية، وبخاصة من خلال الجهود المشتركة فيما بينها. وعلى الرغم من أن استيراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك قد أدرجت هذا الأمر ضمن أولوياتها مؤكدة على أهمية اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة بدعم الفعاليات القومية والقطرية في هذا المجال، وجعلها متطورة بحيث تتلاءم ومعطيات واحتياجات المجتمع العربي وأهدافه الإستراتيجية وفي مقدمتها الأمن القومي بشتى جوانبه، إلا أن الواقع يفرز عكس ذلك، وربما يتضح ذلك بصورة جلية في ضوء المؤشرات التي تساعد على تقويم مدى تقدم القطر في مجال الأمن التكنولوجي والتي تتمثل في : نسبة الأجانب في قوة العمل، ونسبة العلماء والباحثين الوطنين العاملين في الخارج، ونسبة الخبراء الأجانب إلى جملة الخبراء الذين يتم استشارتهم في المؤسسات العاملة في القطر، نسبة مخصصات البحث العلمي والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التصنيع المحلي الحقيقي في عدد من الصناعات المختارة، وكذلك نسبة التعاقدات بأسلوب (تسليم المفتاح) إلى اجمالي قيمة التعاقدات مع الشركات الأجنبية، فضلا عن عدد الاختراعات والابتكارات التي تم تسجيلها للوطنيين، إلى جانب عدد الاختراعات والابتكارات التي تم استغلالها في قطاعات الإنتاج المحلي، ناهيك عن رأي الخبراء في مدى التقدم في مجال التحرر من التبعية في البحوث العلمية والتعاقدات التكنولوجية (٦٧).

فمن الخطأ أن نتصور أن التكنولوجيا قد تلعب دائما دورا إيجابيا، بل أنها تسهم في أحيان كثيرة في تعميق التخلف، فاستخدام التكنولوجيا المستوردة كما هي بدون إدخال أي تعديل عليها لم يعط النتائج المطلوبة، بل يؤدي إلى فصلها عن مكانها وعدم الاستفادة الكاملة من كل إمكانياته، وهذا يعني إهدار الموارد الاقتصادية النادرة، فضلا عن احتمال الإضرار بمعدل النمو الاقتصادي على

المدى الطويل من خلال التأثير الفعال على النظم الاجتماعية المختلفة وبالتالي على القيم والعادات والتقاليد. فالتكنولوجيا المستوردة مصممة خصيصا لكي تناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبلدان الصناعية المتقدمة، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في هذا الصدد. فهناك مجموعة من المشكلات التي تصاحب عملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة صناعيا لعل أبرزها شروط نقل التكنولوجيا والآثار السلبية المترتبة على نقلها (٦٨)، وهذا يعني أن عمليات نقل التكنولوجيا لا تخلو من مضمون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي.

وقد عرف أحد الباحثين انتقال التكنولوجيا بأنه " أخذ معرفة أو خبرة تكنولوجية من مجتمع تكون متوطدة فيه إلى مجتمع لم تعرف فيه من قبل(٦٩). ومن ثم فإن هذا التعريف يؤكد في مضمونه على أن نقل التكنولوجيا لا يتمثل في مجرد استيراد المصانع والسلع الاستهلاكية الحديثة التي هي في حقيقة الأمر منتجات مادية للتكنولوجيا نفسها، فإن نقل التكنولوجيا يعد أكثر تعقيدا مما قد يبدو لأول وهلة وخاصة إذا كان من بين شروط نقلها محاولة إتمام العملية بدون إحداث تغيرات في النسق الاجتماعي والثقافي والمعرفي للمجتمع الذي ستنتقل إليه. ومن ثم فإن نقل التكنولوجيا دون إحداث هذه التغييرات سوف يزيد من مساحة الفجوة بين الجوانب المادية والجوانب المعنوية ومن ثم يحدث صراعا بين ما هو تقليدي وما هو حديث ومعاصر.

وفي ضوء تلك العوامل والظروف، يصبح المجتمع العربي في وضع يمكنه من التجاوب مع التغيرات التكنولوجية الحديثة، ومن إدماجها في إطار التنمية الحقيقية. وبالرغم من ذلك يبقى تساؤل يطرح نفسه الآن مؤداه: كيف يمكن للمجتمع العربي أن يحقق تلك الشروط سالفة الذكر للخروج من دائرة نقل التكنولوجيا والآثار السلبية المترتبة عليها؟.

وقبل الإجابة على هذا التساؤل نشير إلى حقيقة هامة هي، أن استهلاك أي إنتاج للتكنولوجيا يمثل شكلا من أشكال التبعية، ولا يمكن الحد من هذه التبعية إلا عن طريق الإنتاج المحلي للتكنولوجيا، وبما أنه يتعذر القيام بذلك في كل الاتجاهات في آن واحد، فلابد من الاختيار، وللقيام بذلك يمكن الاعتماد على معيارين أحدهما مكمل للآخر، أحدهما سلبي والآخر إيجابي:

أولا : لا تجدي محاولة التمكن من التكنولوجيات في قطاع التصدير على نطاق واسع إذ أن تكوين رأس المال في هذه القطاعات يهدف أساسا إلى إنتاج وسائل التمويل، وهو بالتالي ذو طابع انتقالي. كما أن التمكن من التكنولوجيات في قطاعات صنع السلع التي قد تتقادم بسرعة وهي أيضا غير مجدية أو على

الأقل غير ملحة حيث أن سرعة التغيرات التكنولوجية قد تجعل عملية اكتساب المعرفة متقطعة كثيرا.

ثانيا: وعلى نقيض المعيار السابق، لابد من التمكن من التكنولوجيا في القطاعات التي يتكرر فيها الاستثمار والتي يمكن فيها مواصلة توسيع الإنتاج المحلي بدون أن يكون مرتبطا بتقلبات الأسواق الأجنبية. ولهذا فإن اختيار وظيفة إنتاجية على مستوى مفضل من التكنولوجيا يكون نتيجة لاختيار وظيفة استهلاك للمجتمع على المدى البعيد. (٧٠)

لذلك، فإن ما يجب التركيز عليه منذ البداية، هو ضرورة الإدراك الجاد بأن مقدرة المجتمع العربي على استيعاب التكنولوجيا الحديثة يتوقف بالدرجة الأولى على تطويع ظروفه لمتطلباتها، وأن النجاح في إحداث بعض التغيرات المناسبة في التكنولوجيا المتقدمة حتى تلائم ظروف المجتمع العربي، لا يمكن تحقيقه بشكل جدي قبل أن يتم تطويع البيئة نفسها، لأن هذه التغيرات المطلوبه لن تتحقق إلا من خلال سيطرة مفاهيم جديدة على هذه البيئة (٧١).

ويعتمد النجاح في تحقيق هدف تطوير البيئة وتطويعها على توافر الخبرات العقلانية والمهارات المكتسبة وذلك في شكل بناء متكامل أو هيكل للمعرفة، بمعنى أن ينتشر في قاعدة عريضة في المجتمع إحساس بمضمون الآلة، وبالمنطق وراء استخدامها وبحدود إمكانياتها، وما يمكن أن تحققه للمؤسسات وللأفراد من مضاعفة إمكانياتهم، وباختصار إدراك ووعي بكافة الأبعاد والظروف والعوامل المرتبطة بتلك العملية. ومن ثم، يأتي في قمة هذا الهيكل نوع ثالث من المعرفة يتلخص في الإلمام بالعلم كموجه للتطور بما يتضمنه ذلك من إدراك لأهمية فروع العلم الطبيعية والهندسية والإنسانية وبخاصة علم الاجتماع والتي تخدم عمليات التنمية. فضلا عن، ضرورة تكوين قاعدة عريضة واعية ومدركة لمضمون وأهمية عمليات التنمية الاجتماعية في القطاعات المختلفة، إلى جانب تشكيل مجموعة كبيرة من المهارات الفنية وأخرى في القمة قادرة على تقييم إمكانيات نقل التكنولوجيا واستيعابها.

وعلى الرغم من أن التحضر يمثل ظاهرة تاريخية في بلدان العالم الثالث بصفة عامة والمجتمعات العربية بخاصة، حيث شهدت هذه المجتمعات نموا وتطورا في المراكز الحضرية خلال مراحل تاريخية مختلفة بفعل وتأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات بعضها يرتبط بالأوضاع الداخلية، والبعض الآخر جاء انعكاسا للعوامل والمتغيرات الخارجية. فضلا عن أن تأثير هذه العوامل قد اختلف من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى وفقا لتغير العلاقات بين هذه المجتمعات والمجتمع الدولي من ناحية، وأهمية المدن ـ وبخاصة العواصم على الصعيدين المحلي والقومي، والصعيد العالمي على وجه الخصوص أدوارا

متعددة على المستويين المحلي والقومي، حيث كانت مركزا لاقامة الصفوات السياسية والمؤسسات الإدراية والحكومية، كما كانت تمثل وسيطا بين المجتمع والمجتمعات الأخرى. وتشير المعطيات والبيانات التاريخية إلى أن المدينة العاصمة كانت تمثل حلقة الوصل بين المستعمرات والدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا خلال المرحلة الاستعمارية، ومن ثم كان يتم من خلالها نقل الفائض الاقتصادي المنتج محليا (الخامات) وتحويلها إلى المراكز الرأسمالية الصناعية خلال هذه المرحلة.

ولقد أسهمت القوى الاستعمارية الأوروبية بدور واضح في عمليات النمو الحضري الذي شهدته البلدان النامية (المستعمرات) وبخاصة خلال المرحلة الاستعمارية، حيث اهتمت القوى الاستعمارية بتطوير المدن القائمة بما يحقق المصالح الاستعمارية ويضمن لها السيطرة على المستعمرات واستغلالها اقتصاديا، كما اهتمت القوى الاستعمارية أيضا بإقامة المراكز الحضرية في المستعمرات (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لتحقيق الهدف ذاته. بيد أن النمو الحضري الذي شهدته هذه المجتمعات النامية خلال التجربة الاستعمارية لم يكن نتاجا فقط لتخطيط القوى الاستعمارية (أي العوامل الخارجية) وإنما ارتبط هذا النمو أيضا بعوامل داخلية تتعلق بالهجرة الريفية الحضرية من ناحية وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من ناحية أخرى. كما أن تأثير هذه العوامل (الداخلية والخارجية) قد اختلف من مرحلة لأخرى وفقا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها هذه المجتمعات.

ومن ثم، فإن التحليل البنائي ـ التاريخي لظاهرة التحضر والنمو الحضري في البلدان النامية بعامة والمجتمعات العربية بخاصة يؤكد على أن ثمة عموميات حضرية تتمثل في ظروف وعوامل النشأة والتطور، وأن المدينة لم تكن فقط مجرد نسق اجتماعي محلي تابع لنسق اجتماعي قومي، وإنما كانت تمثل أيضا وحدة أساسية من الوحدات المكونة للبناء العالمي الشامل. ومعنى ذلك أن المدينة لا تتأثر فقط بالتغيرات المحلية، بل تتأثر أيضا بالتحولات العالمية الخارجية. وعلى الرغم من وجود سمات عامة مشتركة (عموميات) بين البلدان النامية فيما يتعلق بنشأة التحضر وعوامل نمو المدن خلال مراحل مختلفة، فليس ثمة شك أن هناك ما يمكن أن نطلق عليه " الخصوصيات الحضرية"، أي أن هناك خصائص وسمات تميز عملية التحضر تختلف من مجتمع نام إلى مجتمع آخر، وفقا للخصوصية البنائية ـ الثقافية لكل مجتمع على حدة (٧٢).

وعلى الرغم من أن الدول الصناعية الغربية قد شهدت معدلات تحضر عالية منذ مطلع القرن التاسع عشر وذلك بفعل تأثير التصنيع وما ارتبط به من تحولات في بنية المجتمع الأوروبي الغربي، فإن معدلات التحضر قد تعاظمت

خلال القرن العشرين إلى الحد الذي دفع بعض المهتمين بالدراسات الحضرية إلى القول بأن القرن العشرين هو قرن التحضر. وإذا كانت ظاهرة التحضر في المجتمعات العربية تعد ظاهرة تاريخية، إلا أن معدلات التحضر التي شهدتها هذه المجتمعات خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة بعد حصولها على استقلالها السياسي تفوق كثيرا ما شهدته المدن الكبرى في هذه المجتمعات من نمو خلال المراحل السابقة. حيث شهدت هذه المجتمعات ما يمكن أن نطلق عليه " التضخم الحضري Urbanization-Over "الانفجار الحضري". بكل ما يرتبط به من مشكلات حضرية لم تعد تعاني منها فقط المدن الكبرى أو العواصم في هذه المجتمعات، وإنما امتدت آثارها إلى المراكز الحضرية الصغرى (الإقليمية).

إن الحديث عن ظاهرة التحضر في المجتمعات العربية والنمو المتزايد للمدن وبخاصة المدن الكبرى أو العواصم يفرض علينا وضع هذه الظاهرة في سياقها المجتمعي المحلي والقومي من ناحية وسياقها الإقليمي والعالمي من ناحية أخرى. بمعنى أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات (المحلية والإقليمية والعالمية) ساهمت في ظاهرة النمو الحضري المتزايد والمتنامي الذي شهدته - وما تزال- تشهده المجتمعات العربية وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن الحالي وعلى وجه التحديد بعد حصولها على استقلالها السياسي.

وقبل الدخول في تفصيلات وتحليلات تتعلق بالعوامل المختلفة المسئولة عن ظاهرة النمو الحضري أو " التضخم الحضري" الذي تعاني منه المدن الكبرى على وجه التحديد في المجتمعات العربية ينبغي الإشارة إلى حقيقة هامة تتمثل في، أنه إذا كانت المدن الغربية قد نمت في ظل حركة تصنيع واسعة النطاق، فإننا نجد المدن في الدول النامية بعامة والمدن في المجتمعات العربية على وجه التحديد قد نمت وتطورت في ظل ظروف وعوامل مختلفة تماما. حيث لم تكتسب هذه المدن مكانتها نتيجة لنمو اقتصادي ذاتي حققته هذه الدول بقدر ما اكتسبتها نتيجة لتطور اقتصادي موجه لخدمة دولة أو مجموعة من الدول الأجنبية. بمعنى آخر، أن هذه المدن قد نمت وتطورت لتكون بمثابة روابط قوية يتم من خلالها ربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن ثم يوجه اقتصاد هذه الدول النامية لخدمة مصالح القوى الأوروبية، وقد ظهر ذلك بوضوح خلال المرحلة الاستعمارية.

والواقع أن هذه المدن – ما تزال- تلعب الدور نفسه، حيث تخضع للتوجيه الخارجي، وأنها – ما تزال- تمثل حلقة الاتصال بين الصفوات السياسية المحلية وبين العالم الخارجي أكثر من كونها تمثل قاعدة اقتصادية موجهة لخدمة الاقتصاد القومي. كما أن التطور الاقتصادي والنمو الحضري الذي شهدته معظم البلدان النامية قد ظل حتى بداية الحرب العالمية الثانية موجها نحو الأسواق

الخارجية في ظل علاقات استعمارية (غير متكافئة) بين البلدان النامية (المستعمرات) والقوى الرأسمالية الاستعمارية الغربية (٧٣).

ومن ثم، يمكن القول أن العوامل والظروف المسئولة عن ظاهرة النمو الحضري الذي تشهده المجتمعات العربية تختلف اختلافا جوهريا عن تلك المسئولة عن النمو الحضري الذي شهدته المجتمعات الغربية المتقدمة صناعيا بدءا من القرن التاسع عشر وحتى الآن: الأمر الذي يتطلب ضرورة الإحاطة بهذه الظروف والعوامل المحلية والإقليمية والعالمية التي ساهمت بشكل واضح في ظاهرة التضخم الذي شهدته - وما تزال- تشهده المجتمعات العربية خلال العقود الماضية وعلي وجه التحديد بعد حصولها على استقلالها السياسي. إن الكشف عن هذه العوامل المختلفة وتحليلها والتعرف على تأثيرها في عملية النمو الحضري يمكننا من التعرف على المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن العربية من ناحية، والتعرف على تأثير التحضر على النظم الاجتماعية بعامة والأسرة الحضرية بخاصة وذلك من أجل التعرف على التأثيرات المختلفة التي أحدثها التحضر في بنية الأسرة الحضرية العربية ووظائفها وأدوارها التقليدية من ناحية أخرى. وما إذا كان التحضر يمثل متغيرا مستقلا في هذه التأثيرات أم متغيرا تابعا، وطبيعة العلاقة بين هذا المتغير والمتغيرات والعوامل الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.

ثمة مجموعة من العوامل المحلية لعبت - وما تزال- تلعب دورا أساسيا في ظاهرة النمو الحضري الذي تشهده المدن العربية - وبخاصة العواصم- من أهمها السياسات والتوجهات التنموية التي اتبعتها معظم الحكومات والأنظمة السياسية العربية وبخاصة بعد حصولها على استقلالها السياسي، وعلى وجه التحديد السياسات والتوجهات الخاصة بالتنمية الحضرية، حيث اتبعت هذه الحكومات ما يمكن أن نطلق علية سياسية " التحيز الحضري" أو " المركزية الحضرية"، والتي تؤكد على الاهتمام المتزايد بتنمية وتطوير المجتمعات الحضرية وبخاصة العواصم ومن ثم إهمال المجتمعات الإقليمية الأخرى (الريف والمدن الصغرى أو الإقليمية).

بمعنى أن معظم الاستثمارات وجهت إلى المدن العواصم، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين المدينة العاصمة من ناحية والأقاليم الريفية والمراكز الحضرية الأخرى من ناحية أخرى. هذه السياسة نتج عنها أن أصبحت المدن العواصم تتمتع بامتيازات كثيرة تفتقر إليها الأقاليم الريفية (الخدمات الحضرية، فرص العمل، الخدمات الإدارية والحكومية والتعليمية والثقافي..الخ) مما جعلها تمثل مناطق جذب للسكان الريفيين الذي يفتقرون لهذه الخدمات. ومن ثم زادت معدلات الهجرة الريفية - الحضرية وبخاصة إلى العواصم. أي أن سياسة التحيز

الحضري التي اتبعتها معظم الحكومات العربية بعد حصولها على استقلالها السياسي قد أدت إلى زيادة فاعلية وتأثير عوامل الطرد الريفي (الفقر، تدهور مستوى الخدمات والمرافق أو عدم وجودها أساسا، استخدام التكنولوجيا الزراعية أدى إلى ازدياد معدلات البطالة بين الريفيين، عدم وجود فرص عمل وذلك لارتباط العمل الزراعي بمواسم معينة، وارتفاع معدلات الأمية.. الخ)، وازدياد فعالية عوامل الجذب الحضري وبخاصة بالنسبة للعواصم. هذه الفجوة بين العاصمة والمجتمعات الريفية أدت إلى ارتفاع معدلات الهجرة الريفية - الحضرية (العشوائية) وغير المنتظمة إلى العواصم، ومما لا شك فيه أن ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى العواصم قد نتج عنه العديد من المشكلات ليس فقط على صعيد المجتمع الحضري (مجتمع الجذب) ولكن أيضا على صعيد المجتمع الريفي (مجتمع الطرد). وثمة مشكلات كبيرة يمكن الإشارة إليها بعد ذلك على مستوى المدن العربية كنتاج للهجرة العشوائية.

غير أن الهجرة الريفية- الحضرية وبخاصة إلى العواصم العربية لم تكن هي وحدها العامل الأساسي في تنامي المشكلات الحضرية التي تعاني منها هذه العواصم، وإنما ثمة عوامل أخرى أهمها الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين وذلك بسبب الارتفاع المستمر في نسبة المواليد كانعكاس للقيم والعادات والتقاليد التي تدعم الزواج المبكر وتعدد الزوجات، وعدم فعالية وسائل تنظيم الأسرة وانتشار الامية.. الخ، فضلا عن الانخفاض النسبي في معدلات الوفيات بسبب التقدم النسبي في أساليب العلاج وارتفاع مستوى الوعي الصحي والعلاجي.. الخ.

والواقع أن المشكلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية العشوائية يمكن فهمها وتحليلها ليس فقط على صعيد المجتمع الحضري (مجتمع الجذب)، ولكن ايضا على صعيد المجتمع الريفي (مجتمع الطرد). حيث أشارت معظم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في كثير من المجتمعات العربية إلى أن معظم المهاجرين من القرية إلى المدينة هم من فئات الشباب، أي القوى المنتجة في القرية، وأن هؤلاء المهاجرين يتركون قراهم ويتوجهون إلى المدينة تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتردية، فضلا عن عدم وجود فرص عمل بالقرية بسبب استخدام التكنولوجيا الزراعية، أو بسبب طبيعة العل الزراعي (العمل الموسمي)، وأن هجرة هؤلاء الشباب المنتجين من القرية يؤثر على عملية الإنتاج الزراعي ومن ثم يؤدي إلى انخفاضه.

ولما كانت الحيازات القزمية هي النمط السائد في معظم المجتمعات العربية، الأمر الذي يحول دون الاستخدام المكثف للتكنولوجيا والميكنة الزراعية الحديثة، فإن ذلك يؤثر على معدلات الإنتاج الزراعي بشكل عام، الأمر الذي

ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول وبخاصة تلك التي تعتمد في اقتصادها القومي على الزراعة كمصدر أساسي للدخل القومي. ومن ثم ليس غريبا أن نجد كثيرا من المجتمعات العربية التي تتوافر فيها شروط الزراعة تستورد بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية من الخارج، ومن ثم بدلا من أن تنتجها محليا تستوردها، الأمر الذي يشكل أعباء إضافية تواجه اقتصاديات هذه الدول. ولا يتوقف تأثير الهجرة الريفية على المجتمعات الريفية عند هذا الحد، وإنما ارتبط بتأثيرات أخرى تتعلق بالأسرة الريفية ذاتها، وما تعرضت له من تغيرات على مستوى توزيع الأدوار وتقسيم العمل والوظائف المختلفة التي كانت تؤديها، وتراجع دور الأب وسيادة دور الأم (أو ما يطلق عليه البعض (تأنيث الأسرة).

غير أن المشكلات التي نجمت عن ظاهرة التضخم الحضري في المجتمعات العربية كثيرة ومتنوعة ومتداخلة نذكر من بينها: مشكلة التكيف الاجتماعي للمهاجرين الريفيين في المدينة، مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية بكل ما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية، الكثافة السكانية، الضغط على المرافق والخدمات الحضرية، النمو المتزايد للمناطق السكنية الشعبية أو الفقيرة، فضلا عن نمو الضواحي والجيوب الريفية الحضرية. وتعكس الأحياء المتخلفة في الحضر عدم إنضباط البيئة الحضرية، كما أنها في الوقت ذاته تعني التحضر غير المضبوط الذي عرفته المجتمعات العربية خلال القرن العشرين. ولما كانت الأحياء المتخلفة تمثل مشكلة حضرية في حد ذاتها، فإن بها مشكلات كثيرة تتسم بها، منها: الفقر وانخفاض متوسط دخل الفرد، وسوء الأحوال السكنية، ارتفاع نسبة الكثافة السكانية، انخفاض مستوى التعليم. ويرجع انخفاض مستوى التعليم في هذه المناطق إلى طبيعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إليها، ويؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على الحياة الاقتصادية وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المدن (٧٤). بالإضافة إلى ذلك، ثمة مشكلة أخرى تعاني منها المدن العربية بصفة عامة تتمثل في تضخم قطاع الخدمات أو ما يطلق عليه (القطاع الثالث) أو القطاع غير المنتج أو الهامشي. حيث تتحول العمالة الريفية المهاجرة من قوى منتجة في القرية إلى هامشية غير منتجة في الحضر ومن ثم تصبح عالة على الاقتصاد الحضري، الأمر الذي يؤدي إلى تحولهم من فقراء ريفيين إلى فقراء حضريين (٧٥) .

٣ - ملامح الثبات والتغير في الأسرة العربية :

وتعد الأسرة من أكثر النظم الاجتماعية تأثرا بالتحضر في البلدان النامية بعامة، وفي المجتمعات العربية بخاصة. وتبدو أهمية هذا القضية إذا ما أدركنا موقع الأسرة داخل البناء الاجتماعي بوجه عام والبناء الحضري بوجه خاص.

فثمة تحولات وتغيرات تعرضت لها الأسرة العربية الحضرية على مستوى شكل الأسرة وحجمها وأنماط العلاقات الاجتماعية والقيم الاجتماعية والثقافية، فضلا عن تأثير الحياة الحضرية الأسرية فيما يتعلق بممارسة الضبط الاجتماعي. إلى جانب تغير أنماط السلطة واتخاذ القرار سواء على مستوى الأسر المهاجرة أو الأسر الحضرية. ناهيك عن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية فيما يتعلق بوظائفها التقليدية، وتقلص هذه الوظائف التقليدية وظهور وظائف جديدة. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه يتمثل في : هل التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية العربية بفعل تأثير التحضر والعوامل الأخرى، كانت تغيرات جذرية شاملة؟ أم أن هذه التغيرات أصابت عناصر وجوانب معينة، بينما ظلت عناصر وجوانب أخرى ثابتة دون تغيير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي إذن العناصر والمكونات التي تعرضت للتغيير؟ ما هي العناصر والمكونات التي ظلت ثابتة ومستمرة؟ وما العوامل المسئولة عن ثبات هذه العناصر واستمرارها حتى الآن على الرغم من التغيرات البنائية التي يتعرض لها المجتمع العربي بشكل عام نتيجة لاحتكاكه وتفاعله مع المجتمعات الأخرى على الصعيدين: الإقليمي والعالمي من ناحية، ونتيجة لعوامل ومتغيرات أخرى كالتعليم والإعلام والتطور التكنولوجي والهجرة الوافدة (وبخاصة إلى المجتمعات الخليجية المنتجة للبترول من ناحية أخرى؟.

وليس ثمة شك في أنه إذا كانت الهجرة الريفية – الحضرية تعد أحد العوامل الأساسية المسؤولة عن ظاهرة التضخم الحضري الذي تعاني منه المدن العواصم في المجتمعات العربية بصفة عامة، إلا أن تأثير هذا العامل يختلف من مجتمع عربي إلى مجتمع عربي آخر. هذه الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء اختلاف وتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مجتمع، فضلا عن إختلاف التوجهات السياسية والتنموية وبخاصة ما يتعلق بسياسات التخطيط والتنمية الحضرية التي تتبناها حكومات هذه الدول، واختلاف هذه التوجهات من مرحلة لأخرى. الأمر الذي يدفعنا إلى القول، بأنه إذا كانت الهجرة الريفية – الحضرية (العشوائية) قد أسهمت بشكل واضح في ارتفاع معدلات النمو الحضري ومن ثم ظاهرة التضخم الحضري في كثير من المجتمعات العربية (التي تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي) كمصدر أساسي للدخل القومي، فإن ثمة نوعا آخر للهجرة ساهم في ارتفاع معدلات التحضر، ومن ثم التضخم الحضري في مجتمعات عربية أخرى (المجتمعات الخليجية المنتجة للنفط)، نقصد بها "الهجرة الخارجية) أو هجرة العمالة من المجتمعات العربية الفقيرة للعمل في المجتمعات الخلجيية.

غير أن فهم التأثيرات المختلفة للهجرة الخارجية في النمو الحضري ومن ثم انعكاساتها على واقع الأسرة العربية بعامة والأسرة الحضرية بخاصة يتطلب منا وضعها في سياقها القومي والمحلي من ناحية، والإقليمي والعالمي من ناحية أخرى. بمعنى أن هناك تغيرات تعرضت لها المجتمعات العربية خلال العقود القليلة الماضية وبخاصة منذ منتصف السبعينات. فلقد تزامنت مجموعة من الأحداث التي تعرضت لها المنطقة العربية خلال هذه المرحلة، حيث أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣إلى ازدياد مكانة وأهمية المجتمعات العربية على الصعيد العالمي. وفي الوقت ذاته زادت أهمية النفط وارتفعت أسعاره في السوق العالمي مما أدى إلى حاجة الدول المنتجة للنفط للعمالة الأجنبية، في الوقت الذي تبنت فيه بعض الأنظمة العربية سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس فقط على الصعيد الإقليمي ولكن أيضا على الصعيد العالمي وبخاصة في علاقتها بالمجتمعات الرأسمالية الغربية بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة. وفي ظل هذه التطورات ارتفعت نسبة الهجرة من بعض الدول العربية إلى الدول الخليجية المنتجة للنفط.

ومن ثم ساهم ظهور البترول في النمو الحضري والتنمية الحضرية مساهمة فعالة من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وساعد على توافر رأس المال واستثماره في مجال التخطيط الحضري. فعلى مستوى فرص العمل المباشرة، توافرت في حقول النفط وفي محطات الشحن وفي صناعة التكرير فرص عمل عديدة ساهمت في استجلاب العمالة الفنية المتخصصة من الدول العربية الأخرى، فضلا عن العمالة الأجنبية الوافدة من مجتمعات غير عربية أوروبية وأسيوية. أما من حيث فرص العمل غير المباشرة، فتظهر بشكل واضح في العواصم حيث تتيح الخدمات التي تحتاجها شركات النفط الوطنية فرصا عديدة أمام المؤسسة الاقتصادية (٧٦). ومن ثم أصبح على الدول المستقبلة للعمالة الوافدة أن تتبنى سياسات لتطوير مشروعات البنية الأساسية وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية التي تحتاجها هذه الأعداد المتزايدة للعمالة الوافدة من إسكان وتعليم وصحة وخدمات حضرية أخرى، ولاشك أن المراكز الحضرية قد احتلت أهمية خاصة في هذه السياسات حيث تعتبر هذه المناطق أكثر المجتمعات المحلية جذبا للعمالة الوافدة.

ولا شك أن تدفق العمالة الوافدة على المجتمعات الخليجية خلال العقود الثلاثة الماضية كان لها آثار إيجابية كثيرة، حيث ساهمت في زيادة معدلات الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي لهذه الدول المستقلة، إلا أنها قد أدت إلى آثار سلبية كثيرة أيضا، منها على سبيل المثال: التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي والذي نتج عن تعدد الجنسيات وبخاصة في المجتمعات الحضرية، الأمر الذي صاحبه مشكلات كثيرة سواء تلك التي تتعلق بالضغط على المرافق

والخدمات الحضرية، أو المشكلات الأسرية بأنماطها المختلفة وبخاصة المشكلات المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية (الاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات، والزواج من أجنبيات)، تلك المشكلات انعكست في الوقت ذاته على وظائف الأسرة الحضرية في هذه المجتمعات وعلى أدوارها وأنماط العلاقات السائدة، وأنساق القيم الاجتماعية، فضلا عن تغير أنماط السلطة واتخاذ القرار.. وغيرها من التغيرات الأخرى. غير أن هذه التغيرات السلبية لم تكن انعكاسا فقط للعمالة الوافدة وإنما ثمة عوامل ومتغيرات أخرى بعضها محلي والبعض الآخر يرتبط بالتطورات التي شهدتها المجتمعات العربية (الصعيد الإقليمي) والبعض الثالث يرتبط بمتغيرات عالمية أو دولية، ويمكن أن نجمل هذه المتغيرات في تطور التعليم، تطور وسائل الإعلام المحلي والإقليمي، واستخدام التكنولوجيا وبخاصة المنزلية، فضلا عن الاحتكاك الثقافي والحضاري بالمجتمع الدولي والتأثر بالثقافات الأخرى وبخاصة الثقافة الغربية بكل ما تتضمنه من توجهات استهلاكية. هذه الأمور جميعها قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة الحضرية العربية من حيث شكلها وحجمها ووظائفها وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة فيها.

والواقع أن التأثيرات الإيجابية والسلبية لاستخدام العمالة الوافدة لم تكن قاصرة فقط على المجتمعات المستقبلة للعمالة (المجتمعات الخليجية) وبخاصة عواصم هذه الدول، ولكنها عكست آثارا إيجابية وسلبية أيضا على صعيد البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات العربية المرسلة للعمالة، ليس فقط على مستوى مجتمعاتها الحضرية ولكن أيضا على مستوى المجتمعات الريفية. فقد أدت التحولات التي تعرضت لها المنطقة العربية خلال هذه العقود إلى تغير في أنماط الهجرة واتجاهاتها، فبعد أن كان النمط الشائع للهجرة يتمثل في الهجرة الداخلية (أي الهجرة من الريف إلى المدن وبخاصة العواصم)، أصبح النمط السائد خلال هذه المرحلة هو الهجرة الخارجية أي الهجرة من (الريف والمدن) إلى المجتمعات الخليجية المنتجة للنفط. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي نتجت عن هجرة العمالة الريفية والحضرية بمختلف فئاتها ومستوياتها العلمية والفنية، وبخاصة فيما يتعلق بارتفاع المستوى المعيشي وارتفاع ،توسط دخل الفرد نتيجة للعائدات المادية التي نتجت عن هذه الهجرة، إلا أن ثمة تغيرات وآثارا سلبية كثيرة نتجت عن هذه الهجرة، هذه الآثار تتعلق بتغير القيم الاجتماعية، حيث ظهرت القيم الاستهلاكية والبذخية والترفيهية سواء لدى المهاجرين الريفيين أو لدى المهاجرين الحضريين في هذه الدول، فضلا عن التغيرات التي أصابت الأسرة سواء الريفية أو الحضرية وبخاصة فيما يتعلق بالتخصص وتوزيع الأدوار وبناء القوة وسلطة اتخاذ القرار، فغياب رب الأسرة

أحدث تعييرات كثيرة في بناء السلطة داخل محيط الأسرة، (تأنيث الأسرة) حيث أصبحت الأمهات مسؤولات عن عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، مما ترتب عليه ظهور مشكلات اجتماعية وانحرافات سلوكية عديدة بسبب عدم وجود رقابة على الأبناء. وهذا يعني، أنه إذا كانت العمالة الوافدة للدول العربية المنتجة للبترول قد صاحبها تغيرات في بنية المجتمعات المستقبلة لهذه العمالة، سواء كانت هذه التغيرات إيجابية أو سلبية وبصفة خاصة التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية في هذه المجتمعات المستقبلة للعمالة، فإن هجرة العمالة قد أحدثت أيضا تأثيرات إيجابية وسلبية على البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المصدرة للعمالة، وتعد الأسرة (الريفية والحضرية) من أكثر النظم الاجتماعية تأثرا بهذه الظاهرة.

خاتمة:

وعلى الرغم من التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبعد حصولها على استقلالها السياسي، إلا أن هذه التحولات قد تميزت بالطابع النسبي، بمعنى أنها تختلف من حيث حجمها ومعدلاتها ومجالاتها والعوامل المسئولة عنها، فضلا عن آثارها المختلفة من مجتمع عربي لآخر. ويمكن تفسير هذه الاختلافات في ضوء مجموعة من العوامل مثل: الخصوصية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع عربي من جانب، وطبيعة العلاقة بين المجتمع العربي والمجتمع الدولي ودور المجتمع العربي في التقسيم الدولي من جانب آخر، فضلا عن مدى استجابة المجتمع نفسه للتغيرات والتفاعل معها، ومن ثم قدرته على التفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية من جانب ثالث.

وانطلاقا من ذلك، يمكننا القول، أن التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وإن كانت نتاجا لظروف ومتغيرات داخلية في بعض جوانبها، إلا أنها جاءت انعكاسا لعوامل ومتغيرات خارجية في الجوانب الأخرى. فحصول معظم هذه المجتمعات على استقلالها السياسي خلال عقدي الخمسينات والستينات، لم يعن بحال من الأحوال حصولها على استقلالها الاقتصادي. ومن ثم، فانهيار الأشكال التقليدية للاستعمار (العسكري) قد ارتبط بظهور أساليب جديدة لجأت إليها الدول الغربية المتقدمة صناعيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة فرض سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية من خلال أساليب غير مباشرة تمثلت في تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والتكنولوجيا لهذه المجتمعات، الأمر الذي أدى إلى إعادة إدماج هذه المجتمعات العربية المستقلة في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف استمرار تبعية هذه الاقتصاديات ومن ثم استمرار تخلفها وذلك من خلال إغراق هذه الدول في الديون والتي شكلت أحد المعوقات الهامة (الأساسية) التي حالت دون تحقيق التنمية الشاملة لهذه المجتمعات وبخاصة خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

ولاشك أن التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين كانت انعكاسا لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة، بعضها يعكس الظروف المجتمعية ويرتبط بالتوجهات السياسية والاجتماعية لدولة ما بعد الاستقلال السياسي، والبعض الآخر يعكس تطورات عالمية ويعبر عن علاقات التبعية التي مارستها المجتمعات الصناعية المتقدمة على هذه المجتمعات خلال تلك المرحلة. ويمكن تحديد هذه العوامل في : التحضر والتصنيع والتطور التكنولوجي والتعليم، وتطور وسائل الإعلام، فضلا

عن الهجرة الوافدة وبخاصة للمجتمعات العربية الخليجية المنتجة للنفط. وأنـــه إذا كانت هذه العوامل قد أحدثت تأثيرات مباشـــرة أو غـــير مباشـــرة علـــى البنـــى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية العربية، فـــلا شـــك أن حجـــم هـــذه التأثيرات قد اختلف من مجتمع عربي لمجتمع آخر. ومن جانب آخر، أنه إذا كـــان تأثير هذه العوامل كان واضحا علـــى البنيـــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة لـــهذه المجتمعات العربية، فلا شك أن تأثيراتها على البنية الثقافية كانت وما تزال أكـــثر وضوحا حتى الآن. فضلا عن تأثيراتها المختلفة على الأسرة العربية باعتبارهـــا أهم النظم الاجتماعية من حيث بناؤها ووظائفها وبخاصة فـــي مجـــال التنشـــئة الاجتماعية.

ومن ثم يمكننا التأكيد على أن دراسة وتحليل البنـــى الاجتماعيـــة العربيـــة باعتبارها تكوينات اجتماعية – اقتصادية تتمفصل فيها الأنماط الإنتاجية التقليديـــة (ما قبل الرأسمالية) والتي تعمل تحت سيطرة وهيمنة النمط الإنتـــاجي الحديـــث (الرأسمالي) وما يرتبط بذلك من تداخل وتعايش للعناصر والمكونـــات التقليديـــة والحديثة للبنى الاجتماعية والثقافية لهذه التكوينات التابعة. أن وضع هذه الأمـــور في الحسبان يمكننا من استخلاص ومعرفة الأنماط الأسرية الســـائدة فـــي هـــذه المجتمعات من جانب، ومعرفة التغيرات التي تعرضت لها هذه الأنماط من جانب آخر. فليس ثمة شك أن التغيرات التي تعرضت لها هذه التكوينات الاجتماعية قـــد انعكست بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع الأسرة ومكانتـــها وبنائـــها ووظائفها، بالإضافة إلى الكشف عن ملامح الثبات والتغير التي تعرضـــت لـــها منظومة القيم الاجتماعية بعامة، والقيم الاجتماعية المرتبطة بالأســـرة الحضريـــة بخاصة (٧٧).

ومن ثم فالأمر يتطلب ضرورة الكشف عن موقع الأسرة العربية الحضريـــة كوحدة أساسية في الإنتاج بشكل عام داخل مصفوفة النمط الإنتاجي الســـائد فـــي التكوينات الاجتماعية – الاقتصادية العربية التابعة، والتعرف على ملامح التغـــير التي تعرضت لها الوظائف التقليدية للأسرة والتي كانت تؤديها في ظـــل ســـيادة وسيطرة أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وبخاصة وظيفتها الإنتاجيـــة (الأســـرة وحدة إنتاجية مكتفية ذاتيا) ومن ثم الكشف عن العوامل المختلفة المســـئولة عـــن تغير هذه الوظائف وإنكماشـــها، والتـــي لا تتعلـــق فقـــط بالإنتـــاج المـــادي أو الاقتصادي، ولكن أيضا تلك التي تتعلـــق بالإنتـــاج الاجتمـــاعي وإنتـــاج القيـــم الاجتماعية من خلال دورها الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية.

وانطلاقا من ذلك، فالأسرة العربيـــة قـــد تـــأثرت بـــالتحولات التاريخيـــة الاقتصادية والاجتماعية التي – ما تزل – تمر بها المجتمعات العربية وبخاصـــة نتيجة للتغيرات التي حدثت في أنماط الإنتاج، وموقع المجتمعات العربية داخـــل

المنظومة الاقتصادية العالمية، وما صاحب هذه التغيرات من الانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى، وذلك من خلال التطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام وبخاصة المرئية، ومن ثم تغير منظومة القيم الاجتماعية وعناصر البنية الثقافية لهذه المجتمعات بشكل عام، ومجتمعاتها الحضرية (العواصم) بخاصة، تلك التغيرات ارتبطت بتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على بنية الأسرة العربية ووظائفها التقليدية، فضلا عن تأثيراتها على العلاقات الأبوية والزواجية والقرابية، كما إنعكست أيضا على منظومة القيم الاجتماعية المحددة لمكانة الأسرة العربية ووظائفها.

وانطلاقا من الهدف الأساسي للدراسة، وتحقيقا للأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة الراهنة، فإن التعرف على أهم التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية في مجتمع الإمارات وذلك من حيث الشكل والحجم والبناء والوظيفة، والأدوار الاجتماعية، والقيم الاجتماعية، فضلا عن نمط السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة الحضرية، فإن الدراسة الميدانية تسعى إلى التعرف على هذه التغيرات، وما إذا كانت تغيرات جذرية، أم أنها أصابت جوانب وعناصر معينة، بينما ظلت جوانب وعناصر أخرى ثابتة، ومن ثم الكشف عن العوامل المختلفة المسئولة عن التغير والثبات في الأسر الإماراتية الحضرية.

سابعا : نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها :-

يتضمن هذا الجزء تحليلا كميا وكيفيا لعدد من القضايا والعناصر وذلك من واقع البيانات والمعطيات الميدانية. وتتمثل في : الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعينة البحث، وأيضا التعرف على بناء الأسرة الإماراتية وأنماطها وحجمها ووظائفها المختلفة (التقليدية والحديثة) وأنماط العلاقات القرابية السائدة، فضلا عن التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا على مستوى عينة البحث، وأوجه الشبه والاختلافات بين تلك الأسر على مستوى الإمارات المختلفة. وكذلك الكشف عن أهم المشكلات التي تواجه تلك الأسر وأساليب مواجهتها سواء تلك الأساليب التقليدية أو الحديثة.

وعلى صعيد آخر يتضمن التحليل أيضا التعرف على تأثير وسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون على الأسرة الإماراتية، وأيضا التأثيرات المختلفة لاستخدام الخدم والعمالة الوافدة في محيط الأسرة على وظائفها وأدوارها المختلفة، كما يتناول هذا الجزء أيضا التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية الأسرية والعناصر والمكونات الثقافية التي لم تتعرض للتغير والعوامل المسئولة عن ذلك من خلال التركيز على القيم الاجتماعية مثل : القيم الخاصة بتعليم الأبناء الذكور والإناث، وما إذا كانت هناك فروق نوعية في هذا الجانب، وأيضا القيم الخاصة بعمل المرأة والقيم الخاصة بأنماط السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة والتغيرات التي تعرضت لها تلك القيم ، فضلا عن التعرف على القيم الأكثر انتشارا والتي تتعلق بزواج الأبناء (الذكور والإناث) وطبيعة التغيرات التي تعرضت لها تلك القيم كانعكاس للتغيرات البنائية التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية. بالإضافة إلى القيم الخاصة باستخدام أساليب العلاج التقليدية والعوامل المسئولة عن استمرار تلك القيم التقليدية رغم التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية، إلى جانب قيم اجتماعية أخرى كالتخصص وتقسيم الأدوار داخل الأسرة والمحددات الاجتماعية التي تفسر ذلك. ناهيك عن القيم التي تدعم الولاء والانتماء للوطن، وسوف يتم الكشف عن الفروق والسمات المشتركة بين الإمارات المختلفة في تلك القضايا والعناصر جميعها من ناحية، وتفسير جوانب وعناصر الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث والتي تتمثل في : التعليم، التحضر، التكنولوجيا، العمالة الوافدة، وتطور وسائل الإعلام من واقع البيانات والمعطيات الميدانية من ناحية أخرى.

وفيما يلي عرض تفصيلي لتلك المحاور الرئيسية :

١ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعينة البحث :-

يتناول هذا الجزء مجموعة من المحاور تتضمن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعينة البحث، والتي يمكن إجمالها في الخصائص التالية :

أ- توزيع أفراد العينة وفقا لرب الأسرة : كشفت الدراسة الميدانية أن الأب هو الذي يتولى مسئولية الأسرة حيث بلغت نسبتها ٧٦,٦ %، يليها الأخ بنسبة ١٢,١ %، ثم الجد ٦,٩ % وهو ما يؤكد على أن مسئولية الأسرة دائما تترك للأب، وربما يرجع ذلك إلى القيم والعادات والتقاليد التي كانت وما تزال تمنح الرجل سلطات أكبر من المرأة، وهو ما تؤكده الدراسة الميدانية حيث بلغت نسبة الرجال (سواء كان الأب أو الأخ أو الجد) ٥٩,٦ %، أما بالنسبة للأم فلم تبلغ نسبتها سوى ٣,٦ %.[١]

ب- السن : توضح البيانات الإحصائية الواردة بالجدول التالي توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير السن على مستوى الإمارات السبع.

---

[١] الملاحق، جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة (أرباب الأسر) حسب السن على مستوى الإمارات السبعة

الإمارات / المتغيرات	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		أم القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٠-٢٩	٥	٨,٥	٧	١٣,٧	٥	١٥,٦	٢	٨,٠	١	٥,٠	٣	٨,٦	٣	١١,٥	٢٦	١٠,٥
٣٠-٣٩	٣	٥,١	١٤	٢٧,٥	١٠	٣١,٣	٧	٢٨,٠	٣	١٥,٠	٥	١٤,٣	٤	١٥,٤	٤٦	١٨,٥
٤٠-٤٩	١٩	٣٢,١	١٥	٢٩,٤	٩	٢٨,١	١٠	٤٠,٠	٧	٣٥,٠	١٣	٣٧,١	٩	٣٤,٦	٨٢	٣٣,١
٥٠-٥٩	١٩	٣٢,١	١٢	٢٣,٥	٧	٢١,٩	٥	٢٠,٠	٧	٣٥,٠	٩	٢٥,٧	٧	٢٦,٩	٦٦	٢٦,٦
٦٠-٦٩	١١	١٨,٦	٣	٥,٩	١	٣,١	-	-	٢	١٠,٠	٤	١١,٤	٣	١١,٥	٢٤	٩,٧
٧٠-٧٩	٢	٣,٤	-	-	-	-	١	٤,٠	-	-	١	٢,٩	-	-	٤	١,٦
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

توضح البيانات السابقة أن الفئة العمرية (٤٠-٤٩ سنة قد جاءت في المرتبة الأولى حيث حظيت بنسبة ٣٣,١ % على مستوى إجمالي العينة، جاءت في مقدمتها إمارة عجمان حيث بلغت ٤٠% بواقع ١٠ حالات ثم رأس الخيمة ٣٧,١ %، ١٣ حالة، أم القوين ٣٥,٠ % بواقع ٧ حالات ثم الفجيرة ٣٤,٦ % ٩ حالات ثم يأتي في المرتبة الأخيرة أبوظبي ٣٢,١ % بواقع ١٩ حالة، ودبي ٢٩,٤ % بواقع ١٥ حالة، فالشارقة ٢٨,١١ % بواقع ٩ حالات. أما فئة من ٥٠-٥٩ سنة فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٢٦,٦ % موزعة على النحو التالي: أم القوين ٣٥,٠ % بواقع ٧ حالات، أبوظبي ٣٢,١ % ١٩ حالة الفجيرة ٢٦,٩ % ٧ حالات، رأس الخيمة ٢٥,٧ % ٩ حالات، ثم دبي ٢٣,٥ % ١٢ حالة، والشارقة ٢١,٩ % ٧ حالات، وعجمان ٢٠,٠ % بواقع ٥ حالات. وتأتي الفئة العمرية من ٣٠-٣٩ سنة في المرتبة الثالثة بنسبة ١٨,٥ % جاءت كالتالي الشارقة ٣١,٣ % عجمان ٢٨,٠ %، دبي ٢٧,٥ % الفجيرة، ١٥,٤ % أم القوين ١٥,٠ % رأس الخيمة ١٤,٣ % وأخيرا أبوظبي ٥,١ %، ثم جاءت الفئة العمرية من ٢٠-٢٩ سنة في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠,٥ %، وفي المرتبة الأخيرة فئة من ٦٠-٦٩ سنة (٩,٧ %)، ومن ٧٠-٧٩ سنة ١.٦ %، وهو ما يؤكد على أن معظم أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم فيما بين ٣٠-٥٩ سنة.

ج- **وفيما يتعلق بالموطن الأصلي ومحل الإقامة ومكان العمل :** فقد كشفت الدراسة أن حوالي ٢٣,٨ % من إجمالي أفراد العينة كان موطنهم الأصلي إمارة أبوظبي، ثم تليها دبي بنسبة ٢٠,٦ % ثم رأس الخيمة ١٤,١ %، فالشارقة ١٢,٩ % ثم الفجيرة ١٠,٥ % ورأس الخيمة ١٠,١ % وأخيرا أم القوين، أما عن الإمارة التي يقيم فيها رب الأسرة فقد جاءت إمارة أبوظبي لتحتل المرتبة الأولى ٢٥,٠ % ثم دبي ٢١,٠ %، فرأس الخيمة ١٣,٧ %، والشارقة ١٢,٩ % ثم كل من عجمان والفجيرة (١٠,١ %) لكل منهما وأخيرا أم القوين. ولقد انعكس ذلك بصورة مباشرة وفقا لفرص العمل والخدمات، حيث أكدت الدراسة أن معظم أفراد عينة الدراسة يعملون في إمارة أبوظبي والتي تحتل المرتبة الأولى ٣٣,٥ % تليها إمارة دبي ١٩,٤ %، ثم الشارقة ٩,٣ %، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة كل من عجمان ورأس الخيمة (٨,٩ %) والفجيرة ٧.٧ %. وهو ما يؤكد على أن إمارتي أبوظبي ودبي من أكثر الإمارات إتاحة لفرص العمل، ويرجع ذلك لما تتميز به هاتان الإمارتان من إنتاج النفط والتجارة من ناحية، ولأن مدينة أبوظبي تمثل عاصمة الدولة ومن ثم تتركز فيها معظم الدوائر الحكومية من ناحية أخرى، ومدينة دبي والتي تتميز بطابعها التجاري ومن ثم تتوافر فيها فرص العمل في قطاعات مختلفة. في حين أن الشارقة قد جاءت في

المرتبة الثالثة وذلك نظرا لالتصاقها بإمارة دبي التي تتيح لها فرص عمل أيضا.[1]

د- **الحالة الزواجية:** توضح بيانات الدراسة الميدانية أن ٩٥,٢ % من إجمالي أفراد العينة يقعون في فئة متزوج، تليها فئة الأرمل والتي لم تبلغ سوى ٤,٠%، وأخيرا فئة الأعزب ٠,٨ % [2] أما فيما يتعلق بعدد مرات الزواج لأفراد عينة الدراسة، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الحالة الزواجية وعدد مرات الزواج لأرباب الأسر على مستوى الإمارات

عدد مرات الزواج / الإمارات	زوجة واحدة		أكثر من زوجة		لا ينطبق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٥١	٢٣,٢	٦	٣٧,٥	٢	١٦,٧	٥٩	٢٣,٨
دبي	٤٣	١٩,٥	٢	١٢,٥	٦	٥٠,٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٣١	١٤,١	١	٦,٣	-	-	٣٢	١٢,٩
عجمان	٢١	٩,٥	٢	١٢,٥	٢	١٦,٧	٢٥	١٠,١
أم القوين	١٩	٨,٦	١	٦,٣	-	-	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	٣٢	١٤,٥	٢	١٢,٥	١	٨,٣	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٢٣	١٠,٥	٢	١٢,٥	١	٨,٣	٢٦	١٠,٥
المجموع	٢٢٠	١٠٠	١٦	١٠٠	١٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

لقد كشفت الدراسة الميدانية أن الزواج بزوجة واحدة هو النمط الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة حيث بلغت نسبتها ٩٣,٢ % من إجمالي المتزوجين على مستوى العينة، وجاءت في مقدمتها إمارة أبوظبي ٢٣,٢ % تليها دبي ١٩,٥ %، ثم رأس الخيمة ١٤,٥ % والشارقة ١٤,١ % وتنخفض في كل من الفجيرة ١٠,٥ %، وعجمان ٩,٥ % وأم القوين ٨,٦ %، وربما يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أثر التحضر السريع الذي تمر به الإمارات التي تأتي في المقدمة، وسيطرة القيم التقليدية في الإمارات الأخرى. ولكن ليس هذا معناه فقدان النوع الثاني (الزواج بأكثر من زوجة) فمازالت جميع الإمارات تجمع

---

(١) الملاحق، الجداول (٢،٣،٤).

(٢) الملاحق، جدول رقم (٥).

بين التقليدية والحداثة ولكن بنسب ومعدلات مختلفة. أما من تزوجوا بأكثر من زوجة فلم تبلغ نسبتهم سوى ٦,٨ % من إجمالي المتزوجين، وكانت أعلى نسبة فيها في إمارة أبوظبي ٣٧,٥ %، ثم كل من دبي وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة بنسبة ١٢,٥ % وأخيرا الشارقة ٦,٣ %.

هـ- المستوى التعليمي :

يوضح جدول رقم (٣) والخاص بالمستوى التعليمي لرب الأسرة عددا من الحقائق منها :

- أن نسبة من هم في المراحل التعليمية المختلفة تبلغ حوالي ٤٨% من إجمالي أفراد العينة جاءت أعلى نسبة فيها الثانوية ٢٣,٤ % وتحتل إمارة أبوظبي المرتبة الأولى من حيث التعليم الثانوي ٢٨,٨ % ثم الفجيرة ٢٦,٩ % ثم دبي ٢٣,٥ %، ثم عجمان وأم القوين ورأس الخيمة ٢٠ % وتأتي الشارقة في المرتبة الدنيا ١٨,٨ %، تليها الابتدائية ١٤,٩ % التي ترتفع في أم القوين ٢٥ % ورأس الخيمة ٢٠ % وعجمان ١٦ % وتقل في كل من الشارقة ١٥,٦ % وأبوظبي ١٣,٦ % ودبي ١١,٨ %. أما الإعدادية فتأتي في المرتبة الأخيرة ٩,٧ % وترتفع في الشارقة ١٥,٦ % وأبوظبي ١٥,٣ % وتنخفض في كل من رأس الخيمة ١١,٤ % ودبي ٩,٨ % وعجمان ٤% وتنعدم تماما في كل من أم القوين والفجيرة.
- أن الحاصلين على تعليم جامعي جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٦ %، وترتفع نسبة التعليم الجامعي في أربع إمارات جاءت بالترتيب كالتالي : عجمان ٤٠%، دبي ٣٣,٣ % الشارقة ٣١,٣ % أم القوين ٣٠ %، وأخذت في الانخفاض التدريجي في كل من الفجيرة ٢٣,١ % ثم رأس الخيمة ٢٢,٩% وتأتي أبوظبي في المرتبة الدنيا ٦,٨ % فقط.
- لقد جاءت نسبة الأمية ومن يعرفون القراءة والكتابة في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٩ % لكل منهما. وإن كانت نسبة الأمية ترتفع في أربع إمارات هي الفجيرة ١٩,٢ % وأم القوين ١٥ % وأبوظبي ١٣ % ورأس الخيمة ١١,٤ % وتصل في بقية الإمارات الأخرى وعلى وجه التحديد في دبي ٥,٩ % والشارقة ٦,٣ % وعجمان ٨%. بينما ترتفع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في كل من الفجيرة ١٥,٤ % وأبو ظبي ١٥,٣ % وأم القوين ١٠ %. أما التعليم فوق الجامعي فيأتي في المرتبة الأخيرة حيث لم يحظ سوى بـ ٣,٢ % على مستوى إجمالي العينة وتنحصر في دبي ٣,٩ %، والفجيرة ٣,٨ % وأبوظبي ٣,٤ % وأخيرا الشارقة ٣,١ % بينما تنعدم في كل من عجمان وأم القوين..

جدول رقم (٣)

المستوى التعليمي لرب الأسرة حسب الإمارة التي ينتمي إليها

الإمارات / المتغيرات	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		أم القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٨	١٣,٦	٣	٥,٩	٢	٦,٣	٢	٨,٠	٣	١٥,٠	٤	١١,٤	٥	١٩,٢	٢٧	١٠,٩
يقرأ ويكتب	٩	١٥,٣	٥	٩,٨	٣	٩,٤	٣	١٢,٠	٢	١٠,٠	١	٢,٩	٤	١٥,٤	٢٧	١٠,٩
الابتدائية	٨	١٣,٦	٦	١١,٨	٥	١٥,٦	٤	١٦,٠	٥	٢٥,٠	٧	٢٠,٠	٢	٧.٧	٣٧	١٤,٩
الإعدادية	٩	١٥,٣	٥	٩,٨	٥	١٥,٦	١	٤,٠	–		٤	١١,٤	–	–	٢٤	٩,٧
الثانوية	١٧	٢٨,٨	١٢	٢٣,٥	٦	١٨,٨	٥	٢٠,٠	٤	٢٠,٠	٧	٢٠,٠	٧	٢٦,٩	٥٨	٢٣,٤
دبلوم	٢	٣,٤	١	٢,٠	–	–	–	–	–	–	٢	٥,٧	١	٣,٨	٦	٢,٤
جامعي	٤	٦,٨	١٧	٣٣,٣	١٠	٣١,٣	١٠	٤٠,٠	٦	٣٠,٠	٨	٢٢,٩	٦	٢٣,١	٦١	٢٤,٦
(ماجستير / دكتوراه)	٢	٣,٤	٢	٣,٩	١	٣,١	–	–	–	–	٢	٥,٧	١	٣,٨	٨	٣,٢
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

و- نوع المسكن ونمط ملكيته:-

فيما يتعلق بنوع المسكن، تشير البيانات الميدانية إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تقيم في فيلات (٤٨,٨ %)، وبيت شعبي (٣٧,٥ %)، في حين أن من يعيشون في بيت تقليدي تكاد تتحصر نسبتهم في (١٠,٩ %)، وكذلك الحال بالنسبة للذين يعيشون في شقق (٢,٨ %). وهو ما يؤكد على ارتفاع نوع السكن [١].

ولقد جاء النمط الأول من المسكن ترتفع بنسبته في كل من عجمان (٦٠ %) ورأس الخيمة (٥٤,٣ %)، ودبي (٥١ %)، ثم أبوظبي وتقل في الإمارات الأخرى. أما بالنسبة للنمط الثاني (السكن الشعبي) فقد جاء معظمه في إمارة أبوظبي (٥٠,٨ %) والشارقة (٥٠ %) والفجيرة، وانخفاض نسبته في بقية الإمارات الأخرى من الدولة. [٢] أما فيما يتعلق بنمط الملكية، فلقد كشفت الدراسة أن معظمها ملك للأسر ٩٣,٥ %، أو إيجار تدفق جهة العمل ٥,٢ %، في حين لم تبلغ نسبة السكن الإيجار الذي تدفعه الأسرة سوى ١,٢ % فقط. [٣] ومن ثم كان النمط الأول من الملكية هو النمط المسيطر على معظم الإمارات السبع حيث جاءت مع النحو التالي الفجيرة (٩٦,٢ %) دبي ٩٦,١ %، عجمان ٩٦%، أم القوين ٩٠ %، الشارقة ٩٣,٨ % ثم أبوظبي ٩١,٥ % ورأس الخيمة ٨٨,٦ %. [٤]

ز- المهنة :

لقد انحصرت المهنة في معظم أفراد عينة الدراسة في خمس مهن أساسية جاءت على النحو التالي الموظف وجاءت في المرتبة الأولى ٢٦,٢ % على مستوى إجمالي عينة الدراسة، يليها العمل في الشرطة والقوات المسلحة ١٧,٧ %، ثم الأعمال الحرة ١٥,٧ % تليها الوظائف الإدارية والمتقاعدون بنسبة ٩,٧ % لكل منهما. أما المهن الفنية العليا فلم تبلغ سوى ٢,٤ % وكذلك الأعمال الفنية الماهرة ٢,٨ %، أما من لم يعملوا فلم تحظ نسبتهم سوى بـ ١,٦ % فقط. [٥] وأكدت الدراسة أنه لا توجد أية دلالة إحصائية بين توزيع المهن على مستوى الإمارات السبع، في حين أشارت النسبة الإحصائية إنه توجد اختلافات في المهن الفنية العليا حيث ارتفعت في كل من أم القوين ٥ % ودبي ٣,٩ % والفجيرة ٣,٨ % والشارقة ٣,١ % وانخفضت في أبوظبي ١,٧ %

---

[١] الملاحق، جدول رقم (٦).

[٢] الملاحق، جدول رقم (٧).

[٣] الملاحق، جدول رقم (٨).

[٤] الملاحق، جدول رقم (٩).

[٥] الملاحق، جدول رقم (١٠).

وانعدمت في كل من عجمان ورأس الخيمة. وكذلك الحال في الأعمال الفنية الماهرة والتي انحصرت فقط في إمارتي دبي ٣,٩ % ورأس الخيمة ٢,٩ %، أما السلك الدبلوماسي فلقد انعدم في جميع الإمارات ما عدا إمارة أبوظبي ٣,٤ % بنسبة ٠,٨ % على مستوى إجمالي العينة. [١]

أما عن القطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها أرباب الأسر (عينة الدراسة) فقد أكدت الدراسة الميدانية أن حوالي ٨٠ % من إجمالي أفراد العينة يعملون في ثلاثة قطاعات أساسية هي الحكومة الاتحادية ٣٧,٣ %، الدوائر الحكومية ٢٥ % والأعمال الحرة ١٧,٣ %. [٢] أما المهن الأخرى فلم تستحوذ سوى على ٢٠ % فقط وأنه لا توجد أية دلالة إحصائية على مستوى الإمارات السبع. [٣]

ح- الدخل :

تكشف البيانات الميدانية أن الغالبية من أفراد العينة تتميز بارتفاع الدخل ومستوى المعيشة حيث أن حوالي ٦١ % من أفراد العينة تتراوح دخولهم من عشرة آلاف درهم وحتى ٢٤ ألف درهم، في حين أن حوالي ٢٣,٨ % تقع دخولهم من ٢٥ ألف درهم وحتى ٥٠ ألف درهم فأكثر. بينما لم تبلغ من نسبة دخولهم أقل من عشرة آلاف درهم لم تتجاوز نسبتها ١٥,٣ % فقط [٤]. وهو ما يؤكد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول النفطية الغنية التي تتميز بارتفاع مستوى الدخل فيها. ومن ثم تؤكد البيانات الميدانية أن هناك سمة عامة مشتركة بين الإمارات السبع من حيث ارتفاع مستوى الدخل، أما الإمارات التي ظهر فيها أصحاب الدخول الضعيفة فقد انحصرت في الفجيرة ٣٤,٦ % ثم دبي ١٩,٦ % فالشارقة ١٨,٨ % وعجمان ١٢ % ورأس الخيمة ١١,٤ % بينما جاءت إمارة أبو ظبي أقل تلك الإمارات حيث لم تحظ نسبة أصحاب الدخول الضعيفة سوى بـ ٦,٨ % فقط. [٥] ولذلك أكد حوالي ٧٩,٤ % من أفراد العينة أن الدخل يكفي متطلبات الأسرة وأن حوالي ٢٠,٦ % فقط هم الذين لم تكف دخولهم ولذا يلجأون إلى الاقتراض من الأهل ٤٦,٢ %، والبنوك ٤٠,٤ %، أما من يبيعون بعض ممتلكاتهم فلم تبلغ نسبتهم ٩,٦ %. [٦]

---

[١] الملاحق، جدول رقم (١١).

[٢] الملاحق، جدول رقم (١٢).

[٣] الملاحق، جدول رقم (١٣).

[٤] الملاحق، جدول رقم (١٤).

[٥] الملاحق، جدول رقم (١٥).

[٦] الملاحق، الجداول رقم (١٦، ١٧).

٢- بناء الأسرة وأنماط العلاقات القرابية :-

يعد بناء الأسرة وتكوينها وخصائصها سواء تلك التي تتعلق بنمط الأسرة الأكثر انتشارا وحجم الأسرة وعدد الأبناء ودرجة القرابة ومحددات اختيار شريك الحياة منذ بداية تكون تلك الأسر موضوع الدراسة، فضلا عن أنماط العلاقات القرابية أحد المحاور الأساسية التي تسعى الدراسة للكشف عنها من خلال المعطيات والبيانات الميدانية. وذلك للتعرف على ملامح الثبات والتغير في تلك المكونات والعناصر والخصائص من جانب، والعوامل المختلفة المسئولة عن ذلك من جانب آخر. وتحليل وتفسير هذه المعطيات الميدانية في ضوء التغيرات البنائية التي شهدها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة، مع الوضع في الاعتبار أن تلك التغيرات قد جاءت انعكاسا لمتغيرات محلية وإقليمية وعالمية. ومن ثم يمكننا تحديد المحاور التي تتعلق ببنية الأسرة الإماراتية وأنماط العلاقات القرابية السائدة فيما يلي :-

أ- نمط الأسرة :

لقد كشفت البيانات الميدانية والتحليلات الإحصائية عن وجود نمطين أساسيين للأسرة الإماراتية هما الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة هما : **الأسرة النووية** والتي بلغت نسبتها ٥٢,٨ %، **والأسرة الممتدة ٤٧,٢ %**. وأن كل نمط يضم بداخله أنماطا وأشكالا متعددة منها : الأسرة متعددة الزوجات حيث بلغت نسبتها ٣,٢ %، والأسرة المشتركة ٠,٤ % ثم الأسرة الممتدة مع تعدد الزوجات ٢,٨ % [١]. وهذا يعني أن الأنماط والأشكال التقليدية للأسرة الإماراتية (الممتدة والمشتركة) ما تزال موجودة بجانب الأنماط والأشكال الحديثة والتي تعد الأسرة النووية تجسيدا لها. ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من التغيرات والتحولات البنائية والثقافية التي شهدها مجتمع الإمارات على كافة الأصعدة والمستويات : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إلا أن تلك التغيرات لم تكن تغيرات جذرية. وأن استمرار هذه الأنماط التقليدية للأسرة يعبر بوضوح عن فاعلية وتأثير الأوضاع الثقافية والقبلية بكل ما تتضمنه من عناصر ثقافية وقيمية تتعلق بقيم الزواج والإنجاب والعزوة والعصبية والمكانة الاجتماعية من ناحية، وأن العناصر الجديدة لم تقض تماما على العناصر التقليدية التي ما تزال متعايشة ومتداخلة مع العناصر الحديثة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نلمس فروقا نسبية بين هذين النمطين مما يؤكد على أن ثمة تغيرات طرأت على بنية الأسرة الإماراتية كانت انعكاسا لمجموعة من العوامل والمتغيرات بعضها محلي والآخر إقليمي وعالمي. ويمكننا تفسير هذه التغيرات

---

(١) الملاحق، جدول رقم (١٨).

في ضوء : ارتفاع معدلات النمو الحضري، وارتفاع مستوى التعليم، تأثير وسائل الإعلام المختلفة، ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي، استخدام التكنولوجيا والاعتماد على العمالة الأجنبية (المنزلية)، فضلا عن الانفتاح الحضاري والثقافي على العالم الخارجي على المستويين : العربي والعالمي.

ب- حجم الأسرة وعدد الأبناء :-

أوضحت البيانات الميدانية أن متوسط عدد الأبناء داخل الأسرة بلغ (٩,١١) وأن أصغر أسرة لديها ابنان وأكبر أسرة تتكون من ٢٥ فردا. وقد بلغ إجمالي عدد الأبناء في أسر الدراسة حوالي (٢٢٥٧) فردا بالنسبة لإجمالي العينة [١]. ومن ثم فإن هذه البيانات تؤكد على أن ثمة تغيرات طرأت على حجم الأسرة الإماراتية وعدد أبنائها، وأن تلك التغيرات لم تكن تغيرات جذرية وذلك بسبب استمرار الأسر ذات الحجم الكبير والتي ما تزال تحتفظ بقيم الإنجاب وكثرة عدد الأبناء.

تلك القيم التي تعكس بناءا اجتماعيا وثقافيا تقليديا ما يزال تأثيره واضحا في مجال الزواج والقيم المتعلقة بالإنجاب وأنه إذا كانت هذه الأمور تمثل سمات عامة على مستوى أسر الدراسة إلا أن ثمة فروقا واختلافات يمكن استنتاجها من البيانات الخاصة بحجم الأسرة على مستوى الإمارات والتي يمكن توضيحها من بيانات الجدول التالي :

---

(١) الملاحق، جدول رقم (١٩).

جدول رقم (٤)

حجم الأسرة حسب الإمارة

الإمارات / المتغيرات	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		أم القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٦ أفراد	٦	١٠,٢	٩	١٧,٦	٧	٢١,٩	٦	٢٤,٠	٣	١٥,٠	٦	١٧,١	٣	١١,٥	٤٠	١٦,١
٦-١٠	٢٧	٤٥,٨	٣٢	٦٢,٧	١٢	٣٧,٥	١٣	٥٢,٠	٩	٤٥,٠	١٦	٤٥,٧	١٦	٦١,٥	١٢٥	٥٠,٤
١١-١٥	١٩	٣٢,٢	٧	١٣,٧	١١	٣٤,٤	٦	٢٤,٠	٨	٤٠,٠	١٢	٣٤,٣	٦	٢٣,١	٦٩	٢٧,٨
١٦-٢٠	٦	١٠,٢	٣	٥,٩	٢	٦,٣	-	-	-	-	١	٢,٩	-	-	١٢	٤,٨
٢١-٢٥	١	١,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٣,٨	٢	٠,٨
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

تكشف البيانات الإحصائية الواردة بالجدول عن مجموعة من الحقائق يمكن إجمالها فيما يلي :

- أن عدد الأسر التي تضم (٦) أفراد وأقل من عشرة قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة للإمارات المختلفة بنسب إحصائية متباينة. حيث بلغت نسبة تلك الأسر (٥٠,٤ %) على مستوى الإمارات وجاءت إمارة دبي في مقدمة الإمارات بالنسبة لتلك الفئة بواقع (٣٢) أسرة بنسبة (٦٢,٧ %)، تليها الفجيرة بنسبة (٦١,٥ %)، ثم عجمان بنسبة (٥٢ %) وأبوظبي (٤٥,٨ %)، ورأس الخيمة (٤٥,٧ %)، وأم القوين (٤٥ %) بينما تقل نسبة هذه الفئة في الشارقة(٣٧,٥%).
- أن الأسر التي تضم (١١ - ١٥ فرد) جاءت في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها الإجمالية (٢٧,٨ %) على مستوى الإمارات. وتتمركز أعلى النسب التي حصلت عليها هذه الفئة في إمارة أم القوين (٤٠ %)، تليها في الترتيب الشارقة ورأس الخيمة بنسبة متساوية (٣٤,٣ %)، ثم إمارة أبوظبي (٣٢,٢ %)، في حين تنخفض نسبتها في كل من عجمان، والفجيرة ودبي بنسب متقاربة إلى حد ما (٢٤ %، ٢٣,١ %، ١٣,٧ %) على التوالي.
- أن معظم أسر العينة تمثل نمط الأسرة الكبيرة والتي يبلغ حجمها ما بين (٦- ١٥ فردا) حيث حظت تلك الأسر على نسبة (٧٨,٢ %) في حين أن الأسر التي تشتمل على أقل من (٦ أفراد) لم تبلغ نسبتها سوى (١٦,١ %) على مستوى عينة الدراسة. أما باقي العينة فتقع في أسر كبيرة العدد (من ١٦-٢٠ فردا) بنسبة (٤,٨ %)، ومن (٢١-٢٥ فردا) لم تتجاوز نسبتها (٠,٨ %) من إجمالي عينة الدراسة.

نستخلص من التحليلات الإحصائية السابقة أن متغير العدد بالنسبة لتحديد حجم الأسرة (الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة) يعد مسألة نسبية. وأنه إذا اعتبرنا أن العدد الذي يمثل أقل من (٦) أفراد يدل على نمط الأسرة الصغيرة، وأن العدد الذي يتجاوز (٦-١٥ فردا) يمثل نمط الأسرة المتوسطة، وأن العدد الذي يزيد عن (١٥ فردا) يمثل الأسر الكبيرة، فإن هذا التصنيف التعسفي يؤكد على أن الأسر التي تمت دراستها لا تمثل نمطا واحدا من حيث الحجم وعدد الأفراد المنتمين إليها، وإنما يعبر عن تعدد وتنوع الأنماط الأسرية. بمعنى آخر، أن وجود النمط التقليدي (الأسرة متوسطة وكبيرة الحجم) في ظل استمرار منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، لا يعني أنه ليس ثمة أنماطا أخرى، موجود الأسرة النووية صغيرة الحجم وقليلة العدد على الرغم من انخفاض نسبتها بين أسر الدراسة، يعني أنها تمثل واقعا فعليا جاء انعكاسا للتغيرات والتحولات البنائية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. الأمر الذي يؤكد على أن التغيرات التي

تعرضت لها الأسرة الإماراتية لم تكن تغيرات جذرية في كل جوانبها وأبعادها وإنما ظلت عناصر تقليدية وسمات تقليدية موجودة ومتفاعلة ومتجاورة مع النمط الحديث.

وعلى صعيد آخر، فقد أكدت معظم عينة الدراسة (٦٣ %) على أن العدد الأمثل للأطفال داخل الأسرة يتراوح ما بين (٤-٩ أبناء). وعلى الرغم من أن النمط الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة يشير إلى نمط الأسرة كبيرة الحجم من حيث عدد أبنائها، إلا أن اتجاهات وأراء أرباب الأسر التي تم دراستها على مستوى الإمارات وفقا للنتيجة السابقة قد أكدت على أن العدد الأمثل للأطفال يتراوح بين (٤-٩) أبناء وذلك من وجهة نظر معظم أسر الدراسة، الأمر الذي يؤكد على أن التغيرات التي تعرض لها المجتمع خلال السنوات الأخيرة قد أسهمت في تغيير بعض الاتجاهات والقيم وبخاصة تلك التي تتعلق بالإنجاب وعدد الأبناء لدى أسر الدراسة على الرغم من أن الواقع الفعلي يشير إلى عكس ذلك وأن هؤلاء الآباء (أرباب الأسر) قد تزوجوا وكونوا أسرهم في ظل ظروف وواقع اجتماعي ثقافي واقتصادي مغاير ومختلف إلى حد كبير عن ذلك الواقع المعاصر الذي ارتفعت فيه معدلات التحضر والمستوى التعليمي ومستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لهم، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاهاتهم نحو هذه الظاهرة.

ج- أنماط العلاقات الأسرية والقرابية :

يتناول هذا المحور عددا من العناصر الفرعية تتعلق بأنماط العلاقات داخل الأسرة، وكذلك العلاقات بين الأسرة والأقارب على مستوى إجمالي عينة البحث في الإمارات المختلفة، فضلا عن الكشف أنماط الجنسية السابقة والحالية لأرباب الأسر.

أما فيما يتعلق بأنماط العلاقات داخل الأسرة وبخاصة منذ إنشائها أي منذ اختيار شريك الحياة لأرباب الأسر، حيث كشفت الدراسة الميدانية أن أكثر الأساليب انتشارا بين أفراد العينة في اختيارهم لشريك حياتهم هو أن الوالدين هما اللذان يختاران شريك الحياة حيث بلغت نسبتها (٥٠,٨ %)، يليها الذين اختاروا بأنفسهم (٣٢,٧ %)، في حين أن الأفراد الذين اشتركوا مع الوالدين في اختيار شريك الحياة لم تبلغ نسبتهم سوى ١٤.٩ % فقط، ويأتي في المرتبة الأخيرة أن الاخوة والأخوات هم الذين اختاروا شريك الحياة ٠,٨ % [1] وهو ما يؤكد على تداخل الأنماط وتعايشها في آن واحد سواء قديما أو حديثا، أو بمعنى آخر أن القيم والعادات التقليدية هي النمط الأكثر سيطرة وانتشارا بين أفراد عينة

(1) الملاحق، جدول رقم (٢٠).

الدراسة على مستوى الإمارات السبع. وإن كانت إمارة أبوظبي تأتي في مقدمة الإمارات التي انتشر فيها الأسلوب الأول (الوالدان) ٢٦,٢ % تليها إمارة دبي ٢٢,٢ % ثم رأس الخيمة ١٢,٧ % كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

المسئول عن اختيار شريك الحياة لرب الأسرة على مستوى الإمارات

التغيرات / الإمارات	أنا شخصيا		الوالدان		الوالدين وأنا		الاخوة والأخوات		لا ينطبق		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	١٦	١٩,٨	٣٣	٢٦,٢	٨	٢١.٦	٢	١٠٠	–	–	٥٩	٢٣,٨
دبي	١٥	١٨,٥	٢٨	٢٢,٢	٦	١٦,٢	–	–	٢	١٠٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	١٣	١٦,٠	١١	٨,٧	٨	٢١,٦	–	–	–	–	٣٢	١٢,٩
عجمان	١٠	١٢,٣	١٢	٩,٥	٣	٨,١	–	–	–	–	٢٥	١٠,١
أم القوين	٤	٤,٩	١٣	١٠,٣	٣	٨,١	–	–	–	–	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	١٢	١٤,٨	١٦	١٢,٧	٧	١٨,٩	–	–	–	–	٣٥	١٤,١
الفجيرة	١١	١٣,٦	١٣	١٠,٣	٢	٥,٤	–	–	–	–	٢٦	١٠,٥
المجموع	٨١	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٣٧	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

في حين يقل هذا النمط في كل من أم القوين والفجيرة ١٠,٣ %، ثم عجمان ٩,٥ % وأخيرا الشارقة ٨,٧ % أما النمط الثاني (اختياره بنفسه) فقد جاء في المقدمة في كل من أبوظبي (١٩,٨ %) ودبي (١٨,٥ %) والشارقة (١٦ %) ورأس الخيمة (١٤,٨ %) ويقل في كل من الفجيرة (١٣.٦%) وعجمان ١٢,٣ % وأخيرا أم القوين (٤,٩ %). وهو ما يؤكد على تداخل تلك الأنماط وتواجدها معا سواء التقليدية والحديثة.

ومما يؤكد ذلك أيضا درجة قرابة الزوج والزوجة حيث كشف معظم أفراد عينة البحث أن نمط العلاقات القرابية هو النمط المسيطر على اختيار شريك الحياة، وأن القيم التقليدية هي العنصر الرئيسي والعامل الفعال حيث بلغت نسبة الزواج من الأقارب والعائلة والقبيلة حوالي ٦٧,٧ % موزعة كالتالي : بنت العم أو ابن العم ٢٧,٨ %، بنت الخال أو ابن الخال ١٥,٧ %، من العائلة ١٦,٩ % من القبيلة ٧,٣ %، في حين أن من لم توجد صلة قرابة بينهم لم تبلغ سوى ٣١,٥ % على مستوى إجمالي العينة (الإمارات السبع).

جدول رقم (٦)

درجة قرابة الزوجة / الزوج على مستوى أسر الدراسة في الإمارات

المتغيرات / الإمارات	بنت عمي / ابن عمي		بنت خالي / ابن خالي		من العائلة		من القبيلة		لا توجد صلة قرابة		لا ينطبق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٢١	٣٠,٤	١٠	٢٥,٦	٥	١١,٩	٦	٣٣,٣	١٧	٢١,٨	–	–	٥٩	٢٣,٨
دبي	١٤	٢٠,٣	٦	١٥,٤	١١	٢٦,٢	٤	٢٢,٢	١٤	١٧,٩	٢	١٠٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٥	٧,٢	٨	٢٠,٥	٤	٩,٥	٢	١١,١	١٣	١٦,٧	–	–	٣٢	١٢,٩
عجمان	٦	٨,٧	٣	٧.٧	٨	١٩,٠	٢	١١,١	٦	٧.٧	–	–	٢٥	١٠,١
أم القوين	٩	١٣,٠	٤	١٠,٣	٤	٩,٥	١	٥,٦	٢	٢,٦	–	–	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	١٠	١٤,٥	٥	١٢,٨	٥	١١,٩	٢	١١,١	١٣	١٦,٧	–	–	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٤	٥,٨	٣	٧.٧	٥	١١,٩	١	٥,٦	١٣	١٦,٧	–		٢٦	١٠,٥
المجموع	٦٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٤٢	١٠٠	١٨	١٠٠	٧٨	١٠٠	٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

ويوضح هذا الجدول أن نسبة الزواج من الأقارب قد ارتفعت في عدد من الإمارات هي أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة أي أنها كانت سمة عامة في معظم الإمارات السبع، ولكن في نفس الوقت تعايش معه النمط الثاني في اختيار شريك الحياة على مستوى الإمارات السبع وإن كان بمعدلات أقل ونسب مختلفة على مستوى الإمارات المختلفة.

وفيما يتعلق **بالجنسية السابقة والحالية** سواء للزوج أو الزوجة فقد أكدت الدراسة الميدانية أنه بالنسبة للسابقة فقد كانت الجنسية الإماراتية هي الجنسية التي تمثل المكانة الأولى. جاءت بنسبة ٩٣,١ % إماراتية في حين لم تبلغ الجنسيات الأخرى سواء الخليجية أو العربية أو الأجنبية سوى ٠,٩ %[١]، في حين أن الجنسية الحالية إماراتية أيضا وتبلغ ٩٨ % وهنا تخلص الدراسة إلى نتيجة مختلفة عن معظم الدراسات السابقة التي ترى أن نسبة الزواج من الأجانب تفوق الزواج من المواطنين، حيث أكدت الدراسة الحالية أن الزواج من أبناء الإمارات الذين يحملون الجنسية الإماراتية هي السمة الغالبة لعينة الدراسة، ويوضح الجدول التالي (رقم ٧) أن الجنسية السابقة سواء للزوج أو الزوجة كانت تنحصر في إمارة أبوظبي على البحرانيين واليمنيين والعمانيين، أي على أبناء دول مجلس التعاون الخليجي..

---

[١] الملاحق، الجداول رقم (٢٢، ٢٣).

جدول رقم (٧)

الجنسية السابقة للزوجة / الزوج على مستوى الإمارات

المتغيرات / الإمارات	بنت عمي / ابن عمي		بنت خالي / ابن خالي		من العائلة		من القبيلة		لا توجد صلة قرابة		لا ينطبق		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٢١	٣٠,٤	١٠	٢٥,٦	٥	١١,٩	٦	٣٣,٣	١٧	٢١,٨	-	-	٥٩	٢٣,٨
دبي	١٤	٢٠,٣	٦	١٥,٤	١١	٢٦,٢	٤	٢٢,٢	١٤	١٧,٩	٢	١٠٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٥	٧,٢	٨	٢٠,٥	٤	٩,٥	٢	١١,١	١٣	١٦,٧	-	-	٣٢	١٢,٩
عجمان	٦	٨,٧	٣	٧.٧	٨	١٩,٠	٢	١١,١	٦	٧.٧	-	-	٢٥	١٠,١
أم القوين	٩	١٣,٠	٤	١٠,٣	٤	٩,٥	١	٥,٦	٢	٢,٦	-	-	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	١٠	١٤,٥	٥	١٢,٨	٥	١١,٩	٢	١١,١	١٣	١٦,٧	-	-	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٤	٥.٨	٣	٧.٧	٥	١١,٩	١	٥,٦	١٣	١٦,٧	-	-	٢٦	١٠,٥
المجموع	٦٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٤٢	١٠٠	١٨	١٠٠	٧٨	١٠٠	٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

أما في دبي فقد اقتصرت على اليمنيين فقط، وكذلك الحال في كل من رأس الخيمة والفجيرة، أما عجمان فاقتصرت على العمانيين، في حين جاءت جنسيات مختلفة في الشارقة مصري وعماني وإيراني ومغربي. بينما جاءت الجنسية الحالية تقتصر على عدد محدود من الجنسيات كما يوضحها جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

الجنسية الحالية للزوجة / الزوج على مستوى الإمارات

الجنسية الحالية / الإمارات	إماراتي		بحريني		سوري		مغربي		لا ينطبق		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٥٨	٢٣,٩	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–	٥٩	٢٣,٨
دبي	٤٩	٢٠,٢	–	–	–	–	–	–	٢	١٠٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٣١	١٢,٨	–	–	–	–	١	١٠٠	–	–	٣٢	١٢,٩
عجمان	٢٥	١٠,٣	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٥	١٠,١
أم القوين	٢٠	٨,٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	٣٥	١٤,٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٢٥	١٠,٣	١	–	١	١٠٠	–	–	–	–	٢٦	١٠,٥
المجموع	٢٤٣	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

فقد اقتصرت في أبوظبي على جنسية واحدة بحرانية، وجنسية مغربية في الشارقة، وسورية في الفجيرة، أما الجنسية الإماراتية فكانت هي النمط الرئيسي والمسيطر ٩٨ %، وهو ما يؤكد على دور القيم الاجتماعية والعلاقات القرابية في مجتمع الإمارات التي مازالت تشكل القوة الرئيسية التي تسيطر على نمط العلاقات داخل المجتمع رغم التحضر السريع ووسائل الإعلام المختلفة، أي أن الهوية العربية الإماراتية لا تزال تشكل نموذجا قويا للروابط الاجتماعية.

أما بالنسبة لسن رب الأسرة عند زواجه الأول، فقد كشفت البيانات الميدانية أن الفئة العمرية (١٦-٢٥ سنة) قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٣٧,١%) بواقع (٩٢) حالة من حالات الدراسة تليها الفئة (٢١-٢٥ سنة) بنسبة (٣٥,٥ %)، ثم الفئة (٢٦-٣٠) بنسبة (٢٥,٤ %) بينما جاءت الفئة من (١٥ سنة أو أقل) لتمثل فقط (٨%) من إجمالي أسر الدراسة، تليها الفئة

الأخيرة (٣١-٣٥ سنة) بنسبة (١.٢ %) فقط [1] ومن ثم يمكن القول أن تلك البيانات تشير في مضمونها إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين أرباب الأسر الذين تم دراستهم، حيث بلغت نسبة من تزوجوا زواجهم الأول وهم في سن (١٦-٢٥ سنة) (٨٢,٦ %) من إجمالي العينة مما يعكس منظومة القيم الاجتماعية التقليدية التي تدعم تلك الظاهرة. غير أن تلك الظاهرة وإن كانت قد شكلت ظاهرة عامة على مستوى عينة الدراسة، إلا أنها قد تختلف من إمارة لأخرى. وفقا لدرجة النمو والتطور والخصوصية من ناحية، ودرجة مستوى التحضر من ناحية أخرى، ويمكننا التعرف على تلك الاختلافات من واقع البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

سن رب الأسرة عند زواجه الأول حسب الإمارة التي ينتمي إليها

المتغيرات / الإمارة	١٥ سنة أو أقل		١٦-٢٠		٢١-٢٥		٢٦-٣٠		٣١-٣٥		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٢	١٠٠	٣٠	٣٢,٦	٢٢	٢٥,٠	٤	٦,٣	١	٣٣,٣	٥٩	٢٣,٨
دبي	-	-	١٥	١٦,٣	١٤	١٥,٩	٢٢	٣٤,٩	-	-	٥١	٢٠,٦
الشارقة	-	-	٨	٨,٧	١٦	١٨,٢	٨	١٢,٧	-	-	٣٢	١٢,٩
عجمان	-	-	٨	٨,٧	٥	٥,٧	١٢	١٩,٠	-	-	٢٥	١٠,١
أم القوين	-	-	١٠	١٠,٩	٤	٤,٥	٦	٩,٥	-	-	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	-	-	١٤	١٥,٢	١٤	١٥,٩	٦	٩,٥	١	٣٣,٣	٣٥	١٤,١
الفجيرة	-	-	٧	٧,٦	١٣	١٤,٨	٥	٧,٩	١	٣٣,٣	٢٦	١٠,٥
المجموع	٢	١٠٠	٩٢	١٠٠	٨٨	١٠٠	٦٣	١٠٠	٣	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

ففي إمارة أبو ظبي جاء سن الزواج من ٣١-٣٥ سنة في المرتبة الأولى حيث احتل نسبة ٣٣,٣ % تليها فئة من سن ١٦-٢٠ سنة في المرتبة الثانية ٣٢,٦ % ثم من ٢١-٢٥ سنة ٢٥%، في حين جاء سن الزواج في دبي أقل في إمارة دبي حيث جاءت فئة من ٢٦-٣٠ سنة في المرتبة الأولى ٣٤,٩ % وتتشابه هنا مع عجمان (١٩ %) ثم من ١٦- ٢٠ سنة (١٦,٣ %) وهو نفس الحال في عجمان (٨,٧ %). وجاء سن الزواج أقل في إمارة الشارقة حيث

[1] الملاحق، جدول رقم (٢٤).

حظت فئة من ٢١-٢٥ سنة المرتبة الأولى بنسبة (١٨,٢ %) وتتشابه هنا مع رأس الخيمة (١٥.٩ %) والفجيرة (١٤,٨ %)، ثم فئة من ٢٦-٣٠ سنة المرتبة الثانية (١٢,٨ %) وهنا تختلف عن رأس الخيمة حيث تحتل فئة من ١٦-٢٠ سنة المرتبة الثانية ١٥,٢ %، في حين تتشابه مع الفجيرة حيث تحتل الفئة من ٢٦-٣٠ سنة المرتبة الثانية ٩,٥ %. وفي حقيقة الأمر، فإن تأخر سن الزواج قد بدا واضحا في إمارتي أبوظبي ودبي وعجمان، بينما انخفض في الشارقة وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة ويرجع ذلك إلى درجة التحضر في الأولى، وسيطرة القيم والعادات والتقاليد في الثانية، وذلك نظرا لارتفاع الدخل ومستوى التعليم والتكنولوجيا وتطور وسائل الإعلام، مما انعكس بالتالي على نمط الأسرة..

بينما كشفت الدراسة الميدانية أن سن الزوجة عند الزواج الأول قد جاءت أقل من سن الزوج، حيث أن الغالبية العظمى قد تم زواجهن في الفئة العمرية من ١٦-١٨ سنة وبلغت نسبتهن ٣٦,٧ %، تليها فئة من ٢٢-٢٤ سنة (٢٢,٦ %) ثم أقل من ١٥ سنة (٢٢,٢ %) وأخيرا من ١٩-٢١ سنة (١٨,٥ %) على مستوى إجمالي العينة.[1] وعلى الرغم من ذلك توجد بعض أوجه الشبه والاختلاف بين الإمارات السبع كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

سن الزوجة عند الزواج الأول حسب الإمارة

المتغيرات / الإمارة	١٥ سنة أو أقل		١٦-١٨		١٩-٢١		٢٢-٢٤		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	١٧	٣٠,٩	٢٨	٣٠,٨	٩	١٩.٦	٥	٨,٩	٥٩	٢٣,٨
دبي	٥	٩.١	١٨	١٩,٨	٧	١٥,٢	٢١	٣٧,٥	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٤	٧.٣	١٥	١٦,٥	٦	١٣,٠	٧	١٢,٥	٣٢	١٢,٩
عجمان	٨	١٤,٥	٤	٤.٤	٣	٦,٥	١٠	١٧,٩	٢٥	١٠,١
أم القوين	٦	١٠,٩	٥	٥.٥	٤	٨,٧	٥	٨,٩	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	٩	١٦,٤	١٤	١٥,٤	٧	١٥,٢	٥	٨,٩	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٦	١٠,٩	٧	٧.٧	١٠	٢١,٧	٣	٥,٤	٢٦	١٠,٥
المجموع	٥٥	١٠٠	٩١	١٠٠	٤٦	١٠٠	٥٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

(١) الملاحق، جدول رقم (٢٥).

تؤكد البيانات الواردة بهذا الجدول أن هناك تشابها بين إمارات أبوظبي وأم القوين ورأس الخيمة حيث جاءت الغالبية العظمى ممن تزوجن في سن مبكرة تقع أعمارهن أقل من خمس عشرة سنة ٣٠,٩ % في أبوظبي و ١٠,٩ % أم القوين ١٦,٤ % رأس الخيمة، في حين جاء العكس في إمارتي دبي وعجمان حيث ارتفع سن الزواج وجاء في المرتبة الأولى من تحتل الفئة من ٢٢-٢٤ سنة ٣٧,٥ % في دبي و ١٧,٩ % في عجمان. في حين جاء الوضع مختلف في كل من الشارقة والفجيرة، ففي الأولى احتلت الفئة من ١٦-١٨ سنة المرتبة الأولى بنسبة ١٦,٥ %، وفي الثانية احتلت الفئة العمرية من ١٩-٢١ سنة المرتبة الأولى بنسبة ٢١,٧ %.

كما أوضحت البيانات الميدانية التي تتعلق بمدى وجود أقارب للمبحوثين لا يقيمون معهم في نفس المسكن، أن ٩٣,١ % منهم أجابوا بأن لهم أقارب، بينما ٦,٩ % فقط أجابوا بالنفي. أما بالنسبة للعلاقات القرابية ومدى التواصل من خلال الزيارات بين هؤلاء المبحوثين الذين أكدوا على وجود أقارب لهم في المنطقة ولا يقيمون معهم في نفس المسكن، فقد احتلت الزيارات الأسبوعية المرتبة الأولى بنسبة ٢٩,٨ %، تليها الزيارات الشهرية بنسبة ٢٥,٤ %، ثم الزيارات اليومية بنسبة ٢٢,٦ % ثم الزيارات في المناسبات فقط بواقع ١٠,٥ % وأخيرا حسب الظروف بنسبة ٤,٨ %[1].

وتشير تلك البيانات إلى أن ثمة علاقات اجتماعية وقرابية ما تزال مستمرة بين تلك الأسر والأقارب الذين يقيمون معهم سواء في نفس المنطقة أو في المناطق الأخرى على الرغم من تباين واختلاف تلك العلاقات والتي تراوحت بين الزيارات الأسبوعية والشهرية واليومية أو حتى تلك التي جاءت في المناسبات فقط.مما يؤكد على حقيقة أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية لم تكن تغيرات جذرية، وإذا كانت بعض العناصر قد تعرضت للتغير، فإن ثمة عناصر أخرى ما تزال ثابتة تعبر عن نسق القيم والعادات والتقاليد التي كانت وما تزال تحكم الأوضاع الأسرية والقرابية حتى الآن..

أما فيما **يتعلق باختيار زوجة الابن، وزوج البنت** فقد كشفت المعطيات الإحصائية عن وجود تباين واضح في عملية الاختيار، حيث كانت الأسرة أكثر ديموقراطية في اختيار زوجة الابن، حيث أكد معظم أفراد العينة أن الابن نفسه هو الذي يختارها (٦٤,٥ %) فكانت الأسرة أكثر حرصا على اختيار زوج البنت، حيث أن الوالد هو الذي يختاره (٤٢,٧ %) يليها اختيار البنت نفسها والذي جاء في المرتبة الثانية ٢٣,٨ % وهو ما يؤكد على التغير الاجتماعي

---

(١) الملاحق، الجداول رقم (٢٦،٢٧).

على نحو الديموقراطية ومشاركة البنت في اختيار شريك حياتها، ثم يليها كل أفراد الأسرة والذي يحتل المرتبة الثالثة في اختيار زوج البنت، بينما يحتل المرتبة الثانية في زواج الابن، ثم في المرتبة الأخيرة لزوج البنت اختيار الوالد والوالدة ١٤,٥ %، بينما يحتل هذا العامل المرتبة الثالثة في زواج الابن، إلا أن الواقع الفعلي يكشف عن مدى التمسك بالقيم والعادات في اختيار زوج البنت ومدى تحكم الأسرة في ذلك حيث أن ٨٦,٢ % مازالوا هم الذين يختارون زوج البنت، إما أنها تختار بنفسها فمازالت محصورة ولن تتعدى ٢٣,٨ % فالأسرة أكثر حرية مع الابن، في حين العكس مع البنت [١]

ولكن على الرغم من التشابه الكبير بين معظم الإمارات السبع إلا أنه توجد بعض الفروق بينها كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (١١)

من له الرأي الأخير في اختيار زوجة الابن حسب الإمارة

المتغيرات / الإمارة	الوالد		الوالدة		الاثنان معا		كل أفراد الأسرة		هو نفسه		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٤	٤٠,٠	٧	٥٠,٠	٢	٧,٤	١٥	٤٠,٥	٣١	١٩,٤	٥٩	٢٣,٨
دبي	٣	٣٠,٠	١	٧,١	٧	٢٥,٩	٢	٥,٤	٣٨	٢٣,٨	٥١	٢٠,٦
الشارقة	–	–	١	٧,١	٤	١٤,٨	٤	١٠,٨	٢٣	١٤,٤	٣٢	١٢,٩
عجمان	–	–	١	٧,١	٢	٧,٤	٣	٨,١	١٩	١١,٩	٢٥	١٠,١
أم القوين	١	١٠,٠	١	٧,١	٥	١٨,٥	٣	٨,١	١٠	٦,٣	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	١	١٠,٠	٢	١٤,٣	٣	١١,١	٦	١٦,٢	٢٣	١٤,٤	٣٥	١٤,١
الفجيرة	١	١٠,٠	١	٧,١	٤	١٤,٨	٤	١٠,٨	١٦	١٠,٠	٢٦	١٠,٥
المجموع	١٠	١٠٠	١٤	١٠٠	٢٧	١٠٠	٣٧	١٠٠	١٦٠	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أنه من حيث اختيار زوجة الابن فقد جاءت إمارة دبي في مقدمة الإمارات التي تمنح الابن حرية اختيار زوجته (٢٣,٨ %)، في حين يظهر تحكم الأسرة في ٦٧,٢ % بأشكال مختلفة سواء في اختيار الوالد (٣٠ %) أو الوالد والوالدة (٢٥,٩ %) أو الوالدة أو كل أفراد الأسرة، وربما يرجع احتلال دبي المرتبة الأولى إلى التحضر والانفتاح على العالم والحضارات المختلفة من خلال التجارة... الخ ثم تأتي إمارة أبوظبي

---

[١] الملاحق، جدول رقم (٢٨) و (٢٩).

في المرتبة الثانية (١٩,٤ %)، ثم الشارقة ورأس الخيمة (١٤,٤ %) لكل منـــهما، ثم عجمان (١١,٩ %)، فالفجيرة ١٠ % وأخيرا أم القوين ٦,٣ %..

أما **بالنسبة لاختيار زوج البنت** فقد جاء الوضع مختلف إلى حد كبير كما يتضح ذلك من بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (١٢)

من له الرأي الأخير في اختيار زوج البنت حسب الإمارة

المتغيرات / الإمارة	الوالد		الوالدة والوالدة		كل أفراد الأسرة		هي نفسها		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٣٤	٢٣,١	٥	١٣,٩	١٠	٢١,٣	١٠	١٦,٩	٥٩	٢٣,٨
دبي	١٣	١٢,٣	٩	٢٥,٠	٩	١٩,١	٢٠	٣٣,٩	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٨	٧,٥	٨	٢٢,٢	٣	٦,٤	١٣	٢٢,٠	٣٢	١٢,٩
عجمان	٩	٨,٥	٤	١١,١	٨	١٧,٠	٤	٦,٨	٢٥	١٠,١
أم القوين	١٢	١١,٣	٤	١١,١	٢	٤,٣	٢	٣,٤	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	٢١	١٩,٨	٥	١٣,٩	٥	١٠,٦	٤	٦,٨	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٩	٨,٥	١	٢,٨	١٠	٢١,٣	٦	١٠,٢	٢٦	١٠,٥
المجموع	١٠٦	١٠٠	٣٦	١٠٠	٤٧	١٠٠	٥٩	١٠٠	١٦٠	١٠٠

حيث جاءت أيضا إمارة دبي في المرتبة الأولى من حيث تـــرك حريـــة الاختيار للبنت في اختيار شريك الحياة (٣٣,٩ %) تليـــها إمـــارة الشـــارقة (٢٢ %)، في حين تأتي إمارة أبوظبي في المرتبة الثالثة ١٦,٩ %، ثم الفجـــيرة فـــي المرتبة الرابعة (١٠,٢ %)، ثم عجمان ورأس الخيمة في المرتبة الخامســـة (٦,٨ %) لكل منهما، وأخيرا أم القوين (٣,٤ %). ويرجع ذلك الارتفاع في إمـــاراتي دبي والشارقة نظرا للانفتاح على الثقافات المختلفة، هذا فضـــلا عـــن ملاصقـــة إمارة الشارقة لدبي مما انعكس أثره على القيم الاجتماعية فيها.

إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هي أنه على الرغم من اختـــلاف اختيار شريك الحياة للولد عن البنت، وهو ما يعكس القيم الخاصة بتفضيل الولـــد عن البنت أحيانا، والنظر إلى زواج البنت على أنه يعكس القيم الاجتماعية لمكانـــة الأسرة، ووضعها الاجتماعي وظروف التعليم، إلا أن هذا الوضع إنما يكشف عن حقيقة أساسية هي تعايش نمطين أساسيين، التقليدي والمعاصر، جنبا إلـــى جنـــب على الرغم من سيطرة أحدهما على الآخر في فترة من الفترات. الأمر الذي يؤكد على أن التغيرات التي تعرض لها المجتمع الإماراتي لم تكن تغـــيرات جذريـــة. وأن استمرار العناصر والسمات التقليدية إنما يعبر عـــن خصوصيـــة المجتمـــع

وحفاظه على تلك العناصر التي تشكل جانبا هاما من منظومة القيم الاجتماعية التي تحكم العلاقات الاجتماعية وتنظمها.

أما عن **الشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن، فيمكن توضيحها** من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

الشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن

المتغيرات	ك	٪
التدين	١٩٠	٧٦,٦
التعليم	١٥٣	٦١,٧
النسب والأصل	١٥٥	٦٢,٥
السمعة والأخلاق الحميدة	١٦٩	٦٨,١
العمل	٨٨	٣٥,٥
الوضع الاقتصادي الجيد لأسرتها	١٨	٧,٣
أن تكون مواطنة	٤٩	١٩,٨
أن تهتم بشئون بيتها	١٧٢	٤٩,٤
أن تكون محجبة	١٥١	٦٠,٩
أن تكون جميلة	١٧٨	٧١,٨
أن تكون ربة بيت	١٦٤	٦٦,١
أن تكون من نفس الإمارة	١٤٣	٥٧,٧
أن تكون ملتزمة بالعادات والتقاليد	١٤٠	٥٦,٥
أن يكون سنها مناسبا لسن الابن	٤٧	١٩,٠
أن تكون من نفس الأسرة	٥٨	٢٣,٤
أن تكون من نفس القبيلة	١٠١	٤٠,٧

فلقد كشفت البيانات الواردة بهذا الجدول عن مجموعة من الشروط المتعددة والمتباينة والتي توضح مدى التناقضات الاجتماعية نتيجة للتغيرات التكنولوجية والحضرية، وتأثير وسائل الإعلام وتغير أسلوب التنشئة الاجتماعية

جاءت من حيث أهميتها على النحو التالي: أولا: التدين، ثانيا: الجمال، ثالثا: السمعة والأخلاق الحميدة، رابعا: أن تكون ربة بيت، خامسا: النسب والأصل، سادسا: التعليم، سابعا: أن تكون محجبة، ثامنا: أن تكون من نفس الإمارة، تاسعا: أن تكون ملتزمة بالعادات والتقاليد، هذا علاوة على مجموعة أخرى من الشروط هي أن تهتم بشئون بيتها، أن تكون من نفس القبيلة، العمل، أن تكون من نفس الأسرة، أن تكون مواطنة، أن يكون سنها مناسبا لسن الابن، وأخيرا الوضع الاقتصادي الجيد لأسرتها.

وفي واقع الأمر أن النظرة المتفحصة لتلك الشروط، نجد أن هناك تراجعا في بعض القيم والعادات والتقاليد، وظهور قيم وعادات وتقاليد أخرى، مما يعكس التطورات الاجتماعية الاقتصادية وتأثيراتها المختلفة هذا من ناحية، ووجود عناصر الثبات رغم كل هذه التغيرات الأساسية التي يمر بها المجتمع من ناحية أخرى حيث يمثل العامل الديني العنصر الرئيسي الذي جاء في المرتبة الأولى فعلى الرغم من كل هذه التغيرات وبخاصة ثورة المعلومات والاتصالات، والشبكات الفضائية التي تملأ سماء الكرة الأرضية مازال للعامل الديني الغلبة والسيطرة على كل القيم الوافدة، كذلك الأمر بالنسبة للسمعة والأخلاق الحميدة التي جاءت في المرتبة الثالثة، وكذلك التركيز على النسب والأصل، والالتزام بالجانب الديني في الملبس (محجبة) والذي جاء في المرتبة السابعة، وكلها تؤكد على عناصر الثبات في الثقافة الإماراتية وانعكاسها على الحياة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي.

وعلى طرفي النقيض فقد أحدثت تلك التغيرات ظهور قيم وعادات وتقاليد جديدة كانت من جراء تلك التغيرات الحديثة، ولعل أبرزها ظهور قيم الجمال والتي جاءت في المرتبة الثانية حيث أدت القنوات الفضائية وما تعرضه من ثقافات متعددة إلى التأثير والتأثر بالثقافة الإماراتية، ولاسيما برامج ملكة جمال العالم، ثم ظهور ملكة جمال العرب، ثم ملكة جمال المجتمع المصري... وغيره من المجتمعات الأخرى على المستويين الإقليمي والعالمي. ثم ظهور قيم التعليم حيث احتلت المرتبة السادسة، في حين تراجعت القيم التقليدية وبخاصة تلك التي تتعلق بأن تكون من نفس الإمارة، التي أخذت في التراجع حيث إحتلت المرتبة الثامنة، وكذلك أن تكون ملتزمة بالعادات والتقاليد، وأن تكون مواطنة ونفس القبيلة، الوضع الاقتصادي الجيد، وكلها تعكس مدى تراجع بعض القيم والعادات والتقاليد، وظهور أخرى مكانها. وهو ما يؤكد على أن الجديد لا يلغي القديم، وإنما يتعايش معه ويظل تأثير كل منهما ممتدا في المجتمع، مما يؤثر في بعض الأحيان على التناقض القيمي أحيانا، والتواصل أحيانا أخرى.

في حين جاءت الشروط التي يجب توافرها فيمن يتقدم لـــزواج البنــت مختلفة اختلافا كبيرا عن الشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن، كما يتضـح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (١٤)

الشروط التي يجب توافرها فيمن يتقدم للزواج من البنت

المتغيرات	ك	%
التدين	١٤٣	٥٧,٧
التعليم	١٥٢	٦١,٣
النسب والأصل	٨٤	٣٣,٩
السمعة والأخلاق الحميدة	٢٢٥	٩٠,٧
العمل والاعتماد على النفس	١٢٥	٥٠,٤
الوضع الاقتصادي الجيد	١١٦	٤٦,٨
توفير مسكن مستقل للزوجين	١٠٤	٤١,٩
احترام المرأة وحسن معاملتها	٧٠	٢٨,٢
أن يكون مواطنا	٢٢٠	٨٨,٧
أن يكون بارا بأهله وأهل زوجته	٢	٠,٨
تحمل المسئولية	١٤٦	٥٨,٩
الالتزام بالعادات والسلوك	٧٥	٣٠,٢
أن يكون سنه مقاربا لسن البنت	٢٠٥	٨٢,٧
لم يسبق له الزواج	١٩٠	٧٦,٦
أن يكون من نفس الأسرة	١١٢	٤٥,٢
أن يكون من نفس القبيلة	٧٦	٣٠,٦

حيث كشفت البيانات الميدانية أن هذه الشروط جـــاءت مرتبـــة حســب أهميتها على النحو التالي: السمعة والأخلاق الحميدة (٩٠,٧ %) يليها أن يكـــون مواطنا (٨٨,٧ %)، أن يكون مقاربا لسن البنت (٨٢,٧ %)، لم يسبق له الـزواج (٧٦,٦ %)، التعليم (٦١,٣ %)، تحمل المســـئولية (٥٨,٩ %) التديـــن (٥٧,٧ %)، العمل والاعتماد على النفس (٥٠,٤ %)، الوضع الاقتصادي الجيـــد (٤٦,٨ %) أن يكون من نفس الأسرة (٤٥,٢ %)، توفير مســـكن مســـتقل (٤١,٩ %)، النسب والأصل (٣٣,٩ %) أن يكون من نفـــس القبيلـــة (٣٠,٦ %)، أن يكـــون

ملتزما بالعادات والتقاليد (٣٠,٢ %)، احترام المرأة وحسن معاملتها (٢٨,٢ %)، وأخيرا أن يكون بارا بأهله وأهل زوجته (٠,٨ %).

وبالنظر إلى هذه الشروط نجد أن هناك تغيرات عديدة لعل أهمها أنه إذا كان التدين قد جاء في المرتبة الأولى في اختيار زوجة الابن، فقد جاء في المرتبة السابعة في زوج البنت، في حين جاءت السمعة والأخلاق الحميدة في المرتبة الأولى، يليها شرط أن يكون مواطنا والذي احتل المرتبة الثانية في حين احتل المرتبة الرابعة عشرة في اختيار زوجة الابن، ثم جاء شرط السن أن يكون مقاربا للبنت في المرتبة الثالثة بينما جاء في المرتبة الخامسة عشرة في زوجة الابن، ثم عدم الزواج مسبقا في المرتبة الرابعة، والتعليم في المرتبة الخامسة، وهو ما يؤكد اختلاف الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على القيم الاجتماعية بالنسبة لزواج البنت حيث تراجعت بعض القيم وطفت قيم أخرى جديدة، وبخاصة قيم التدين، وبرزت قيم المواطنة، والسن وعدد الزواج من قبل، والتعليم، وتحمل المسئولية، والعمل والاعتماد على النفس، والوضع الاقتصادي، بينما تراجعت قيم أن يكون بارا بأهله وأهل زوجته حيث حظت على المركز الأخير، وكذلك احترام المرأة وحسن معاملتها، الالتزام بالعادات والتقاليد، أن يكون من نفس القبيلة، النسب والأصل، وهو ما يؤكد على تدهور القيم التقليدية، وبروز القيم الحديثة نتيجة للتغيرات الاقتصادية وما صاحبها من تغيرات في القيم الاجتماعية.

وفيما يتعلق بوجهة نظر المبحوثين في مدى التغيرات الذي تعرضت لها **شروط وعادات الزواج**، تشير البيانات الميدانية إلى أن معظم أفراد العينة قد أكدوا على أن تلك الشروط والعادات قد تغيرت عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك، وقد جاءت نسبة هؤلاء (٨٠,٦ %) بواقع ٢٠٠ حالة من أسر الدراسة، في حين أكد (١٩,٤ % فقط من إجمالي العينة على عدم تغير تلك الشروط والعادات [١].

ولا شك أن الكشف عن ملامح التغير التي تعرضت لها شروط وعادات الزواج يمثل محورا هاما في الدراسة الراهنة باعتباره أحد المكونات والعناصر الهامة التي تسعى الدراسة للكشف عنها. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي :

---

[١] الملاحق، جدول رقم (٣٠).

جدول رقم (١٥)

مظاهر التغير في شروط وعادات الزواج عما كان سائدا قبل ذلك

المتغيرات	ك	٪
أصبح يؤخذ رأي الأبناء	١٩١	٧٧,٠
أصبح يؤخذ رأي البنت في الزواج	١٠٤	٤١,٩
المباهاة وزيادة المهور والتكاليف	٢٢٥	٩٠,٧
التعليم	١٦٠	٦٤,٥
التعارف وظهور فترة الخطوبة	٦٣	٢٥,٤
ارتفاع سن الزواج	٢٠١	٨١,٠
ملكية منزل خاص للزوجين الجديدين	٨٣	٣٣,٥
القدرة المادية للزوج (المستوى الاقتصادي)	١١٧	٤٧,٢
تغير عادات الزواج المتعلقة بالحفلة	١٠٤	٤١,٩
أصبحت المكانة الاجتماعية مهمة	٨٥	٣٤,٣
أن تكون الزوجة عاملة	١٤١	٥٦,٩
زيادة نسبة الزواج من أجنبيات	٧٩	٣١,٩
لم يعد الزواج قاصرا على أبناء الأسرة أو القبيلة	٩٥	٣٨,٣

تكشف البيانات السابقة عن مظاهر التغير التي تعرضت لها محددات الاختيار للزواج والشروط والعادات التي كانت سائدة في فترات سابقة. وأن ثمة تباينا واضحا بين النسب التي احتلها كل مظهر من هذه المظاهر بالمقارنة بالمظاهر الأخرى سواء كانت تقليدية أو حديثة. حيث احتل شرط المباهاه وزيادة المهور وتكاليف الزواج المرتبة الأولى بين الاستجابات الواردة بالجدول بنسبة (٩٠,٧ %) من إجمالي العينة. في حين جاء ارتفاع سن الزواج في المرتبة الثانية بنسبة (٨١,٠ %)، وهذا يعني أن ثمة تغيرات تعرضت لها محددات وشروط الزواج وأن تأخير سن الزواج جاء تعبيرا عن ذلك والذي يعد انعكاسا لارتفاع المستوى التعليمي وبخاصة التعليم الجامعي لدى الفتيات مما أحدث تغييرا في تلك الشروط. ومن الأمور التي تؤكد أيضا على التغير أن نسبة الذين أكدوا على أنه أصبح يؤخذ رأي الأبناء قد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (٧٧,٠ %). كما جاء متغير التعليم كأحد الشروط والمحددات الأساسية الآن للاختيار للزواج في المرتبة الرابعة بنسبة (٦٤,٥ %). ومن مظاهر التغير أيضا أن

المتغير الخاص بعمل الزوجة كأحد الشروط الأساسية للزواج قد احتل المرتبة الخامسة بنسبة (٥٦,٩ %). وأن توافر القدرة المادية للزوج (المستوى الاقتصادي) قد جاء في المرتبة السادسة بنسبة (٤٧,٢ %). ثم تغير عادات الزواج المتعلقة بالحفلة، وأخذ رأي البنت في الزواج في المرتبة السابعة بنسبة متساوية (٤١,٩ %) لكل منهما.

ومن ملامح التغير أيضا الذي تعرضت لها شروط ومحددات الاختيار للزواج من وجهة نظر عينة الدراسة : أن الزواج لم يعد قاصرا على أبناء الأسرة أو القبيلة بنسبة (٣٨,٣ %)، وأن المكانة الاجتماعية أصبحت أحد المؤشرات والمحكات المهمة في الاختيار للزواج حيث احتلت نسبة (٣٤,٣ %)، كما أن ملكية منزل خاص للزوجين الجديدين قد حظيت بنسبة (٣٣,٥ %) من إجمالي العينة مما يعني الاستقلالية في السكن عن الأسرة الأم. وفي الوقت نفسه أشارت (٣١,٩ %) من إجمالي العينة إلى أن من مظاهر التغير في شروط وعادات الزواج ارتفاع نسبة الزواج من أجنبيات والتي حظيت بنسبة (٣١,٩ %) من إجمالي العينة، وأخيرا جاء شرط التعارف وظهور فترة الخطوبة ليحتل المرتبة الأخيرة بنسبة (٢٥,٤ %) من إجمالي العينة.

ونستخلص من تلك البيانات، أن المحددات الحديثة قد احتلت أهمية أعلى من المحددات التقليدية، وأن ثمة تغيرات واضحة في شروط وعادات الزواج من وجهة نظر عينة الدراسة. وأن هذه التغيرات لا يمكننا فهمها بمعزل عن التغيرات والتحولات التي تعرض لها مجتمع الإمارات- وما يزال - يتعرض لها، والتي تعكس مستوى التنمية الاجتماعية الذي حققه المجتمع خلال السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن ارتفاع معدلات التحضر والتعليم، إلى جانب التأثير الواضح لوسائل الإعلام المختلفة (المحلية والإقليمية والعالمية)، تلك التغيرات قد أحدثت تغيرات واضحة على مستوى الأسرة الإماراتية. غير أن تلك التغيرات ليست - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية. وأنه إذا كانت بعض الشروط والمحددات التقليدية قد تراجعت من حيث أهميتها في عملية الاختيار للزواج، فلاشك أن ثمة شروطا ومحددات أخرى ما تزال موجودة ومستمرة ولم تختف تماما بالرغم من ظهور وانتشار قيم ومحددات أخرى جديدة أضحت أكثر فاعلية وتأثيرا في الأسرة الإماراتية. تلك القيم الجديدة تمثل انعكاسا واضحا للتغيرات المختلفة التي يعيشها المجتمع في ظل متغيراته وأوضاعه الداخلية من ناحية، واحتكاكه الحضاري والثقافي وانفتاحه على العالم الخارجي (المستويين الإقليمي والعالمي) من ناحية أخرى.

٣- المشكلات الأسرية : أنواعها وعواملها وأساليب مواجهتها : -

يؤكد الواقع الفعلي على أن مجتمع الإمارات بصفة عامة والأسرة الإماراتية بخاصة قد شهد مجموعة من التغيرات والتحولات التي أثرت بصورة حقيقية على واقع الحياة الاجتماعية على اختلاف جوانبها وأبعادها ومستوياتها. حيث أضحت الأسرة الإماراتية أحد النظم الاجتماعية الهامة التي تأثرت بتلك التغيرات. وأنه إذا كانت هناك جوانب كثيرة إيجابية لتلك التغيرات، فلاشك أن ثمة مجموعة من السلبيات. حيث أفرزت تلك التغيرات بعض المشكلات والخلافات الأسرية نرى من الأهمية الكشف عنها والتعرف على عواملها وأساليب مواجهتها. ويمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم (١٦)

أهم المشكلات الأسرية

المشكلات	ك	٪
الخلافات الزوجية	٤٩	١٩,٨
خلافات الزوجة وأهل الزوج	٤٠	١٦,١
انعدام الثقة والتفاهم بين الزوجين	٤٣	١٧,٣
الإسراف والاستهلاك التفاخري	٣٧	١٤,٩
تعاطي الزوج للكحوليات والمخدرات	٨	٣.٢
الاعتماد الكبير على الخدم	٣٩	١٥,٧

تكشف البيانات السابقة عن مجموعة من المشكلات الأسرية التي تحتل أهمية بالنسبة لعينة الدراسة. فقد جاءت الخلافات الزوجية في المرتبة الأولى بنسبة ١٩,٨ %، يليها انعدام الثقة والتفاهم بين الزوجين بنسبة ١٧,٣ %، ثم الخلافات التي تنشأ بين الزوجة وأهل الزوج حيث احتلت المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,١ % ، ومن الواضح أن تلك الخلافات جميعها خلافات زوجية في الأساس. كما احتلت مشكلة الاعتماد الكبير على الخدم المرتبة الرابعة بنسبة ١٥,٧ %، في حين جاءت مشكلة الإسراف والاستهلاك البذخي والتفاخري في المرتبة الخامسة بنسبة ١٤,٩ %، وأخيراً مشكلة تعاطي الزوج للكحوليات والمخدرات بنسبة ٣,٢ %.

ولاشك أن تلك المشكلات الأسرية، وإن كـان بعضـها يمثـل امتـدادا للمشكلات التقليدية التي كانت منتشرة في المجتمع في مراحل سابقة، فإن البعـض الآخر يعد نتاجا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمـع مثـل : مشكلة الإسراف والاستهلاك البذخي والتفاخري والذي يرتبط بارتفاع المسـتوى المعيشي ومستويات الدخول، وكذلك الاعتماد على الخدم والذي انعكـس بشـكل واضح على تقسيم العمل والأدوار داخل الأسرة الإماراتية، الأمر الـذي ارتبـط بمشكلات أخرى. فضلا عن مشكلة تعاطي الكحوليات والمخدرات والتـي رغـم انخفاض نسبتها بالمقارنة بالمشكلات الأسرية الأخرى، إلا أنها تمثل خطرا يـهدد الكيان الأسري إذا ما ارتفعت نسبتها فيما بعد.

ولذلك، فإن التعرف على **العوامل المختلفة المسئولة عن تلك المشـكلات** يعد محورا هاما من محاور الدراسة الراهنة. ويمكننا الكشف عنـه مـن واقـع البيانات والمعطيات الميدانية الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم (١٧)

العوامل المسئولة عن المشكلات الأسرية

المتغيرات	ك	٪
تدخل أهل الزوجة أو الزوج في شئون الأسرة	١٨٠	٧٢,٦
كثرة طلبات الزوجة والأولاد	٧٧	٣١,٠
إسراف الزوجة أو الزوج	٥٥	٢٢,٢
عدم اهتمام الزوجة أو الزوج بأمور الأسرة	٤٧	١٩,٠
انشغال الزوجة أو الزوج بأمورهما الخاصة	٥٤	٢١,٨
انعدام التفاهم بين أفراد الأسرة	٤٥	١٨,١
ترك المشكلات البسيطة حتى تتفاقم وتكبر	٤٨	١٩.٤
دخل الأسرة لا يكفي متطلبات الأسرة الضرورية	٤٦	١٨,٥

تؤكد بيانات الجدول السابق أن العوامل والأسباب المسئولة عن ظـهور المشكلات الأسرية جاءت عوامل عديدة ومتنوعة ومتداخلة ومتشـابكه نسـتطيع حصرها على النحو التالي : فقد جاء العامل الأول يتمثل في تدخل أهل الزوجـة

وأهل الزوج في شئون الأسرة حيث يحتل المرتبة الأولى بنسبة ٧٢,٦ % من إجمالي عينة الدراسة، يليها كثرة طلبات الزوجة والأولاد والتي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٣١,٠ %، علاوة على إسراف الزوجة والأبناء الذي احتل المرتبة الثالثة ٢٢,٢ %، ثم يأتي العامل الرابع متمثلا في انشغال الزوجة والزوج بأمورهما الخاصة بنسبة ٢١,٨ %، بينما جاء ترك المشكلات البسيطة تتفاقم وتكبر في المرتبة الخامسة ١٩,٤ %، وعدم اهتمام الزوجة أو الزوج بأمور الأسرة في المرتبة السادسة بنسبة ١٩,٠ %، في حين جاء انعدام التفاهم بين أفراد الأسرة بنسبة ١٨,١%.

إلا أنه في حقيقة الأمر، تكشف النظرة المتفحصة عن مدى التداخل الواضح بين العوامل والأسباب المسئولة عن المشكلات الأسرية التي تؤكد على عدم الفصل بين القيم التقليدية والحديثة، فإذا كان تدخل أهل الزوج أو الزوجة في شئون الأسرة يعد أحد العوامل الأساسية المسؤولة عن تلك المشكلات، فهو يكشف أيضا في الوقت نفسه عن مدى استمرارية العوامل التقليدية المرتبطة بالقيم والعادات الخاصة باختيار الأسرة الزواجي وتدخلها في حياة الأبناء حتى بعد الزواج، فقد تداخلت معها عوامل حديثة، على سبيل المثال لا الحصر كثرة طلبات الزوجة والأولاد، إسراف الزوجة أو الزوج، انشغال الزوجة أو الزوج أو الاثنين بأمورهما الخاصة، حيث كانت تلك العوامل من جراء التغيرات الاجتماعية الحديثة التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية وبخاصة زيادة الدخل والانفتاح على العالم الخارجي وتأثير وسائل الإعلام والتحضر، كلها أمور انعكست بشكل واضح على تغير القيم والعادات والتقاليد فأصبحت قيما استهلاكية، ونتيجة العلاقات الاجتماعية نحو الفردية والاهتمام بالذات وجاءت تلك القيم على حساب القيم التقليدية وبخاصة القيم الإنتاجية سواء المتعلقة بأدوار الرجل أو المرأة وكذلك قيم الجماعية والتعاون (كما كان يحدث ذلك في واقع الأسرة الإماراتية قبل النفط).

ولكن على الرغم من تلك التشابهات بين الإمارات السبع على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والخاصة بالعوامل والأسباب المسئولة عن المشكلات الأسرية، توجد أيضا فروق وتباينات أيضا بين تلك الإمارات والتي ترجع إلى درجة التحضر والانفتاح على العالم الخارجي، والتكنولوجيا الحديثة وما تحمله من ثقافات متباينة والعمالة الوافدة وما تنقله من ثقافات متباينة أحيانا ومتضادة أحيانا أخرى، والنمو الاقتصادي ... الخ. ويتضح ذلك من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (١٨)

العوامل المسئولة عن المشكلات الأسرية على مستوى الإمارات

المتغيرات / الإمارة	العامل الأول		العامل الثاني		العامل الثالث		العامل الرابع		العامل الخامس		العامل السادس		العامل السابع		العامل الثامن	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٣٩	٢١,٧	١٣	١٦,٩	١٤	٢٥,٥	٦	١٢,٨	١٦	٢٩,٦	١٥	٣٣,٣	١٤	٢٩,٢	٤	٨,٧
دبي	٣٧	٢٠,٦	١٦	٢٠,٨	٩	١٦,٤	١٦	٣٤,٠	١٢	٢٢,٢	٧	١٥,٦	٥	١٠,٤	١٠	٢١,٧
الشارقة	٢٧	١٥,٠	١١	١٤,٣	١١	٢٠,٠	٩	١٩,١	٦	١١,١	٤	٨,٩	٦	١٢,٥	٩	١٩,٦
عجمان	١٩	١٠,٦	١٠	١٣,٠	٦	١٠,٩	٤	٨,٥	٥	٩,٣	٣	٦,٧	٦	١٢,٥	٥	١٠,٩
أم القوين	١٥	٨,٣	١٠	١٣,٠	٤	٧,٣	٣	٦,٤	٥	٩,٣	٥	١١,١	٥	١٠,٤	٥	١٠,٩
رأس الخيمة	٢٥	١٣,٩	٨	١٠,٤	٥	٩,١	٥	١٠,٦	٥	٩,٣	٦	١٣,٣	٥	١٠,٤	٦	١٣,٠
الفجيرة	١٨	١٠,٠	٩	١١,٧	٦	١٠,٩	٤	٨,٥	٥	٩,٣	٥	١١,١	٧	١٤,٦	٧	١٥,٢
المجموع	١٨٠	١٠٠	٧٧	١٠٠	٥٥	١٠٠	٤٧	١٠٠	٥٤	١٠٠	٤٥	١٠٠	٤٨	١٠٠	٤٦	١٠٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول عن مجموعة من الحقائق التي توضح مدى التباين بين الإمارات السبع فيما يتعلق بالعوامل والأسباب المسئولة عن المشكلات الأسرية ويمكننا إجمالها فيما يلي :

- **أولا** :فيما يتعلق بالعامل الأول والخاص بتدخل أهل الزوجة أو الزوج في شئون الأسرة فقد احتل هذا العامل المرتبة الأولى في إمارة أبوظبي (٢١,٧ %)، تليها إمارة دبي (٢٠,٦ %) ثم الشارقة (١٥,٠ %) ثم يأخذ هذا العامل في الانخفاض في الإمارات الأخرى رأس الخيمة (١٣,٩ %)، عجمان (١٠,٦ %)، الفجيرة (١٠,٠ %) وأخيرا أم القوين (٨,٣ %). وهو ما يكشف عن حقيقة التداخل بين قيم التقليدية والحداثة وتواجدهما جنبا إلى جنب. فعلى الرغم من ارتفاع الدخل والتحضر والانفتاح على العالم الخارجي والتقدم التقني، العمالة الوافدة... الخ وبخاصة في إمارة أبوظبي ودبي والشارقة – نظرا لالتصاقها بمدينة دبي – جاء هذا العامل يحتل مرتبة عالية فيها، وربما يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أن هذه الإمارات تشتمل على أسر عريقة الأصول ما تزال متمسكة بالقيم والعادات الأصيلة التي ترجع إلى النظام الاجتماعي السابق (النظام القبلي) والتي لا تزال تحافظ فيه على وضعها الأسري ومكانتها الاجتماعية، في حين احتل هذا العامل مرتبة أدنى في الإمارات الأخرى إلى انسياقها وراء قيم الحداثة، على الرغم من أن تلك الإمارات تعد أقل تحضرا ونموا اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا من الإمارات التي احتلت مرتبة أعلى من حيث تأثير تلك العوامل.
- **ثانيا** : أما العامل الثاني والذي يدور حول كثرة طلبات الزوجة والأبناء فقد أفرز أيضا اختلافات واضحة بين الإمارات السبع حيث احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى بنسبة (٢٠,٨ %) ثم إمارة أبوظبي المرتبة الثانية (١٦,٩ %)، ثم الشارقة (١٤,٣ %)، ثم عجمان وأم القوين (١٣,٠ %) لكل منهما، ثم الفجيرة (١١,٧ %)، ورأس الخيمة (١٠,٤ %). وتؤكد هذه البيانات مدى تأثر تلك الإمارات بعوامل التغير، فقد جاءت إمارة دبي في المرتبة الأولى باعتبارها أعلى الإمارات انفتاحا على العالم الخارجي وذلك لكونها من أكبر المدن التجارية على مستوى العالم. الأمر الذي جعلها مركزا تجاريا يجمع مختلف جنسيات وثقافات العالم، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على الأسرة. فالتحضر والتكنولوجيا السريعة والمتغيرة أدت إلى كثرة الطلبات والتطلعات لدى الزوجة والأبناء. في حين جاءت إمارة أبوظبي في المرتبة الثانية، ويرجع احتلال الشارقة المرتبة الثالثة إلى علاقة الجوار بإمارة دبي، ثم تأتي الفجيرة في المرتبة الرابعة نظرا لتأثير السياحة وتغير القيم، في حين تتشابه عجمان وأم القوين سواء بالنسبة للعامل الأول أو الثاني وذلك نظرا

لطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية... الخ. ويظهر ذلك التأثير في رأس الخيمة التي تأتي في آخر تلك الإمارات تأثرا بهذا العامل.

-**ثالثا** : وفيما يتصل بالعامل الثالث وهو إسراف الزوجة أو الزوج فقد انعكس التباين بشكل واضح حيث جاءت إمارة أبوظبي في مقدمة الإمارات السبع والتي احتلت المرتبة الأولى ٢٥,٥ % ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدخل، فإمارة أبوظبي من أغنى إمارات الدولة من جانب، وتأثير عوامل التغير من جانب آخر قد أدى إلى تغير القيم الاجتماعية واتجاهها من النزعة الاستهلاكية العالية التي تصل إلى حد الإسراف الكبير، في حين تأتي إمارة الشارقة في المرتبة الثانية (٢٠,٠ %) ثم إمارة دبي في المرتبة الثالثة ١٦,٤ %. وهو يكشف عن مفارقة هامة هي أن تأتي الشارقة متقدمة على دبي في هذا العامل ويرجع ذلك إلى التأثيرات المختلفة والتحولات الأساسية للأسرة في إمارة دبي، فقد أدت التجارة باعتبارها مهنة أساسية إلى تحول الأسرة الإماراتية في تلك الإمارة إلى النظر إلى المكسب والخسارة. في حين أن الشارقة انجرفت وراء المغريات والتكنولوجيا المتواجدة في مدينة دبي باعتبارها مركزا تجاريا عالميا مما أدى إلى التطلع والنظرة الاستهلاكية للأسرة. أما بقية الإمارات فقد جاءت بينها اختلافات وإن كانت طفيفة نظرا لتشابهها من حيث الظروف المختلفة.

- **رابعا** : أما بالنسبة لبقية العوامل الأخرى، فقد أفرزت أيضا اختلافات بين الإمارات السبع، وإن كانت معظم الاختلافات تقل في الإمارات الأقل دخلا، وتعرضا لعوامل التغير المختلفة.

وفيما يتعلق بأساليب مواجهة المشكلات الأسرية :

تكشف البيانات الميدانية أن هناك مجموعة من الأساليب تلجأ إليها أسر الدراسة لعلاج المشكلات الأسرية التي تواجهها، حيث جاء أسلوب معالجة المشكلات الأسرية بين الزوج والزوجة في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧,٦ %. الأمر الذي يؤكد على مناخ التفاهم والحوار السائد داخل تلك الأسر، ومن ثم احتواء المشكلات الأسرية داخل محيط الأسرة. بينما جاء الأسلوب الذي يعتمد على التشاور مع أهل الزوج أو أهل الزوجة في المرتبة الثانية بنسبة ٤٥,٢ %، مما يؤكد على أن الحياة العائلية وما تعكسه من قيم وعادات وتقاليد وعلاقات قرابية تتمثل في النسب والمصاهرة ما تزال تلعب دورا مؤثرا في مجال مواجهة المشكلات الأسرية وعلاجها. وهذا يعني أنه على الرغم من التحولات التي يشهدها مجتمع الإمارات على كافة الأصعدة والمستويات : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فضلا عن التحضر وارتفاع المستوى التعليمي من جانب، وما حدث من تطورات تتعلق بظهور المؤسسات الحديثة التي تتولى

عملية الضبط الاجتماعي والمتمثلة في القانون ومؤسساته الحديثة (المحاكم والشرطة)، إلا أن الأساليب التقليدية تعد ذات تأثير فعال في مجال العلاقات الأسرية ومواجهة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة. مما يؤكد على فاعلية وتأثير تلك الأساليب التقليدية والتي لم تختف تماما في ظل التغيرات المختلفة التي تعرض لها المجتمع خلال السنوات الأخيرة.

في حين جاء أسلوب مناقشة المشكلات الأسرية بموضوعية، ومن ثم حلها في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٦,٧ %. ويمكننا تفسير ذلك في ضوء ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي بأهمية الأسرة ووظائفها وتماسكها. الأمر الذي يتطلب مناقشة تلك المشكلات بطريقة موضوعية وعقلانية وعدم تصعيد تلك المشكلات لمستويات أخرى. وأخيرا جاء أسلوب طلب النصح من الأصدقاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٣,٠ % [١].

وعلى الرغم من أن البيانات الميدانية لم توضح أية علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بأساليب مواجهة تلك المشكلات الأسرية وفقا لمتغير السن، إلا أن البيانات الإحصائية تؤكد على وجود بعض السمات العامة المشتركة بين أسر الدراسة، وكذلك بعض الفروق والاختلافات بينهم في هذا الجانب. ويمكننا توضيح ذلك من واقع البيانات الواردة بالجدول التالي :

[١] الملاحق، جدول رقم (٣١).

جدول رقم (١٩)

أساليب مواجهة المشكلات الأسرية وفقا لمتغير السن.

الأساليب / السن	مناقشة المشكلات فيما بيننا		مناقشة المشكلة بموضوعية ونقوم بحلها		التشاور مع أهل الزوج أو أهل الزوجة		طلب النصح من الأصدقاء	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠–٢٩ سنة	٢٠	١٦,٩	١٤	١٥,٤	–	–	٤	٧,٠
٣٠–٣٩	٣٤	٢٨,٨	٣٠	٣٣,٠	–	–	١٢	٢١,١
٤٠–٤٩	٤١	٣٤,٧	٤١	٤٥,١	٤١	٣٦,٦	٤١	٧١,٩
٥٠–٥٩	٦	٥,١	٦	٦.٦	٦٠	٥٣,٦	–	–
٦٠–٦٩	١٥	١٢,٧	–	–	٩	٨,٠	–	–
٧٠–٧٩	٢	١,٧	–	–	٢	١,٨	–	–
المجموع	١١٨	١٠٠	٩١	١٠٠	١١٢	١٠٠	٥٧	١٠٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول عن مجموعة من الحقائق يمكن إجمالها فيما يلي :

- أن أسلوب مناقشة المشكلات بين الزوج والزوجة أو داخل محيط الأسرة قد احتل أعلى النسب للفئات العمرية من (٤٠–٤٩، ٣٠–٣٩، ٢٠–٢٩) (٣٤,٧ %، ٢٨,٨ %، ١٦,٩ %) على التوالي. بينما تراجعت أهمية هذا الأسلوب بالنسبة للفئات العمرية التي تتجاوز الخمسين سنة.
- كما جاء أسلوب مناقشة المشكلة بموضوعية والقيام بحلها في المرتبة الأولى أيضا بالنسبة للفئات العمرية ذاتها، حيث جاءت النسب (٤٥,١، ٣٣,٠ %، ١٥,٤ %) على التوالي مما يعني أن الفئات العمرية الشابة تلجأ إلى هذين الأسلوبين لحل الخلافات والمشكلات الأسرية التي تواجههم، ومن ثم احتواء تلك المشكلات داخل نطاق الأسرة، وذلك من خلال المناقشة الموضوعية والعقلانية لتلك المشكلات والعمل على حلها دون تدخل من جانب الآخرين.
- أن الذين يتراوح سنهم ما بين (٤٠ – ٩) يلجأون إلى أساليب أخرى لحل المشكلات الأسرية التي تواجههم، سواء من خلال طلب النصح من

الأصدقاء، أو من خلال طرح تلك المشكلات على أهل الزوج أو أهل الزوجة. حيث كانت نسبة تلك الأساليب (٧١,٩ %، ٣٦,٦ %) على التوالي. في حين لم تمثل تلك الأساليب أهمية بالنسبة للفئتين (٢٠ -٢٩، ٣٠ - ٣٩ سنة) باستثناء أسلوب طلب النصح والذي بلغت نسبته ٢١,١ % للفئة العمرية ٣٠-٣٩ سنة.

- أما بالنسبة للفئات العمرية الأخرى (٥٠-٥٩، ٦٠-٦٩، ٧٠-٧٩ سنة) فثمة تباين واضح في الأساليب التي تلجأ إليها تلك الفئات لمواجهة المشكلات الأسرية. فبينما احتل أسلوب التشاور مع أهل الزوجة أو أهل الزوج المرتبة الأولى بالنسبة للفئة العمرية (٥٠-٥٩ سنة) حيث بلغت نسبته (٥٣,٦ %). نجد نسبته تتراجع بالنسبة للفئات الأخرى. كما جاءت نسبة الذين يلجأون إلى حل مشكلاتهم الأسرية بأسلوب المناقشة فيما بينهم، والمناقشة الموضوعية لتلك المشكلات منخفضة جدا أو معدومة بالنسبة للفئات الثلاثة (من ٥٠-٧٩ سنة).
- نستخلص من الجدول السابق، أنه كلما ارتفع السن، كلما كان اتجاه المبحوثين إلى استخدام أساليب معينة لحل مشكلاتهم الأسرية كان أهمها التشاور مع أهل الزوجة أو أهل الزوج مما يؤكد على قوة العلاقات القرابية وتأثيرها على تلك الأسر. وأن القيم الاجتماعية التقليدية التي تعكس العلاقات القبلية والقيم المرتبطة بالزواج القرابي لا تزال تؤثر في طبيعة وبنية تلك الأسر التي خضعت للدراسة. في حين تلجأ الفئات العمرية الشابة إلى استخدام أساليب متنوعة يرتكز معظمها على الاعتماد على النفس في مواجهة تلك المشكلات داخل محيط الأسرة باستثناء الفئة العمرية ٤٠-٤٩ سنة والتي تزايدت نسبة استخدامها للأسلوب الأخير المتمثل في طلب النصح من الأصدقاء والذي احتل المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأساليب التي تستخدمها تلك الفئة بنسبة ٧١,٩ %.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين **المستوى التعليمي للمبحوثين والأساليب التي يلجأون إليها لمواجهة المشكلات الأسرية**، فعلى الرغم من أن البيانات الميدانية لم تفصح عن أية علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية في هذا الجانب، فإن البيانات الإحصائية تشير إلى بعض السمات العامة والفروق والاختلافات بين العينة، جاءت تلك الاختلافات نتيجة لتباين مستوياتهم التعليمية. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم (٢٠)

أساليب مواجهة المشكلات الأسرية وفقا للمستوى التعليمي

الأساليب / المستوى التعليمي	مناقشة المشكلات فيما بيننا		مناقشة المشكلة بموضوعية ونقوم بحلها		التشاور مع أهل الزوج أو أهل الزوجة		طلب النصح من الأصدقاء	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٩	٧,٦	-	-	١٨	١٦,١	٦	١٠,٥
يقرأ ويكتب	٥	٤,٢	-	-	٢١	١٨,٨	١	١,٨
الابتدائية	٢	١,٧	-	-	٣٣	٢٩,٥	١٥	٢٦,٣
الإعدادية	١	٠,٨	-	-	١٩	١٧,٠	١٤	٢٤,٦
الثانوية	٢٦	٢٢,٠	١٦	١٧,٦	٢١	١٨,٨	٢١	٣٦,٨
الدبلوم	٦	٥,١	٦	٦.٦	-	-	-	-
الجامعي	٦١	٥١,٧	٦١	٦٧,٠	-	-	-	-
ماجستير أو دكتوراه	٨	٦,٨	٨	٨.٨	-	-	-	-
المجموع	١١٨	١٠٠	٩١	١٠٠	١١٢	١٠٠		

تكشف البيانات السابقة عن مجموعة من الحقائق يمكن حصرها فيما يلي: أن أسلوب التشاور مع أهل الزوج وأهل الزوجة قد احتل أهمية بالنسبة للفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض والمتوسط (أمي، يقرأ ويكتب، الابتدائية، الإعدادية، الثانوية)، حيث جاءت نسبة هذا الأسلوب متقاربة بالنسبة لتلك المستويات التعليمية (١٦,١ %، ١٨,٨ %، ٢٩,٥ %، ١٧,٠ %، ١٨,٨ %) على التوالي. في حين لم توضح البيانات الإحصائية أي تمثيل لهذا الأسلوب بالنسبة للمستويات التعليمية المرتفعة (الدبلوم والجامعي والماجستير والدكتوراه). مما يؤكد على أن المستوى التعليمي يلعب دورا في تحديد الأسلوب الذي يتناسب وكل مستوى تعليمي ومن ثم اعتباره الأسلوب الأمثل من وجهة نظر كل فئة لحل المشكلات الأسرية.

- أن الأسلوب الأول والذي يتمثل في مناقشة المشكلات فيما بيننا قد احتل أهمية أكبر بالنسبة للفئات ذات المستوى التعليمي المرتفع بالمقارنة بأهميته بالنسبة لذوي المستوى التعليمي المنخفض. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للأسلوب الثاني الذي يعتمد على مناقشة المشكلة بموضوعية والعمل على

حلها، حيث لم يحتل هذا الأسلوب أية أهمية بالنسبة للفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض. في حين نجد أهميته تزداد وبالنسبة لذوي التعليم المرتفع.

- وبينما جاء الأسلوب الأخير الذي يتمثل في طلب النصح من الأصدقاء ذا أهمية بالنسبة للفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض، فإننا لم نجد تمثيلا له بالنسبة للمستوى التعليمي المرتفع. مما يعني النتيجة السابقة والتي تشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين، كلما زاد اعتمادهما على نفسيهما في مواجهة مشكلاتهما الأسرية والعمل على حل تلك المشكلات من خلال التفاهم والحوار والمناقشة الموضوعية.
- أن هناك فروقا وتباينات فيما يتعلق بالنسبة التي يحتلها كل أسلوب من حيث أهميته وفقا لاختلاف وتباين المستويات التعليمية لعينة الدراسة.

أما بالنسبة للعلاقة بين **أساليب مواجهة المشكلات الأسرية والإمارة التي ينتمي إليها المبحوثون**، فعلى الرغم من أن البيانات الميدانية لم توضح وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية في هذا الجانب، فإن البيانات الإحصائية تشير إلى وجود بعض السمات العامة المشتركة بين الإمارات فيما يتعلق بتلك الأساليب، وأن ثمة فروقا واختلافات أيضا. ويمكننا توضيح تلك الأمور من البيانات الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم (٢١)

أساليب مواجهة المشكلات الأسرية حسب الإمارة

الأساليب / الإمارة	مناقشة المشكلات فيما بيننا		مناقشة المشكلة بموضوعية ونقوم بحلها		التشاور مع أهل الزوج أو أهل الزوجة		طلب النصح من الأصدقاء	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٢٤	٢٠,٣	١٣	١٤,٣	٣٢	٢٨,٦	١٣	٢٢,٨
دبي	٢٨	٢٣,٧	٢٢	٢٤,٢	١٨	١٦,١	١٠	١٧,٥
الشارقة	١٤	١١,٩	١١	١٢,١	١٣	١١,٦	١١	١٩,٣
عجمان	١٢	١٠,٢	١٢	١٣,٢	١٢	١٠,٧	٧	١٢,٣
أم القوين	٩	٧,٦	٧	٧.٧	١١	٩,٨	٤	٧,٠
رأس الخيمة	١٨	١٥,٣	١٥	١٦,٥	١٦	١٤,٣	٧	١٢,٣
الفجيرة	٣	١١,٠	١١	١٢,١	١٠	٨,٩	٥	٨.٨
المجموع	١١٨	١٠٠	٩١	١٠٠	١١٢	١٠٠	٥٧	١٠٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول عن أن أسلوب التشاور مع أهل الزوج أو الزوجة قد احتل المرتبة الأولى في كل من أبوظبي ٢٨,٦ % وأم القوين ٩,٨ % فقد جاءت في المرتبة الثالثة من عجمان ١٠,٧ % ورأس الخيمة ١٤,٣ % والفجيرة ٨,٩ %، في حين جاء في المرتبة الرابعة في كل من دبي ١٦,١ % والشارقة ١١,٦ %. أما فيما يتعلق بالمتغير الثاني (مناقشة المشكلات فيما بيننا فقد كشف أيضا عن جوانب اتفاق واختلاف بين الإمارات السبع حيث جاء في المرتبة الثانية في كل من دبي ٢٣,٧ %، رأس الخيمة ١٥,٣ % والفجيرة ١١,٠ %، واحتل المرتبة الثالثة في أبوظبي ٢٠,٣ % والشارقة ١١,٩ % وأم القوين ٧,٦ % والمرتبة الرابعة في عجمان ١٠,٢ %. أما أسلوب مناقشة المشكلة بموضوعية ثم حلها، فقد جاءت نسبته متقاربة في كل من دبي وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة حيث احتلت المرتبة الأولى، في حين جاءت في المرتبة الثانية في الشارقة وأم القوين والرابعة في أبوظبي، أما أسلوب النصح من الأصدقاء، فقد جاء في المرتبة الأولى في الشارقة ١٩,٣ % فقط، وجاء في

المرتبة الثانية في كل من أبوظبي ٢٢,٨ % وعجمان ١٢,٣ % وفي المرتبة الرابعة في كل من أم القوين ورأس الخيمة والفجيرة.

ونستخلص مما سبق أنه على الرغم من تنوع الأساليب التي تستخدمها أسر الدراسة لمواجهة المشكلات الأسرية، فإن ثمة سمات عامة مشتركة بين الإمارات المختلفة تتمثل في أن تلك الأساليب رغم تباينها إلا أنها تستخدم على مستوى جميع أسر العينة بدرجات وبنسب متباينة. حيث تحتل إحداها مثلا المرتبة الأولى في إمارة ما، بينما تحتل مكانة وأهمية أدنى في إمارة أخرى.. وهكذا بالنسبة لباقي الأساليب. كما أننا نلاحظ أيضا أن بعض هذه الأساليب قد احتل أهمية مشتركة بين عدد من الإمارات ومن ثم جاءت نسبته متساوية أو متقاربة على مستوى تلك الإمارات.

وعلى صعيد آخر، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن حقيقة أساسية مؤداها : أنه على الرغم من أن البيانات الميدانية الواردة في الجدولين (١٩، ٢٠)، لم تؤكد على وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأساليب المتباينة ومتغيري السن والمستوى التعليمي للمبحوثين. إلا أن التحليلات الإحصائية قد كشفت عن وجود فروق وتباينات بين استخدام أي من هذه الأساليب وتباين الفئة العمرية (السن)، وكذلك تباين المستوى التعليمي للمبحوثين.

وفيما يتعلق بالمشكلات والخلافات الأكثر حدوثا بالنسبة للأبناء، فيمكننا توضيحها من البيانات الميدانية الواردة بالجدول التالي :-

جدول رقم (٢٢)

المشاكل والخلافات بالنسبة للأبناء داخل وخارج المنزل

المتغيرات	ك	٪
مشكلات مدرسية	٣٩	١٥,٧
مشكلات مع الرفاق	٢٦	١٠,٥
انحرافات سلوكية	٢٠	٨,١
مشكلات مع الخدم	١٢	٤,٨
التدخين والمخدرات والكحوليات	٨	٣,٢
مشكلات المراهقة	١٢١	٤٨,٨

تكشف البيانات السابقة عن مجموعة من المشكلات والخلافات الأكثر انتشارا بالنسبة للأبناء سواء داخل المنزل أو خارجه. وقد جاءت تلك المشكلات متباينة من حيث معدلاتها وأهميتها. حيث احتلت مشكلات المراهقة (والتي تتمثل في التمرد، والقيادة المتهورة للسيارات بالنسبة للأبناء الكبار، والمعاكسات، والتأخر خارج المنزل... الخ) المرتبة الأولى بالنسبة للمشكلات الواردة في استجابات المبحوثين وذلك بنسبة ٤٨,٤ %. في حين جاءت المشكلات المدرسية في المرتبة الثانية بنسبة ١٥,٧ % وتتمثل تلك المشكلات في (الغياب المستمر عن المدرسة، التسرب من التعليم، عدم متابعة الأهل للحالة الدراسية للأبناء ومستوى تحصيلهم الدراسي، شكاوي المدرسة من الأهل للحالة الدراسية للأبناء ومستوى تحصيلهم الدراسي، شكاوي المدرسة من سلوكيات الأبناء داخل الفصول، الخلافات المستمرة بين الأبناء وزملائهم داخل المدرسة، والتأخر الدراسي للأبناء... الخ).

بينما احتلت المشكلات بين الأبناء والرفاق المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٥ % سواء أكانت تلك المشكلات داخل المدرسة أو في الشارع مع أبناء الجيران. أما الانحرافات السلوكية فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة ٨,١ %، وتمثلت في السرقة، والكذب، واكتساب وتعلم أنماط سلوكية مخالفة للقيم الأسرية. أما مشكلات وخلافات الأبناء مع الخدم فقد جاءت في المرتبة الخامسة بنسبة ٤,٨ % والتي تتركز معظمها في معاكسات الخدم والمضاربة معهم وتوبيخهم والتمود عليهم. في حين احتلت المشكلات المتعلقة بالتدخين وتناول الكحوليات والمخدرات (الكولة والكحوليات) المرتبة الأخيرة بنسبة ٣,٢ % بالنسبة للمشكلات التي عبرت عنها استجابات المبحوثين.

ونظرا لأهمية وخطورة تلك المرحلة العمرية بالنسبة للأبناء وبخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية والتي يكتسبون خلالها القيم والاتجاهات والتي تنعكس بشكل واضح على تكوينهم العقلي والفكري والنفسي والاجتماعي، فمن الأهمية التعرف على كيفية مواجهة تلك المشكلات ومن الأشخاص الذين يتولون حل تلك الخلافات والمشكلات التي تواجه هؤلاء الأبناء. حيث تشير البيانات الميدانية إلى أن معظم أفراد العينة قد أكدوا على أن الأب والأم هما اللذان يتولان حل تلك المشكلات، وقد جاءت نسبتهما معا ٤٤,٠ % من إجمالي العينة. وأن الذين أكدوا على دور الأب في القيام بهذه المهمة جاءت نسبتهم ٢٥,٨ %. في حين احتل دور الأم المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٧ %. كما احتل دور الجد المرتبة الرابعة بنسبة ١٢,٩ %، وجاء دور الأعمام في المرتبة الأخيرة بنسبة لا تتجاوز ١,٦%

من إجمالي الاستجابات [١]. وهذا يعني أن معظم المشكلات التي تواجه الأبناء يتم احتواؤها وعلاجها داخل محيط الأسرة من جانب الآباء.

ولاشك أن الأدوار التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص في مجال حل المشكلات التي تواجه الأبناء تختلف في نسبتها من إمارة لأخرى وفقا لمستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من ناحية، ودرجة التحضر ومستوى الانفتاح الخارجي من ناحية أخرى. ويمكننا توضيح تلك الفروق من بيانات الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٣)

الشخص الذي يتولى حل المشكلات التي تحدث بين الأبناء على مستوى الإمارات

المتغيرات / الإمارات	الأب		الأم		الأب والأم		الجد		الأعمام		لا ينطبق		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	١٣	٢٠.٣	٦	١٧,٦	٣٢	٢٩,٤	٦	١٨,٨	٢	٥٠,٠	-	-	٥٩	٢٣,٨
دبي	١٠	١٥.٦	١٣	٣٨.٢	١٦	١٤,٧	٩	٢٨,١	.١	٢٥,٠	٢	٤٠,٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٩	١٤.١	٤	١١.٨	١٤	١٢,٨	٣	٩,٤	-	-	٢	٤٠,٠	٣٢	١٢,٩
عجمان	٨	١٢.٥	٣	٨.٨	١٠	٩,٢	٣	٩,٤	١	٢٥,٠	-	-	٢٥	١٠,١
أم القوين	٧	١٠.٩	١	٢.٩	٩	٨,٣	٣	٩,٤	-	-	-	-	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	١٣	٢٠.٣	٣	٨.٨	١٥	١٣,٨	٣	٩,٤	-	-	١	٢٠,٠	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٤	٦.٣	٤	١١.٨	١٣	١١,٩	٥	١٥,٦	-	-	-	-	٢٦	١٠,٥
المجموع	٦٤	١٠٠	٣٤	١٠٠	١٠٩	١٠٠	٣٢	١٠٠	٤	١٠٠	٥	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

تكشف البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عن مجموعة من الحقائق منها :-

- أن دور الأب في حل مشكلات الأبناء قد جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لإمارتي أبوظبي ورأس الخيمة بنسبة ٢٠,٣ % لكل منهما. ثم جاء دور الأب في المرتبة الثانية بالنسبة لإمارة دبي وذلك بنسبة ١٥,٦ %، ثم الشارقة ١٤,١ %، ثم عجمان ١٢,٥ %، ثم أم القوين ١٠,٩ %، وأخيرا الفجيرة بنسبة ٦,٣ %.

---

[١] الملاحق، جدول رقم (٣٢).

- أن الأمر مختلف بالنسبة لدور الأم في حل مشكلات الأبنـــاء، حيـث احتـل دورها المرتبة الأولى في إمارة دبي بنسبة ٣٨,٢ %، تليها إمـــارة أبوظبـي ١٧,٦ %، ثم إمارتا الشارقة والفجيرة بنسبة ١١,٨ %، وفي عجمـان ورأس الخيمة ٨.٨ % لكل منهما، وأخيرا أم القوين بنسبة ٢,٩ %.

- أما بالنسبة لدور الأب والأم معا في هذا المجال، فقد جاءت إمـــارة أبوظبـي في المرتبة الأولى بنسبة ٢٩,٤ %، تليها دبي ١٤,٧ %، ثـــم رأس الخيمـــة ١٣,٨ %، ثم الشارقة ١٢,٨ %، والفجيرة ١١,٩ %، وأخيرا عجمـــان ٩,٢ %.

- ثمة اختلافات أخرى تكشف عنها البيانات الإحصائية فيما يتعلق بدور الجـــد في حل مشكلات الأبناء على مستوى الإمارات المختلفة. حيث احتلـت دبـي المرتبة الأولى بنسبة ٢٨,١ %، تليها أبوظبي ١٨,٨ %، ثم الفجـيرة ١٥,٦ %، وأخيرا كل من (الشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة بنســبة ٩,٤ %) لكل منها.
- وفيما يتعلق بدور الأعمام، فقد جاءت أبوظبي في المرتبة الأولى بنســبة ٥٠ %، تليها كل من دبي وعجمان بنسبة ٢٥ % لكل منهما، بينمـــا لـم يظـهر تمثيل للإمارات الأخرى بالنسبة لهذا المتغير.

ومن ثم تؤكد الدراسة الميدانية على أن دور الأب والأم معا قــد شـكل محورا أساسيا في مواجهة مشكلات الأبناء، حيث احتل المرتبة الأولـــى بنسـبة (٤٤ %) تقريبا على مستوى إجمالي العينة للإمارات السبع. وهو ما يوضح مـدى مشاركة الأب والأم معا في تفهم مشكلة الأبناء وكيفية مواجهتها، وهو ما يؤكـد على التغير الاجتماعي في الأسرة الإماراتية وانتقالها مـــن سـيطرة الأب إلـى أسلوب المشاركة والتفاهم بين الزوجين. في حين جاء دور الأب وحده في حـل مشاكل الأبناء في المرتبة الثانية (٢٥,٨ %)، وهو ما يوضح مدى تـلازم القيـم التقليدية والحديثة وتعايشها معا حيث أن سـلطة الأب كـانت ولا تـزال تشـكل محورا أساسيا في حل مشاكل الأبناء. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تـأتي سلطة الجد في المرتبة الثالثة (١٢,٩ %) لتؤكد أيضا مدى احترام ومكانة كبـار السن وخبرتهم في الحياة مما يساعد الأبناء على حل مشـاكلهم، ثـم يـأتي فـي المرتبة الأخيرة الأعمام والتي لا تمثل سوى ١,٦ % فقط.

٣- تأثير التليفزيون على الأسرة :-

لاشك أن وسائل الإعلام بأنماطـها المختلفـة (المقـروءة والمسـموعة والمرئية) تشكل أحد العوامل الهامة التي لعبـت - ومـا تـزال - تلعـب دورا محوريا ومؤثرا في التغيرات البنائية المختلفة التي يشـهدها مجتمـع الإمـارات

وبخاصة منذ حصوله على الاستقلال السياسي. وأنه إذا كان للإعلام دور واضح في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فإن دوره وتأثيره يصبح أكثر وضوحا وفعالية على الصعيد الثقافي. فالتغيرات الثقافية والقيمية التي يمر بها المجتمع نتيجة لانفتاحه على المجتمعات الأخرى (الإقليمية والعالمية) حضاريا وثقافيا تمثل انعكاسا للتطورات التي شهدها – وما يزال – يشهدها الجهاز الإعلامي المحلي واستخدامه المكثف للتقنيات الحديثة، ومن ثم انفتاحه على العالم الخارجي من خلال القنوات الفضائية والأقمار الصناعية. هذا فضلا عن التطور الواضح في أساليب الاتصال، تلك التطورات جميعها انعكست بشكل واضح على بنية المجتمع على كافة الأصعدة والمستويات : الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والايكولوجية.

وعلى الرغم من أن التغيرات الثقافية التي تعرض لها المجتمع خلال السنوات الأخيرة لم تكن تغيرات جذرية في كل جوانبها وأبعادها، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية قيمية قد تغيرت بالفعل، وأن ثمة عناصر ومكونات ثقافية جديدة قد ظهرت بفعل تأثير عدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية كان الإعلام من أهمها. حيث يتضح دوره في تغيير العديد من القيم والاتجاهات حول كثير من القضايا المجتمعية منها على سبيل المثال : قيم ومحددات الاختيار للزواج، القيم الخاصة بأهمية التعليم وبخاصة تعليم الإناث، القيم الخاصة بعمل المرأة، القيم الخاصة بتقسيم الأدوار داخل الأسرة، وقيم أخرى كالحرية والمساواة... الخ.

وإذا كان دور وتأثير الإعلام يبدو واضحا على الصعيد المجتمعي بعامة، فلا شك أن دوره أصبح أكثر وضوحا على مستوى الأسرة الإماراتية بخاصة. وبخاصة دور التليفزيون والذي يعد أكثر الوسائل الإعلامية تأثيرا، وذلك لأنه يتجاوز حدود الأمية من ناحية، وهو الجهاز الأكثر انتشارا على مستوى الأسر حتى الفقيرة منها. فضلا عن اعتماده على عنصر الإثارة من خلال الصوت والصورة. والذي يزيد من أهميته الآن التوسع في مجال البث المباشر من خلال القنوات الفضائية التي تغطي مختلف أنحاء العالم، ومن ثم قدرته على التأثير بدرجة فعالة في جمهور المشاهدين. ولذلك يعد التليفزيون إحدى القنوات الفعالة في التأثير على منظومة القيم الاجتماعية ومن ثم مسئولا عن التغيرات الثقافية التي يشهدها المجتمع. ولاشك أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية سواء تلك التي تتعلق بالجوانب البنائية (الشكل والحجم وعدد الأبناء وطبيعة القيم والعلاقات السائدة)، أو تلك التي تتعلق بالجوانب الوظيفية (وبخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية) قد لعب التليفزيون فيها دورا واضحا إضافة إلى دور وتأثير العوامل والمتغيرات الأخرى سواء الداخلية أو الخارجية مثل : التحضر والتعليم

والتطور التكنولوجي والعمالة الوافدة، والتطور الصناعي، والانفتاح على العالم الخارجي ... الخ .

ومن ثم يلعب التليفزيون دورا فعالا ومؤثرا في مجال تغيير القيم والاتجاهات ومستوى الوعي الاجتماعي والثقافي بشكل عام، الأمر الذي ينعكس على أسلوب الحياة وأنماط المعيشة. ولذلك فإن الكشف عن تأثير التليفزيون من خلال البرامج التي يقدمها بشكل عام، والبرامج المختلفة التي يفضلها الآباء والأمهات والأبناء في الأسرة الإماراتية (عينة البحث)، يعد محورا هاما من محاور الدراسة. وذلك بهدف التعرف على مدى التأثير الذي يحدثه التليفزيون في الأسرة وبخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية وما يكتسبه أعضاء الأسرة من قيم واتجاهات ومعرفة وفكر من خلال تلك البرامج التي يفضلون مشاهدتها.

وتكشف بيانات الدراسة الميدانية عن وجود جوانب اتفاق حول نوعية البرامج التليفزيونية التي يفضل كل من الآباء والأمهات مشاهدتها على مستوى إجمالي عينة الدراسة، أما بالنسبة لجوانب الاتفاق فقد جاءت الأفلام والمسلسلات في المرتبة الأولى عند كل من الآباء (٧١,٨ %) والأمهات (٧٧,٨ %)، كما جاءت البرامج الثقافية في المرتبة الثامنة أيضا عند الآباء (٢١,٨ %) والأمهات (١٧,٣ %). أما جوانب الاختلاف فقد اشتملت على نوعية البرامج الأخرى حيث جاءت الأخبار في المرتبة الثانية ٦٣,٣ % عند الأباء، بينما جاءت المسلسلات البدوية عند الأمهات ٦٧,٣ %. وفي المرتبة الثالثة للآباء جاءت البرامج الوثائقية، بينما جاءت برامج إعداد الطعام عند الأمهات ٤١,٩ % وفي المرتبة الرابعة البرامج الرياضية ٤٧,٦ % للآباء وبرامج المرأة ٤١,١ % للأمهات، وفي المرتبة الخامسة البرامج الدينية ٤٦,٨ %. بينما جاءت الأخبار ٣٧,١ % عند الأمهات، وفي المرتبة السادسة المسلسلات البدوية ٣٢,٢ % مقابل البرامج الدينية، كما جاءت البرامج السياسية في المرتبة السابعة ٢٤,٦ % للآباء كانت الأغاني عند الأمهات ٣٣,٩ %. [١]

ومن ثم تعكس تلك البرامج التلينزيونية مدى اختلاف الآباء والأمهات، حيث أن نقاط الاتفاق بينهما لم تظهر سوى في برنامجين فقط وهما الأفلام والمسلسلات والتي احتلت المرتبة الأولى عند الطرفين، وكذلك المرتبة الأخيرة والخاصة بالبرامج الثقافية. هذا فضلا عن أنها تعكس الفروق الجنسية والنوعية، فإذا كان الآباء قد اتجهوا نحو الأخبار والبرامج الوثائقية التي تعكس الماضي بما يشتمل عليه من قيم وعادات وتقاليد، والبرامج الرياضية والدينية، فقد ذهبت المرأة تبحث عن المسلسلات البدوية التي تعكس الماضي ثم السير نحو الحاضر

---

[١] الملاحق، جدول رقم (٣٣) و (٣٤).

وما يعكسه من قيم وعادات وتقاليد وأساليب حديثة من خلال مشاهدة برامج إعداد الطعام وبرامج المرأة وما تعكسه من قيم التحضر والموضة وغيرها. وهو ما يؤكد على عدم انفصال الحديث عن القديم، فما زال هناك تعايش واضح، حنين إلى الماضي وحب الاطلاع على الحديث وتقليده.

كما تكشف البيانات الميدانية أيضا عن وجود اختلافات أساسية على مستوى الإمارات السبع فيما يتعلق بنوعية البرامج التي يفضلها الآباء كما يتضح من جدول رقم (٢٤).

فلقد جاءت البرامج الوثائقية تحتل المرتبة الأولى ٣١,٣ % في إمارة أبوظبي، تليها البرامج الدينية ٣١,٥ %، والأخبار ٢٢,٣ %، ثم الأفلام والمسلسلات ثم البرامج الرياضية ١٨,٦ %، بينما جاءت على عكس ذلك في إمارة دبي حيث احتلت البرامج السياسية والعلمية المرتبة الأولى ٢٦,٢ %، ثم الثقافية ٢٤,١ % فالرياضة ٢٢,٩ % ثم الأخبار ٢٢,٣ % والأفلام والمسلسلات ١٩,٧ %. أما في الشارقة فقد جاءت البرامج الثقافية لتحتل المرتبة الأولى ثم البرامج الرياضية، الأفلام والمسلسلات، والعلمية وأخيرا الأخبار. في حين ظهر بعض التشابه بين إمارتي عجمان وأم القوين والشارقة حيث احتلت البرامج الثقافية المرتبة الأولى ثم اختلفت بعد ذلك معظم البرامج. في حين أن الفجيرة قد احتلت فيها برامج الأخبار الأهمية الأولى ١١,٥ % ثم البرامج الدينية والسياسية والأفلام والمسلسلات وأخيرا البرامج الثقافية.

أما فيما يتعلق بنوعية البرامج التي تفضلها الأمهات فيمكن الكشف عنها من بيانات جدول رقم (٢٥) الذي يوضح الفروق بين الإمارات السبع بين نوعية هذه البرامج.

جدول رقم (٢٥)

البرامج التليفزيونية التي تفضلها الأمهات على مستوى الإمارات.

البرامج / الإمارات	الأخبار		البرامج الدينية		البرامج الثقافية		البرامج السياسية		الأفلام والمسرحيات		برامج إعداد الطعام		برامج المرأة		الأغاني والفيديو كليب		المسلسلات البدوية	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	١٧	١٨,٥	١٩	٢٢,٤	٧	١٦,٣	٦	٢٥,٠	٤٢	٢١,٨	١٦	١٥,٤	١٨	١٧,٦	١٥	١٧,٩	٣٩	٢٣,٤
دبي	٢٤	٢٦,١	٢٠	٢٣,٥	١٢	٢٧,٩	٩	٣٧,٥	٣٧	١٩,٢	٢٤	٢٣,١	٢٠	١٩,٦	١٧	٢٠,٢	٢٨	١٦,٨
الشارقة	١٧	١٨,٥	١١	١٢,٩	٨	١٨,٦	٤	١٦,٧	٢٩	١٥,٠	٢١	٢٠,٢	٢١	٢٠,٦	١٧	٢٠,٢	٢٤	١٤,٤
عجمان	٩	٩,٨	١٠	١١,٨	٣	٧,٠	١	٤,٢	٢٢	١١,٤	١٠	٩,٦	١٢	١١,٨	٩	١٠,٧	٢٠	١٢,٠
أم القوين	٥	٥,٤	٧	٨,٢	٢	٤,٧	–	–	١٤	٧,٣	٥	٤,٨	٧	٦,٩	٤	٤,٨	١٣	٧,٨
رأس الخيمة	١٢	١٣,٠	١٠	١١,٨	٧	١٦,٣	١	٤,٢	٢٧	١٤,٠	١٧	١٦,٣	١٤	١٣,٧	١٣	١٥,٥	٢٤	١٤,٤
الفجيرة	٨	٨,٧	٨	٩,٤	٤	٩,٣	٣	١٢,٥	٢٢	١١,٤	١١	١٠,٦	١٠	٩,٨	٩	١٠,٧	١٩	١١,٤
المجموع	٩٢	١٠٠	٨٥	١٠٠	٤٣	١٠٠	٢٤	١٠٠	١٩٣	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١٠٢	١٠٠	٨٤	١٠٠	١٦٧	١٠٠

تكشف بيانات هذا الجدول عن وجود بعض التشابهات بين بعض الإمارات فيما يتعلق بنوعية البرامج التليفزيونية التي تفضلها الأمهات. حيث جاءت البرامج السياسية تحتل المرتبة الأولى في كل من أبو ظبي ٢٥ % ودبي ٣٧,٥ % والفجيرة ١٢,٥ %. كما تتشابه ايضا كل من رأس الخيمة والفجيرة من حيث برامج الأغاني والمسرحيات والمسلسلات البدوية جاءت في رأس الخيمة تحتل المرتبة الثانية ١٥,٥ % (الأغاني والفيديو كليب) وكذلك أيضا في الفجيرة ١٠,٧ %. في حين جاءت المسلسلات البدوية والريفية تحتل المرتبة الثانية في الفجيرة ١١,٤ % وأم القوين ٧,٨ % والمرتبة الثالثة في رأس الخيمة ١٤,٤ %. بينما جاءت معظم البرامج الأخرى مختلفة على مستوى الإمارات السبع. ففي أبو ظبي جاءت المسلسلات في المرتبة الثانية، ثم البرامج الدينية والأفلام وأخيرا الأخبار.

في حين جاءت البرامج الثقافية في المرتبة الثانية في دبي يليها الأخبار ثم البرامج الدينية وبرامج إعداد الطعام أيضا مختلفة في الشارقة حيث احتلت برامج المرأة المرتبة الأولى ٢٠,٦ % ثم برامج إعداد الطعام فالبرامج الثقافية، والأخبار وأخيرا الأفلام، في حين جاءت المسلسلات البدوية في المرتبة الأولى في عجمان ثم البرامج الدينية وبرامج المرأة في المرتبة الثانية ثم الأفلام والأغاني والأخبار.

أما من حيث البرامج التي يفضل الأبناء مشاهدتها فنستطيع الكشف عنها من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٢٦)

البرامج التليفزيونية التي يفضل الأبناء مشاهدتها

المتغيرات	ك	%
البرامج الدينية	١٢٢	٤٩,٢
البرامج الثقافية	٩٣	٣٧,٥
البرامج السياسية	٢٩	١١,٧
البرامج الرياضية	١٦٩	٦٨,١
الأفلام والمسلسلات	١٤٣	٥٧,٧
كارتون الأطفال	١٧٧	٧١,٤
الأغاني والفيديو كليب	٩٧	٣٩,١
المسابقات والفوازير	١٥٨	٦٣,٧

تكشف البيانات الواردة بهذا الجدول أن برامج الكارتون والأطفال قد جاءت في مقدمة البرامج، حيث حظيت على نسبة ٧١,٤ %، تليها البرامج

الرياضية ٦٨,١ %، ثم المسابقات والفوازير والتي جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٣,٧ %، ثم الأفلام والمسلسلات ٥٧,٧ %، والبرامج الدينية ٤٩,٢ %، الأغاني ٣٩,١ %، فالبرامج الثقافية ٣٧,٥ % وأخيرا البرامج السياسية ١١,٧ %. وهو ما يؤكد على تأثير التغيرات الاجتماعية على هؤلاء الأبناء حيث جاءت برامج الكارتون والأطفال والبرامج الرياضية والمسابقات والفوازير في المقدمة، بينما احتلت البرامج الثقافية والسياسية المراتب الأخيرة. ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى التوجه الإعلامي الذي أصبح محورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية وخلق الذوق العام وتنميته، ومن ثم بعد الشباب عن الجوانب الثقافية والسياسية التي تدعم تنمية المجتمع وتماسكه وانجرافه وراء أمور أقل أهمية، بل على العكس تعمل على ربط الشباب بالثقافات الغربية.

ولكن على الرغم من ذلك توجد فروق واضحة بين الإمارات السبع المختلفة من حيث نوعية البرامج التي يفضلها الأبناء، كما يتضح ذلك من البيانات الواردة في جدول رقم (٢٧).

وتوضح بيانات هذا الجدول أن البرامج التي يفضل الأبناء مشاهدتها في إمارة أبوظبي قد جاءت على النحو التالي : البرامج الثقافية وتحتل المرتبة الأولى ٣٢,٣ %، ثم البرامج الدينية ٢٨,٧ %، فالسياسية ٢٧,٦ % المسابقات والفوازير ٢٥,٣ %، الرياضية ٢٤,٣ %، الكارتون والأطفال ٢٣,٢ % ثم الأغاني ١٩,٦ %. وهو ما يؤكد على ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والارتباط بالقيم الدينية في إمارة أبوظبي ومدى تمسكها بالقيم والعادات والتقاليد، فضلا عن الوعي السياسي. وتتشابه معها من حيث الوعي السياسي كل من إمارة عجمان والشارقة حيث جاءت البرامج السياسية في المرتبة الأولى (١٣,٨ % عجمان)،و (١٧,٢ % الشارقة) بينما اختلفت عنها في بقية البرامج الأخرى..

في حين جاء الوضع مختلفا في إمارة دبي حيث اتجه الأبناء إلى الأغاني والتي حظت بالمرتبة الأولى بنسبة ٢٥.٨ %، ثم برامج الكارتون والأطفال ٢١,٥ %، فالبرامج الرياضية ١٩,٥ %، والمسابقات والفوازير ثم البرامج الدينية ١٤,٨ %، والثقافية ١٤,٠ %. ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة إمارة دبي التي تعد من أكبر المدن التجارية في العالم، وملتقى لجميع الثقافات المتشابهة أحيانا والمتضاربة والمتناقضة أحيانا أخرى، مما جعل الأبناء أكثر عرضة لتقلبات الثقافة الغربية التي جذبتهم نحو تلك القيم..

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات بين نوعية البرامج التي يشاهدها الأبناء على مستوى الإمارات السبع توجد نقاط الاتفاق وبخاصة فيما يتعلق بالبرامج الدينية على الرغم من اختلاف مكانتها من إمارة لأخرى، وكذلك أيضا البرامج الرياضية، ثم المسابقات والفوازير.

جدول رقم (٢٧)

البرامج التليفزيونية التي يفضلها الأبناء على مستوى الإمارات

البرامج / الإمارات	البرامج الدينية		البرامج الثقافية		البرامج السياسية		البرامج الرياضية		الأفلام والمسلسلات		كارتون وأطفال		أغاني وفيديو كليب		المسابقات والفوازير	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٣٥	٢٨,٧	٣٠	٣٢,٣	٨	٢٧,٦	٤١	٢٤,٣	٣٦	٢٥,٢	٤١	٢٣,٢	١٩	١٩,٦	٤٠	٢٥,٣
دبي	١٨	١٤,٨	١٣	١٤,٠	٤	١٣,٨	٣٣	١٩,٥	٢٤	١٦,٨	٣٨	٢١,٥	٢٥	٢٥,٨	٣٠	١٩,٠
الشارقة	١٧	١٣,٩	٨	٨,٦	٥	١٧,٢	١٩	١١,٢	٢٠	١٤,٠	٢٣	١٣,٠	١٠	١٠,٣	٢٢	١٣,٩
عجمان	٩	٧,٤	١٠	١٠,٨	٤	١٣,٨	١٢	٧,١	١٣	٩,١	١٦	٩,٠	١٣	١٣,٤	١٣	٨,٢
أم القوين	١١	٩,٠	١٠	١٠,٨	٣	١٠,٣	١٧	١٠,١	١٣	٩,١	١٥	٨,٥	٨	٨,٢	١٣	٨,٢
رأس الخيمة	١٧	١٣,٩	١٦	١٧,٢	٢	٦,٩	٢٦	١٥,٤	٢٣	١٦,١	٢٣	١٣,٠	١٤	١٤,٤	٢٢	١٣,٩
الفجيرة	١٥	١٢,٣	٦	٦,٥	٣	١٠,٣	٢١	١٢,٤	١٤	٩,٨	٢١	١١,٩	٨	٨,٢	١٨	١١,٤
المجموع	١٢٢	١٠٠	٩٣	١٠٠	٢٩	١٠٠	١٦٩	١٠٠	١٤٣	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٥٨	١٠٠

٥- التعليم والأسرة :

لقد عرف مجتمع الإمارات نظاما تعليميا تقليديا من حيث أساليبه ومحتواه ومؤسساته، على مدى المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع خلال تاريخه الممتد لآلاف من السنين. وقد استمر هذا النظام التعليمي التقليدي سائدا حتى الخمسينيات من هذا القرن. ثم بدأ يتراجع بشكل تدريجي خلال الثلاثين سنة الماضية وذلك بفعل عوامل التغير المختلفة التي لعبت دورا مؤثرا وفعالا في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدها المجتمع خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ولقد ارتبط نظام التعليم التقليدي بطبيعة الظروف المادية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (القبلية) للمجتمع من خلال المراحل التاريخية المختلفة. في حين ارتبطت سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال العقود الثلاثة الماضية بتطور واضح في نظم التعليم ليس فقط على الصعيد الكمي، ولكن أيضا على الصعيد النوعي. حيث تطلب تنفيذ تلك الخطط والسياسات التنموية في المجالات المختلفة تطويرا في المجال التعليمي. الأمر الذي أدى إلى تغير واضح في منظومة القيم الاجتماعية وبخاصة تلك التي تتعلق بقيمة التعليم، وتعليم الإناث على وجه التحديد. حيث شهدت تلك القيم بما تتضمنه من عادات وتقاليد تغيرات واضحة استجابة لإنجازات التنمية على مختلف الأصعدة والمستويات من ناحية، ونتيجة للسياسات الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية، والتي يمكن الكشف عن دلالتهما من خلال القيم الخاصة بتعليم الإناث من ناحية أخرى.فضلا عما أحدثته وسائل الإعلام المختلفة (المحلية والعربية والعالمية) من تغيرات على صعيد تلك القيم.

ولاشك أن تلك التغيرات التي تعرض لها المجتمع قد انعكست بشكل واضح على أوضاع الأسرة الإماراتية وتوجهاتها وقيمها الاجتماعية. فارتفاع قيمة وأهمية التعليم جاءت استجابة لتلك التغيرات. الأمر الذي انعكس بشكل واضح على عملية التنشئة الاجتماعية والأساليب المتبعة فيها، وبخاصة تلك التي تتعلق بأهمية التعليم بالنسبة للأبناء ومواصلة تعليمهم العالي سواء داخل المجتمع أو خارجه. ويتضح ذلك أيضا من البيانات الميدانية التي توضحها الجداول التالية.

وانطلاقا من ذلك، فإن التعرف على عناصر الثبات والتغير في قيم واتجاهات الأسرة الإماراتية (عينة الدراسة) يعد من المحاور الأساسية للدراسة. ويتمثل فيما يلي :

(أ) آراء المبحوثين في مدى مواصلة أبنائهم التعليم بعد الحصول على الثانوية.

(ب) القائمون بمساعدة الأبناء في دراساتهم.

(ج) الجامعات التي يفضل المبحوثون أن يواصل الأبناء تعليمهم فيها وأسباب هذا التفضيل وذلك سواء للذكور أو الإناث على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالمحور الأول حول آراء المبحوثين في مدى مواصلة الأبناء تعليمهم بعد الثانوية فقد كشفت البيانات الميدانية أن حوالي ٩٦,٠ % يرغبون في مواصلة الأبناء تعليمهم سواء بالنسبة للذكور أو للإناث. أي أن هناك إجماعا كبيرا من مجتمع البحث على أهمية التعليم وخاصة التعليم الجامعي.[١]

أما الذين يقومون بمساعدة الأبناء في دراستهم فقد كشفت البيانات الإحصائية أن هناك اختلافا واضحا كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (٢٨)

الذي يقوم بمساعدة الأولاد في دراستهم

المتغيرات	ك	٪
يعتمدون على أنفسهم	٥٤	٢١,٨
الأب	٣٩	١٥,٧
الأم	٢٨	١١,٣
الوالدان	٣٠	١٢,١
مدرسون خصوصيون	٥٣	٢١,٤
الاخوة والأخوات الكبار	٢٤	٩,٧
لا ينطبق	٢٠	٨,١
المجموع	٢٤٨	١٠٠

يوضح هذا الجدول أن الأبناء الذين يعتمدون على أنفسهم قد جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة ٢١,٨ %، في حين أن الذين اعتمدوا على مدرسين خصوصيين قد جاءوا في المرتبة الثانية ٢١,٤ %، ثم يعتمدون على الأب ١٥,٧ %، تليها من يعتمدون على الوالدين ١٢,٤ %، ثم الذين يعتمدون على الأم قد

---

[١] الملاحق، الجداول، (٣٥، ٣٦).

جاءت نسبتهم في المرتبة الخامسة ١١,٣ %، وأخيرا الذين يعتمدون على الإخوة والاخوات الكبار ٩,٧ %.

وهكذا يتضح أن الأبناء الذين يعتمدون على الأسرة في دراساتهم قد بلغت حوالي ٣٦,٧ % سواء كان الأب أو الأم أو الأخوة والأخوات. في حين أن الذين اعتمدوا على أنفسهم ٢١,٨ %، والذين اعتمدوا على مدرسين خصوصيين ٢١,٤ % وهو ما يؤكد على التداخل بين الأسرة والمدرسة.

أما فيما يتصل بالجامعات التي يفضل المبحوثون أن يواصل أبناؤهم الذكور تعليمهم فيها، فقد كشفت البيانات الإحصائية أن حوالي ٧٨,٢ % يرغبون مواصلة أبنائهم في جامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن الذين يرغبون مواصلة أبنائهم في الجامعات الغربية قد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٩ %، ثم الجامعات العربية ولم تبلغ نسبتهم سوى ٢,٨ %.[١] في حين أكد معظم أفراد عينة البحث ٩٤,٤ % أن تواصل البنات تعليمهن في جامعات في دولة الإمارات العربية وانخفضت نسبة من يرغبون مواصلة البنات تعليمهن في جامعات غربية حيث لم تبلغ سوى ١,٢ % ثم الجامعات العربية التي لم تبلغ سوى ٠,٤ %. [٢]

ويرجع اختيار معظم أفراد عينة البحث جامعات دولة الإمارات العربية المتحدة لمواصلة أبنائهم الدراسة الجامعية فيها سواء بالنسبة للذكور أو الإناث إلى عدة عوامل وأسباب وإن كانت تختلف فيما بينهم. فبالنسبة للذكور فقد جاءت أهم الأسباب على النحو التالي : أن جامعات الإمارات توفر معظم الخدمات ٧٧,٠ %، القرب وعدم الاغتراب ٦٠,٩ %، رغبة الأبناء ٥٦,٠ %، قلة التكاليف ٣٨,٧ %، بها جميع التخصصات ١٩,٠ %، إن مستوى الدراسة بجامعات الإمارات أقوى وأفضل من الجامعات الأخرى ١٥,٧ %... الخ. [٣]
أما بالنسبة للإناث، فعلى الرغم من اختيار جامعات الإمارات وتفضيلها على الجامعات الأخرى، إلا أن الأسباب جاءت مختلفة عن تلك الخاصة بالذكور في معظم الأحيان وإن كانت هناك بعض التشابهات. حيث أكدت معظم حالات الدراسة على أن سبب الاختيار هو عدم اختلاط ٩٠,٣ %، وجود سكن آمن للطالبات ٧٦,٦ %، القرب وعدم الاغتراب ٦٢,٩ % أن جامعات الإمارات بها جميع التخصصات ٥٨,٥ %، عدم سفر البنات دون محرم ٤١,٥ %، قلة التكاليف ٣٠,٦ %. أما عن أوجه التشابه فقد جاءت في قلة التكاليف، القرب

---

[٢] الملاحق، جدول رقم (٣٧).

[٢] الملاحق، جدول رقم (٣٨).

[٣] الملاحق، جدول رقم (٣٩)

وعدم الاغتراب وأن جامعات الإمارات بها جميع التخصصات [٤]. أما عن أوجه الاختلاف فقد أكدت الدراسة على عدم اختلاط البنات، ووجود سكن آمن يضمن لهن ذلك، علاوة على ضرورة وجود محرم وهي كلها أمور تعكس القيم الاجتماعية والثقافية التي ترتبط ارتباطا قويا بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فعلى الرغم من كل نواحي التقدم والتغير والانفتاح الثقافي الذي يمر بها مجتمع الإمارات، فكان وما زال مرتبطا بل ومحافظا بصورة قوية على التعاليم الإسلامية.

ويمكن الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بأسباب اختيار جامعات الإمارات بالنسبة للذكور على مستوى الإمارات السبع كما يتضح من الجدول التالي :

[٤] الملاحق، جدول رقم (٤٠).

جدول رقم (٢٩)

أسباب اختيار جامعات الإمارات موزعة حسب الإمارة

المقولات / الإمارات	لا يوجد اختلاط		قلة التكاليف		القرب وعدم الاغتراب		بها جميع التخصصات		رغبة الأبناء		مستوى الدراسة بها أقوى وأفضل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٦	٢٤,٠	٢٠	٢٠,٨	٣٢	٢١,٢	٥	١٠,٦	٣٧	٢٦,٦	٢٠	٥١,٣
دبي	٥	٢٠,٠	١٩	١٩,٨	٣٠	١٩,٩	١٠	٢١,٣	٢٨	٢٠,١	٧	١٧,٩
الشارقة	٢	٨,٠	٩	٩,٤	١٦	١٠,٦	١١	٢٣,٤	١٩	١٣,٧	٣	٧,٧
عجمان	٢	٨,٠	١١	١١,٥	١٥	٩,٩	١٠	٢١,٣	١٣	٩,٤	-	-
أم القيوين	٤	١٦,٠	١١	١١,٥	١٧	١١,٣	١	٢,١	٩	٦,٥	١	٢,٦
رأس الخيمة	٣	١٢,٠	١٦	١٦,٧	٢٤	١٥,٩	٥	١٠,٦	١٩	١٣,٧	٦	١٥,٤
الفجيرة	٣	١٢,٠	١٠	١٠,٤	١٧	١١,٣	٥	١٠,٦	١٤	١٠,١	٢	٥,١
المجموع	٢٥	١٠٠	٩٦	١٠٠	١٥١	١٠٠	٤٧	١٠٠	١٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠

المقولات / الإمارات	الاعتماد على النفس		الحصول على عمل بعد التخرج		سهولة المتابعة		جامعة الإمارات توفر معظم الخدمات		اكتساب لغات أجنبية		فرص انحراف الأبناء أقل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	١٨	٤٧,٤	١٩	٥١,٤	٣٢	٢١,٢	٣٥	١٨,٣	١٩	٥١,٤	٥	٢٧,٨
دبي	٧	١٨,٤	٦	١٦,٢	٣٠	١٩,٩	٤٠	٢٠,٩	٦	١٦,٢	٤	٢٢,٢
الشارقة	٣	٧,٩	٢	٥,٤	١٦	١٠,٦	٢٤	١٢,٦	٢	٥,٤	١	٥,٦
عجمان	-	-	-	-	١٥	٩,٩	٢٤	١٢,٦	-	-	٣	١٦,٧
أم القيوين	٢	٥,٣	٢	٥,٤	١٧	١١,٣	١٨	٩,٤	٢	٥,٤	٣	١٦,٧
رأس الخيمة	٥	١٣,٣	٦	١٦,٢	٢٤	١٥,٩	٢٩	١٥,٢	٦	١٦,٢	١	٥,٦
الفجيرة	٣	٧,٩	٢	٥,٤	١٧	١١,٣	٢١	١١,٠	٢	٥,٤	١	٥,٦
المجموع	٣٨	١٠٠	٣٧	١٠٠	١٥١	١٠٠	١٩١	١٠٠	٣٧	١٠٠	١٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن من أوجه الشبه والاختلاف بين الإمارات السبع فيما يتعلق بأسباب اختيار الأبناء الذكور جامعات الإمارات العربية في كل من دبي وأم القوين يعود في المقام الأول إلى قلة فرص انحراف الأبناء (٢٢,٢ % في الأولى،و ١٦,٧ % في الثانية). بينما يعود السبب الأول في أبوظبي إلى اكتساب لغات أجنبية (٥١,٤ %)، وفي الشارقة وعجمان إلى أن جامعات الإمارات بها كل التخصصات ٢٣,٤ %، ٢١,٣ %. في حين يرجع السبب في رأس الخيمة إلى قلة التكاليف ١٦,٧ %، وفي الفجيرة إلى عدم الاختلاط ١٢,٠ %. كما جاء أيضا عدم الاختلاط يحتل المرتبة السادسة في كل من أبوظبي والشارقة (٢٤,٠ %، ٨,٠ %) على التوالي والخامسة في دبي ٢٠,٠ % والثانية في أم القوين ١٦.٠ % والأولى في الفجيرة ١٢,٠ %. أما القرب وعدم الاغتراب فقد جاء في المرتبة الرابعة في كل من الشارقة ١٠,٦ % وأم القوين ١١,٣ %، والسادسة في دبي ١٩,٩ % والخامسة في عجمان ٩.٩ % والثالثة في رأس الخيمة ١٥,٩ % والثانية في الفجيرة ١١,٣ %، بينما جاء متغير توفر الخدمات بجامعات الإمارات يحتل المرتبة الثالثة في كل من دبي ٢٠,٩ %، والشارقة ١٢,٦ % وعجمان ١٢,٦ % والفجيرة ١١,٠ % بينما احتل المرتبة الخامسة في أم القوين ٩.٩ %.

وينطبق نفس الحال بالنسبة لاختيار جامعات الإمارات لمواصلة البنات تعليمهن على مستوى الإمارات السبع. فعلى الرغم من إجماع عينة الدراسة على اختيار جامعات الإمارات، إلا أن أسباب الاختيار تختلف من إمارة إلى أخرى كما يتضح من هذا الجدول :

جدول رقم (٣٠)

أسباب اختيار جامعات الإمارات لمواصلة البنات تعليمهن فيها موزعة حسب الإمارة

المتغيرات / الإمارات	عدم الاختلاط		قلة التكاليف		القرب وعدم الاغتراب		بها جميع التخصصات		وجود سكن آمن للطالبات		لا يجوز سفر البنت دون محرم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٥٧	٢٥,٤	١٤	١٨,٤	٢٥	١٦,٠	٤١	٢٨,٣	٣٨	٢٠,٠	٣١	٣٠,١
دبي	٤٢	١٨,٨	١٤	١٨,٤	٢٩	١٨,٦	٢٦	١٧,٩	٣١	١٦,٣	١٦	١٥,٥
الشارقة	٢٢	٩,٨	٩	١١,٨	٢٧	١٧,٣	١٦	١١,٠	١٩	١٠,٠	٧	٦,٨
عجمان	٢٥	١١,٢	٩	١١,٨	٢١	١٣,٥	١٥	١٠,٣	٢٥	١٣,٢	٦	٥,٨
أم القوين	٢٠	٨,٩	١٠	١٣,٢	١٥	٩,٦	١١	٧,٦	٢٠	١٠,٥	٩	٨,٧
رأس الخيمة	٣٥	١٥,٦	١١	١٤,٥	١٩	١٢,٢	٢٣	١٥,٩	٣٥	١٨,٤	٢٤	٢٣,٣
الفجيرة	٢٣	١٠,٣	٩	١١,٨	٢٠	١٢,٨	١٣	٩,٠	٢٢	١١,٦	١٠	٩,٧
المجموع	٢٢٤	١٠٠	٧٦	١٠٠	١٥٦	١٠٠	١٤٥	١٠٠	١٩٠	١٠٠	١٠٣	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن تفضيل جامعات الإمارات يعود في المقام الأول في كل من أبوظبي ورأس الخيمة إلى عدم سفر البنت بدون محرم ٣٠,١ %، ٢٣,٣ % على التوالي، بينما جاء هذا المتغير يحتل المرتبة السادسة في كل من دبي والشارقة وعجمان ١٥,٥ %، ٦,٨ %، ٥,٨ % على التوالي وفي المرتبة الخامسة في أم القوين والفجيرة ٨,٧ %، ٩,٧ %. أما عدم الاختلاط فقد احتل المرتبة الأولى في دبي ١٨,٨ %، والثالثة في كل من أبوظبي ٢٥,٤ %، ورأس الخيمة ١٥.٣ %، والرابعة في عجمان وأم القوين والفجيرة ١١,٢ % ٨,٩ %، ١٠,٣ % على التوالي، في حين احتل متغير وجود سكن آمن للطالبات المرتبة الثانية في كل من عجمان وأم القوين ورأس الخيمة ١٣,٢ %، ١٠,٥ %، ١٨,٤ % على التوالي، والمرتبة الثالثة في الفجيرة ١١,٦ % والرابعة في أبوظبي ٢٠,٠ % والشارقة ١٠,٠ %، والخامسة في دبي ١٦,٣ %. أما القرب وعدم الاغتراب فقد احتل المرتبة الأولى في عجمان والفجيرة ١٣,٥ %، ١٢,٨ % والشارقة ١٧,٣ % على التوالي، والمرتبة الثانية في دبي ١٨,٦ %، والثالثة في أم القوين ٩,٦ % والسادسة في كل من أبوظبي ١٦,٠ % ورأس الخيمة ١٢,٢ %، وهكذا يكشف لنا اختلاف الإمارات عن اختلاف الاستجابات أيضا.

٦ - أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) :عوامل الاستمرار :

لاشك أن التعرف على ملامح الثبات والتغير في مدى استخدام أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) يمثل أحد المحاور الأساسية للدراسة الراهنة. وذلك لما يعكسه هذا الجانب من قيم وعادات وتقاليد تم توارثها خلال مراحل تاريخية مختلفة. حيث اعتمد سكان المجتمع على تلك الأساليب في علاج الكثير من الأمراض خلال تلك المراحل التاريخية وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها : توافر تلك الأساليب (الأعشاب، الوصفات ... الخ) في البيئة، طبيعة الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك طبيعة القيم الاجتماعية السائدة. فضلا عن الاعتقاد في أهمية وفاعلية تلك الأساليب في العلاج من العديد من الأمراض.

غير أن تلك التغيرات التي تعرض لها هذا الجانب لا يمكن - بحال من الأحوال - فهمها وتحليلها وتفسيرها بمعزل عن التغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية. فارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وكذلك مستوى الوعي الثقافي والصحي والتعليمي قد انعكس بشكل أو بآخر على استخدام تلك الأساليب التقليدية.

ومن جانب آخر، يمكننا القول أن التغيرات التي شهدها القطاع الصحي على الصعيدين : الكمي والنوعي شأنه شأن القطاعات الأخرى لم تكن تغيرات جذرية. ومن ثم فإن الأساليب التقليدية في العلاج ما تزال موجودة وذات تأثير

فعال في هذا الجانب، على الرغم من التطور الواضح في أساليب العلاج الحديثة والمتطورة والتي من أهم مظاهرها : تطور وتزايد عدد المستشفيات والمؤسسات العلاجية (الحكومية والخاصة) كما ونوعا، والاستخدام المتزايد للأدوية الكيماوية، فضلا عن استخدام النظم الحديثة والأجهزة المتطورة في العلاج، ناهيك عن ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والصحي،... الخ. على الرغم من ذلك، فإن الأساليب التقليدية في العلاج ما تزال موجودة ومستمرة وذلك لمجموعة من العوامل والأسباب التي يمكننا الكشف عنها من خلال البيانات الميدانية التي عبرت عنها استجابات المبحوثين كما هو وارد في الجداول التالية.

أوضحت البيانات الميدانية والتي تتعلق بمدى استخدام المبحوثين وأسرهم للطب الشعبي في العلاج أن حوالي ٦٤,١ % من إجمالي العينة قد أكدوا على استخدامهم لتلك الأساليب، بينما أكد حوالي ٢٥,٠ % من إجمالي العينة على أنهم لا يتعاملون أبدا مع تلك الأساليب التقليدية في العلاج. في حين أشار ١٠,٩ % من المبحوثين إلى أنهم يستخدمون تلك الأساليب أحيانا. [١]

أما بالنسبة لاستخدام الطب الشعبي حسب الإمارة فيمكن الكشف عنها من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٣١)

توزيع أفراد العينة حسب استخدامهم للطب الشعبي والإمارة *

المتغيرات / الإمارة	نعم		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أبوظبي	٤٧	٢٩,٦	٤	١٤,٨	٨	١٢,٩	٥٩	٢٣,٨
دبي	٣٠	١٨,٩	٨	٢٩,٦	١٣	٢١,٠	٥١	٢٠,٦
الشارقة	١٨	١١,٣	٣	١١,١	١١	١٧,٧	٣٢	١٢,٩
عجمان	١٢	٧,٥	٥	١٨,٥	٨	١٢,٩	٢٥	١٠,١
أم القوين	١٤	٨.٨	-	-	٦	٩,٧	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	٢٢	١٣,٨	٣	١١,١	١٠	١٦,١	٣٥	١٤,١
الفجيرة	١٦	١٠,١	٤	١٤,٨	٦	٩,٧	٢٦	١٠,٥
المجموع	١٥٩	١٠٠	٢٧	١٠٠	٦٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

* لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية.

[١] الملاحق، جدول رقم (٤١).

يتضح من البيانات الواردة بالجدول أن هناك أوجه شبه واختلاف بين الإمارات السبع من حيث استخدام الطي الشعبي. حيث جاءت إمارة أبوظبي من أكثر الإمارات استخداما للطب الشعبي ٢٩,٦ %. في حين تأتي في المرتبة الثانية إمارة الشارقة ١١,٣ % وأم القوين ٨.٨ % ورأس الخيمة ١٣,٨ % والفجيرة ١٠,١ %، أما إمارتا دبي وعجمان فقد جاءتا في المرتبة الثالثة ١٨,٩ %، ٧,٥ % على التوالي . حيث أكدت الغالبية العظمى فيهما على استخدام الطب الشعبي أحيانا. بينما أكدت الغالبية العظمى في كل من الشارقة وأم القوين ورأس الخيمة على عدم استخدامهم للطب الشعبي مطلقا.

كما أكدت الدراسة الميدانية أيضا على وجود علاقة طردية قوية جدا بين عمر رب الأسرة واستخدام الطب الشعبي. فكلما زاد عمر رب الأسرة زاد استخدام الطب الشعبي في الأسرة، ويتضح ذلك بصورة جلية من بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة حسب استخدامهم للطب الشعبي وسن رب الأسرة *

المتغيرات / السن	نعم		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٠-٢٩	٨	٥,٠	٧	٢٥,٩	١١	١٧,٧	٢٦	١٠,٥
٣٠-٣٩	١٣	٨,٢	٨	٢٩,٦	٢٥	٤٠,٣	٤٦	١٨,٥
٤٠-٤٩	٥١	٣٢,١	٨	٢٩,٦	٢٣	٣٧,١	٨٢	٣٣,١
٥٠-٥٩	٦١	٣٨,٤	٣	١١,١	٢	٣,٢	٦٦	٢٦,٦
٦٠-٦٩	٢٢	١٣,٨	١	٣,٧	١	١,٦	٢٤	٩,٧
٧٠-٧٩	٤	٢,٥	–	–	–	–	٤	١,٦
المجموع	١٥٩	١٠٠	٢٧	١٠٠	٦٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

* دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ و كا٢ (٧٤٠٦٦٤)

تكشف بيانات هذا الجدول أن نسبة الذين يستخدمون الطب الشعبي دائما تقل في فئات السن الصغيرة حيث بلغت نسبة الفئة العمرية من ٢٠-٢٩ سنة حوالي ٥ % فقط، أخذت في الارتفاع إلى ٨,٢ % في فئة العمر من ٣٠-٣٩ سنة، لتزداد في فئة ٤٠-٤٩ سنة، وكذلك لدى الفئة ٥٠-٥٩ (٣٨,٤ %). في

حين أن الذين لا يستخدمون الطب الشعبي مطلقا تكاد تختفي في فئة من ٧٠-٧٩ سنة، في حين لا تبلغ سوى ١,٦ % فقط في الفئة العمرية من ٦٠-٦٩ لتأخذ في الارتفاع كلما قل السن. وهو ما يؤكد على اختلاف الأجيال الصغيرة عن الأجيال الكبيرة، وخاصة الاتجاه نحو استخدام الطب الحديث. فالجيل الجديد جيل متعلم يلجأ إلى استخدام الطب الحديث على عكس كبار السن وهو ما يؤكد على الاختلاف الثقافي والتنشئة الاجتماعية بين الجيلين.

كما تؤكد الدراسة الميدانية أيضا على وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١و٠، كا٢ (١٨٥٠٥٩١) للعلاقة بين استخدام الطب الشعبي ومستوى التعليم، حيث كشفت الدراسة أن هناك علاقة عكسية قوية جدا، فكلما ارتفع المستوى التعليمي قل استخدام الطب الشعبي كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (٣٣)

توزيع الأسر حسب استخدامهم للطب الشعبي ومستوى التعليم *

المتغيرات / المستوى التعليمي	نعم		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٢٦	١٦,٤	١	٣,٧	-	-	٢٧	١٠,٩
يقرأ ويكتب	٢٥	١٥,٧	٢	٧,٤	-	-	٢٧	١٠,٩
الابتدائية	٣٣	٢٠,٨	٣	١١,١	١	١,٦	٣٧	١٤,٩
الإعدادية	٢٢	١٣,٨	١	٣,٧	١	١,٦	٢٤	٩,٧
الثانوية	٥٠	٣١,٤	٥	١٨,٥	٣	٤,٨	٥٨	٢٣,٤
دبلوم	١	٠,٦	٢	٧,٤	٣	٤,٨	٦	٢,٤
جامعي	٢	١,٣	١٢	٤٤,٤	٤٧	٧٥,٨	٦١	٢٤,٦
ماجستير أو دكتوراه	-	-	١	٣,٧	٧	١١,٣	٨	٣,٢
المجموع	١٥٩	١٠٠	٢٧	١٠٠	٦٢	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

* دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ و كا٢ (١٨٥٠٥٩١)

تكشف بيانات هذا الجدول أن أعلى مستوى لاستخدام الطب الشعبي جاءت عند فئة ١٦,٤ % وتقل عند من يقرأون ويكتبون إلى ١٥,٧ % وتأخذ في الانخفاض التدريجي كلما ارتفع مستوى التعليم حتى تصل إلى درجة تكاد تكون معدومة عند الحاصلين على الماجستير والدكتوراه.

اما عن الأسباب التي أدت إلى استخدام الطب الشعبي في العــــلاج، فقــد كشفت البيانات الإحصائية عن مجموعة من العوامل المتداخلة والمترابطة والتـــي يمكن حصرها حسب أهميتها على النحو التالي : خلو الطب الشــــعبي وخاصــة الأعشاب وغيرها من المواد الكيماوية ٧٠,٦ %، هذا فضـــــلا عــن أن الطــب الشعبي ليس له أعراض جانبية ٦٢,٩ % حيث أن استخدام الأعشاب وغيرهــا لا يسبب أية أمراض أو أعراض أخرى مثل الأدوية الحديثة. و عجز الطب الرسمي والحديث عن معالجة بعض الأمراض ٥٣,٦ % ومن ثم يلجأ الأفراد إلى الطــب البديل. هذا فضلا عن الاعتقاد في أهميته ٣٧,١ %، حيث يعتقــد أفــراد العينــة اعتقادا شبه كامل في فعالية هذا العلاج، كما يلجأ الأفراد أيضـــا إلـــى اســـتخدام الطب الشعبي في حالة تعذر الوصول إلى المستشفى ٣٥,٥ %[1] ولكـــن علـــى الرغم من انتشار هذه الأسباب على مستوى إجمالي العينة في الإمارات المختلفـة، إلا أنه توجد أوجه شبه واختلاف بين تلك الإمارات كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٣٤)

أسباب استخدام الطب الشعبي في العلاج حسب الإمارة.

الأسباب / الإمارات	عندما يعجز الطب الرسمي		تعذر الوصول إلى المستشفى		الاعتقاد في فاعليته		خلوه من المواد الكيماوية		ليس له أعراض جانبية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٢٥	١٨.٨	٢٥	٢٨,٤	٢٦	٢٨,٣	٥١	٢٩,١	٣٣	٢١,٢
دبي	٣٢	٢٤.١	١٤	١٥,٩	١٤	١٥,٢	٣٢	١٨,٣	٣٣	٢١,٢
الشارقة	١٧	١٢.٨	٨	٩,١	١٠	١٠,٩	٢١	١٢,٠	٢١	١٣,٥
عجمان	١٥	١١.٣	٩	١٠,٢	٩	٩,٨	١٤	٨,٠	١٨	١١,٥
أم القوين	١٠	٧.٥	١٠	١١,٤	١٠	١٠,٩	١٤	٨,٠	١٤	٩,٠
رأس الخيمة	١٩	١٤.٣	١٢	١٣,٦	١٢	١٣,٠	٢٤	١٣,٧	٢٤	١٥,٤
الفجيرة	١٥	١١.٣	١٠	١١,٤	١١	١٢,٠	١٩	١٠,٩	١٣	٨,٣
المجموع	١٣٣	١٠٠	٨٨	١٠٠	٩٢	١٠٠	١٧٥	١٠٠	١٥٦	١٠٠

تكشف بيانات هذا الجدول أن هناك تشابها بين إمارات الشارقة وعجمـــان ورأس الخيمة، حيث أكد معظم أفراد العينة فيها أن استخدامهم للطـــب الشـــعبي يرجع إلى أن هذا الطب ليس له أعراض جانبية، وجاء هذا المتغير في المرتبـــة الأولى (١٣,٥ %، ١١,٥ %، ١٥,٤ %) على التوالي، في حين جاء هذا العـــامل

[1] الملاحق، جدول رقم (٤٢).

يحتل المرتبة الرابعة في إمارة أبوظبي ٢١,٢ %، والمرتبة الثانيـــة فـــي دبـــي ٢١,٢ %، والثالثة ٩,٠ % في أم القوين، والخامسة ٨,٣ % في الفجيرة.

أما المتغير الخاص بخلو الطب الشعبي من المواد الكيماوية فقد جاء فـــي المرتبة الأولى في إمارة أبوظبي ٢٩,١ % والثالثة في كل من إمارة دبـــي ١٨,٣ %، والشارقة ١٢,٠ %، ورأس الخيمة ١٣,٧ % وفي المرتبة الرابعة في كـــل من أم القوين ٨,٠ % والفجيرة ١٠,٩ %. وربما جاءت هـــذه التشـــابهات مـــن انتشار القيم والعادات والتقاليد إلى أصول واحدة في جميع هذه الإمـــارات. أمـــا نواحي الاختلاف فقد جاءت من اختلاف درجات التحضر والتقدم والوعي الثقـافي والاجتماعي لا سيما وأن إمارة أبوظبي تنتشر فيها مراكز الطب الشعبي الحديثـة التي تجمع بين الطب التقليدي والطب الحديث وهو مـــا ينتشـــر علـــى مسـتوى العالم.

أما عن العلاقة بين أسباب استخدام الطب الشعبي في العلاج والمستـــوى التعليمي، فيمكن توضيحها من خلال بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (٣٥)

أسباب استخدام الطب الشعبي في العلاج والمستوى التعليمي

الأسباب / المستوى التعليمي	عندما يعجز الطب الرسمي		تعذر الوصول إلى المستشفى		الاعتقاد في فاعليته		خلوه من المواد الكيماوية		ليس له أعراض جانبية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	-	-	٢٧	٣٠,٧	٢٧	٢٩,٣	٢٤	١٣,٧	-	-
يقرأ ويكتب	-	-	٢٦	٢٩,٥	٢٧	٢٩,٣	٢٦	١٤,٩	-	-
الابتدائية	-	-	٣٥	٣٩,٨	٣٧	٤٠,٢	٣٧	٢١,١	٣٣	٢١,٢
الإعدادية	-	-	-	-	١	١.١	٢٤	١٣,٧	٢٢	١٤,١
الثانوية	٥٨	٤٣,٦	-	-	-	-	٥٨	٣٣,١	٤٧	٣٠,١
دبلوم	٦	٤,٥	-	-	-	-	٦	٣,٤	٤	٢,٦
جامعي	٦١	٥٤,٩	-	-	-	-	-	-	٥٠	٣٢,١
ماجستير أو دكتوراه	٨	٦,٠	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٣٣	١٠٠	٨٨	١٠٠	٩٢	١٠٠	١٧٥	١٠٠	١٥٦	١٠٠

توضح البيانات الواردة بهذا الجدول أنه على الرغم من عدم وجود دلالـــة إحصائية بين أسباب استخدام الطب الشعبي والمستوى التعليمـــي، فـــإن النســـب المئوية تكشف عن تلك العلاقة. حيث وجد ارتباط قوي بيـــن اســـتخدام الطـــب

الشعبي عندما يعجز الطب الرسمي والمستوى التعليمي، حيث أن أعلـــى نســبة جاءت من أصحاب التعليم الجامعي ٤٥,٩ % تليها نسبة الحاصلين على الثانويـــة ٤٣,٦ % ثم الحاصلون على الماجستير والدكتوراه ٦.٠٥ % وأخـــيرا التعليــم الفني ٤,٥ %.

أما فيما يتعلق باستخدام الطب الشـــعبي نتيجـــة تعـــذر الوصـــول إلـــى المستشفى فجاءت أعلى نسبة لدى فئة الحاصلين على الابتدائيـــة ٣٩,٨ %، ثـــم الأميين ٣٠,٧ % وأخيرا من يقرأ ويكتب ٢٩,٥ %. بينما جاءت نسب الاعتقـــاد في فاعلية الطب الشعبي على النحو التالي :الابتدائية وتمثل أعلى فئـــة ٤٠,٢ % يليها من يقرأون ويكتبون والأميون ٢٩,٣ %. في حين أن الذين أكدوا علـــى خلوه من المواد الكيماوية فقد ارتفعت عند الحاصلين علـــى الثانويـــة ٣٣,١ %، تليها الابتدائية ٢١,٩ % ثم مـــن يقـــرأون ويكتبـــون ١٤,٩ %، ثـــم الأميـــون والحاصلون على الإعدادية ١٣,٧ % وأخيرا الحاصلون على التعليم الفنـــي ٣,٤ %. أما الذين أكدوا على أن الطب الشعبي ليست له أعراض جانبية فقـــد جـــاءت مرتبطة تماما بالمستوى التعليمي حيث أن أعلـــى فئـــة ٣٢,١ % جـــاءت لـــدى الحاصلين على تعليم جامعي، يليها الحاصلون على الثانوية العامة ٣٠,١ % ثـــم الحاصلون على الابتدائية ٢١,٢ % ثم الإعدادية ١٤,١ % وأخـــيرا الحـــاصلون على دبلومات ٢,٦ %.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين أسباب استخدام الطب الشعبي والسن فيمكـــن الكشف عنها من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٣٦)

أسباب استخدام الطب الشعبي في العلاج وفقا لمتغير السن

الأسباب / السن	عندما يعجز الطب الرسمي		تعذر الوصول إلى المستشفى		الاعتقاد في فاعليته		خلوه من المواد الكيماوية		ليس له أعراض جانبية	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠-٢٩	٢٥	١٨.٨	-	-	-	-	١٤	٨,٠	-	-
٣٠-٣٩	٤٠	٣٠,١	-	-	٣	٣.٣	١٧	٩,٧	٤١	٢٦,٣
٤٠-٤٩	٥٣	٣٩,٨	١٩	٢١,٦	١٩	٢٠,٧	٥٧	٣٢,٦	٧٣	٤٦,٨
٥٠-٥٩	١٥	١١,٣	٤٢	٤٧,٧	٤٢	٤٥,٧	٦٣	٣٦,٠	٤٢	٢٦,٩
٦٠-٦٩	-	-	٢٣	٢٦,١	٢٤	٢٦,١	٢٤	١٣,٧	-	-
٧٠-٧٩	-	-	٤	٤,٥	٤	٤,٣	-	-	-	-
المجموع	١٣٣	١٠٠	٨٨	١٠٠	٩٢	١٠٠	١٧٥	١٠٠	١٢٦	١٠٠

توضح البيانات السابقة، أنه على الرغم من عدم وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية إلا أن النسب المئوية تكشف عن وجود ارتباط واضح بين السن وأسباب استخدام الطب الشعبي. حيث أكد أفراد العينة أنه بالنسبة للسبب الأول (عجز الطب الرسمي) إن معظم من أكد على هذا العامل هم أصحاب السن الصغيرة من ٢٠ وأقل من ٤٩ سنة حيث جاءت الفئة العمرية من ٤٠-٤٩ سنة تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٣٩,٨ %، تليها الفئة العمرية من ٣٠-٣٩ سنة ٣٠,١ %، ثم ٢٠-٢٩ سنة ١٨,٨ % وتأتي الفئة العمرية ٥٠-٥٩ سنة في المرتبة الأخيرة ١١,٣ % . بينما يختفي هذا العامل تماما في فئتي من ٦٠-٦٩ سنة ومن ٧٠-٧٩ سنة.

أما بالنسبة للمتغير الثاني (تعذر الوصول إلى المستشفى، فقد جاء على عكس المتغير الأول حيث ارتبط بالفئات العمرية الكبيرة حيث احتلت فئة من ٥٠-٥٩ سنة المرتبة الأولى ٤٧,٧ % تليها فئة العمر من ٦٠-٦٩ سنة ٢٦,١ %، ثم من ٤٠-٤٩ سنة ٢١,٦ % وفي المرتبة الأخيرة من ٧٠-٧٩ سنة ٤,٥ %. أما فيما يتعلق بالاعتقاد في فعالية الطب الشعبي فقد جاءت متشابهة مع المتغير الثاني حيث ارتبطت أيضا بالفئات العمرية الكبيرة حيث احتلت فئة من ٥٠-٥٩ سنة المرتبة الأولى ٤٥,٧ %، تليها ٦٠-٦٩ سنة ٢٦,١ %، ثم ٤٠-٤٩ سنة ٢٠,٧ %. بينما جاء المتغير الخاص بخلو الطب الشعبي من المواد الكيماوية يجمع بين فئات السن الكبيرة والصغيرة حيث جاءت الفئة العمرية من

٥٠-٥٩ سنة تحتل المرتبة الأولى ٣٦,٠ %، وجاءت الفئة العمرية من ٤٠-٤٩ سنة في المرتبة الثانية ٣٢,٦ %، كما أن حوالي ١٧,٧ % جاءت في الفئة العمرية من ٢٠-٣٩ سنة، والفئة العمرية من ٦٠-٦٩ سنة ١٣,٧ %. في حين جاء المتغير الخاص بأن الطب الشعبي ليس له أعراض جانبية تنتشر بين فئات السن الصغيرة وبصورة واضحة حيث احتلت الفئتان من ٤٠-٤٩ سنة، ٣٠-٣٩ سنة نسبة ٧٣,١ % في حين أن الفئة العمرية من ٥٠-٥٩ سنة لا تمثل سوى ٢٦,٩ % فقط. وهو ما يؤكد على ارتباط هذا العامل بالفئات العمرية الصغيرة نظرا لارتفاع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي.

ويؤكد أيضا أفراد عينة البحث على أن هناك أمراضا معينة هي التي تدفعهم إلى استخدام الطب الشعبي، ويمكن الكشف عنها من واقع بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (٣٧)

الحالات التي يلجأ فيها أفراد الأسرة إلى استخدام الطب الشعبي.

المتغيرات	ك	%
الأمراض الناشئة عن السحر	١٤	٥,٦
آلام البطن والجهاز الهضمي	٥٣	٢١,٤
آلام الرأس والصداع بأنواعه	٤٥	١٨,١
آلام الحمل والولادة	٨٠	٣٢,٣
السكري	٩٤	٣٧,٩
الأمراض الجلدية والحساسية	٧٤	٢٩,٨
الأسنان والأذن	٦٧	٢٧,٠
الأمراض البسيطة كالإسهال والامساك	٨٠	٣٢,٣
الأعصاب والحسد والعين الشريرة	٢٣	٩,٣
الصفراء	٢٦	١٠,٥

فقد جاءت الأمراض التي يعالجها الطب الشعبي حسب أهميتها على النحو التالي : أمراض السكري ٣٧,٩ %، آلام الولادة ٣٢,٣ %، أمراض الإسهال والامساك ٣٢,٣ %، الأمراض الجلدية والحساسية ٢٩,٨ %، آلام الأسنان والأذن ٢٧%، آلام البطن والجهاز الهضمي ٢١,٤ % آلام الرأس والصداع بأنواعه ١٨,١ %، الصفراء ١٠,٥ % الأعصاب والحسد والعين الشريرة ٩,٣ %، وأخيرا الأمراض الناشئة عن السحر ٥,٦ %.

وعلى الرغم من انتشار الطب الشعبي على مستوى الإمارات السبع وانتشار استخدامه لمعالجة هذه الأمراض، إلا أنه توجد بعض نقاط الشبه والاختلاف بين هذه الإمارات فيما يتعلق بترتيب هذه الأمراض ومعالجتها كما يتضح من جدول رقم (٣٨)

جدول رقم (٣٨)

توزيع الأسر حسب الأمراض التي يستخدمون فيها العلاج الشعبي وفقاً للإمارة .

الأمراض / الإمارات	الأمراض الناشئة عن السحر		آلام البطن والجهاز الهضمي		آلام الرأس والصداع بأنواعه		آلام الحمل والولادة		السكري		الأمراض الجلدية والحساسية		الأسنان والأذن		الإسهال والامساك		الأعصاب والجسد		الصفراء	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أبوظبي	٥	٣٥,٧	١٧	٣٢,١	١٥	٣٣,٣	٢٤	٣٠,٠	٢٩	٣٠,٩	٢٥	٣٣,٨	١٨	٢٦,٩	١٨	٢٢,٥	١١	٤٧,٨	١٣	٥٠,٠
دبي	-	-	١٠	١٨,٩	٧	١٥,٦	١٢	١٥,٠	١٩	٢٠,٢	١٣	١٧,٦	١٢	١٧,٩	٢٠	٢٥,٠	٢	٨,٧	٢	٧,٧
الشارقة	-	-	٤	٧,٥	٣	٦,٧	٨	١٠,٠	١٣	١٣,٨	٥	٦,٨	٧	١٠,٤	٨	١٠,٠	-	-	١	٣,٨
عجمان	١	٧,١	٦	١١,٣	٢	٤,٤	٧	٨,٨	٧	٧,٤	٣	٤,١	٦	٩,٠	٩	١١,٣	١	٤,٣	١	٣,٨
ام القوين	١	٧,١	٢	٣,٨	٥	١١,١	١٠	١٢,٥	٦	٦,٤	٩	١٢,٢	٨	١١,٩	٤	٥,٠	٢	٨,٧	٢	٧,٧
رأس الخيمة	٤	٢٨,٦	٧	١٣,٢	٥	١١,١	١٠	١٢,٥	١٢	١٢,٨	١٠	١٣,٥	٨	١١,٩	١١	١٣,٨	٤	١٧,٤	٤	١٥,٤
الفجيرة	٣	٢١,٤	٧	١٣,٢	٨	١٧,٨	٩	١١,٣	٨	٨,٥	٩	١٢,٢	٨	١١,٩	١٠	١٢,٥	٣	١٣,٠	٣	١١,٥
المجموع	١٤	١٠٠	٥٣	١٠٠	٤٥	١٠٠	٨٠	١٠٠	٩٤	١٠٠	٧٤	١٠٠	٦٧	١٠٠	٨٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٢٦	١٠٠

جدول رقم (٣٩)

توزيع الأسر حسب الأمراض التي يستخدمون فيها العلاج الشعبي حسب سن رب الأسرة

الأمراض / السن	الأمراض الناشئة عن السحر		آلام البطن والجهاز الهضمي		آلام الرأس والصداع بأنواعه		آلام الحمل والولادة		السكري		الأمراض الجلدية والحساسية		الأسنان والأذن		الإسهال والإمساك		الأعصاب والحسد		الصفراء	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠-٢٩	–	–	٧	١٣,٢	–	–	–	–	٨	٨,٥	–	–	–	–	١٥	١٨,٨	–	–	–	–
٣٠-٣٩	–	–	٨	١٥,١	–	–	١	١,٣	١٣	١٣,٨	–	–	٢	٣,٠	١٦	٢٠,٠	–		–	–
٤٠-٤٩	–	–	٨	١٥,١	–	–	١٤	١٧,٥	٤٢	٤٤,٧	–	–	١٦	٢٣,٩	٣٤	٤٢,٥	–	--	–	–
٥٠-٥٩	–	–	٣	٥,٧	٢٣	٥١,١	٤٠	٥٠,٠	٢٩	٣٠,٩	٤٨	٦٤,٩	٣١	٤٦,٣	١٤	١٧,٥	–	–	–	–
٦٠-٦٩	١١	٧٨,٦	٢٣	٤٣,٤	١٩	٤٢,٢	٢١	٢٦,٣	١	١,١	٢٢	٢٩,٧	١٥	٢٢,٤	١	١,٣	١٩	٨٠٦	٢٢	٨٤,٦
٧٠-٧٩	٣	٢١,٤	٤	٧,٥	٣	٦,٧	٤	٥,٠	١	١,١	٤	٥,٤	٣	٤,٥	–	–	٤	١٧.٤	٤	١٥,٤
المجموع	١٤	١٠٠	٥٣	١٠٠	٤٥	١٠٠	٨٠	١٠٠	٩٤	١٠٠	٧٤	١٠٠	٩٧	١٠٠	٨٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٢٦	١٠٠

فقد جاء استخدام الطب الشعبي لمعالجة أمراض السكري تحتل المرتبة الأولى في إمارة الشارقة ١٣,٨ %، بينما جاء هذا المتغير يحتل المرتبة الثانية في دبي ٢٠,٢ %، والرابعة في عجمان ٧,٤ % والسابعة في كل من أبو ظبي ٣٠,٩ % ورأس الخيمة ١٢,٨ % والثامنة في أم القوين ٦,٤ % والعاشرة في الفجيرة ٨,٥ %. أما علاج آلام الحمل والولادة فقد جاء في المرتبة الأولى في أم القوين ١٢,٥ % في حين جاء في المرتبة الثالثة في كل من الشارقة ١٠% وعجمان ٨.٨ %، وفي المرتبة الثامنة في كل من أبو ظبي ٣٠% ورأس الخيمة ١٢,٥ % ثم المرتبة التاسعة في الفجيرة ١١,٣ %. وينطبق نفس الحال تقريبا على معظم الأمراض الأخرى وهو ما يؤكد أن هناك تشابهات بين هذه الإمارات بحكم القيم والعادات والتقاليد التي ترجع إلى الأصول القبلية. كما توجد أيضا بعض الاختلافات وفقا لدرجة التحضر والانفتاح على العالم الخارجي وثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، علاوة على اختلاف درجات الوعي الاجتماعي والثقافي والصحي من إمارة إلى أخرى.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين توزيع الأسر حسب الأمراض التي يستخدمون فيها الطب الشعبي وسن رب الأسرة، فيمكن الكشف عنها من خلال **البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٩).**

تؤكد بيانات هذا الجدول أن الأفراد الذين استخدموا الطب الشعبي في علاج آلام البطن والجهاز الهضمي ١٣,٢ %، والسكري ٨,٥%، والإسهال ١٨,٨% تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٢٩ سنه. وهو نفس الحال بالنسبة للفئة العمرية من ٣٠- ٣٩ سنه بالإضافة إلى آلام الأسنان ٣% والأم الولادة ١,٣%. ولم تختلف الحال أيضا بالنسبة للفئة العمرية من ٤٠-٤٩ سنه، وهو ما يؤكد على أن الفئة العمرية من ٢٠ وحتى ٤٩ سنه كان استخدامهم للطب الشعبي قاصرا على معالجة بعض الأمراض البسيطة والتي لا تتجاوز خمسة أمراض فقط. في حين جاء الوضع مختلفا تماما مع الفئات العمرية من ٥٠- ٥٩ سنه، ٦٠ – ٦٩، ٧٠ – ٧٩ سنه حيث تزايد لدي هذه الأعمار استخدام الطب الشعبي حتى شمل كل هذه الأمراض سالفة الذكر. بمعنى أنه كلما ارتفع السن ازداد استخدام الطب الشعبي في معالجة الأمراض والعكس صحيح.

ومن ثم فإن استمرار استخدام أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) في علاج العديد من الأمراض على الرغم من التطور الواضح في مجال الأساليب الحديثة (الطب الحديث) إنما يعد مؤشرا يدل على قوة وتأثير تلك الأساليب التقليدية وما تعكسه من قيم وعادات وتقاليد ارتبطت لفترات تاريخية مختلفة بالظروف البنائية والثقافية لمجتمع الإمارات. وهذا يعني أن التغيرات

الثقافية التي يمر بها المجتمع على الرغم من أنها أدت إلى ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي وجاءت انعكاسا أيضا لتطور وسائل الإعلام والارتفاع المتزايد لمستوى التحضر، إلا أن تلك التغيرات لم تقض تماما على بعض العناصر التقليدية للثقافة والتي تتمثل في بعض جوانبها في استمرار القيم والمعتقدات التي ترتبط باستخدام الأساليب التقليدية في علاج العديد من الأمراض بالرغم من التطور الواضح في أساليب العلاج الحديثة على المستويين الكمي والنوعي. كما أن استمرار تلك الأساليب التقليدية في العلاج إنما يعبر عن فاعلية وتأثير عناصر ومكونات البناء القبلي التقليدي، فضلا عن تأثير العوامل الأخرى التي تحدثنا عنها سالفا.

٧ - ملامح الثبات والتغير في بعض القيم الاجتماعية الأسرية :

لاشك أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية لم تكن فقط تغيرات على مستوى الشكل والحجم وعدد الأبناء والوظائف، وإنما جاءت هذه التغيرات أيضا على مستوى القيم الاجتماعية الأسرية والتي كانت – وما تزال – تشكل محورا أساسيا يرتبط ببنية الأسرة وتكوينها الاجتماعي والثقافي. ولذلك فإن التعرف على التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية للأسرة الإماراتية، والعوامل المختلفة المسئولة عن تلك التغيرات، وكذلك التعرف على القيم الأسرية التي لم تتغير والعوامل المسئولة عن استمرار تلك القيم، يمثل محورا أساسيا من محاور الدراسة الراهنة.

وتكمن أهمية هذا المحور في أن القيم التي تتبناها الأسرة سواء كانت قيما تقليدية أو حديثة تلعب دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومن ثم تنعكس بشكل واضح على تكوينهم الاجتماعي والثقافي والفكري والسلوكي.

وانطلاقا من ذلك، فإن فهم وتحليل وتفسير منظومة القيم الاجتماعية التي تتبناها الأسرة يصعب الكشف عنها بمعزل عن التغيرات البنائية والثقافية التي يشهدها مجتمع الإمارات. تلك التغيرات التي تتم في إطار محلي وإقليمي وعالمي. ولذلك فإننا نتناول في هذا المحور ملامح الثبات والتغير في بعض القيم الاجتماعية الأسرية، وتفسيرها في ضوء العوامل المختلفة الداخلية والخارجية , ويمكننا تحديد بعض القيم الاجتماعية الأسرية فيما يلي :-

١- **أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا والقيم المرتبطة بها.**

٢- **الآثار المترتبة على استخدام الخدم في المنازل والقيم التي تعكسها.**

٣- **القيم المتعلقة بالسلطة واتخاذ القرارات.**

٤- **القيم الاجتماعية الخاصة بعمل المرأة خارج المنزل.**

ويمكننا الكشف عن تلك الملامح الخاصة بالثبات والتغير في هذه القيم من خلال بيانات ومعطيات الدراسة الميدانية، وتفسير تلك البيانات في ضوء التغيرات التي يمر بها مجتمع الإمارات والتي تعد إنعكاسا لمجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة والمتفاعلة ليس فقط على الصعيد المحلي ولكن أيضا على الصعيدين : الإقليمي والعالمي.

١- أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا والقيم المرتبطة بها :

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من قيم اجتماعية وأساليب متنوعة لتربية وتنشئة الأبناء والتي تسهم بشكل إيجابي أحيانا وسلبي أحيانا أخرى في تكوينهم الاجتماعي والنفسي والتربوي والثقافي والوجداني من أهم الوظائف التي كانت تتولاها الأسرة العربية في ظل ظروف المجتمع العربي التقليدي. غير أن التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة ومنذ حصولها على استقلالها السياسي، ونتيجة لتطور نظم التعليم ووسائل الإعلام وارتفاع معدلات التحضر قد انعكست بشكل واضح على واقع الأسرة العربية وبنائها وتكوينها وأدوارها ووظائفها التقليدية، فضلا عن تغير منظومة القيم الاجتماعية التي تحكم وتنظم العلاقات الاجتماعية داخل إطارها الاجتماعي.

ومن ثم فإن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لمجتمع الإمارات والذي شهد تغيرات واضحة على كافة الأصعدة والمستويات : الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي انعكست بشكل أكثر وضوحا على واقع الأسرة الإماراتية من حيث بنائها وتكوينها وخصائصها الوظيفية. غير أن تلك التغيرات لم تكن جذرية، بمعنى اختفاء تام لكل العناصر والمكونات التقليدية، وإنما ظلت كثير من تلك العناصر والخصائص والمكونات مستمرة ومتجاورة ومتداخلة مع العناصر والخصائص والمكونات الحديثة والتي تعكس التغيرات التي يشهدها المجتمع. ولذلك فان تنوع وتباين أساليب التنشئة الاجتماعية (التقليدية والحديثة) يمكننا الكشف عنه من واقع البيانات الميدانية ومن خلال المقارنة بين الأساليب التي يستخدمها الآباء الآن في تربية الأبناء، وتلك التي كان يستخدمها الأجداد خلال مراحل سابقة في تنشئة أبنائهم. وما هي أوجه الشبه والاختلاف بين تنشئة الآباء (أرباب الأسر) وتنشئة الأبناء ؟. وما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام أي من الأساليب ومتغير السن وتباين المستوى التعليمي للآباء ؟

ويمكننا التعرف على تلك الأساليب التقليدية والحديثة والسمات العامة المشتركة والفروق النوعية من خلال تحليل البيانات الميدانية والتي تمثل

الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية الأبناء، وتلك التي كانت سائدة في تنشئة الآباء خلال مراحل ما قبل التغير.

لقد كشفت الدراسة الميدانية أن هناك أساليب عديدة ومتنوعة في تنشئة الأبناء كما عبرت عنها استجابات الآباء، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٠)

الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية الأبناء.

المتغيرات	ك	٪
ضرب الأولاد كلما أخطأوا.	١١	٤.٤
ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى	٢٣١	٩٣,١
عدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف	١٥	٦,٠
الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة.	١٧٩	٧٢,٢
الانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية.	٩٥	٣٨,٣

تكشف البيانات السابقة عن أن أسلوب ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى يعد الأسلوب الأكثر انتشارا حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة ٩٣,١ %. ثم الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة حيث جاء في المرتبة الثانية ٧٢,٢ %. بينما جاء أسلوب الإهمال والانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية في المرتبة الثالثة ٣٨,٣ %. في حين أخذت الأساليب الأخرى تحصل على مراتب متدنية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث جاء أسلوب ضرب الأولاد تحت ضغط أية ظروف يحتل المرتبة الرابعة بنسبة لا تتعدى ٦,٠ %، وكذلك أسلوب ضرب الأولاد كلما أخطأوا ٤.٤ % فقط.

أما عن تنشئة الآباء فقد أوضحت البيانات الإحصائية أن هناك أوجه شبه واختلاف بين تنشئتهم، وتنشئة الأبناء. ويمكن الكشف عنها من البيانات الواردة بهذا الجدول.

جدول رقم (٤١)

الأساليب التي كانت سائدة في تنشئة الآباء.

المتغيرات	ك	%
عدم قضاء وقت أطول مع الأولاد على عكس ما كان يفعله الأباء معنا .	١٣٥	٥٤,٤
عدم العناية بالأولاد على عكس ما كان يفعله الآباء معنا.	٨٩	٣٥,٩
مراقبة الأبناء أكثر مما كان يفعله الآباء معنا	١٣٨	٥٥,٦
التربية الصارمة جدا من قبل الأباء معنا.	١٠٢	٤١,١
عندما كنا نخطئ في شئ كان الآباء يضربوننا.	١٢٩	٥٢,٠

لقد كشفت البيانات الإحصائية أن أكثر الأساليب انتشارا في تنشئة الآباء وتختلف عن تنشئة الأبناء أن أبناء اليوم يتلقون مراقبة من الآباء أكثر مما كان يفعله الأجداد مع الآباء. حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥,٦ %، في حين جاء الأسلوب الثاني أكثر فاعلية لصالح الآباء من الأبناء، حيث أن الآباء كانوا يتلقون رعاية كاملة من الآباء حيث كان الآباء يقضون وقتا طويلا مع أبنائهم يناقشون أمور الأسرة والكل مترابط ومتماسك، وذلك على عكس تنشئة الأبناء اليوم. فالآباء لا يقضون فترات طويلة مع أبنائهم وذلك لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد جاء هذا الأسلوب في المرتبة الثانية بنسبة ٥٤,٤ %. في حين جاء أسلوب الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٢,٠ % حيث أن الآباء كانوا يضربون الأبناء عندما يخطئون في شيء، وهنا يتشابه الآباء مع الأبناء في هذا الأسلوب الذين تعرضوا له، وربما انتقل إلى الأبناء بسبب تلك التنشئة التي مر بها الآباء. بينما جاء أسلوب التربية الصارمة جدا من قبل الآباء في المرتبة الرابعة وحظى على نسبة ٤١,١ %، وفي المرتبة الأخيرة أسلوب العناية والاهتمام بالأبناء ٣٥,٩ %، وهو على عكس ما يفعله الآباء مع الأبناء في الفترة الحالية. وربما يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى تغير الظروف والأوضاع وبخاصة الأوضاع الاقتصادية وزيادة الدخل.

وعلى الرغم من عدم وجود علاقة إحصائية دالة بين الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية الأبناء ومتغير السن، إلا أن النسب الإحصائية تشير إلى أن هناك جوانب اتفاق واختلاف بين عينة الدراسة كما يتضح ذلك من هذا الجدول :

جدول (٤٢)

الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية الأبناء وفقا لمتغير السن

الأساليب / السن	ضرب الأولاد كلما أخطأوا		ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى		عدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف		الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة		الانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠-٢٩	-	-	٢٠	٨,٧	٤	٢٦,٧	٢٤	١٣,٤	٢	٢,١
٣٠-٣٩	١	٩,١	٣٩	١٦,٩	٧	٤٦,٧	٤٤	٢٤,٦	٧	٧,٤
٤٠-٤٩	٦	٥٤,٥	٧٨	٣٣,٨	٤	٢٦,٧	٦٣	٣٥,٢	٤٢	٤٤,٢
٥٠-٥٩	٣	٢٧,٣	٦٦	٢٨,٦	-	-	٤٠	٢٢,٣	٣٧	٣٨,٩
٦٠-٦٩	١	٩,١	٢٤	١٠,٤	-	-	٨	٤,٥	٦	٦,٣
٧٠-٧٩	-	-	٤	١,٧	-	-	-	-	١	١.١
المجموع	١١	١٠٠	٢٣١	١٠٠	١٥	١٠٠	١٧٩	١٠٠	٩٥	١٠٠

لقد أكدت الدراسة أنه كلما ازداد السن عن ٦٠ سنة فأكثر، فضل الآباء أسلوب ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى (٦٠-٦٩) ١٠,٤ %، (٧٠-٧٩) ١,٧ %، بينما يقل هذا الأسلوب كلما صغر السن. كما أن هناك ارتباطا أيضا بين الانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية وبين السن، حيث تزايدت معدلات الانشغال عن الأبناء كلما ارتفع السن ٤٠ سنة فأكثر ويقل الانشغال كلما قل السن. في حين أكد صغار السن من الآباء (٢٠-٢٩، ٣٠-٣٩ سنة) على عدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف، هذا فضلا عن الحرص على متابعة الأولاد يزداد كلما صغر سن الآباء وبخاصة صغار السن عن كبار السن، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على أساليب تنشئة الأبناء التي تجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة معا.

أما عن العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية التي يتبعها الآباء في تنشئة الأبناء والمستوى التعليمي للآباء، فلم تكشف الدراسة عن وجود فروق إحصائية ذات دلالة في حين كشفت البيانات الإحصائية والنسب المئوية عن وجود أوجه شبه واختلاف بين عينة الدراسة كما تكشف البيانات الواردة بالجدول التالي :

جدول رقم ([illegible])

الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية الأبناء وفقا للمستوى التعليمي

الأساليب / المستوى التعليمي	ضرب الأولاد كلما أخطئوا (ك)	(٪)	ضرب الأولاد إذا أخطئوا كلما فشلت الأساليب الأخرى (ك)	(٪)	عدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف (ك)	(٪)	الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة (ك)	(٪)	الانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية (ك)	(٪)
أمي	١٠	٩٠.٩	٢٧	١١.٧	–	–	٩	٥.٠	١٠	١٠.٥
يقرأ ويكتب	١	٩.١	٢٧	١١.٧	–	–	١٧	٩.٥	١٢	١٢.٦
الابتدائية	–	–	٣٧	١٦.٠	–	–	٢٢	١٢.٣	٢٩	٣٠.٥
الإعدادية	–	–	٢٤	١٠.٤	–	–	١٧	٩.٥	٢٠	٢١.١
الثانوية	–	–	٥٦	٢٤.٢	–	–	٤٣	٢٤.٠	٢٢	٢٣.٢
الدبلوم	–	–	٤	١.٧	٢	١٣.٣	٦	٣.٤	٢	٢.١
الجامعي	–	–	٥٢	٢٢.٥	٩	٦٠.٠	٥٧	٣١.٨	–	–
ماجستير أو دكتوراه	–	–	٤	١.٧	٤	٢٦.٧	٨	٤.٥	–	–
المجموع	١١	١٠٠	٢٣١	١٠٠	١٥	١٠٠	١٧٩	١٠٠	٩٥	١٠٠

أوضحت الدراسة أن هناك ارتباطا وثيقا بين المستوى التعليمي وأساليب التنشئة الاجتماعية، فلقد أكد ٩٠.٩% من عينة البحث والتي تقع في فئة الأمية على ضرب الأولاد كلما أخطأوا، بينما جاءت نسبة الذين يؤكدون على نفس الأسلوب من الذين يقعون في فئة يقرأون ويكتبون فقط ٩.١ %، في حين أن الحاصلين على شهادات بدءا بالابتدائية وحتى الحاصلين على ماجستير ودكتوراه لم يؤكدوا صحة هذا الأسلوب في التنشئة الاجتماعية. أما الحاصلون على شهادات (الدبلوم – والتعليم – الجامعي والماجستير والدكتوراه)، فقد أكدوا على عدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف، وإذا كان الحاصلون على تعليم ثانوي قد أكدوا على ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى حيث جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤.٢ %، تلاه الذين يقع مستواهم التعليمي في فئة الأمية، والذين يقرأون ويكتبون والحاصلون على الابتدائية في المرتبة الثانية. كما جاء هذا الأسلوب في المرتبة الثالثة للحاصلين على تعليم جامعي وماجستير ودكتوراه، بينما احتل المرتبة الرابعة لفئة الحاصلين على الدبلوم.

كما أكدت الدراسة أيضا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انتشر أسلوب الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة، ويقل هذا الأسلوب كلما قل المستوى

التعليمي. وهو نفس الحال تقريبا بالنسبة لأسلوب الانشغال عـــن الأبنـــاء بســـبب مشاكل الحياة اليومية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الأساليب التي كانت سائدة في تنشئة الآبـــاء والسن، فقد كشفت الدراسة عن عدم وجود أية ارتباطات إحصائية ذات دلالة، إلا أن البيانات والنسب الإحصائية تكشف عكس ذلك كما يتضح من هذا الجدول :

جدول رقم (٤٤)

الأساليب التي كانت سائدة في تنشئة الآباء من وجهة نظرهم وفقا لمتغير السن

الأساليب / السن	عدم قضاء وقت أطول مع الأولاد على عكس ما كان يفعله الآباء معنا		عدم العناية بالأولاد على عكس ما كان يفعله الآباء معنا		مراقبة الأبناء أكثر مما كان يفعله الآباء معنا		التربية الصارمة جدا من قبل الآباء لنا		عندما كنا نخطئ في شيء كان الآباء يضربوننا	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠-٢٩	١١	٨,١	١	١,١	٢٤	١٧,٤	٢٤	٢٣,٥	-	-
٣٠-٣٩	٢٦	١٩,٣	٦	٦,٧	٤٣	٣١,٢	٤٦	٤٥,١	١٦	١٢,٤
٤٠-٤٩	٥٣	٣٩,٣	٢٦	٢٩,٢	٥٥	٣٩,٩	٣٢	٣١,٤	٥٥	٤٢,٦
٥٠-٥٩	٤١	٣٠,٤	٣٥	٣٩,٣	١٦	١١,٦	-	-	٥٥	٤٢,٦
٦٠-٦٩	٤	٣,٠	١٨	٢٠,٢	-	-	-	-	٢	١,٦
٧٠-٧٩	-	-	٣	٣,٤	-	-	-	-	١	٠,٨
المجموع	١٣٥	١٠٠	٨٩	١٠٠	١٣٨	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٢٩	١٠٠

تكشف تلك البيانات والنسب الإحصائية أن الآباء الذين تقع أعمارهم بيـــن فئتي (٤٠-٤٩، ٥٠-٥٩ سنة) يؤكدون على أن الآباء حاليا لا يقضون وقتا مـــع الأبناء كما كان يفعل آباؤهم (٦٩,٧ %) في حين يقل هـــذا الأسـلوب لـــدى صغار السن (٢٠-٣٩سنة) وأيضا كبار السن (٦٠-٦٩ سنة) وتختفي تماما عنـــد فئة السن (٧٠-٧٩ سنة).

أما بالنسبة لعدم العناية بالأولاد على عكس ما كان يفعلـــه الآبـــاء، فقـــد جاءت اختلافات واضحة بين فئات السن المختلفة. حيث جاءت فئة العمر مـــن (٥٠-٥٩ سنة) يؤكد على ذلك، وجاءت في المرتبة الأولـــى بنســـبة ٣٩,٣ %، تليها فئة العمر من ٤٠-٤٩ سنة ٢٩,٢ % ثم الفئة من ٦٠-٦٩ ســـنة فـــي المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,٢ %، بينما يقل هذا الأسـلوب لـــدى أصحـــاب الســـن الصغيرة (٢٠-٣٩) سنة وكبار السن ٧٠-٧٩ سنة ٣,٤ % فقط. في حين جـــاء أسلوب مراقبة الأبناء مرتبطا بالفئات العمرية الصغيرة ٤٠-٤٩ ســـنة والفئـــات الأصغر منها، بينما تقل أهمية هذا الأسلوب كما ارتفع السن وهو نفـــس الحـــال

[illegible] تقريبا بالنسبة [illegible] من قبل الآباء، أما بالنسبة لأسلوب الضرب كلما أخطأوا فقد ظهر بصورة واضحة بين الفئات العمرية من ٥٩-٤ [illegible] هذا الأسلوب [illegible] لدى كبار السن.

[illegible] النسب الإحصائية لم تكشف عن وجود أية ارتباطات إحصائية ذات دلالة بالنسبة للعلاقة بين الأساليب التي كانت سائدة في تنشئة الآباء والمستوى التعليمي، في حين أن النسب المئوية تكشف عن عكس ذلك، ويتضح ذلك من هذا الجدول :

جدول رقم (٤٥)

الأساليب التي كانت سائدة في تنشئة الآباء من وجهة نظرهم وفقا للمستوى التعليمي

الأساليب / المستوى التعليمي	عدم قضاء وقت أطول مع الأولاد على عكس ما كان يفعله الآباء معنا		عدم العناية بالأولاد على عكس ما كان يفعله الآباء معنا		مراقبة الأبناء أكثر مما كان يفعله الآباء معنا		التربية الصارمة جدا من قبل الآباء لنا		عندما كنا نخطئ في شيء كان الآباء يضربوننا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	٦	٤,٤	٢٢	٢٤,٧	—	—	—	—	١٦	١٢,٤
يقرأ ويكتب	١٦	١١,٩	١٧	١٩,١	—	—	١	١,٠	١٨	١٤,٠
الابتدائية	٢٣	١٧,٠	٢٩	٣٢,٦	—	—	٢	٢,٠	٣٣	٢٥,٦
الإعدادية	١٧	١٢,٦	٢١	٢٣,٦	٢٠	١٤,٥	٤	٣,٩	٢٢	١٧,١
الثانوية	٣٧	٢٧,٤			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٢٧,٩
الدبلوم	٤	٣,٠			٥٩	٤٢,٨	٥٨	٥٦,٩	٣	٢,٣
المجموع	١٣٥	١٠٠	٨٩	١٠٠	١٣٨	١٠٠	[illegible]	١٠٠	١٢٩	[illegible]

لقد كشفت النسب الإحصائية أن هناك ارتباطا بين أسلوب عدم العناية بالأولاد على عكس ما كان يفعله الآباء معهم حيث أن هذا الأسلوب في التنشئة الإجتماعية في المستويات التعليمية الإبتدائية ٣٢,٦ % وتليها الأمية ٢٤,٧% ثم الإعدادية ٢٣,٦ % ويقرأ ويكتب ١٩,١ % وتختفي لدى الحاصلين على الثانوية ثم مستويات التعليم الأخرى المختلفة، وذلك على عكس أسلوب مراقبة الأبناء أكثر مما كان يفعله الآباء معنا حيث اختفى هذا الأسلوب في المستويات التعليمية المتدنية (أمي، يقرأ ويكتب، الابتدائية) وأخذ في الارتفاع عند الحاصلين على

تعليم جامعي ٤٢,٨ % والثانوية ٣٤,١ %، والإعدادية ١٤,٥ % بينما يقل في الحاصلين على ماجستير ودكتوراه ٥,٨ %، والدبلوم ٢,٩ %.

أما بالنسبة لأسلوب عدم قضاء وقت أطول مع الأبناء فقد جاء الحاصلون على الثانوية في المرتبة الأولى ٢٧,٤ %، ثم الحاصلون على تعليم جامعي ٢٠ %، والابتدائية ١٧ %، والإعدادية ١٢,٦ % أي أنه يكشف عن وجود اختلافات واضحة.

في حين جاء أسلوب التربية الصارمة يحتل المرتبة الأولى لدى الحاصلين على تعليم جامعي ٥٦,٩ %، ثم الحاصلون على الثانوية ٢٣,٥ % ثم حملة الماجستير والدكتوراه، ويقل كلما انخفض المستوى التعليمي. وذلك على عكس أسلوب (عندما كنا نخطئ في شيء كان أبونا يضربنا فقد جاء يحتل المرتبة الأولى في التعليم الثانوي ثم المستويات التعليمية الدنيا، ويقل كلما ارتفع المستوى التعليمي.

أما عن القيم التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية،فقد كشفت الدراسة الميدانية عن مجموعة من تلك القيم كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤٦)

القيم التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية

المتغيرات	ك	٪
مواجهة المشكلة بأنفسهم	٧٩	٣١,٩
عدم الرضا بالظلم	٨٤	٣٣,٩
طاعة الوالدين	٨٢	٣٣,١
احترام الوالدين	٧٨	٣١,٥
التدين	١٢٨	٥١,٦
الاعتماد على النفس	١٥١	٦٠,٩

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن أن قيم الاعتماد على النفس قد جاءت في مقدمة القيم التي اكتسبها الأبناء من تنشئتهم الاجتماعية حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٦٠,٩%، تليها قيم التدين و التي جاءت في المرتبة الثانية ٥١,٦%. و يرجع ذلك إلي عملية التعليم و التلقين التي اكتسبها الأبناء من الأسرة من ناحية، و المدرسة من ناحية أخرى. ثم تأتي قيم عدم الرضا بالظلم في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٣,٩% و التي جاءت نتيجة للالتزام بالقيم الدينية، كما

تأتي طاعة الوالدين في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٣,١%، تليها قيم مواجهة المشكلات بالاعتماد على النفس ٣٣,٩ %، و أخيرا احترام الوالدين ٣١,٥%.

وفيما يتصل بالعلاقة بين القيم التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية وسن رب الأسرة، فيمكن الكشف عنها من بيانات جدول رقم (٤٧) والتي تؤكد على أن هناك علاقة واضحة بين القيم التي يكتسبها الأبناء وسن رب الأسرة حيث جاءت قيم الاعتماد على النفس مرتفعة عند فئات السن (من ٤٠ – ٤٩ سنة) بنسبة ٤١ ,١ % تليها الفئة العمرية من ٥٠ –٥٩ سنة بنسبة ١٩,٢%، وتقل تلك القيم كلما قل السن وكذلك كلما ارتفع السن. و لم يختلف الأمر كثيرا فيما يتعلق بالقيم الدينية أيضا.

أما فيما يتعلق بقيم عدم الرضا بالظلم فقد ارتبطت بالفئة العمرية من ٤٠ إلى ٤٩ سنة حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٩,٨% تليها الفئة العمرية ٣٠ –٣٩ سنة، ثم ٢٠ –٢٩ سنة. وهذا يعني أن هناك ارتباطا قويا ، بمعني أنه كلما قل العمر عن ثلاثين عاما قل الاهتمام بتلك القيم. كما يهتم أيضا كبار السن بتلك القيم وبخاصة فئة العمر من ٦٠ –٦٩ سنة حيث بلغت نسبتها ٢٨,٦% ويقل الاهتمام بتلك القيم كلما تقدم العمر.

أما بالنسبة لطاعة الوالدين فقد أكدت الدراسة على أنه كلما ازداد العمر، كلما ازداد الاهتمام بتلك القيم والعكس صحيح حيث ترتفع أهمية تلك القيم عن المستويات العمرية من ٥٠ – ٥٩ سنة و٦٠ –٦٩ سنة وتقل أهميتها عند فئات الشباب.

أما مواجهة المشكلات بأنفسهم فقد جاءت مرتفعة لدى فئات السن الكبيرة ٦٠ –٦٩ سنة بنسبة ٣٠,٤%، ثم تليها الفئات ٣٠ –٣٩ سنة و ٤٠ –٤٩ سنة. أي أنها مرتفعة لدى كبار السن وصغار السن وتقل عند الأعمار المتوسطة.

كما كشفت الدراسة أيضا عن وجود علاقة بين القيم التي يكتسبها الأبناء والمستوى التعليمي لرب الأسرة كما تكشف عنها بيانات جدول رقم (٤٨)

جدول رقم (٤٧)

القيم التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة حسب سن رب الأسرة

القيم / السن	مواجهة المشكلة بأنفسهم		عدم الرضا بالظلم		طاعة الوالدين		احترام الوالدين		التدين		الاعتماد على النفس	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠–٢٩	٩	١١,٤	١٤	١٦,٧	١	١,٢	٢	٢,٦	١١	٨,٦	١٨	١١,٩
٣٠–٣٩	٢٠	٢٥,٣	١٢	١٤,٣	٦	٧,٣	٧	٩,٠	٢٥	١٩,٥	٢٧	١٧,٩
٤٠–٤٩	١٨	٢٢,٨	٢٥	٢٩,٨	١٩	٢٣,٢	٢١	٢٦,٩	٤٤	٣٤,٤	٦٢	٤١,١
٥٠–٥٩	٤	٥,١	٥	٦,٠	٢٨	٣٤,١	٢٤	٣٠,٨	٣١	٢٤,٢	٢٩	١٩,٢
٦٠–٦٩	٢٤	٣٠,٤	٢٤	٢٨,٦	٢٤	٢٩,٣	٢٠	٢٥,٦	١٦	١٢,٥	١٣	٨,٦
٧٠–٧٩	٤	٥,١	٤	٤,٨	٤	٤,٩	٤	٥,١	١	٠,٨	٢	١,٣
المجموع	٧٩	١٠٠	٨٤	١٠٠	٨٢	١٠٠	٧٨	١٠٠	١٢٨	١٠٠	١٥١	١٠٠

جدول رقم (٤٨)

القيم التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة وفقا للمستوى التعليمي لرب الأسرة

القيم / المستوى التعليمي	مواجهة المشكلة بأنفسهم		عدم الرضا بالظلم		طاعة الوالدين		احترام الوالدين		التدين		الاعتماد على النفس	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	١٤	١٧,٧	١٤	١٦,٧	٢٢	٢٦,٨	١٩	٢٤,٤	١٦	١٢,٥	١٦	١٠,٦
يقرأ ويكتب	٩	١١,٤	٩	١٠,٧	١٨	٢٢	١٨	٢٣,١	١٣	١٠,٢	١١	٧,٣
الابتدائية	٤	٥,١	٤	٤,٨	٢٥	٣٠,٥	٢٣	٢٩,٥	٢٠	١٥,٦	٢٣	١٥,٢
الإعدادية	١	١,٣	١	١,٢	١٧	٢٠,٧	١٣	١٦,٧	١١	٨,٦	١٥	٩.٩
الثانوية	–	–	١٩	٢٢,٦	–	–	١	١,٣	٣٢	٢٥	٣٩	٢٥,٨
الدبلوم	٤	٥,١	٣	+٣,٦	–	–	–	–	٢	١,٦	٢	١,٣
الجامعي	٤٣	٥٤,٤	٣١	٣٦,٩	–	–	٣	٣,٨	٣٢	٢٥	٤٠	٢٦,٥
ماجستير / دكتوراه	٤	٥,١	٣	٣,٦	–	–	١	١,٣	٢	١,٦	٥	٣.٣
المجموع	٧٩	١٠٠	٨٤	١٠٠	٨٢	١٠٠	٧٨	١٠٠	١٢٨	١٢٨	١٥١	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباطا قويا بين المستوى التعليمي لرب الأسرة وقيم الاعتماد على الذات. فقد جاء الحاصلون على تعليم جامعي من أكثر الفئات تركيزا على تلك القيم (٢٦,٥%) حيث احتلوا المرتبة الأولى، تليها نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي ٢٥,٨%، ثم الابتدائية ١٥,٢%. بينما الأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة لقيم التدين سوى ارتفاعها أيضا عند الأميين مما يؤكد على التنشئة الدينية بشكل عام داخل المجتمع.

في حين تكشف الدراسة عن مفارقة هامة تتمثل في أنه على الرغم من ارتباط قيم عدم الرضا بالظلم قد ارتفعت عند الحاصلين على تعليم جامعي ٣٦,٩%، يليها الحاصلون على تعليم ثانوي ٢٢,٦% يليها الأميون ١٦,٧% وهو ما يوضح أن التنشئة الدينية قد أثرت حتى على الذين لم يحصلوا على أي قسط من التعليم في ارتفاع تلك القيم لديهم. فإن القيم الخاصة بطاعة الوالدين كانت أكثر ارتباطا بالذين لم يحصلوا على أي قسط من التعليم (الأميون) حيث جاءت في المرتبة الثانية بعد الحاصلين على الابتدائية، وهو ما يؤكد على ارتفاع تلك القيم كلما قل المستوى التعليمي وانعدامها كلما ازداد المستوى التعليمي من الثانوية حتى أعلى المستويات التعليمية.

بينما جاءت قيم مواجهة المشكلات بالاعتماد على النفس تكشف عن تناقض واضح حيث أنها ترتفع لدى فئتين متناقضتين هما : التعليم الجامعي ويحتل المرتبة الأولي بنسبة ٥٤,٤%، وفئة الأميين والتي تحتل المرتبة الثانية بنسبة ١٧,٧%، ثم الذين يقرأون ويكتبون بنسبة ١١,٤%.

٢ - الآثار المترتبة على استخدام الخدم في المنازل والقيم التي تعكسها :

لقد أكدت الدراسة على انتشار ظاهرة الخدم في مجتمع الإمارات،مثلها في ذلك مثل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كشفت الدراسة أن إجمالي عدد الخدم على مستوى عينة الدراسة قد بلغ ٢٣٣ (بالرغم من أن حوالي خمس عشرة أسرة لم تبين ذلك) موزعة على النحو التالي أن عدد الأسر التي يعمل لديها خادم واحد قد بلغت حوالي ١٥٠ أسرة بنسبة ٦٠,٥ %، في حين بلغ عدد الأسر التي يعمل لديها خادمان حوالي ٧٧ أسرة (٣١ %) وثلاثة خمس أسر (٢ %) وأربعة أسرة واحدة (٠,٤ %). [1]وقد جاء الخدم موزعين بين خادمات وطباخين وسائقين ومربيات ومزارعين وحراس.

- **أما عن الآثار المترتبة على استخدام الخدم في المنازل،** فقد كشفت الدراسة عن العديد من الآثار السلبية التي يوضحها الجدول التالي :

---

(١) الملاحق ، جدول رقم (٤٣)

جدول رقم (٤٩)

الآثار المترتبة على استخدام الخدم في المنزل

التغيرات	ك	٪
استخدام الخدم يسبب المشكلات الأسرية	١٠٢	٤١,١
يضعف اللغة العربية عند الأبناء	١٤٣	٥٧,٧
وجود الخدم يمكن أن يسهم في انحراف الأبناء	١١١	٤٤,٨
تعليم الأبناء عادات سيئة	١٤٩	٦٠,١
يقلل من اعتماد الأبناء على أنفسهم	١٧٩	٧٢,٢
وجود الخدم عودنا على الكسل	١٩٣	٧٧,٨
انتشار أسرار الأسرة خارج المنزل	٢٤٨	١٠٠,٠
قلل من جهد ربة المنزل ووفر لها الوقت	١٤٦	٥٨,٩
المساعدة في تربية الأطفال	٥٠	٢٠,٢
أصبح وجود الخدم في الأسرة مدعاة للتباهي	١٩٩	٨٠,٢
أصبح وجود الخدم ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها	١٦٣	٦٥,٧

تنقسم تلك الآثار إلى نوعين هما : آثار ايجابية، وآثار سلبية، إلا أن الآثار الايجابية تعد محدودة للغاية حيث أكدت الدراسة أنها تنحصر في عاملين فقط هما : (أ) أن الخدم قد أسهموا في تقليل جهد ربة المنزل ووفروا لها الوقت مما يساعدها على التعليم والعمل... الخ، وقد جاء هذا العامل في المرتبة السابقة بنسبة ٥٨,٩ %. (ب) أن الدور الإيجابي للخدم قد تمثل في مساعدة ربة المنزل في تربية الأبناء، خاصة وأن الأسرة الإماراتية تتميز بكبر الحجم أو العدد وقد جاء هذا العامل في المرتبة الحادية عشر بنسبة ٢٠,٢ %.

بينما جاءت الآثار السلبية المترتبة على استخدام الخدم في المنازل متعددة، تمثلت في عشرة آثار سلبية كما كشفت عنها الدراسة جاءت وفقا لأهميتها وخطورتها على النحو التالي : انتشار أسرار الأسر خارج المنزل (١٠٠,٠ %) مما يترتب عليه العديد من المشكلات التي قد تصل إلى حد الطلاق، أن وجود الخدم في المنازل أصبح وسيلة للمباهاة والتفاخر (٨٠,٢ %) الأمر الذي ترتب عليه العديد من الآثار الضارة اقتصاديا وأخلاقيا واجتماعيا وثقافيا، أن وجود الخدم عود الأسرة على الكسل ٧٧,٨ %، ومن ثم فقدان الاعتماد على الذات وبخاصة لدى الأبناء (٧٢,٢ %) نتيجة للتعود والتنشئة الاجتماعية، ومن ثم أصبح وجود الخدم ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها

(٦٥,٧%)، هذا فضلا عن تعليم الأبناء عادات سيئة (٦٠,١ %) حيث كشف الواقع الفعلي عن بعض العادات والممارسات السيئة التي تعلمها الأبناء من الخدم كما أدى استخدام الخدم أيضا إلى ضعف اللغة العربية لدى الأبناء (٥٧,٧ %) حيث أصبح الأبناء منذ الصغر يكتسبون لغة الخادمة ومن ثم ضعفت اللغة العربية، ولم تتوقف تلك الآثار عند هذا الحد، بل أسهمت أيضا في انحراف الأبناء، وبخاصة التعارض الثقافي، فما هو مباح في ثقافة معينة قد يعد محرما في ثقافة أخرى (الخمر على سبيل المثال) كل هذا التعارض الثقافي قد أوقع الأبناء في انحرافات عديدة (٤٤,٨ %)، هذا فضلا عن المشكلات الأسرية المترتبة على استخدام الخدم (٤١,١ %) مثال الخيانة الزوجية، اعتماد الزوج على الخادمة ...... الخ.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين الآثار المترتبة على استخدام الخدم والمستوى التعليمي لرب الأسرة، فيمكن توضيحها على مستويين، المستوى الأول ويتعلق بالآثار الايجابية. فقد كشفت الدراسة أن الذين أكدوا على أن استخدام الخدم قد قلل جهد رب الأسرة ووفر لها الوقت، جاءت معظمها من الحاصلين على تعليم جامعي ٢٦,٧ %، يليها الحاصلون على تعليم ثانوي ٢٢,٦ %، ثم الابتدائية ١٥,١ %، ثم يقرأ ويكتب ١٠,٣ %، ثم الأمية ٩,٦ % وهو ما يؤكد على أن هناك علاقة ارتباطية بين التعليم واستخدام الخدم في توفير الوقت والجهد، فكلما ازداد المستوى التعليم كلما تم الاعتماد على الخدم لتوفير الوقت والجهد لربة المنزل. ولم يختلف الحال تقريبا بالنسبة للاعتماد على الخدم لمساعدة ربة الأسرة في تربية الأبناء، فقد ارتبطت بالمستوى التعليمي أيضا.

أما **المستوى الثاني** ويتعلق بالآثار السلبية فكما تكشف عنها بيانات هذا الجدول (رقم ٥٠).

جدول رقم (٥٠)

الآثار المترتبة على استخدام الخدم حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

الآثار / المستوى التعليمي	بسبب المشكلات الأسرية		يضعف اللغة العربية عند الأبناء		يمكن أن يسهم في انحراف الأبناء		تعليم الأبناء عادات سيئة		يقلل من اعتماد الأبناء على أنفسهم		وجود الخدم عونا على الكسل	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٩	٨٨	١٣	٩,١	٤	٣,٦	١٣	٨,٧	١٨	١٠,١	١٨	٩,٣
يقرأ ويكتب	١٢	١١,٨	١٦	١١,٢	٣	٢,٧	١٧	١١,٤	٢٠	١١,٢	٢٠	١٠,٤
الابتدائية	٢٠	١٩,٦	٢٠	١٤,٠	٩	٨,١	٢٢	١٤,٨	٢٣	١٢,٨	٢٣	١١,٩
الإعدادية	٩	٨,٨	١٢	٨,٤	٩	٨,١	٢١	٨,١	١٧	٩,٥	١٩	٩,٨
الثانوية	٢٦	٢٥,٥	٣٩	٢٧,٣	٢٤	٢١,٦	٤٠	٢٦,٨	٤٦	٢٥,٧	٤٨	٢٤,٩
الدبلوم	٣	٢,٩	٤	٢,٨	٤	٣,٦	٥	٣,٤	١	٠,٦	٤	٢,١
الجامعي	٢٣	٢٢,٥	٣٤	٢٣,٨	٥٠	٤٥,٠	٣٥	٢٣,٥	٤٨	٢٦,٨	٥٥	٢٨,٥
ماجستير / دكتوراه	-	-	٥	٣,٥	٨	٧,٢	٥	٣,٤	٦	٣,٤	٦	٣,١
المجموع	١٠٢	١٠٠	١٤٣	١٠٠	١١١	١٠٠	١٤٩	١٠٠	١٧٩	١٠٠	١٩٣	١٠٠

الآثار / المستوى التعليمي	انتشار أسرار الأسرة خارج المنزل		قلل من جهد ربة المنزل ووفر لها الوقت		المساعدة في تربية الأطفال		مدعاة للتباهي		أصبح وجود الخدم ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٢٧	١٠,٩	١٤	٩,٦	٥	١٠,٠	٢١	١٠,٦	٢٢	١٣,٥
يقرأ ويكتب	٢٧	١٠,٩	١٥	١٠,٣	-	-	١٨	٩,٠	٢١	١٢,٩
الابتدائية	٣٧	١٤,٩	٢٢	١٥,١	٢	٤,٠	١٩	٩,٥	٣٢	١٩,٦
الإعدادية	٢٤	٩,٧	١٤	٩,٦	١	٢,٠	١٣	٦,٥	٢٠	١٢,٣
الثانوية	٥٨	٢٣,٤	٣٣	٢٢,٦	٦	١٢,٠	٥٣	٢٦,٦	٣٩	٢٣,٩
الدبلوم	٦	٢,٤	٥	٣,٤	٤	٨,٠	٦	٣,٠	٣	١,٨
الجامعي	٦١	٢٤,٦	٣٩	٢٦,٧	٢٨	٥٦,٠	٦١	٣٠,٠	٢٤	١٤,٧
ماجستير / دكتوراه	٨	٣,٢	٤	٢,٧	٤	٨,٠	٨	٤,٠	٢	١,٢
المجموع	٢٤٨	١٠٠	١٤٦	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٩٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠

نجد أن انتشار أسرار الأسرة خارج المنزل قد جاءت ممثلة في أعلى فئة وهي فئة الحاصلين على تعليم جامعي ٢٤,٣ %، يليها التعليم الثانوي ٢٣,٤ % ثم الابتدائية ١٤,٩ % ثم من يقرأون ويكتبون، والأميون (١٠,٩%) وتقل عند الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه ٨% فقط، وهو ما يؤكد على ارتباط الآثار السلبية أيضا بالمستوى التعليمي، وهو نفس الحال تقريبا بالنسبة لمعظم الآثار السلبية المترتبة على استخدام الخدم في المنازل.

٣- القيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرارات :

لقد لعبت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية دورا أساسيا في تغير القيم، وبخاصة القيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرارات، حيث جاءت الدراسة الميدانية تكشف عن علاقات التداخل أحيانا والتناقض أحيانا أخرى، أي الجمع بين القديم والحديث كما يتضح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٥١)

القيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرار

المتغيرات	ك	%
يحق للزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسرة دون الرجوع إلى الزوج	٢٠١	٨١,٠
لا يجوز للزوجة أن تتخذ أي قرار خاص بها دون الرجوع إلى الزوج	١٠٤	٤١,٩
اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة يجب أن يكون بموافقة الزوجين	١٥٧	٦٣,٣
لابد من إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة	١٦٥	٦٦,٥
لا يجب أبدا إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة	١٠٣	٤١,٥
يمكن إشراك الأولاد في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالأسرة	١٤٠	٥٦,٦
يجب إشراك الأولاد فقط في اتخاذ القرارات الخاصة بهم	١٧٦	٧١,٠

حيث كشفت الدراسة أن من أبرز القيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرارات قد جاءت حسب الترتيب على النحو التالي : أنه يحق للزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسرة دون الرجوع للزوج وقد جاءت تلك القيمة في المرتبة الأولى ٨١,٠ %، وهو ما يؤكد على مدى التغير الذي أصاب الأسرة الإماراتية من جراء عمليات التحديث والتحضر والتكنولوجيا ووسائل الإعلام. فقد غيرت من منظور وقيم المرأة، في حين أن قيمة " لا يجوز للزوجة أن تتخذ أية قرارات خاصة بها دون الرجوع للزوج " قد جاءت في المرتبة الرابعة ٤١,٩ % وهو تغير واضح في القيم الأسرية. بينما جاءت القيمة الخاصة بأنه يجب إشراك الأبناء في القرارات الخاصة بالأسرة، وهو ما يؤكد على القيم التقليدية في نفس الوقت. أما الذين أكدوا على ضرورة إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة فقد جاءت في المرتبة الثالثة ٦٦,٥ %. في حين ذهب فريق ثالث إلى أنه

لا يجب أبدا إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة (واحتـل المرتبـة السابعة) بنسبة ٤١,٥ %. بينما جاء فريق رابع يميل إلى الوسطية بقولـهم أنـه يمكن إشراك الأولاد في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالأسرة واحتلوا المرتبـة الخامسة بنسبة ٥٦,٥ %. في حين جاءت قيمة " أن اتخاذ أي قرار بالأسرة يجب أن يكون بموافقة الزوجين " في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٣,٣ %. وهو ما يؤكـد في نهاية المطاف أن الجديد لا يلغى القديم، بل يوجد ويتعايش معه، مما يـؤدي أحيانا إلى التوازن وأحيانا إلى الصراع، وأحيانا أخرى إلى التناقض والاغتراب.

أما عن العلاقة بين القيم الأسرية الخاصة باتخـاذ القـرار وسـن رب الأسرة فيمكن الكشف عنها من بيانات جدول رقم (٥٢) والتـي تؤكـد علـى أن معظم الذين أكدوا على أنه من حق الزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسـرة دون الرجوع إلى الزوج تقع أعمارهم ما بيـن ٥٠-٥٩ سـنة ٣٢,٣ %، يليـها ٤٠-٤٩ سنة ٣١,٣ % ثم ٣٠-٣٩ سنة ١٢,٤ %، وهذا يؤكد أنه كلما قل السـن يبدو عدم تأكيد تلك القيمة. وهو نفس الحال تقريبا بالنسبة للمتغير " يجب إشـراك الأولاد فقط في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

وفيما يتصل بالعلاقة بين القيـم الأسـرية المتعلقـة باتخـاذ القـرارات والمستوى التعليمي لرب الأسرة يتضح من جدول رقم (٥٣) عدد من المؤشرات الأساسية هي :

- أن معظم الذين أكدوا على حق الزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسـرة دون الرجوع إلى الزوج كانوا من الأميين ومن يقرأون ويكتبـون ٢٦,٨ %، والحاصلون على الابتدائية ١٤ % ثم الحاصلون علـى الثانويـة ٢٨,٩ % وتقل لدى الدبلومات والتعليم الجامعي.
- إن الذين أكدوا على أنه يجب إشراك الأولاد فقط في اتخاذ القرارات الخاصـة بهم كانوا من الحاصلين على الثانوية ٣٣ %، ثم الابتدائيـة ١٨,٨ %، ثـم التعليم الجامعي ١٤,٢ % وتقل لدى من يقرأون ويكتبون والأميين وكذلـك الحاصلين على ماجستير ودكتوراه. في حين أن الذين أكدوا علـى إشـراك الأولاد في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالأسرة جاءوا من الحاصلين علـى تعليم جامعي ٤٣,٦ % والثانوية ٢٦,٤ %. وهو نفس الحال تقريبا بالنسـبة للذين أكدوا أنه لا يجب أبدا إشراك الأولاد فـي اتخـاذ أي قـرار خـاص بالأسرة.
- في حين أكد الحاصلون على الثانوية أنه عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسـرة يجب أن يكون بموافقة الزوجين ١٩,٨ %، يليهم الحاصلون على الابتدائيـة والذين يقرأون ويكتبون ١٦,٦ %، ثم التعليم الجامعي ١٤ %.

جدول رقم (٥٢)

القيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرارات حسب سن رب الأسرة

القيم / السن	من حق الزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسرة دون الرجوع إلى الزوج		لا يجوز للزوجة اتخاذ أي قرار خاص بها دون الرجوع إلى الزوج		اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة يجب أن يكون بموافقة الزوجين		لا بد من إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة		لا يجب أبدا إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة		يمكن إشراك الأولاد في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالأسرة		يجب إشراك الأولاد فقط في اتخاذ القرارات الخاصة بهم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠-٢٩	٢٠	١٠,٠	١٣	١٢,٥	١٤	٨,٩	٢٥	١٥,٢	١٤	١٣,٦	١٤	١٠,٠	١٢	٦,٨
٣٠-٣٩	٢٥	١٢,٤	٣٠	٢٨,٨	١٩	١٢,١	٣٩	٢٣,٦	٣٠	٢٩,١	٣٠	٢١,٤	١٦	٩,١
٤٠-٤٩	٦٣	٣١,٣	٤٤	٤٢,٣	٤٧	٢٩,٩	٦٤	٣٨,٨	٢٧	٢٦,٢	٥٣	٣٧,٩	٨٢	٤٦,٦
٥٠-٥٩	٦٥	٣٢,٣	١٣	١٢,٥	٥٣	٣٣,٨	٣٤	٢٠,٦	٤	٣,٩	١٥	١٠,٧	٦٦	٣٧,٥
٦٠-٦٩	٢٤	١١,٩	٣	٢,٩	٢١	١٣,٤	٢	١,٢	٢٤	٢٣,٣	٢٤	١٧,١	-	-
٧٠-٧٩	٤	٢,٠	١	١,٠	٣	١,٩	١	٠,٦	٤	٣,٩	٤	٢,٩	-	-
المجموع	٢٠١	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١٥٧	١٠٠	١٦٥	١٠٠	١٠٣	١٠٠	١٤٠	١٠٠		

جدول رقم (٥٣)

القيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرارات حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

القيم / المستوى التعليمي	من حق الزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسرة دون الرجوع إلى الزوج		لا يجوز للزوجة اتخاذ أي قرار خاص بها دون الرجوع إلى الزوج		اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة يجب أن يكون بموافقة الزوجين		لا بد من إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة		لا يجب أبدا إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة		يمكن إشراك الأولاد في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالأسرة		يجب إشراك الأولاد فقط في اتخاذ القرارات الخاصة بهم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٢٧	١٣,٤	١	١,٠	٢٦	١٦,٦	٨	٤,٨	١٤	١٣,٦	١٤	١٠,٠	١٣	٧,٤
يقرأ ويكتب	٢٧	١٣,٤	١	١,٠	٢٦	١٦,٦	٦	٣,٦	٩	٨,٧	٩	٦,٤	١٨	١٠,٢
الابتدائية	٣٧	١٨,٤	١٤	١٣,٥	٢٨	١٧,٨	١٠	٦,١	٤	٣,٩	٤	٢,٩	٣٣	١٨,٨
الإعدادية	٢٤	١١,٩	١١	١٠,٦	٢١	١٣,٤	١٨	١٠,٩	١	١,٠	١	٠,٧	٢٣	١٣,١
الثانوية	٥٨	٢٨,٩	٢٧	٢٦,٠	٣١	١٩,٧	٤٨	٢٩,١	–	–	٣٧	٢٦,٤	٥٨	٣٣,٠
الدبلوم	٦	٣,٠	٣	٢,٩	٣	١,٩	٦	٣,٦	٦	٥,٨	٦	٤,٣	٣	١,٧
الجامعي	٢٢	١٠,٩	٣٩	٣٧,٥	٢٢	١٤,٠	٦١	٣٧,٠	٦١	٥٩,٢	٦١	٤٣,٦	٢٥	١٤,٢
ماجستير / دكتوراه	–	–	٨	٧.٧	–	–	٨	٤,٨	٨	٧,٨	٨	٥,٧	٣	١,٧
المجموع	٢٠١	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١٥٧	١٠٠	١٦٥	١٠٠	١٠٣	١٠٠	١٤٠	١٠٠	١٧٦	١٠٠

٤- عمل المرأة خارج المنزل والقيم المرتبطة به :

لاشك أن قضية عمل المرأة تمثل إحدى القضايا الهامة المطروحة على الساحة المجتمعية على المستويين الرسمي وغير الرسمي (الحكومي والأهلي). وأنه إذا كان ثمة عزوف للمرأة في مجتمع الإمارات عن المشاركة في بعض القطاعات وبخاصة الاقتصادية والانتاجية والتي ترتبط بشكل مباشر بعملية التنمية الشاملة والمستمرة التي يسعى المجتمع لتحقيقها. وأن تلك الأمور لا يمكن بحال من الأحوال فهمها وتفسيرها بعيدا عن الخصوصية البنائية والثقافية - التاريخية والمعاصرة - لمجتمع الإمارات على الرغم من التحولات والتغيرات التي يشهدها على كافة الأصعدة والمستويات. فإن الواقع الفعلي يشير إلى الارتفاع النسبي لمشاركة المرأة في كثير من القطاعات الأخرى على الصعيدين الحكومي والأهلي. وثمة مؤشرات تدل على ذلك والتي يعد من أهمها الجمعيات النسائية والتي تساهم في مجالات وأنشطة متنوعة (ثقافية واجتماعية وبيئية ودينية ... وغيرها).

ونظرا لأن قضية عمل المرأة أضحت تحتل تلك الأهمية في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع وبخاصة في المجالين الثقافي والتعليمي (تعليم المرأة)، هذا فضلا عن الارتفاع النسبي في مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والذي لعب الإعلام (المحلي والعربي والدولي) فيه دورا مؤثرا، إلى جانب اهتمام الدولة على المستوى الرسمي بدعم وتنمية دور المرأة في العملية التنموية. في ضوء تلك الاعتبارات فإن تلك القضية تمثل محورا هاما من محاور الدراسة الراهنة، ومن ثم يجب الكشف عن وجهة نظر المبحوثين فيها من حيث أبعادها المختلفة.

وسوف نتناول قضية عمل المرأة من خلال عدد من المحاور الرئيسية نكشف عنها من واقع الدراسة الميدانية ومعطياتها، تلك المحاور يمكن تحديدها على النحو التالي :

أ-أهمية عمل المرأة.

ب-دوافع عمل المرأة.

ج-معوقات عمل المرأة.

د-الآثار المترتبة على عمل المرأة.

فيما يتعلق بأهمية عمل المرأة، فلقد أكدت الدراسة الميدانية أن للمرأة أهمية كبيرة في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن الكشف عنها من بيانات هذا الجدول.

جدول رقم (٥٤)

أهمية عمل المرأة من وجهة نظر رب الأسرة

المتغيرات	ك	%
المرأة نصف المجتمع وعملها مهم.	٢٠٤	٨٢,٣
عمل المرأة مؤشر لتقدم المجتمع.	١٤٩	٦٠,١
مجتمع الإمارات في حاجة لعمل المرأة خارج المنزل.	١٦٧	٦٧,٣
عمل المرأة يشعرها بأهميتها وتحقيق ذاتها.	١٣٢	٥٣,٢

أن المرأة أصبحت نصف المجتمع وأصبح عملها مهم (٨٢,٣ %) فربما كنا نقبل عدم عمل المرأة في الماضي حيث عدد السكان من جانب، والظروف الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر، علاوة على عدد الأبناء أما في الوقت الحاضر، فالأمر يعكس أمورا مختلفة للغاية حيث أصبحت أعداد المرأة تتزايد بمعدلات كبيرة، حيث تكشف تقارير التنمية البشرية أن اعداد المرأة أخذت تزيد عن نصف المجتمع، ومن ثم لا يمكن تنمية أي مجتمع من المجتمعات متقدمة أو نامية، ريفية أو حضرية بدون عمل المرأة، وإذا كان عمل المرأة مهم في أي مجتمع فإن مجتمع الإمارات له خصوصية تاريخية ومجتمعية، فهو في حاجة إلى عمل المرأة (٦٧,٣ %) فمجتمع الإمارات من المجتمعات قليلة السكان والتي تعتمد على العمالة الوافدة بشكل كبير شأنها في ذلك شأن مجتمعات الخليج العربية ومن ثم فهو في أشد الحاجة لعمل المرأة من أجل تلبية حاجات المجتمع وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، في حين يؤكد العامل الثالث على أن عمل المرأة مؤشر لتقدم المجتمع، بمعنى أن المجتمع لديه القدرة والفهم الواضح على استيعاب المرأة داخل قوانينه وتشريعاته القانونية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفعها إلى المشاركة واتخاذ القرار في عملية تنمية المجتمع، فالمجتمع المتحضر (حضاري) هو المجتمع القادر على ادماج جميع أفراده والبعد عن التميز العنصري القائم على الجنس أو النوع. ثم يأتي في المرتبة الأخيرة أن عمل المرأة يشعرها بأهميته وتحقيق ذاتها ٥٣,٢ %.

أما عن العلاقة بين أهمية عمل المرأة وسن رب الأسرة، فلقد كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بالنسبة لجميع المتغيرات عند جميع الفئات العمرية كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٥٥)

أهمية عمل المرأة حسب سن رب الأسرة *

المتغيرات / السن	المرأة نصف المجتمع وعملها مهم		عمل المرأة مؤشر لتقدم المجتمع		مجتمع الإمارات في حاجة لعمل المرأة خارج المنزل		عمل المرأة يشعرها بأهميتها وتحقيق ذاتها	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٢٠-٢٩	٢٥	١٢,٣	٢٥	١٦,٨	٢٤	١٤,٤	٢٣	١٧,٤
٣٠-٣٩	٤٤	٢١,٦	٣٠	٢٠,١	٤١	٢٤,٦	٣٩	٢٩,٥
٤٠-٤٩	٧١	٣٤,٨	٥٠	٣٣,٦	٦٣	٣٧,٧	٥٠	٣٧,٩
٥٠-٥٩	٥١	٢٥,٠	٣٧	٢٤,٨	٣٣	١٩,٨	٢٠	١٥,٢
٦٠-٦٩	١١	٥,٤	٦	٤,٠	٥	٣,٠	–	–
٧٠-٧٩	٢	١,٠	١	٠,٧	١	٠,٦	–	–
المجموع	٢٠٤	١٠٠	١٤٩	١٠٠	١٦٧	١٠٠	١٣٢	١٠٠

أما فيما يتصل بالعلاقة بين أهمية عمل المرأة والمستوى التعليمي لـوب الأسرة، فعلى الرغم من عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية، إلا أن النسب المئوية توضح بعض التشابه والاختلاف كما يتضح من هذا الجدول:

جدول رقم (٥٦)

أهمية عمل المرأة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

المتغيرات / السن	المرأة نصف المجتمع وعملها مهم		عمل المرأة مؤشر لتقدم المجتمع		مجتمع الإمارات في حاجة لعمل المرأة خارج المنزل		عمل المرأة يشعرها بأهميتها وتحقيق ذاتها	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	١١	٥,٤	١١	٧,٤	٨	٤,٨	–	–
يقرأ ويكتب	١٩	٩,٣	١٠	٦,٧	١	٠,٦	–	–
الابتدائية	٢٩	١٤,٢	١٢	٨,١	٢٠	١٢,٠	–	–
الإعدادية	٢٠	٩,٨	٢١	١٤,١	٢٠	١٢,٠	٩	٦,٨
الثانوية	٥٢	٢٥,٥	٥٠	٣٣,٦	٤٩	٢٩,٣	٥٢	٣٩,٤
الجامعي	٦	٢,٩	٦	٤,٠	٦	٣,٦	٦	٤,٥
ماجستير / دكتوراه	٥٩	٢٨,٩	٣٥	٢٣,٥	٥٥	٣٢,٩	٥٧	٤٣,٢
	٨	٣,٩	٤	٢,٧	٨	٤,٨	٨	٦,١
المجموع	٢٠٤	١٠٠	١٤٩	١٠٠	١٦٧	١٠٠	١٣٢	١٠٠

لقد كشفت بيانات هذا الجدول عن ارتباط واضح بين المستوى التعليمي والوعي بأهمية عمل المرأة خاصة وأنها نصف المجتمع، حيث أكد الحاصلون على تعليم جامعي على أهمية هذا العامل ٢٨,٩ %، يليهم الحاصلون على التعليم الثانوي ٢٥,٥ % وتقل عند مستويات التعليم الدنيا، في حين جاء الوضع مختلفا إلى حد ما عند الذين أكدوا على أن عمل المرأة مؤشر لتقدم المجتمع حيث جاء في المرتبة الأولى الحاصلون على تعليم ثانوي ٣٣,٦ % يليها الحاصلون على تعليم جامعي، في حين ارتفع عدد الحاصلين على تعليم جامعي ٣٢,٩ % فيما يتعلق بأن مجتمع الإمارات في حاجة لعمل المرأة ثم يأتي الحاصلون على الثانوية ٢٩.٣ %، وينطبق نفس الحال فيما يتعلق بأن عمل المرأة يشعرها بأهميتها وتحقيق ذاتها.

وفيما يتعلق بدوافع عمل المرأة من وجهة نظر رب الأسرة، فقد كشفت الدراسة عن مجموعة من الدوافع يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٥٧)

دوافع عمل المرأة من وجهة نظر رب الأسرة

التغيرات	ك	%
التغير الاجتماعي والاقتصادي أدى إلى تقبل الناس عمل المرأة	١٥٧	٦٣,٣
الظروف الاقتصادية هي التي دفعت المرأة للعمل خارج المنزل	١٢٩	٥٢,٠
حاجة المرأة هو الذي دفعها للعمل	٩٧	٣٩,١
تعليم المرأة هو الذي دفعها للعمل	١٨٣	٧٣,٨
وقت الفراغ	١٣٦	٥٤,٨

يتمثل الدافع الأول لعمل المرأة في التعليم، حيث أكدت معظم أفراد العينة أن التعليم قد لعب دورا محوريا في خروج المرأة للعمل ٧٣,٨ %، كما لعبت أيضا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية دورا أساسيا في تغيير قيم الناس وبخاصة تقبلهم لعمل المرأة ٦٣,٣ % ومن ثم خروجها للعمل. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل كانت هناك دوافع أخرى من بينها وقت الفراغ لدى المرأة الذي دفعها الى ضرورة شغل تلك الأوقات ومن ثم خروجها للعمل (٥٤,٨ %). كما دفعتها أيضا الظروف الاقتصادية وبخاصة الحاجة الاقتصادية إلى العمل (٥٢ %) لتلبية احتياجات الأسرة وإن كانت قد جاءت في المرتبة قبل الأخيرة، ويعود ذلك إلى أن مجتمع الإمارات من المجتمعات النفطية الغنية، وأخيرا حاجة المجتمع إلى عمل المرأة (٣٩,١ %) فمجتمع الإمارات من المجتمعات قليلة السكان والتي تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة، وعليه يعد عمل المرأة أمرا ضروريا ومطلبا أساسيا أمام تلك الصعوبات من ناحية، وتزايد عدد النساء من ناحية أخرى.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين دوافع عمل المرأة وسن رب الأسـرة، فلقـد أكدت البيانات الإحصائية أنه توجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ عند جميـع المتغيرات ما عدا المتغير الخاص بحاجة المجتمع لعمل المرأة، حيث جاءت غير دالة إحصائياً، كما يتضح ذلك من بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (٥٨)

دوافع عمل المرأة حسب سن رب الأسرة *

السن \ المتغيرات	التغير أدى إلى تقبل الناس لعمل المرأة ك	%	الظروف الاقتصادية هي التي دفعت المرأة للعمل خارج المنزل ك	%	حاجة المجتمع لعمل المرأة ك	%	تعليم المرأة هو الذي دفعها للعمل ك	%	لتقضي أوقات الفراغ ك	%
٢٠-٢٩	٢٣	١٤,٦	٣	[illegible]	١١	[illegible]	٢٥	١٣,٧	٢٣	١٦,٩
٣٠-٣٩	٣٩	٢٤,٨	٣٠	٢٣,٣	١٥	١٥,٥	٤٣	٢٣,٥	٣٦	٢٦,٥
٤٠-٤٩	٤٤	٢٨,٠	٤٧	٣٦,٤	٢٩	٢٩,٩	٦٥	٣٥,٥	٧٧	٥٦,٦
٥٠-٥٩	٣٥	٢٢,٣	٣٠	٢٣,٣	٣١	٣٢,٠	٣٩	٢١,٣	–	–
٦٠-٦٩	١٣	٨,٣	١٥	١١,٦	١٠	١٠,٣	١٠	٥,٥	–	–
٧٠-٧٩	٣	١,٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٠,٥	–	–
المجموع	١٥٧	١٠٠	١٢٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٨٣	[illegible]	١٣٦	١٠٠

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

ولم يختلف الأمر فيما يتعلق بالعلاقة بين دوافع عمل المرأة والمسـتوى التعليمي لرب الأسرة، حيث أكدت البيانات إنه توجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين المستوى التعليمي لرب الأسرة وجميع المتغيرات، ما عـدا المتغيـر الخاص بالظروف الاقتصادية هي التي دفعت المرأة للعمل خارج المنـزل كمـا يوضح ذلك بيانات جدول رقم (٥٩).

جدول رقم (٥٩)

دوافع عمل المرأة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة *

المتغيرات / المستوى التعليمي	التغير أدى إلى تقبل الناس لعمل المرأة		الظروف الاقتصادية هي التي دفعت المرأة للعمل خارج المنزل		حاجة المجتمع لعمل المرأة		تعليم المرأة هو الذي دفعها للعمل		وقت الفراغ	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	١١	٧,٠	١٩	١٤,٧	–	–	١	٠,٥	٦	٤.٤
يقرأ ويكتب	٩	٥,٧	١٦	١٢,٤	١٧	١٧,٥	١٦	٨,٧	١	٠,٧
الابتدائية	٢٢	١٤,٠	٢١	١٦,٣	١٩	١٩,٦	١٨	٩,٨	١٥	١١,٠
الإعدادية	١٥	٩,٦	١٢	٩,٣	١٦	١٦,٥	١٥	٨,٢	١٤	١٠,٣
الثانوية	٢٥	١٥,٩	٢٣	١٧,٨	٣٥	٣٦,١	٥٨	٣١,٧	٤٧	٣٤,٦
الدبلوم	٦	٣,٨	٣	٢,٣	٤	٤,١	٦	٣.٣	٣	٢.٢
الجامعي	٦١	٣٨,٩	٣٢	٢٤,٨	–	–	٦١	٣٣,٣	٤٥	٣٣,١
ماجستير / دكتوراه	٨	٥,١	٣	٢,٣	٦	٦,٢	٨	٤.٤	٥	٣,٧
المجموع	١٥٧	١٠٠	١٢٩	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٨٣	١٠٠	١٣٦	١٠٠

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

أما بالنسبة لمعوقات عمل المرأة فيمكن توضيحها من واقع البيانات الميدانية كما كشف عنها الجدول التالي :

جدول رقم (٦٠)

معوقات عمل المرأة من وجهة نظر رب الأسرة

المتغيرات	ك	٪
التعاليم الإسلامية لا تسمح بعمل المرأة	٤٠	١٦,١
عاداتنا وتقاليدنا تمنع الرجال من السماح للمرأة بالعمل	٦٠	٢٤,٢
عدم الاقتناع بعمل المرأة على الإطلاق	٣٢	١٢,٩
المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة	٧٦	٣٠,٦

تكشف بيانات هذا الجدول أن معوقات عمل المرأة قد جاءت على النحو التالي : أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أكدت أن المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة (٣٠,٦ %) ومن ثم يجب ألا تخرج خارج المنزل فيجب أن تقوم بدورها الأساسي في البيت، بينما ركز البعض الآخر على أن عاداتنا وتقاليدنا تمنع الرجال من السماح للمرأة بالعمل (٢٤,٢ %)، فما زالت القيم والعادات والتقاليد تقف حجر عثرة أمام خروج المرأة للعمل، في حين أكد فريق ثالث على أن التعاليم الإسلامية لا تسمح للمرأة بالعمل (١٦,١ %)، وإن كانت هذه النظرة فيها شيء من المغالطة إلا أنها مازالت قائمة ومستمرة في المجتمع وتحول دون

مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل، وأخيرا عدم الاقتناع بعمل المرأة على الاطلاق بنسبة (٢٤%) وهذا الفريق يشكك أصلاً في قدرة المرأة على العمل خارج المنزل ويقنع أصلا بها.

وفيما يتصل بالعلاقة بين معوقات عمل المرأة وسن رب الأسرة فتكشف بيانات هذا الجدول عن وجود دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين جميع المتغيرات الواردة بالجدول :

جدول رقم (٦١).

معوقات عمل المرأة حسب سن رب الأسرة *

السن / المتغيرات	التعاليم الإسلامية لا تسمح بعمل المرأة		العادات والتقاليد تمنع الرجال من السماح للمرأة بالعمل		عدم الاقتناع بعمل المرأة على الإطلاق		المرأة مكانها البيت ورعاية الأسرة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٠-٢٩	٢	٥,٠	٢	٣,٣	٢	٦,٣	٣	٣,٩
٣٠-٣٩	٤	١٠,٠	٣	٥,٠	٥	١٥,٦	١٠	١٣,٢
٤٠-٤٩	١٦	٤٠,٠	[illegible]	٣٣,٣	[illegible]	٣١,٣	١٧	٢٢,٤
٥٠-٥٩	٥	١٢,٥	١٧	٢٨,٣	٥	١٥,٦	٣٠	٣٩,٥
٦٠-٦٩	١١	٢٧,٥	١٥	٢٥,٠	٨	٢٥,٠	١٤	١٨,٤
٧٠-٧٩	٢	٥,٠	٣	٥,٠	٢	٦,٣	٢	٢,٨
المجموع	٤٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	٣٢	١٠٠	٧٦	١٠٠

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

وينطبق نفس الحال تقريبا فيما يتعلق بالعلاقة بين معوقات عمل المرأة. والمستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث كشفت البيانات الإحصائية أنه توجد علاقة إحصائية دالة عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لجميع المتغيرات كما يتضح من هذا الجدول :

جدول رقم (٦٢)

معوقات عمل المرأة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة *

المتغيرات / المستوى التعليمي	التعاليم الإسلامية لا تسمح بعمل المرأة		العادات والتقاليد تمنع الرجال من السماح للمرأة بالعمل		عدم الاقتناع بعمل المرأة على الإطلاق		المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	١٩	٤٧,٥	١٦	٢٦,٧	١٥	٤٦,٩	٩	١١,٨
يقرأ ويكتب	١	٢,٥	١٠	١٦,٧	–	–	١٥	١٩,٧
الابتدائية	٦	١٥,٠	٢٠	٣٣,٣	٦	١٨,٨	٢٠	٢٦,٣
الإعدادية	٧	١٧,٥	٧	١١,٧	٥	١٥,٦	٩	١١,٨
الثانوية	٧	١٧,٥	٧	١١,٧	٦	١٨,٨	٢٣	٣٠,٣
الدبلوم	–	–	–	–	–	–	–	–
الجامعي	–	–	–	–	–	–	–	–
ماجستير / دكتوراه	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٤٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	٣٢	١٠٠		

يوجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

أما عن الآثار المترتبة على عمل المرأة من وجهة نظر رب الأسرة، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن هذه الآثار تنقسم إلى نوعين أساسيين هما : أثار ايجابية، وآثار سلبية، وإن كانت الآثار السلبية تفوق بكثير الآثار السلبية كما يتضح ذلك من بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (٦٣).

الآثار المترتبة على عمل المرأة من وجهة نظر رب الأسرة

المتغيرات	ك	٪
المرأة العاملة لديها حرية أكبر من المرأة غير العاملة	١٠٢	٤١,١
عمل المرأة واختلاطها بالرجال يغير من طباعها ويؤثر على سلوكها	١١٦	٤٦,٨
عمل المرأة المتزوجة يجعلها أقل اعتمادا على زوجها ماديا	١٦٩	٦٨,١
الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له	١٧٢	٦٩,٤
لا يمكن للمرأة العاملة أن توفق بين العمل ومتطلبات بيتها وأسرتها	٩٩	٣٩,٩
عمل الزوجة يجعلها تهمل بعض أو كل واجباتها الزوجية	٧٤	٢٩,٨
عمل المرأة المتزوجة يؤدي إلى كثير من المشاكل الأسرة	٨٠	٣٢,٢

وفيما يتعلق بالآثار الايجابية فقد اقتصرت على جانبين فقط هما أن المرأة العاملة لديها حرية أكبر من المرأة غير العاملة (٤١,١ %)، فالعمل يمنح المرأة مجالا أوسع من الحرية وقد جاء هذا التغير في المرتبة الرابعة، وثانيهما أن عمل المرأة المتزوجة يجعلها أقل اعتماد على زوجها ماديا (٦٨,١ %)

وجاء هذا المتغير في المرتبة الثانية من بين جميع المتغيرات، حيث أن عمل المرأة يمنحها درجة من الاستقرار المادي ومن ثم عدم التبعية، بل المشاركة الفعالة في الأسرة.

أما الآثار السلبية المترتبة على عمل المرأة فقد جاءت عديدة ومتنوعة حسب أهميتها على النحو التالي : أن الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له ٦٩,٤ % وجاء هذا المتغير في المرتبة الأولى، حيث يؤكد أفراد العينة على أن عمل الزوجة هو أقل ايجابية وسلبياته أكثر حيث يكون بمثابة عنصر التمرد للزوجة على الزوج، وبالتالي هو بداية تدهور الأسرة. كما أن عمل المرأة واختلاطها بالرجال يغير من طباعها ويؤثر على سلوكها (٤٦,٨ %) حيث يؤثر على قيم وعادات المرأة ويجعلها سلبية. كما أكدت الدراسة الميدانية ان المرأة لا يمكن أن توفق بين العمل ومتطلبات أسرتها (٣٩,٩ %) وعليه فإن المرأة إما أن تهدر العمل وتقلل من قيمته وتكون عقبة أمام تنمية المجتمع، وإما أن تهتم بالعمل وتترك الأسرة تتخبط مما يجعل من الأسرة بؤرة للتدهور والمشكلات والفساد الاجتماعي داخل المجتمع. كما أن عمل المرأة المتزوجة يؤدي إلى كثير من المشاكل داخل الأسرة ٣٢,٣ %، هذا فضلا عن أن عمل الزوجة يجعلها تهمل بعض أو كل واجباتها الزوجية ٢٩,٨ % الأمر الذي يترتب عليه مشاكل أسرية قد تؤدي إلى فشل التنشئة الاجتماعية أحيانا، ومن ثم مد المجتمع بجيل غير قادر على تحمل المسؤولية، ولذلك إذا تمت المقارنة بين عملها وبين هذا الجيل فسيصبح عملها عديم الجدوى، علاوة على أن تلك المشكلات قد تؤدي في أحيان أخرى إلى تدهور الأسرة.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين الآثار المترتبة على عمل المرأة وسن رب الأسرة فقد كشفت بيانات جدول رقم (٦٤) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين جميع المتغيرات الواردة بالجدول، ما عدا المتغير الخاص بأن الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له، حيث لا توجد أية علاقة تدل على ذلك، وتتفق مع تلك النتيجة الإحصائية لأن ليست المرأة العاملة دائما ندا للزوج وحتى وإن ظهرت المرأة بعض الحالات بهذه الطريقة فليست هي العامة، ومما يؤكد على صدق ذلك ظهور المرأة العاملة في مجتمع الإمارات وفي معظم المجتمعات العربية، ولم يحدث ذلك مع بعض الاستثناءات..

جدول رقم (٦٤)

الآثار المترتبة على عمل المرأة حسب سن رب الأسرة *

الآثار / السن	المرأة العاملة لديها حرية أكبر من المرأة غير العاملة		عمل المرأة واختلاطها بالرجال يغير من طباعها ويؤثر على سلوكها		عمل المرأة المتزوجة يجعلها أقل اعتمادا على زوجها ماديا		الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له		لا يمكنها التوفيق بين العمل ومتطلبات بيتها وأسرتها		عمل الزوجة يجعلها تهمل بعض أو كل واجباتها الزوجية		عمل المرأة المتزوجة يؤدي إلى كثير من المشاكل في الأسرة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٢٠-٢٩	٨	٧,٨	١٢	١٠,٣	٢٣	١٣,٦	٢١	١٢,٢	٤	٤,٠	٣	٤,١	٢	٢,٥
٣٠-٣٩	١٧	١٦,٧	١٦	١٣,٨	٣٤	٢٠,١	٢٨	١٦,٣	١٣	١٣,١	١١	١٤,٩	٨	١٠,٥
٤٠-٤٩	٤٨	٤٧,١	٥٥	٤٧,٤	٦٢	٣٦,٧	٦٣	٣٦,٦	٢٦	٢٦,٣	١٨	٢٤.٣	٢٢	٢٧,٥
٥٠-٥٩	١٩	١٨,٦	٥	٤,٣	٤٥	٢٦,٦	٤٥	٢٦,٢	٣٣	٣٣,٣	٢٥	٣٣,٨	٢٨	٣٥,٠
٦٠-٦٩	٩	٨.٨	٢٤	٢٠,٧	٤	٢,٤	١٣	٧,٦	٢٠	٢٠,٢	١٤	١٨,٩	١٧	٢١,٣
٧٠-٧٩	١	١,٠	٤	٣,٤	١	٠,٦	٢	١,٢	٣	٣,٠	٣	٤,١	٣	٣,٨
المجموع	١٠٢	١٠٠	١١٦	١٠٠	١٦٩	١٠٠	١٧٢	١٠٠	٩٩	١٠٠	٧٤	١٠٠	٨٠	١٠٠

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

وفيما يتصل بالعلاقة بين الآثار المترتبة على عمل الزوجة والمستوى التعليمي لرب الأسرة فيمكن الكشف عنها من بيانات جدول رقم (٦٥) والذي يوضح أنه توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والآثار المترتبة على عمل الزوجة عند جميع المتغيرات الواردة بالجدول، ما عدا المتغير الخاص بأن عمل الزوجة يجعلها نـدا للزوج وأقل طاعة له وهو ما يؤكد على نفس النتيجة التي خلصنا إليها سابقا.

جدول رقم (٦٥)

الآثار المترتبة على عمل المرأة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

الآثار / المستوى التعليمي	المرأة العاملة لديها حرية أكبر من المرأة غير العاملة		عمل المرأة واختلاطها بالرجال يغير من طباعها ويؤثر على سلوكها		عمل المرأة المتزوجة يجعلها أقل اعتمادا على زوجها ماديا		الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له		لا يمكنها التوفيق بين العمل ومتطلبات بيتها وأسرتها		عمل الزوجة يجعلها تهمل بعض أو كل واجباتها الزوجية		عمل المرأة المتزوجة يؤدي إلى كثير من المشاكل في الأسرة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	–	–	٢٥	٢١,٦	١١	٦,٥	١٧	٩.٩	١٩	١٩,٢	١٤	١٨,٩	١٧	٢١,٣
يقرأ ويكتب	٩	٨.٨	١٠	٨,٦	٦	٣,٦	١٨	١٠,٥	١٥	١٥,٢	١٠	١٣,٥	١٣	١٦,٣
الابتدائية	١٠	٩,٨	١٩	١٦,٤	٢٢	١٣,٠	٢٤	١٤,٠	٢٥	٢٥,٣	١٧	٢٣,٠	٢١	٢٦,٣
الإعدادية	٢٧	٢٦,٥	١٥	١٢,٩	١٨	١٠,٧	١٨	١٠,٥	١٣	١٣,١	١٢	١٦,٢	١١	١٣,٨
الثانوية	٣	٢,٩	٤٧	٤٠,٥	٣٧	٢١,٩	٤٢	٢٤,٤	٢٧	٢٧,٣	٢١	٢٨,٤	١٨	٢٢,٥
الدبلوم	٥٠	٤٩,٠	–	–	٦	٣,٦	٣	١,٧	–	–	–	–	–	–
الجامعي	٣	٢,٩	–	–	٦١	٣٦,١	٤٤	٢٥,٦	–	–	–	–	–	–
ماجستير / دكتوراه	–	–	–	–	٨	٤,٧	٦	٣,٥	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٠٢	١٠٠	١١٦	١٠٠	١٦٩	١٠٠	١٧٢	١٠٠	٩٩	١٠٠	٧٤	١٠٠	٨٠	١٠٠

* يوجد دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١.

من هذا العرض السابق. نستطيع القول أن عمل المرأة رغم أهميته في دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم مسيرة التنمية، والذي يعد في الوقت الراهن مقياسا هاما من مقاييس التقدم والتنمية، بل ومؤشرا من مؤشرات التنمية البشرية المتواصلة والمتوازنة التي تتطلب ضرورة ادماج جميع فئات المجتمع - يكل مستوياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية بغض النظر عن النوع أو الجنس، إلا أن ذلك لا بد أن يتم وفقا للقيم والعادات والتقاليد السائدة في مجتمع الإمارات. فعلى الرغم من أن مجتمع الإمارات من المجتمعات العربية الإسلامية التي تحكمه القيم الإسلامية السمحة، فهو مجتمع له خصوصيته المجتمعية والتاريخية التي تميزه عن غيره من المجتمعات سواء العربية أو الأجنبية، ومن ثم لابد عند وضع أية تصور لعمل المرأة أن تضع في الاعتبار تلك الخصوصية، حتى تستطيع القوانين والتشريعات الخاصة بعمل المرأة أن تجد تأييدا لها في الواقع الفعلي، والبعد عن الشعارات الرنانة والخطب السياسية التي لا تجد تطبيقا واقعيا، وهو ما جعل مجتمع الإمارات يسير بخطى سريعة في دمج المرأة في عمليات التنمية على الرغم من وجود بعض العقبات.

ثامنا : استخلاصات عامة :

لقد توصلت الدراسة الراهنة على الصعيدين النظري والأمبريقي إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي :

- أن التغيرات البنائية التي تعرضت لها المجتمعات العربية وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين من الصعوبة فهمها وتحليلها والكشف عن أبعادها وجوانبها المختلفة بمعزل عن السياق العالمي والتحولات التي يتعرض لها من ناحية، والسياق الإقليمي والمحلي من ناحية أخرى. أي أن تلك التغيرات قد جاءت انعكاسا لمجموعة من العوامل والظروف المحلية والإقليمية والعالمية المتداخلة والمشابكة. وأن تلك التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة ومجتمع الإمارات على وجه الخصوص قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنظمة الأسرية. حيث تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية، الأمر الذي لفت انتباه المتخصصين إلى ضرورة إجراء دراسات أمبريقية لرصد تلك التغيرات وتشخيصها وتحديد أبعادها والعوامل المختلفة المسئولة عن تلك التغيرات. وعلى الرغم من وجود مجموعة متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت الأسرة العربية بعامة والأسرة الإماراتية بخاصة كما أوضحنا في سياق العرض النقدي للدراسات والبحوث السابقة التي تتعلق بموضوع البحث في نماذج مختلفة للمجتمعات العربية، إلا أن معظم الدراسات قد تم إنجازها خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ومن ثم لم تتعرض للتحولات العالمية والإقليمية والمحلية التي حدثت خلال حقبة التسعينيات من حيث انعكاساتها على الأسرة العربية. ومن جانب آخر، فقد ركزت كل دراسة على جانب أو بعض الجوانب التي تتعلق بواقع الأسرة العربية وأغفلت الجوانب والأبعاد الأخرى، ومن ثم جاءت في معظمها دراسات جزئية تفتقر للرؤية الشمولية.

- انطلقت الدراسة الراهنة من هدف أساسي تمثل في تقديم تحليل شمولي للتحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بعامة ومجتمع الإمارات بخاصة خلال العقود الأخيرة ليس فقط في ضوء المتغيرات والأبعاد المحلية والإقليمية، ولكن أيضا في ضوء المتغيرات والعوامل الخارجية. فضلا عن الكشف عن ملامح الثبات والتغير التي تعرضت لها الأسرة العربية والإماراتية في ظل التحولات التي تعرضت لها البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه المجتمعات. تلك التحولات التي تعد انعكاسا لعمليات التفاعل والتداخل بين الأبعاد المحلية والاقليمية والعالمية. ومن ثم انطلقت الدراسة من مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعية وتمفصل الأساليب الانتاجية لفهم وتشخيص تلك

التحولات والتغيرات من ناحية، ولتفسير جوانب الثبات والاستمرارية في بعض العناصر والمكونات التي تتعلق ببنية الأسرة من ناحية أخرى. الأمر الذي مكننا من وضع تصور مستقبلي لأوضاع وبنية وظائف الأسرة العربية والإماراتية خلال السنوات القادمة في ظل متغيرات النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة بأبعادها وآلياتها المختلفة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والتقنية... الخ).

- على الرغم من التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبعد حصولها على استقلالها السياسي، إلا أن تلك التحولات قد تميزت بالطابع النسبي، بمعنى أنها تختلف من حيث حجمها ومعدلاتها ومجالاتها والعوامل المسئولة عنها، فضلا عن آثارها المختلفة من مجتمع عربي لآخر. تلك الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء مجموعة من العوامل مثل : الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية لكل مجتمع عربي من جانب، وطبيعة العلاقة بين المجتمع العربي والمجتمع الدولي ودور كل مجتمع في التقسيم الدولي من جانب آخر. هذا بالاضافة الى مدى استجابة المجتمع نفسه للتغيرات والتفاعل معها ومن ثم قدرته على التفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية من جانب ثالث.

- تبين من التحليل البنائي التاريخي للمجتمعات العربية أن التحولات التي تعرضت لها خلال النصف الثاني من القرن العشرين وإن كانت نتاجا لظروف ومتغيرات داخلية في بعض جوانبها، إلا أنها قد جاءت انعكاسا لعوامل ومتغيرات خارجية في الجوانب الأخرى. وأن حصول معظم هذه المجتمعات على استقلالها السياسي خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات لم يعن بحال من الأحوال حصولها على استقلالها الاقتصادي. فانهيار الأشكال التقليدية للاستعمار (العسكري المباشر) قد ارتبط بظهور أساليب حديثة لجأت إليها القوى الأوروبية المتقدمة صناعيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة فرض هيمنتها وسيطرتها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

- أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد أسهمت بدرجات متباينة في التحولات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بعامة والخليجية بخاصة منها : التحضر والتصنيع والتطور التكنولوجي، والتعليم، وتطور وسائل الاتصال والإعلام، فضلا عن الهجرة الوافدة (العمالة الوافدة) وبخاصة المجتمعات الخليجية. تلك العوامل قد أحدثت تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العربية. غير أن حجم هذه التأثيرات لا شك أنه قد اختلف من مجتمع عربي لآخر. وعلى صعيد آخر، يمكن القول أنه إذا كان تأثير هذه العوامل واضحا على البنى الاقتصادية والاجتماعية لتلك

المجتمعات العربية، فإن تأثيراتها على البنى الثقافية كانت - وما تزال - أكثر وضوحا الآن وبخاصة في ظل التطورات العالمية والتحديات الثقافية للعولمة وما تستخدمه القوى الرأسمالية العالمية من تقنيات علمية وإعلامية لفرض هيمنتها الثقافية على المستوى العالمي. هذا إلى جانب تأثير تلك العوامل أيضا على الأسرة العربية باعتبارها أحد أهم النظم الاجتماعية من حيث بناؤها ووظائفها وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية.

- أوضحت التحليلات البنائية - التاريخية للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية العربية أيضا أن الأسرة العربية قد تأثرت بالتحولات المختلفة التي تعرضت - وما تزال تتعرض لها تلك التكوينات وبخاصة تلك التحولات التي شهدتها نظم وأنماط الإنتاج، وموقع المجتمعات العربية داخل المنظومة الاقتصادية العالمية. وما صاحب ذلك من الانفتاح على الثقافات العالمية وذلك من خلال التطور الهائل في نظم وأساليب الاتصال والإعلام وبخاصة الوسائل المرئية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية، عناصر ومكونات البنى الثقافية لهذه المجتمعات بشكل عام، ومجتمعاتها الحضرية بخاصة. تلك التغيرات ارتبطت بتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على النظم الأسرية من حيث بنائها وأنماطها ووظائفها، ونمط العلاقات الاجتماعية والقرابية السائدة. بالإضافة إلى التأثير على منظومة القيم الاجتماعية المحددة لمكانة الأسرة العربية بكل ما تتضمنه من أبعاد ومكونات وعناصر.

- **وفيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعينة الدراسة** فقد كشفت الدراسة الميدانية عن مجموعة من الحقائق نجملها فيما يلي :

- أن الرجل هو الذي يتولى مسئولية رعاية الأسرة (الجد أو الأب أو الأخ الأكبر) حيث بلغت نسبة أرباب الأسر الرجال (٩٥,٦ %) من إجمالي عينة الدراسة. الأمر الذي يؤكد على استمرار العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المرتبطة بالمسئولية واتخاذ القرار وشكل السلطة الأبوية في المجتمع والتي كانت - وما تزال - موجودة وسائدة حتى الآن على الرغم من التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية في عدد من الجوانب وبخاصة تلك التي تتعلق بمكانة المرأة وتعليمها وعملها ومدى استقلاليتها عن الرجل. وأنه بالرغم من تلك التغيرات، إلا أن المجتمع ما يزال يمنح الرجل سلطات ومسئوليات أوسع من نطاق المسئوليات التي تقع على عاتق المرأة. كما كشفت المعطيات الميدانية عن أن معظم أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة من ٣٠-٥٩ سنة.

- وفيما يتعلق بالموطن الأصلي ومحل الإقامة ومكان العمل كشفت الدراسة الميدانية عن أن حوالي ٢٣,٨ % من إجمالي أفراد العينة كان موطنهم الأصلي إمارة أبوظبي تليها إمارة دبي بواقع ٢٠,٦ % ثم رأس الخيمة ١٤,١

%، فالشارقة ١٢,٩ %، ثم الفجيرة ١٠,٥ % ورأس الخيمة ١٠,١ % وأخيرا أم القوين. أما عن الإمارة التي يقيم فيها رب الأسرة، فقد جاءت إمارة أبوظبي في المرتبة الأولى ٢٥,٥ % ثم دبي ٢١,٠%، ورأس الخيمة ١٣,٧ %، والشارقة ١٢,٩ %، ثم كل من عجمان والفجيرة بنسبة ١٠,١ % لكل منهما، وأخيرا أم القوين. ولقد انعكس ذلك بصورة مباشرة في مجال فرص العمل والخدمات، حيث أوضحت البيانات أن معظم أفراد العينة يعملون في إمارة أبوظبي والتي احتلت المرتبة الأولى ٣٣,٥ %، تليها إمارة دبي ١٩,٤ %، ثم الشارقة ٩,٣ % ثم تأتي في المرتبة الأخيرة كل من عجمان ورأس الخيمة ٨,٩ %، والفجيرة ٧.٧ %. ومن ثم تؤكد البيانات على أن إمارتي أبوظبي (العاصمة) وإمارة دبي من أكثر الإمارات جذبا للسكان وذلك من حيث توافر فرص العمل ويرجع ذلك أيضا لما تتميز به هاتان الإماراتان من إنتاج للنفط والتجارة من ناحية، ولأن مدينة أبوظبي باعتبارها العاصمة ومن ثم تتركز فيها معظم الدوائر الحكومية من ناحية أخرى. كما أن إمارة دبي تتميز بالطابع التجاري ومن ثم تتوافر فيها فرص العمل في قطاعات مختلفة. في حين جاءت الشارقة في المرتبة الثالثة وذلك نظوا لالتصاقها بإمارة دبي التي تتيح لها فرص عمل أيضا.

– أما بالنسبة للحالة الزواجية، فقد كشفت الدراسة أن الزواج بزوجة واحدة هو النمط الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتها ٩٣,٢ % من إجمالي العينة. وقد جاء توزيع تلك النسبة بمعدلات متفاوتة على مستوى إمارات الدولة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عوامل مثل : التحضر والتغيرات المختلفة التي شهدها المجتمع خلال السنوات الأخيرة والانفتاح على المجتمعات الأخرى على الصعيدين : الإقليمي والعالمي، فضلا عن ارتفاع تكاليف الزواج ... الخ. غير أن انتشار هذا النمط لا يعني اختفاء الأنماط الأخرى التقليدية (الزواج بأكثر من زوجة) حيث أوضحت الدراسة استمرار هذه الأنماط بدرجات متفاوتة على مستوى عينة الدراسة وفقا للإمارة التي ينتمي إليها كل منهم، حيث بلغت نسبة من تزوجوا من زوجة فقط ٦,٨ % من إجمالي عينة الدراسة.

– وفيما يتعلق بالظروف السكنية، فقد كشفت البيانات أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تقيم في فيلات (٤٨,٨ %)، تليها الفئة التي تقيم في مسكن شعبي (٣٧,٥ %)، في حين جاءت نسبة الذين يقيمون في مساكن تقليدية لا تزيد عن (١٠,٩ %). وكذلك الذين يقيمون في شقة فلم تزد نسبتهم عن (٢,٨ %) من إجمالي العينة. وهذا يؤكد على التنوع والتباين والتداخل بين الأنماط السكنية. وأنه إذا كان هناك نمط سكني هو الأكثر انتشارا، فثمة أنماط سكنية أخرى جاءت بنسب متباينة وفقا للإمارة التي ينتمي إليها أفراد العينة من حيث الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينتمون إليها والتي تعكس مظاهر التباين والتفاوت الاجتماعي.

– أما من حيث المهنة، فقد تركزت المهن التي يمارسها معظم أفراد العينة في خمس مهن هي : الموظف وجاءت نسبتها ٢٦,٢ % من إجمالي العينة، ثم العمل في الشرطة أو القوات المسلحة ١٧,٧ %، ثم الأعمال الحرة ١٥,٧ %، تليها الوظائف الإدارية والمتقاعدون بنسبة ٩,٧ % لكل منهما. أما المهن الفنية العليا فلم تتجاوز نسبتها ٢,٤ %. وكذلك الأعمال الفنية الماهرة ٢,٨ %. أما عن القطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها أرباب الأسر (عينة الدراسة) فقد كشفت الدراسة عن أن حوالي ٨٠% من إجمالي العينة يعملون في قطاعات ثلاثة أساسية هي : الحكومة الاتحادية ٣٧,٣ %، والدوائر الحكومية ٢٥,٠ %، والأعمال الحرة ١٧,٣ %. الأمر الذي يؤكد على أن العمل في القطاعات الحكومية أصبح يمثل مطلبا أساسيا بما يوفره من مزايا لا تتوافر في غيره من القطاعات الأخرى.

– وفيما يتعلق بمستوى الدخل، فقد تبين أن معظم أسر الدراسة تتميز بارتفاع مستوى الدخل، حيث أن حوالي ٦١% من أفراد العينة تتراوح دخولهم الشهرية بين عشرة آلاف وحتى أربعة وعشرين ألف درهم، في حين بلغت نسبة من يتراوح دخلهم ٢٥ ألف درهم وحتى ١٥٠ ألف درهم وأكثر حوالي ٢٣,٨ %، بينما لم تتجاوز نسبة من تقل دخولهم عن عشرة آلاف درهم عن ١٥,٣ % فقط. وهو ما يؤكد على أن دولة الإمارات تعد من الدول النفطية الغنية التي تتميز بارتفاع مستويات الدخول فيها. ومما يؤكد على ذلك أيضا أن حوالي ٧٩,٤ % من إجمالي العينة قد أكدوا على أن الدخل يكفي متطلبات الأسرة.

– **وفيما يتعلق ببناء الأسرة وأنماط العلاقات القرابية**، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن مجموعة من الحقائق والخصائص يمكن إجمالها فيما يلي :

– أن ثمة نمطين أساسيين في الأسرة الإماراتية هما الأكثر انتشارا على مستوى العينة هما : الأسرة النووية وقد بلغت نسبتها ٥٢,٨ %، والأسرة الممتدة بنسبة ٤٧,٢ %. وأن كل نمط منها يضم بداخله أنماطا وأشكال متعددة منها : الأسرة متعددة الزوجات، والأسرة المشتركة، ثم الأسرة الممتدة مع تعدد الزوجات. هذا يعني أن الأنماط والأشكال التقليدية للأسرة الإماراتية (الممتدة، والمشتركة) لم تختف تماما، وأن تلك الأنماط التقليدية – ما تزال – موجودة ومتداخلة مع الأنماط والأشكال الحديثة والتي تعد الأسرة النووية تجسيدا لها. ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من التحولات البنائية والثقافية التي شهدها مجتمع الإمارات على كافة الأصعدة والمستويات : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية، إلا أن تلك التغيرات لم تكن تغيرات جذرية.

وأن استمرار تلك الأنماط التقليدية للأسرة يعبر بوضوح عن فاعلية وتأثير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والقبلية بكل ما تتضمنه من قيم للزواج والانجاب والعصبية والمكانة الاجتماعية من ناحية، وأن العناصر الحديثة لم تقض تماما على العناصر التقليدية التي ما تزال متعايشة ومتجاورة مع العناصر والأشكال الحديثة من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نلمس فروقا نسبية بين هذين النمطين مما يؤكد على أن هناك تغيرات طرأت على بنية الأسرة الإماراتية كانت انعكاسا لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتمثل في ارتفاع معدلات التحضر، وارتفاع مستوى التعليم، وتأثير وسائل الاتصال والإعلام المختلفة، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، فضلا عن تأثير استخدام التكنولوجيا والاعتماد على العمالة الأجنبية (المنزلية)، ناهيك عن تأثير الانفتاح الحضاري والثقافي على العالم الخارجي على الصعيدين : الإقليمي والعالمي.

– وفيما يتعلق بحجم الأسرة وعدد الأبناء، فقد أوضحت البيانات الميدانية أن متوسط عدد الأبناء داخل الأسرة بلغ ٩,١١ %. وأن أصغر أسرة لديها ابنان وأكبر أسرة تتكون من ٢٥ فردا. ومن ثم بلغ إجمالي عدد الأبناء على مستوى أسر الدراسة حوالي (٢٢٥٧). وتؤكد تلك البيانات على أن ثمة تغيرات طرأت على الأسرة الإماراتية من حيث حجم الأسرة. وأن تلك التغيرات لم تكن تغيرات جذرية وذلك بسبب استمرار الأسر ذات الحجم الكبير والتي ما تزال تحتفظ بقيم الإنجاب وكثرة عدد الأبناء، تلك القيم المتعلقة بالإنجاب. وعلى الرغم من أن هذه البيانات تؤكد على وجود خصائص عامة مشتركة على مستوى أسر الدراسة، إلا أن ثمة فروقا واختلافات بين الإمارات المختلفة فيما يتعلق بذلك وفقا للظروف النوعية لكل إمارة وخصوصيتها الاقتصادية والإيكولوجية، الأمر الذي ينعكس على طبيعة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في كل إمارة.

– وعلى صعيد آخر كشفت الدراسة عن أن متغير العدد بالنسبة لتحديد حجم الأسرة (الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة) يعتبر مسألة نسبية. وأنه إذا اعتبرنا أن العدد الذي يمثل أقل من (٦) أفراد يدل على نمط الأسرة الصغيرة، وأن العدد الذي يتجاوز (١٥ فردا) يمثل الأسرة الكبيرة، فإن هذا التصنيف التعسفي يؤكد على أن الأسر التي تم دراستها لا تمثل نمطا واحدا من حيث الحجم وعدد الأفراد المنتمين إليها، وإنما يعبر عن تعدد وتنوع الأنماط الأسرية. بمعنى آخر وجود النمط التقليدي للأسرة (متوسطة وكبيرة الحجم) في ظل استمرار منظومة القيم الاجتماعية التقليدية لا يعني عدم وجود أنماط أخرى. فوجود الأسرة النووية صغيرة الحجم وقليلة العدد على الرغم من انخفاض نسبتها بين أسر الدراسة، يعني أنها تمثل واقعا فعليا جاء انعكاسا للتغيرات البنائية التي

تعرض لها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. الأمر الذي يؤكد على أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية لم تكن تغيرات جذرية على مستوى كل عناصرها ومكوناتها وأبعادها وإنما ظلت عناصر وسمات تقليدية مستمرة ومتفاعلة ومتجاورة مع النمط الحديث مما يعبر عن قوة وفاعلية البنية القبلية والثقافية التي تدعم تلك المكونات ومن ثم تحافظ على وجودها واستمرار تأثيرها.

- وبالنسبة للقيم التي تتعلق بمحددات الاختيار للزواج على مستوى أسر الدراسة، فقد تبين أن المحددات التقليدية هي الأكثر انتشارا خلال المراحل السابقة لعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع وبخاصة في السنوات الأخيرة. حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن أكثر الأساليب والمحددات انتشارا قد تمثلت في دور الوالدين في عملية الاختيار للزواج والتي بلغت نسبتها ٥٠,٨ %، يليها الذين اختاروا بأنفسهم حيث بلغت ٣٢,٧ %. وهذا يعني أن للقيم والمحددات التقليدية تأثيرا واضحا في الحياة الاجتماعية بشكل عام والاختيار للزواج على وجه التحديد.

- وعلى صعيد آخر، فقد كشفت الدراسة عن أن نمط العلاقات القرابية كان هو النمط الأكثر انتشارا فيما يتعلق باختيار شريك الحياة بالنسبة لغالبية أسر الدراسة (أي الزواج القرابي). حيث بلغت نسبة الزواج من الأقارب والعائلة والقبيلة حوالي ٦٧,٧ % موزعة بين الزواج من (أبناء العم والخال). ومن ثم يمكن القول أن القيم المتصلة باختيار شريك الحياة والتي يعبر عنها الزواج القرابي ما تزال تشكل نمطا سائدا على الرغم من التغيرات البنائية والثقافية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثير العوامل والمتغيرات المختلفة (الداخلية والخارجية)..

- كما كشفت البيانات الميدانية أيضا عن انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين أرباب الأسر الذين تم دراستهم حيث بلغت نسبة من تزوجوا زواجهم الأول وهم في سن (١٦-٢٥ سنة) حوالي ٨٢,٦ % من إجمالي العينة، مما يعكس منظومة القيم الاجتماعية التقليدية التي تدعم تلك الظاهرة. وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة قد مثلت سمة عامة وخاصية مشتركة على مستوى عينة الدراسة، إلا أن معدلاتها تختلف من إمارة لأخرى، وفقا لدرجة النمو والتطور والخصوصية من ناحية، ودرجة ومستوى التحضر من ناحية أخرى.

- لقد كشفت نتائج الدراسة أيضا أن ثمة علاقات اجتماعية وقرابية ما تزال مستمرة بين تلك الأسر (عينة الدراسة) والأقارب الذين يقيمون معهم سواء في نفس المنطقة أو في المناطق الأخرى على الرغم من تباين واختلاف تلك العلاقات، والتي تراوحت بين الزيارات الأسبوعية والشهرية واليومية، أو حتى

تلك التي عبرت عنها استجابات المبحوثين في المناسبات فقط. مما يؤكد على حقيقة أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية لم تكن تغيرات جذرية، وأنه اذا كانت بعض العناصر قد تعرضت للتغير (حيث يسود العلاقات الثانوية والرسمية) في ظل التغيرات والتحولات المعاصرة وسيطرة الطابع الشخصي على نمط العلاقات القرابية والاجتماعية كانعكاس لتلك التغيرات، فإن ثمة عناصر أخرى ما تزال ثابتة ومستمرة تعبر عن قوة وصلابة وتأثير القيم والعادات والتقاليد التي كانت - وما تزال - تحكم الأوضاع الأسرية والقرابية حتى الآن.

- وفيما يتعلق بقيم ومحددات الاختيار للزواج بالنسبة للابن أو الابنة، فقد كشفت البيانات الميدانية عن أن ثمة تغيرات واضحة حدثت في هذا المجال. فبالنسبة لاختيار زوجة الابن اتضح ديموقراطية الأسرة، فقد أكدت معظم أسر الدراسة أن الابن نفسه هو الذي يختار شريكة حياته ٦٤,٥ %، في حين اختلف الأمر بالنسبة لمشاركة البنت في اختيار شريك حياتها. حيث جاء اختيار الأب في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤,٧ %، في حين جاء دور البنت في الاختيار في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣,٨ %. وعلى الرغم من تلك الاختلافات حول دور الابن في عملية الاختيار وكذلك دور البنت، إلا أنها تؤكد على أن ثمة تغيرات تعرضت لها تلك المحددات التقليدية التي كان تأثيرها أقوى في المراحل السابقة. وأن مشاركة الابن أو البنت في عملية الاختيار للزواج الآن إنما يعكس التغيرات المجتمعية التي يشهدها المجتمع على كافة الأصعدة والمستويات : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. فضلا عن ارتفاع معدلات التحضر وتأثير وسائل الإعلام وبخاصة في مجال تغيير القيم والاتجاهات التقليدية. غير أن تلك الأمور تختلف في معدلاتها من إمارة لأخرى وفقا لاختلاف درجات النمو والتطور على كافة الأصعدة والمستويات السابقة.

- أما عن الشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن وزوج الابنة، فقد كشفت البيانات الميدانية فيما يتعلق بالشروط التي يجب توافرها في زوجة الابن عن وجود مجموعة من الشروط والمحددات والمعايير المتعددة والمتباينة والتي توضح مدى التناقضات الاجتماعية نتيجة للتغيرات التكنولوجية والحضرية وتأثير وسائل الإعلام وتطور التعليم وتغير أسلوب التنشئة الاجتماعية. من تلك الشروط حسب أهميتها ما يلي : التدين، الجمال، السمعة والأخلاق الحميدة، أن تكون ربة منزل، النسب والأصل، التعليم، أن تكون محجبة، وأن تكون من نفس الإمارة، أن تكون ملتزمة بالعادات والتقاليد. فضلا عن مجموعة من الشروط والمحددات الأخرى منها أن تهتم بشئون بيتها، وأن تكون من نفس القبيلة، وأن تكون عاملة. وأن تكون من نفس الأسرة، وأن تكون مواطنة، وأن يكون سنها مناسبا لسن

الابن، وأخيرا أن يكون الوضع الاقتصادي لأسرتها جيدا. ومن ثم فـإن النظـرة المتفحصة لتلك الشروط توضح أن هناك تراجعا في بعض المحـددات التقليديـة وظهور محددات جديدة تعكس التغـيرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة وتأثيراتها المختلفة من ناحية، ووجود عناصر ومحددات تقليدية ثابتة ومسـتمرة من ناحية أخرى مما يؤكد على أن التغيرات في نسق القيم والعادات والتقاليد لـم تكن تغيرات جذرية. فالعناصر والمحددات والشروط الحديثة لم تؤد إلى انـهيار تام للمحددات والعناصر التقليدية التي ترتبط بالبنية الثقافية للمجتمع.

- أما الشروط التي يجب توافرها فيمن يتقدم للزواج من البنـت، فثمـة اختلاف كبير بالمقارنة بالشروط التي يجب توافرها في زوجـة الابـن، حيـث تراجعت بعض القيم وطغت قيم أخرى جديدة وبخاصة قيم التدين وبـرزت قيـم المواطنة، والسن، وعدم الزواج من قبل، والتعليم، والقدرة على تحمل المسئولية، والعمل، والاعتماد على النفس، والوضع الاقتصادي. بينما تراجعت قيم أن يكـون بارا بأهله وأهل زوجته حيث حظت تلك القيم على المركز الأخير بين الشـروط التي أوردها المبحوثون في استجاباتهم. وكذلك احترام المرأة وحسـن معاملتـها، والالتزام بالعادات والتقاليد، وأن يكون من نفس القبيلة، والقيم الخاصـة بالنسـب والأصل. وهو ما يؤكد على تراجع بعض القيم وظـهور قيـم جديـدة ارتبطـت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع وبخاصة خـلال العقود الأخيرة. تلك التغيرات تعكس مستوى التنميـة الاجتماعيـة الـذي حققـه المجتمع على كافة الأصعدة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة. فضـلا عـن ارتفاع معدلات التحضر والتعليم، والتأثيرات الواضحة لوسائل الإعلام (المحليـة والاقليمية والعالمية)، تلك التغيرات أحدثت تغيرات واضحة على صعيد الأسـرة الإماراتية. غير أن هذه التغيرات لم تكن بحال من الأحوال تغيرات جذرية، وانـه إذا كانت بعض المحددات والشروط التقليدية قد تراجعت من حيث أهميتـها فـي الاختيار للزواج، فالواقع الفعلي يؤكد على أن ثمة شـروطا أخـرى مـا تـزال مستمرة وأنها لم تختف تماما بالرغم من ظهور وانتشار قيـم وشـروط أخـرى جديدة أصبحت أكثر تأثيرا في الأسرة الإماراتية. ومن ثم فتداخل وتجـاور تلـك القيم التقليدية والقيم الحديثة داخل البنية الاجتماعية والثقافية يؤكد على عنـاصر الثبات والتغير أكثر مما يشير إلى وجود نسق ثقافي وقيمي واحـد يحكـم بنيـة الأسرة الإماراتية وأنماط علاقاتها الاجتماعية و القرابية.

- وفيما يتعلق بأهم المشكلات الأسرية التي حددها المبحوثون فقد جـاء ترتيبها على النحو التالي : (الخلافات الزوجية، انعـدام الثقـة والتفـاهم بيـن الزوجين، خلافات الزوجة وأهل الزوج، وتلك المشكلات جميعـها تعـبر عـن الخلافات الزوجية سواء داخل محيط الأسرة أو خارجه على مستوى أهل الزوجة

أو أهل الزوج، الاعتماد الكبير على الخدم، الإسراف والاستهلاك التفاخري والبذخي، وأخيرا تعاطي الزوج للكحوليات والمخدرات).

– كما كشفت الدراسة الميدانية عن مجموعة من العوامل المسئولة عن تلك المشكلات الأسرية جاء ترتيبها حسب الأهمية على النحو التالي : (تدخل أهل الزوجة أو أهل الزوج في شئون الأسرة، وكثرة طلبات الزوجة والأولاد، إسراف الزوجة أو الزوج، انشغال الزوجة أو الزوج بأمورهما الخاصة، ترك المشكلات البسيطة حتى تتفاقم وتكبر، عدم اهتمام الزوجة أو الزوج بأمور الأسرة، وأخيرا دخل الأسرة لا يكفي متطلبات الأسرة الضرورية). ومن ثم تكشف النظرة المتفحصة لتلك العوامل عن مدى التداخل الواضح بينها جميعا، وبالتالي عدم الفصل بين القيم التقليدية والحديثة. وانه إذا كان تدخل أهل الزوج أو الزوجة في شئون الأسرة يعد أحد العوامل الأساسية المسئولة عن تلك المشكلات فهو يكشف في الوقت ذاته عن مدى استمرارية العوامل التقليدية المرتبطة بالقيم والعادات الخاصة باختيار الأسرة الزواجي وتدخلها في حياة الأبناء حتى بعد الزواج. وعلى الرغم من ذلك فثمة عوامل حديثة متداخلة مع تلك العوامل التقليدية منها على سبيل المثال : كثرة طلبات الزوجة والأبناء، إسراف الزوجة أو الزوج، انشغال الزوجة أو الزوج أو الاثنين بأمورهما الخاصة. حيث تعد تلك العوامل نتاجا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية وبخاصة في مجال زيادة الدخل وارتفاع معدلات التحضر. تلك التغيرات قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، ومن ثم ظهرت قيم استهلاكية أضحت تسيطر على تلك الأسر وتحكم العلاقات داخلها، والتي تتجه نحو الفردية والاهتمام بالذات. الأمر الذي أدى إلى تراجع بعض القيم التقليدية وبخاصة القيم الانتاجية سواء المتعلقة بأدوار الرجل أو المرأة، وكذلك قيم الجماعية والتعاون.

– وإذا كانت تلك العوامل المسئولة عن المشكلات الأسرية تمثل سمات عامة مشتركة رغم تباين أهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة، إلا أن ثمة فروقا واختلافات بين تلك العوامل على مستوى الإمارات، ترجع إلى اختلاف وتباين درجة التحضر والنمو والتطور الاقتصادي، والانفتاح على العالم الخارجي. وأيضا التكنولوجيا الحديثة وما تحمله من ثقافات متباينة، بالاضافة إلى تأثير العمالة الوافدة وما تنقله من ثقافات متباينة أحيانا ومتضاربة أحيانا أخرى ... الخ.

– أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من الأساليب المتنوعة والمتباينة تلجأ إليها الأسرة لمواجهة مشكلاتها تمثلت تلك الأساليب في : مناقشة المشكلات بين أعضاء الأسرة، ومناقشة تلك المشكلات بموضوعية، والتشاور مع أهل الزوج أو أهل الزوجة، فضلا عن الاستعانة بالأصدقاء لطلب النصح. كما أثبتت

الدراسة أن استخدام أي من تلك الأساليب يتحدد وفقا للإمارة التي تقيم فيها الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، وأيضا سن رب الأسرة، على الرغم من عدم وجود أية دلالة إحصائية تثبت تلك الارتباطات. وأنه على الرغم من تباين تلك الأساليب وتنوعها، إلا أن هناك سمات عامة مشتركة على مستوى عينة الدراسة فيما يتعلق باستخدام بعضها لمواجهة المشكلات الأسرية وحلها سواء كانت تلك الأساليب تقليدية أو حديثة.

– كما كشفت البيانات الميدانية أيضا عن تنوع وتعدد المشكلات التي تتعلق بالأبناء سواء داخل المنزل أو خارجه. وقد تمثلت تلك المشكلات في : المشكلات المدرسية، مشكلات مع الرفاق، انحرافات سلوكية، مشكلات مع الخدم، فضلا عن مشكلات أخرى تتعلق بالتدخين وتعاطي الكحوليات وكذلك مشكلات المراهقة. وقد جاءت نسب تلك المشكلات متباينة ومتفاوتة. كما تبين من التحليلات الإحصائية للبيانات الميدانية أن معظم تلك المشكلات التي تواجه الأبناء يتم احتواؤها وعلاجها داخل المنزل وذلك من خلال دور الآباء والأمهات والذي جاء في المرتبة الأولى بالنسبة للأشخاص الذين يتولون مواجهة تلك المشكلات.

– وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون في التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية، فقد كشفت الدراسة عن التأثير الواضح للبرامج التليفزيونية التي يفضل الآباء والأمهات والأبناء مشاهدتها على الاتجاهات والقيم الاجتماعية الأسرية. وأنه إذا كانت هناك سمات عامة ومشتركة فيما يختص بنوعية البرامج التي يفضلها الآباء والأمهات، فثمة فروق واختلافات بين كل منهما في هذا الجانب. ولا شك أن تلك الفروق تنعكس على اتجاهاتهم وأساليبهم المتبعة في عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائهم. كما أن تلك الفروق والاختلافات تتأثر إلى حد كبير بالإمارة التي تنتمي إليها الأسرة.

– أما بالنسبة للتعليم والأسرة، فقد. ركزت الدراسة على محاور ثلاثة هي : **آراء المبحوثين في مدى مواصلة الأبناء التعليم بعد الحصول على الثانوية، القائمون بمساعدة الأبناء في دراساتهم. والجامعات التي يفضل الآباء أن يواصل الأبناء تعليمهم وأسباب تفضيل أي من تلك الجامعات**. وفيما يتعلق بالمحور الأول فقد كشفت البيانات الميدانية عن مجموعة من المتغيرات أهمها : أن الأبناء يعتمدون على أنفسهم، أنهم يعتمدون على مدرسين خصوصيين، مساعدة الأب، مساعدة الوالدين معا، وأخيرا مساعدة الاخوة والأخوات الكبار. أما بالنسبة للمحور الثاني والذي يتعلق بالجامعات التي يفضلها الآباء، فقد جاءت أعلى نسبة ٧٨,٢ % للجامعات في دولة الإمارات العربية لتعليم الذكور، تليها الجامعات الغربية بنسبة ١٤,٩ %، ثم الجامعات العربية بنسبة ٢,٨ %. كما

جاءت أعلى نسبة للجامعات في دولة الإمارات العربية لتعليم الإناث ٩٤,٤ % وانخفضت نسبة الجامعات الغربية ١,٢ %، والجامعات العربية ٠,٤ %. ويرجع السبب في ذلك بالنسبة للذكور إلى : أن جامعات الإمارات توفر معظم الخدمات ٧٧ %، والقرب وعدم الاغتراب ٦٠,٩ % ورغبة الأبناء ٥٦%، وقلة التكاليف ٣٨,٧ %، وأن بها جميع التخصصات ١٩ %، وأن مستوى الدراسة بها أفضل من الجامعات الأخرى ١٥,٧ %.

أما أسباب تفضيل تلك الجامعات بالنسبة للإناث فقد جاءت مختلفة إلى حد كبير. حيث أكد المبحوثون على الأسباب الآتية : عدم الاختلاط ٩٠,٣ % وجود سكن آمن للطالبات ٧٦,٦ %، القرب وعدم الاغتراب ٦٢,٩ %. أن تلك الجامعات بها جميع التخصصات ٥٨,٥ %، عدم سفر البنات دون محرم ٤١,٥ %، وقلة التكاليف ٣٠,٦ %. ومن ثم تؤكد تلك البيانات على استمرار القيم والعادات والتقاليد التي تعكس الالتزام بالدين الإسلامي وبخصوصية المجتمع وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي بالنسبة للأبناء الإناث. وأن تلك القيم ما تزال تؤثر في اتجاهات الآباء نحو تعليم الإناث.

– وفيما يتعلق بأساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) ومدى انتشار استخدامها بين أسر الدراسة، فقد كشفت البيانات الميدانية أن نسبة ٦٤,١ % من أسر الدراسة تلجأ لاستخدام تلك الأساليب في العلاج، وأن حوالي ٢٥ % من الأسر يستخدمون تلك الأساليب أحيانا.

– أوضحت الدراسة أيضا أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين سن رب الأسرة واستخدام أساليب الطب الشعبي في العلاج، وأنه كلما زاد عمر رب الأسرة زاد استخدام الطب الشعبي في الأسرة.

– كما كشفت البيانات الميدانية أيضا عن وجود دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ وتؤكد على العلاقة بين استخدام الطب الشعبي والمستوى التعليمي لرب الأسرة. أي أن هناك علاقة عكسية قوية، فكلما ارتفع المستوى التعليمي قل استخدام الطب الشعبي.

– أما عن أسباب استخدام الطب الشعبي في العلاج، فقد كشفت التحليلات الاحصائية عن مجموعة من العوامل المتداخلة والمترابطة جاءت متباينة في نسبة كل منها ووفقا لأهميتها على النحو التالي : أن الطب الشعبي ليس له أعراض جانبية ٦٢,٩ %، عجز الطب الرسمي والحديث عن معالجة بعض الأمراض ٥٣,٦ %، الاعتقاد في أهميته وتأثيره وفاعليته ٣٧,١ %، وأخيرا تعذر الوصول إلى المستشفى ٣٥,٥ %.

– تبين من التحليلات الميدانية أن استمرار استخدام أساليب العلاج التقليدية (الطب الشعبي) في علاج العديد من الأمراض على الرغم من التطور

الواضح في الأساليب العلاجية الحديثة يعد مؤشرا يدل على قوة وتأثير تلك الأساليب التقليدية وما تعكسه من قيم وعادات وتقاليد ارتبطت بالظروف البنائية والثقافية للمجتمع خلال مراحل تاريخية مختلفة. وهذا يعني أن التغيرات المختلفة التي يمر بها مجتمع الإمارات وبخاصة على الصعيد الثقافي والقيمي لم تقض تماما على العناصر التقليدية للثقافة والتي تتمثل في استمرار المعتقدات والقيم التي ترتبط باستخدام الأساليب التقليدية في العلاج بالرغم من تطور الأساليب الحديثة على الصعيدين الكمي والنوعي.

– لقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود عدة أساليب متنوعة يلجأ إليها الآباء في تنشئة وتربية أبنائهم جاء ترتيبها على النحو التالي : ضرب الأولاد إذا أخطئوا كلما فشلت الأساليب الأخرى بنسبة ٩٣,١ %، والحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة بنسبة ٧٢,٢ %، ثم أسلوب الإهمال والانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية بنسبة ٣٨,٣ %، وأساليب أخرى تراوحت بين ضرب الأولاد كلما أخطئوا، وعدم ضرب الأولاد تحت أي ظرف من الظروف.

–أما عن العلاقة بين الأساليب التي يتبعها الآباء في تربية الأبناء واختلاف وتباين الفئات العمرية، فقد كشفت البيانات الميدانية عن عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية. وكذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية التي يتبعها الآباء في تنشئة الأبناء والمستوى التعليمي للآباء، فلم تكشف الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في هذا الجانب على الرغم من أن البيانات الاحصائية والنسب المئوية قد كشفت عن وجود أوجه شبه واختلاف بين عينة الدراسة في استخدامهم لهذه الأساليب المتنوعة والمتباينة.

– أما عن القيم التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فقد أوضحت الدراسة الميدانية مجموعة من القيم تمثلت في : قيم الاعتماد على النفس، وقيم التدين، ومواجهة المشكلة بأنفسهم، وعدم الرضا بالظلم وطاعة الوالدين.

– وفيما يتعلق بالآثار السلبية المترتبة على استخدام الخدم في المنازل، فقد كشفت الدراسة عن مجموعة من الآثار جاءت وفقا لأهميتها وخطورتها على النحو التالي : انتشار الأسرار خارج المنزل، وأن وجود الخدم في المنازل أصبح وسيلة للمباهاة والتفاخر، وأن وجود الخدم عود الأسرة على الكسل، أن وجود الخدم في المنزل أصبح يمثل ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. بالاضافة إلى اكتساب الأطفال بعض العادات والسلوكيات السيئة من الخدم. وكذلك ضعف اللغة العربية لدى الأبناء. وأخيرا ظهور العديد من المشكلات الأسرية.

وفيما يتعلق بالقيم الأسرية المتعلقة باتخاذ القرارات، فقد كشفت الدراسة أن أبرز تلك القيم قد جاءت حسب أهميتها من وجهة نظر المبحوثين على النحو

التالي : أنه يحق للزوجة أن تتخذ القرارات الخاصة بالأسرة دون الرجوع للزوج. ثم القيم التي تتعلق بوجوب إشراك الأولاد فقط في اتخاذ القرارات الخاصة بهم. وفي المرتبة الثالثة ضرورة إشراك الأولاد عند اتخاذ أي قرار خاص بالأسرة.

- أما بالنسبة لقضية عمل المرأة وأهميته، فقد أكدت الدراسة على أن للمرأة أهمية كبيرة في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مجموعة من العوامل حددها المبحوثون على النحو التالي : أن المرأة نصف المجتمع وعملها مهم، وأن مجتمع الإمارات في حاجة لعمل المرأة خارج المنزل، وأن عمل المرأة مؤشر لتقدم المجتمع، وأخيرا أن عمل المرأة يشعرها بأهميتها وتحقيق ذاتها.

- كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠,٠١) بين أهمية عمل المرأة وسن رب الأسرة. وكذلك وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠,٠١) يبين أهمية عمل المرأة والمستوى التعليمي لرب الأسرة.

- وبالنسبة لقضية عمل المرأة خارج المنزل، فقد تناولتها الدراسة من خلال مجموعة من المحاور والعناصر تمثلت في: دوافع عمل المرأة، معوقات عمل المرأة، الآثار المترتبة على عمل المرأة، حيث كشفت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من الدوافع المسئولة عن خروج المرأة الإماراتية للعمل وذلك من وجهة نظر المبحوثين تمثلت تلك الدوافع في: أن تعليم المرأة هو الذي دفعها للعمل خارج المنزل، وكذلك التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي تعرض له المجتمع قد أدى إلى تقبل الناس لعمل المرأة، فضلا عن وقت الفراغ، وحاجة المجتمع لعمل المرأة. وقد كشفت الدراسة أيضا عن وجود علاقة ارتباطية بين تلك الدوافع والمستوى التعليمي لرب الأسرة، جاءت تلك العلاقات عند مستوى ٠,٠١ .

- كما كشفت الدراسة أيضا عن مجموعة من المعوقات التي تحول دون عمل المرأة الإماراتية من وجهة نظر عينة الدراسة تمثلت تلك المعوقات فيما يلي : أن المرأة مكانها البيت لرعاية الأسرة، وأن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع تمنع الرجال من السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل، وأن التعاليم الإسلامية لا تسمح للمرأة بالعمل، وأخيرا عدم الاقتناع بعمل المرأة على الاطلاق. وقد كشفت الدراسة أيضا وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين سن رب الأسرة ومعوقات عمل المرأة. وثمة علاقات ارتباطية أخرى ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين المستوى التعليمي لرب الأسرة ومعوقات عمل المرأة.

- وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على عمل المرأة، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود آثار ايجابية وسلبية لعمل المرأة حيث جاءت الآثار الايجابية متمثلة في : أن العمل يمنح المرأة مجالا أوسع من الحرية. وأن عمل المرأة المتزوجة يجعلها أقل اعتمادا على زوجها ماديا. أما عن الآثار السلبية فقد تمثلت في : أن الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له، وأن عمل المرأة واختلاطها بالرجال يغير من طباعها ويؤثر على سلوكها. وأن المرأة المتزوجة لا يمكنها التوفيق بين العمل ومتطلبات أسرتها. فضلا عن ان عمل المرأة المتزوجة يؤدي إلى كثير من المشاكل داخل الأسرة وأنه يجعلها تهمل بعض أو كل واجباتها الزوجية.

- كما كشفت الدراسة أيضا عن وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بين سن رب الأسرة وتلك الآثار سواء كانت سلبية أو ايجابية، ما عدا المتغير الخاص بأن الزوجة العاملة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له. كما وجدت علاقات ارتباطية أيضا دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين المستوى التعليمي لرب الأسرة وجميع المتغيرات السابقة عدا أن الزوجة تصبح ندا منافسا للزوج وأقل طاعة له.

- نستخلص من ذلك أن عمل المرأة رغم أهميته في دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم مسيرة التنمية والذي يعتبر في الوقت الحالي أحد المؤشرات الهامة للتنمية البشرية المستدامة، ومن ثم فغن الأمر يتطلب ضرورة ادماج جميع الفئات الاجتماعية بكل مستوياتها بغض النظر عن النوع أو الجنس. غير أن ذلك ينبغي ان يتم في إطار القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. ونظرا للخصوصية البنائية والثقافية لمجتمع الإمارات فإنه يسير بخطى سريعة في مجال دمج المرأة في عمليات التنمية على الرغم من وجود بعض المعوقات التي تحول دون الاستفادة المنشودة في المجالات التنموية المختلفة.

يتضح من التحليلات السابقة أن ثمة مجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تعرضت لها الأسرة الإماراتية سواء على مستوى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو على المستوى الوظيفي. حيث جاءت تلك التغيرات استجابة للتحولات التي تعرض لها المجتمع الإماراتي شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية الأخرى. تلك التحولات تعد نتاجا لمجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية (التعليم، والتحضر، والتحديث، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وبخاصة المنزلية، تطور وسائل الإعلام وتأثيراتها المختلفة وبخاصة التليفزيون، استخدام العمالة الوافدة وبخاصة خدم المنازل، فضلا عن الانفتاح الثقافي والحضاري على المستويين العربي والدولي).

غير أن تلك التحولات لم تكن تحـــولات جذريــــة فـــي كـــل العنـــاصر والمكونات والخصائص الأسرية. فثمة عناصر ومكونات تقليديـــــة مـــا تـــزال مستمرة ومتعايشة مع العناصر والمكونات الحديثة. الأمـــر الـــذي يؤكـــد علـــى صلابتها وقوتها من ناحية، واستمرار البنية التقليدية للمجتمع من ناحيـــة أخـــرى. كما يؤكد كذلك على أن مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي يعـــد مدخـــلا نظريا مناسبا لفهم عناصر الثبات والتغير في الأسرة الإماراتية، والكشـــف عـــن العوامل المختلفة المسئولة عن تداخل وتعايش تلك العناصر (التقليدية والحديثـــة) داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع الإمارات.

تاسعا : مستقبل الأسرة الإماراتية في ظل المتغيرات العالمية: رؤية استشرافية

ليس ثمة شك في أن التغيرات التي يشـــــهدها مجتمـــــع الإمـــارات منـــذ السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن على كافة الأصعدة والمســـتويات لـــم تحدث بصورة تلقائية، وإنما جاءت انعكاسا لمجموعة من العوامـــــل والظـــروف الداخلية والخارجية. تلك العوامل تتسم بالتداخل والتفاعل، ومن ثم لا يمكن الفصل بينها، أو فهم وتشخيص إحداها بمعزل عن الأخرى. غير أن تأثير تلك العوامـــل المختلفة يعد تأثيرا نسبيا.

ولقد تبين من معطيات الدراسة على الصعيدين النظري والأمـــبريقي، أن هناك مجموعة من العوامل أسهمت في التغيرات التـــي تعـــرض لـــها مجتمـــع الإمارات خلال السنوات الأخيرة. حيث تمثلت تلك العوامـــل فـــي : الاســـتقلال السياسي والتخلص من الوجود الاستعماري، وقيـــام الاتحـــاد، وظـــهور النفـــط وارتفاع أسعاره في السوق العالمي وبخاصة خلال فترة الســـبعينيات ممـــا أتـــاح الفرصة للدولة لوضع برامج وسياسات لتحقيق التنمية فـــي مختلـــف القطاعـــات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية. وعلى صعيد آخر، فقد أتاحت تلـــك التحولات الاقتصادية الفرصة لانفتاح المجتمع علـــى العـــالم الخـــارجي علـــى المستويين الاقليمي والعالمي مما ترتب عليه الاعتماد على العمالة الوافـــدة، مـــن مختلف المجتمعات والثقافات. وإن كان للعمالة الوافدة ايجابياتها فإن لـــها أيضـــا سلبياتها والتي ناقشناها من خلال الدراسة الميدانية في أحد جوانبها والمتمثل فـــي خدم المنازل. كما أن تحقيق عملية التنمية تطلب تطوير نظم التعليم في مراحلـــه المختلفة مما ساهم في رفع المستوى العلمي والثقافي ومستوى الوعي الاجتمـاعي. هذا فضلا عن تأثير التطور الملحوظ في وســـائل الإعـــلام المختلفـــة (المحليـــة والعربية والعالمية) وما أحدثته من تغيرات واضحة في مجـــال القيـــم والثقافـــة والفكر والمعرفة وأيضا ارتفاع مستوى التحضر ونمو المدن والـــذي كـــان لـــه انعكاساته أيضا في المجالات المختلفة ناهيك عن السياسات والتوجهات التنمويـــة

والتي أفرزت تغيرات واضحة على الصعيدين الكمي والنوعي في المجالات المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

ولا شك أن تلك التغيرات المجتمعية والتي أفرزتها هذه العوامل المختلفة (الداخلية والخارجية)، قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة الإماراتية باعتبارها من أهم النظم الاجتماعية من حيث بناؤها ووظائفها وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية.

وإذا كانت التحليلات النظرية والميدانية (الكمية والنوعية) قد أكدت على أن ثمة تغيرات تعرضت لها الأسرة الإماراتية خلال السنوات الأخيرة من حيث الشكل والحجم والخصائص والوظائف والقيم الاجتماعية السائدة وما تعكسه تلك القيم من أنماط سلوكية. فإن تلك التغيرات لم تكن بحال من الأحوال تغيرات جذرية. وقد أوضحنا في التحليلات السابقة الجوانب والأبعاد والعناصر التي تعرضت للتغير وتلك التي لم تتغير والعوامل المختلفة المسئولة عن ثباتها أو تغيرها سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية.

وانطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية، فإننا نرى أن وضع تصور مستقبلي أو صياغة رؤية استشرافية حول مستقبل الأسرة الإماراتية في ظل المتغيرات العالمية والتحديات المختلفة التي تفرضها العولمة بأبعادها المختلفة وآلياتها الحديثة والمتطورة يعد مسألة صعبة وذلك لمجموعة من الاعتبارات منها :

- أن النظام العالمي الجديد ذاته نظام غير مستقر (سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا). وأن ثمة صراعا بين الدول الكبرى من أجل فرض السيطرة والهيمنة على العالم كله.
- أن تصور انهيار النظم الاجتماعية التقليدية بما فيها نظام الأسرة بكل ما تحتوي عليه من قيم وعادات وتقاليد وعناصر ومكونات في ظل هذه التحديات الخارجية مسألة أيضا تحتاج إلى مراجعة وذلك لأن الواقع الفعلي يثبت أنه رغم حدوث بعض التغيرات في بنية الأسرة ووظائفها وأدوارها الأساسية، إلا أن هذه التغيرات لم تكن جذرية. وإنما ظلت الأشكال التقليدية للأسرة (الممتدة والمشتركة) بكل ما تتضمنه من منظومة للقيم الاجتماعية التقليدية (القبلية) مستمرة حتى الآن. ومن المتوقع أن تستمر خلال المراحل القادمة وأن تزداد قوة وتأثيرا في ظل التحديات الجديدة والتي تسعى القوى الكبرى من خلال ما تملكه من وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة إلى تحطيم وتدمير الثقافات المحلية والقومية، ومن ثم القضاء على النظم الاجتماعية التقليدية.
- أنه إذا كان دور وسائل الإعلام (المحلية والعربية والعالمية) ذا تأثير واضح في بنية المجتمع الثقافي والقيمية، فلاشك أن الأمر يتطلب دعما لدور الأسرة

بحيث يمكنها من القيام بوظائفها التقليدية وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية وإعداد أجيال مؤهلة فكريا وثقافيا ونفسيا واجتماعيا لمواجهة تلك التحديات المستقبلية.

- أن مواجهة تلك التحديات الاقتصادية والثقافية والتقنية للعولمة يتطلب التنسيق بين المؤسسات المختلفة والتي تشترك مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية (المؤسسات الرسمية والأهلية) من أجل خلق جيل واع ثقافيا وفكريا واجتماعيا يستطيع أن يتعايش ويتفاعل مع تلك التطورات القادمة مع الاحتفاظ بهويته وبخصوصيته الثقافية والتي كانت – وما تزال – ذات تأثير واضح في تشكيل وعيه وكيانه الاجتماعي. فالأمر لا يتطلب الانعزال عن تلك التطورات، وإنما يتطلب التفاعل معها بوعي والاستفادة من ايجابياتها بما يضمن للمجتمع الاستقرار ويحقق الأمن الاجتماعي من ناحية، والتنمية الشاملة من ناحية أخرى.
- وفي ضوء هذه الاعتبارات فإننا نرى أنه مهما حدث من تغير في بنية الأسرة ووظائفها التقليدية، فإنها سوف تظل محتفظة بكيانها التقليدي الذي يرتبط ببنية المجتمع وخصوصيته الثقافية والتي استمرت عبر آلاف من السنين. ولاشك أن قيام الأسرة الإماراتية بهذه الوظائف في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية سوف يتوقف على دور المؤسسات الأخرى التي تشترك معها في هذه الوظائف وبخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية سواء كانت تلك المؤسسات رسمية أو أهلية.
- ومن ثم فإنه لا بد من مراجعة شاملة لمفهوم الأسرة، والاتجاهات النظرية المختلفة التي تتناسب وفهم طبيعة الأسرة الإماراتية في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة التي يمر بها العالم بصفة عامة ومجتمع الإمارات بصفة خاصة. حيث حدثت تطورات وتغيرات جديدة أثرت بلا شك في الأسرة ووظائفها ومتطلباتها والشروط التي تنطلق منها حتى تستطيع مواكبة العالم الجديد والذي أصبح يمثل قرية صغيرة.
- ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لابد من مراجعة للقيم والعادات والتقاليد وكيفية المحافظة عليها في ظل نظام أسري يتسم بالترابط والتماسك وتدعيم جوانب التفاعل في ظل المتغيرات الحديثة التي أصبحت تضرب بجذورها في بلدان العالم النامي من نظم وأشكال أسرية جديدة (المعاشرة بدون زواج، الأساليب الحديثة في إنجاب الأطفال) وغيرها من متغيرات عالمية جديدة، أخذت تهدد القيم الأسرية في البلدان النامية.
- ولاشك أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعكسها العولمة في الوقت الراهن بما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات

مختلفة وعديدة تجعلها قادرة على ضرب القيم التقليدية والاتجاه نحو الفردية والمصلحة الخاصة، وتلك أمور هامة يجب وضعها في الاعتبار عند صياغة استراتيجية تنموية يكون هدفها الأساسي هو المحافظة على النظام الأسري بما يتفق والقيم الدينية من جانب، والخصوصية المجتمعية من جانب آخر. وذلك من أجل المحافظة على المجتمع الوقوف ضد العولمة وانعكاساتها السلبية، ولعل اليابان نموذج في الوقت الراهن.

المراجــــع

1 –Jack Nobbs , Robert Hine , Margaret E. Flemming " , Sociology " Second Edition , Macmillan Education , New york , 1979. p. 48 .

٢- محمد محمد الزيني، رعاية الأسرة والطفولة في المجتمع الاشتراكي العربـي، مكتبة ومطبعة الشاطئ، الاسكندرية ١٩٧٦. ص١٣.

٣- زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، مكتبة النهضـــة المصريـــة، القـــاهرة. ١٩٨٠. ص٩.

٤- المصدر نفسه، ص ص ٦-٧.

٥ – مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، ط٢، مطبعـــة لجنـــة البيان العربي،القاهرة. ١٩٥٨. ص ص ٣٠-٣١.

٦- عدنان أحمد مسلم، أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية..، مصـــدر ســـابق، ص٨.

٧- علياء شكري، الاتجاهـــات المعـــاصرة فـــي دراســـة الأســـرة، ط٢١، دار المعارف، القاهرة. ١٩٨١ص٣٣.

٨- محمد عاطف غيث، التغير الاجتمـــاعي والتخطيـــط، ط٢، دار المعـــارف، القاهرة. ١٩٦٦ص١٧ وما بعدها.

٩-نورية حمد الحوري، التحولات الاجتماعية – الاقتصادية والبناء الأسري، مـع دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريـــف والحضـــر اليمنـــي، رســـالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عيـــن شـــمس، ١٩٨٥. ص٢١٢ – ٢٣٤.

١٠-ادريس فالح نايف عزام، التحضر وأثره على الأسرة الأردنية مـــن وجهـــة نظر بنائية وظيفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القـــاهرة ١٩٧٥.

١١-عدنان أحمد مسلم وآخرون، أثر التصنيع في بنية الأسرة السورية، دراســـة ميدانية في مؤسسات القطاع الصناعي العام لمدينة دمشق، شئون اجتماعية، العدد ٥٩، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحـــدة، ١٩٩٨. ص ص ٧٩-١٠٦.

١٢-فايزة عبد المنعم سليم، الأسرة القروية المتغيرة، دراسة في أنمـــاط الانتـــاج والاستهلاك في قرية مصرية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شـــمس. ١٩٨٨. ص ص ٤-١٦، ص ص ٢٧٦-٢٩١، ص ص ٥٧١-٥٩١.

١٣-صلاح الدين محمد عبد المتعال، أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتمـــاعي للأسرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ١٩٧١.

١٤-السيد محمد الحسيني، التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي، الندوة العالمية الثالثة لمراكز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة " الإنسان والمجتمع في الخليج العربي " الكتاب الأول. ١٩٧٩، ص٤٤٠

١٥-جهينة سلطان العيسى، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ١٩٧٥.

١٦-غنيمة يوسف المهين، الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٧-باقر سلمان النجار، الأسرة وتحولات المجتمع الخليجي، قراءة نقدية، مجلة دراسات، العدد التاسع، الشارقة. ١٩٩٥. ص ص ٤٥-٤٦.

١٨-عبد الهادي قريطم، الأسرة السعودية، الرياض، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحوث والتنمية. ١٩٨١، ص١٩.

١٩-كلثم علي الغانم، المجتمع القطري من الغوص إلى التحضر، مؤسسة النور للدعاية والإعلان والنشر، قطر. ١٩٨٩. ص١٩٨.

٢٠-محمد سيد حافظ، شكري سيد أحمد، الاختيار للزواج في أقطار الخليج العربية وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية (دراسة ميدانية) على عينة من النساء بمدينة الدوحة، شئون اجتماعية، العدد ٤٠، الشارقة. ص ص ١٠١ - ١٣١.

٢١-باقر سلمان النجار، الأسرة وتحولات المجتمع الخليجي..، مصدر سابق، ص ص ٤٧-٤٩.

٢٢-فاروق إسماعيل، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري، الجزء الأول، الدوحة، جامعة قطر. ١٩٩١، ص ٢٠٥.

٢٣-ثريا التركي، دونا لدكول، عنيزة، التنمية والتغير في مدينة عربية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩١ . ص ص ٢٥٨.

٢٤-مصفى حجازي، التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، المكتب التنفيذي، العدد ٢٥ البحرين. ١٩٩٤. ص٣٤.

٢٥-محمود عودة، أسس علم الاجتماع، جامعة عين شمس. ١٩٩٧. ص ص ٧١-٧٢.

٢٦-المصدر نفسه، ص٨٤.

27 – G. Sgaritta , Towards a new paradigm , In : K. Boh , M Bak, c. clason and others , changing patterns of European Family life , Routledge , london , 1989. p. 90

٢٨- السيد رشاد غنيم، مشكلات الأسرة وسياسة مواجهتها في ضوء نظرية علم الاجتماع، في : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٧. ص ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

29–James M.Henslin , Sociology Adown – To – Earth Approach , Allyn & Bacon , Boston, 1993. p. 440

٣٠- انظر : -

- معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت. ١٩٩٤ ص ص ٣٩-٤١ .

–Mary Farmer, The Family , Second Edition , Longman grouplimited. New york, 1979. 0

٣١- محمود عودة، أسس علم الاجتماع..، مصدر سابق، ص١٩.

٣٢- معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة،.. مصدر سابق، ص ص ٣٤-٣٦.

33 –Christopher Botes Doob " ,Sociology , " An Introduction , Third Edition , Horcourt Bracourt Brace joranovich , College Publishers, New york , 1991. PP. 332 – - 333.

34 –David cheal , The one and the many : Modernity and postomdernity. In : Graham Allan (ed.) the socology of family , Blackwell publishers inc , oxford , 1999 , P. 56.

٣٥- انظر :-

- محمود عودة، أسس علم الاجتماع..، مصدر سابق، ص ص ٩٧-٩٩.

- معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة... مصدر سابق، ص٣٧.

-السيد رشاد غنيم، مشكلات الأسرة وسياسة مواجهتها..، مصدر سابق، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٢.

36 – See :- R. Jallinoja, Women between the family and employment In : K Bop & others , Changing patterns f European famity life , op.cit. , p. 384.

R. Rapoport, Fogarty & Raport (eds.) , Families in Britian , Routledge & Keganpaul , londone 1982

R- Rapoport , Ideologies about family forms : Towards diversity In : K Boh others , changing patterns , op. cit .

– N, Denzin , Postmodern social Theory , sociological Theory 1986 , 4 : 194-202.

37 –David popenoe " , sociology " Second Edition , Englewood Cliffs, NewJersey , 1974. Pp. 213-216.

٣٨- السيد رشاد غنيم، مشكلات الأسرة وسياسة مواجهتها...، مصدر سابق، ص٢٤٩.

39 –Michael Haralambos & Martin Holborn , Sociology , Themes and Perspectives ,"london, 1991. PP. 470-474.

٤٠- السيد رشاد غنيم، مشكلات الأسرة وسياسة مواجهتها..،مصدر سابق، ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

41 –See–:

– Lewis Cosre " , The Function of social Conflict , " Free press , New york , 1956

– Ralf Danrendorf " , Class and conflict in industrial society , " Califf stanford University , press , Stanford. 1959.

42–Gerlod R.leslie and Korman sheila " , The Family 2 yinsocial Context, " Oxford university , press , New york. 1985. PP 197-198.

٤٣- السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة. ١٩٨٨. ص ص ٣٣-٣٤.

٤٤- حول مفهوم التبعية انظر :-

–Andre G. Frank " ,The Development of underdevelopment , In Robert L. Robert , imperialism and Underdevelopment : Area der (Newyork) Monthly Review : press. 1970. P.6.

– Dos Santos " , The structure of Dependence , " American Economic Review vol 1. N2 (May 1976 .

– James Casporaso " , Dependence , Dependency in global system , Astructural and Behavioral Analysis " New york. 1980.

٤٥ – السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل...، مصدر سابق، ص ٢٢.

٤٦ – انظر :-

-توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، ج٢، دار الفارابي، بيروت. ١٩٧٨. ص ص ٢٤-٢٥.

-آلان منتجوى، التصنيع في الدول النامية، ترجمة السيد الحسيني، مطابع سجل العرب، ط١، القاهرة. ١٩٨٢. ص٥.

-محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٧. ص ص ٦٩-٧٠.

٤٧-السيد الحسيني، نظرية التبعية، حوار وجدل..، مصدر سابق، ص ص ٣٠-٣١.

٤٨- للمزيد انظر :-

–Immanual Wallerstein " , The Capitalist World Economy , " In Modern Capitalism , Cabridge University , Press ,. 1974. p 77.

- إبراهيم سعد الدين، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، المستقبل العربي، ص ص ١٠-١١.

- محمد عبد الشفيع، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية في العالم الثالث ١٩٧٠-١٩٨٠، ط١، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤. ص ص ٢٤١-٢٤٢.

٤٩- للمزيد حول أهم الانتقادات الموجهة إلى مدرسة التبعية انظر :

-James Pertas " , Critical Perspective on Imperialism and socialism in the Third world , "Monthly Review. Press New york , 1978. P. 40.

-نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٩. ص٣٠.

- جلال أمين، ندوة مفهوم نمط الانتاج الأسيوي وواقع المجتمعات العربية، الفكر العربي، معهد الانماء العربي، العددان ٣٥-٣٦، بيروت. ١٩٨٣. ص ص ٣١٥-٣٣٦.

- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطموح النظري والواقع التطبيقي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٧، العدد الثاني، الكويت. ١٩٨٩ ص ص ٦٣-٦٤.

- أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي، دراسة في أزمة المجتمع العربي، العدد ٨١، المستقبل العربي. بيروت. ١٩٨٥. ص١٣.

50 -David cheal,Tthe one and the many : Modernity and postmodernity , In : Graham Allan , (ed) , the sociology of the famity , op. Cit., p. p 56-57.

51 -A. Touraine , Modernity and cultural specificities , International Social Science Journal , 1988 , 40:420-533.

52 -J. Bernardes,Multidimensional developmental path ways: Aproposal to facilitate the conceptualization of famity diversity , Sociological Review , 1986 , 34 : 590-610.

53 -K. Boh , European Famity life patterns , op. Cit. 296.

٥٤- غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت. ١٩٩٣. ص ص ٢٢-٢٥.,

٥٥- **انظر:**-سمير أمين، التطوير اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، ط٤، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. ١٩٨٥، ص ص ١٧-١٨.

-نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة. ١٩٨٩. ص١٢.

-محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، مكتب سعيد رأفت، القاهرة. ١٩٨٧. ص ص ٧٩-٨٠.

-نادية رمسيس، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية المستقبل العربي، العدد ٦١. ١٩٨٦. ص ٤٥.

٥٦-نبيل سيد إمبابي، الإطار الجغرافي، في : المجتمع العربي، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٩٨٩. ص ص ١٨-١٩.

٥٧-حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مصدر سابق، ص٢٩.

٥٨-المصدر نفسه، ص ص ١٤-١٨.

٥٩-أحمد أبو زيد، الاطار الثقافي في المجتمع العربي، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة..، مصدر سابق، ص ص ٤٥٠-451.

٦٠-سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، دراسة ميدانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٠. ص٧٣.

٦١-عادل حسين وآخرون، التنمية العربية، والواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص١٥٥.

٦٢-انظر : - بكري جميل ناصر، الاطار الاقتصادي، في : المجتمع العربي، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سابق، ص ص ١٧٨-١٧٩.

- عادل حسن وآخرون، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل...، مصدر سابق، ص ص ١٨٠-١٨١.

٦٣- اجلال حلمي، دراسات في علم الاجتماع الأسري، جامعة عين شمس ١٩٩٣. ص ١٩٠.

٦٤- يوسف صايغ،نحو اعادة توجيه التنمية العربية، مجلة التعاون، العدد السابع،يوليو ١٩٨٧. ص١٠٩.

٦٥- محمد محروس إسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية، في :التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة. ١٩٧٦. ص٢٨٨.

٦٦-أنطوان زحلان، معضلة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي، السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة العلمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسياالتابعة للأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٥. ص١٢٠.

٦٧-إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٤. ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

٦٨-محمد محروس اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية..، مصدر سابق، ص ص ٢٦٩-٢٩٨.

69-Pursel Carroll W. jr, (ed " , (Technology in America , " Ahistory of Individuals and Ideas. Washington D. C , : Voice of America forum , 1980. P 37.

٧٠ -عبد اللطيف أبو أشنهو، المؤسسات الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد الجزائري، في : السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية..، مصدر سابق، ص ص ١٦٥-١٦٦.

٧١-عبد الفتاح محمد قنديل،نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية،التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية..، مصدر سابق ص ص ٣١٨-٣١٩.

٧٢-السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، ط٣، القاهرة. ١٩٨٥. ص٦ .

٧٣-فيليب هاوزر، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، ط٣، درا الكتاب للتوزيع، القاهرة. ١٩٧٩. ص ص ٩١-١١٩.

٧٤-شفيق شعبان، مشكلات النمو الحضري في الدول العربية، المؤتمر الرابع للشئون الاجتماعية، طرابلس، يوليو ١٩٧١. ص ٩٧.

٧٥-انظر :-

-هنري عزام، التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، أنماط وأشكال ترابطه، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٤. ص٢٩٦.

-د.ف.ف.كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة رمضان عريمي خلف الله، أمين توفيق الطيبي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، طرابلس، ليبيا. ١٩٨٤ص ص ٩٧-١٠٨.

٧٦-د. ف. ف. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط..، المصدر السابق، ص٧١.

٧٧-انظر :- زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الانماء العربي، ط٢، بيروت. ١٩٨٠. ص١٩١.

-John N. Edwards " , The family and change " , ALFRED A. Knopf , New York. 1969 -P. 170.

الملاحق

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة وفقا لنوع رب الأسرة

المتغيرات	ك	٪
الأب	١٩٠	٧٦,٦
الأم	٩	٣,٦
الأخ	٣٠	١٢,١
زوج الأم	١	٠٠,٤
الجد	١٧	٦,٩
زوج البنت	١	٠٠,٤
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢)

الأمارة التي ينتمي إليها رب الأسرة

الأمارة	ك	٪
أبو ظبي	٥٩	٢٣,٨
دبي	٥١	٢٠,٦
الشارقة	٣٢	١٢,٩
عجمان	٢٥	١٠,١
ام القوين	٢٠	٨,١
رأس الخيمة	٣٥	١٤,١
الفجيرة	٢٦	١٠,٥
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣)

الإمارة التي يقيم فيها رب الأسرة

الأمارة	ك	٪
أبو ظبي	٦٢	٢٥,٠
دبي	٥٢	٢١,٠
الشارقة	٣٢	١٢,٩
عجمان	٢٥	١٠,١
ام القوين	١٨	٧,٣
رأس	٣٤	١٣,٧
الخيمة	٢٥	١٠,١
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٤)

الأمارة التي يعمل فيها رب الأسرة

الأمارة	ك	٪
أبو ظبي	٨٣	٣٣,٥
دبي	٤٨	١٩,٤
الشارقة	٢٣	٩,٣
عجمان	٢٢	٨,٩
ام القوين	١٤	٥,٦
رأس الخيمة	٢٢	٨,٩
الفجيرة	١٩	٧,٧
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٥)

الحالة الزواجية للمبحوثين

المتغيرات	ك	٪
أعزب	٢	٠,٨
متزوج	٢٣٦	٩٥,٢
أرمل	١٠	٤,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٦)

نوع السكن الذي تقيم فيه الأسرة

المتغيرات	ك	٪
فيلا	١٢١	٤٨,٤
شقة	٧	٢,٨
بيت شعبي	٩٣	٣٧,٥
بيت تقليدي	٢٧	١٠,٩
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٧)

نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة حسب الإمارات المختلفة

الإمارات	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		ام القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
نوع المسكن	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فيلا	٢٨	٤٧,٥	٢٦	٥١,٠	١٥	٤٦,٩	١٥	٦٠,٠	٨	٤٠,٠	١٩	٥٤,٣	١٠	٣٨,٥	١٢١	٤٨,٨
شقة	١	١,٧	٢	٣,٩	١	٣,١	١	٤,٠	١	٥,٠	١	٢,٩	-	-	٧	٢,٨
بيت شعبي	٣٠	٥٠,٨	١١	٢١,٦	١٦	٥٠,٠	٧	٢٨,٠	٦	٣٠,٠	١١	٣١,٤	١٢	٤٦,٢	٩٣	٣٧,٥
بيت تقليدي	-	-	١٢	٢٣.٥	-	-	٢	٨,٠	٥	٢٥,٠	٤	١١,٤	٤	١٥,٤	٢٧	١٠,٩
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

قيمة كا٢=٣٤,٦١٩ درجات الحرية ١٨ مستوى الدلالة ٠,٠١ توجد دلالة إحصائية عند مستوى .٠٥

جدول رقم (٨)

ملكية المسكن

المتغيرات	ك	٪
ملك	٢٣٢	٩٣,٥
إيجار تدفعه الأسرة	٣	١,٢
إيجار تدفعه جهة العمل	١٣	٥,٢
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٩)

أنماط ملكية المسكن موزعة على مستوى الإمارات •

الإمارات / نمط الملكية	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		ام القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ملك	٥٤	٩١,٥	٤٩	٩٦,١	٣٠	٩٣,٨	٢٤	٩٦,٠	١٩	٩٥,٠	٣١	٨٨,٦	٢٥	٩٦,٢	٢٣٢	٩٣,٥
إيجار تدفعه الأسرة	–	–	––	–	١	٣,١	–	–	–	–	٢	٥,٧	–	–	٣	١,٢
إيجار تدفعه جهة العمل	٥	٨,٥	٢	٣,٩	١	٣,١	١	٤,٠	١	٥,٠	٢	٥,٧	١	٣,٨	١٣	٥,٢
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

•لا توجد دلالة إحصائية

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة (أرباب الأسر) حسب المهنة

المتغيرات	ك	%
مهن فنية عليا	٦	٢,٤
الشرطة والقوات المسلحة	٤٤	١٧,٧
وظائف إدارية	٢٤	٩,٧
موظف	٦٥	٢٦,٢
السلك الدبلوماسي	٢	٠,٠٨
مهن حرفية	١٠	٤,٠
أعمال حرة	٣٩	١٥,٧
أعمال شبه ماهرة أو غير ماهرة	٧	٢,٨
أعمال فنية ماهرة	٣	١,٢
التعليم ومتعلقاته	١٤	٥,٦
لا يعمل	٤	١,٦
متقاعد	٢٤	٩,٧
ربة منزل	٦	٢,٤
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١١)

توزيع المهن التي يعمل فيها أرباب الأسر على مستوى الإمارات•

الإمارات / المهن	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		أم القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مهن فنية عليا	١	١,٧	٢	٣,٩	١	٣,١	-	-	١	٥,٠	-	-	١	٣,٨	٦	٢,٤
الشرطة والقوات المسلحة	٨	١٣,٦	٧	١٣,٣	٧	٢١.٩	٦	٢٤,٠	٤	٢٠,٠	٨	٢٢,٩	٤	١٥,٤	٤٤	١٧,٧
وظائف إدارية	٥	٨,٥	٧	١٣,٣	٢	٦,٣	٤	١٦,٠	-	-	٦	١٧,١	-	-	٢٤	٩,٧
موظف	١٧	٢٨,٨	١٥	٢٩,٤	٩	٢٨,١	٤	١٦,٠	٣	١٥,٠	٨	٢٢,٩	٩	٣٤,٦	٦٥	٢٦,٢
السلك الدبلوماسي	٢	٣,٤	-	-	-	-	-	-	-	١٠,٠-	-	-	-	-	٢	٠,٨
مهن حرفية	-	-	٤	٧,٨	١	٣,١	١	٤,١	٢	٣٠,٠	١	٢,٩	١	٣,٨	١٠	٤,٠
أعمال حرة .	١٣	٢٢,٠	٣	٥,٩	٥	١٥,٦	٥	٢٠,٠	٦	-	٥	٤,٣	٢	٧,٧	٣[illegible]	١٥,٧
أعمال غير ماهرة	٢	٣,٤	-	-	١	٣,١	١	٤,٠	-	-	-	-	١	١١,٥	٧	٢,٨
أعمال فنية ماهرة	-	-	٢	٣,٩	-	-	-	-	-	١٠,٠	١	٢,٩	-	-	٣	١,٢
التعليم ومتعلقاته	-	-	٥	٩,٨	٤	١٢,٥	١	٤,٠	٢	-	-	-	٢	٧,٧	١٤	٥,٦
لا يعمل	-	-	١	٢,٠	١	٣,١	١	٤,٠	-	١٠,٠	١	٢,٩	-	-	٤	١,٦
متقاعد	٩	١٥,٣	٢	٣,٩	١	٣,١	١	٤,٠	٢	-	٥	١٤,٣	٤	١٥,٤	٢٤	٩,٧
ربة منزل	٢	٣,٤	٣	٥,٩	-	-	١	٤,٠	-		-	-	-	-	٦	٢,٤
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

•لا توجد دلالة إحصائية

جدول رقم (١٢)

توزيع العينة حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه رب الأسرة

المتغيرات	ك	٪
الحكومة الاتحادية	٩٣	٣٧,٥
دوائر الحكومات المحلية	٦٢	٢٥,٠
القطاع العام	١١	٤,٤
القطاع الخاص	٥	٢,٠
أعمال حرة	٤٣	١٧,٣
لا ينطبق	٣٤	١٣,٧
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٣)

توزيع العينة وفقا للقطاع الاقتصادي على مستوى الإمارات *

الإمارات / القطاعات الاقتصادية	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		ام القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحكومة الاتحادية	١٧	٢٨,٨	١٥	٢٩,٤	١٦	٥٠,٠	١٠	٤٠,٠	٧	٣٥,٠	١٧	٤٨,٦	١١	٤٢,٣	٩٣	٣٧,٥
دوائر الحكومات المحلية	١٣	٢٢,٠	٢٠	٣٩,٢	٧	٢١,٩	٧	٢٨,٠	٤	٢٠,٠	٥	١٤,٣	٦	٢٣,١	٦٢	٢٥,٠
القطاع العام	٢	٣,٤	٥	٩,٨	١	٣,١	-	-	-	-	١	٢,٩	٢	٧,٧	١١	٤,٤
القطاع الخاص	٢	٣,٤	١	٢,٠	١	٣,١	-	-	-	-	-	-	١	٣,٨	٥	٢,٠
أعمال حرة	١٤	٢٣,٧	٤	٧,٨	٥	١٥,٦	٥	٢٠,٠	٧	٣٥,٠	٦	١٧,١	٢	٧,٧	٤٣	١٧,٣
لا ينطبق	١١	١٨,٦	٦	١١,٨	٢	٦,٣	٣	١٢,٠	٢	١٠,٠	٦	١٧,١	٤	١٥,٤	٣٤	١٣,٧
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

*لا توجد دلالة إحصائية

جدول رقم (١٤)

إجمالي الدخل الشهري للأسرة

المتغيرات	ك	٪
أقل من ١٠,٠٠٠ درهم	٣٨	١٥,٣
١٠,٠٠٠ —١٤,٠٠٠	٦٩	٢٧,٨
١٥,٠٠٠-١٩,٠٠٠	٥٥	٢٢,٢
٢٠,٠٠٠-٢٤,٠٠٠	٢٧	١٠,٩
٢٥,٠٠٠-٢٩,٠٠٠	٢١	٨,٥
٣٠,٠٠٠-٣٤,٠٠٠	١٩	٧,٧
٣٥,٠٠٠-٣٩,٠٠٠	٢	٠٠,٨
٤٠,٠٠٠-٤٤,٠٠٠	٤	١,٦
٤٥,٠٠٠-٤٩,٠٠٠	٢	٠٠,٨
٥٠,٠٠٠ فأكثر	١١	٤,٤
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٥)

إجمالي الدخل الشهري للأسرة على مستوى الإمارات

الإمارات / الدخل الشهري للأسرة	أبو ظبي		دبي		الشارقة		عجمان		أم القوين		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٠،٠٠٠ درهم	٤	٦،٨	١٠	١٩،٦	٦	١٨،٨	٣	١٢،٠	٢	١٠،٠	٤	١١،٤	٩	٣٤،٦	٣٨	١٥،٣
١٠،٠٠٠-١٤،٠٠٠	١١	١٨،٦	١٤	٢٧،٥	١٣	٤٠،٦	١٠	٤٠،٠	٨	٤٠،٠	٦	١٧،١	٧	٢٦،٩	٦٩	٢٧،٨
١٥،٠٠٠-١٩،٠٠٠	١٢	٢٠،٣	٨	١٥،٧	٧	٢١،٩	٧	٢٨،٠	٤	٢٠،٠	١١	٣١،٤	٦	٢٣،١	٥٥	٢٢،٢
٢٠،٠٠٠-٢٤،٠٠٠	٦	١٠،٢	٨	١٥،٧	٣	٩،٤	٣	١٢،٠	٣	١٥،٠	٣	٨،٦	١	٣،٨	٢٧	١٠،٩
٢٥،٠٠٠-٢٩،٠٠٠	٧	١١،٩	٥	٩،٨	–	–	٢	٨،٠	١	٥،٠	٥	١٤،٣	١	٣،٨	٢١	٨،٥
٣٠،٠٠٠-٣٤،٠٠٠	٨	١٣،٦	٢	٣،٩	٢	٦،٣	–	–	٢	١٠،٠	٤	١١،٤	١	٣،٨	١٩	٧،٧
٣٥،٠٠٠-٣٩،٠٠٠	١	١،٧	١	٢،٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠،٨
٤٠،٠٠٠-٤٤،٠٠٠	١	١،٧	–	–	١	٣،١	–	–	–	–	١	٢،٩	١	٣،٨	٤	١،٦
٤٥،٠٠٠-٤٩،٠٠٠	١	١،٧	١	٢،٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠،٨
٥٠،٠٠٠ فأكثر	٨	١٣،٦	٢	٣،٩	–	–	–	–	–	–	١	٢،٩	–	–	١١	٤،٤
المجموع	٥٩	١٠٠	٥١	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٦)

مدى كفاية الدخل الشهري لمتطلبات الأسرة

المتغيرات	ك	٪
يكفي	١٩٧	٧٩,٤
لا يكفي	٥١	٢٠,٦
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٧)

نوع التصرف في حالة عدم كفاية الدخل الشهري لمتطلبات الأسرة

المتغيرات	ك	٪
الاقتراض من الأهل	٢٤	٤٦,٢
الاقتراض من الأصدقاء	٢	٣,٨
الاقتراض من البنوك	٢١	٤٠,٤
بيع بعض الممتلكات	٥	٩,٦
المجموع	٥٢	١٠٠
غير مبين	١٩٦	٧٩,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٨)

نمط الأسرة الأكثر انتشاراً

المتغيرات	ك	٪
نووية	١٢٢	٤٩,٢
ممتدة	١١٠	٤٤,٤
مشتركة	١	٠٠,٤
تعدد زوجات	٨	٣,٢
ممتدة مع تعدد زوجات	٧	٢,٨
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٩)

عدد الأطفال في الأسرة

المتغيرات	ك	٪
من صفر -٣	٦١	٢٤,٦
٤-٦	١٠٤	٤١,٩
٧-٩	٥٢	٢١,٠
١٠-١٢	٢٧	١٠,٩
١٣-١٥	١	٠,٤
١٦-١٨	٣	١,٢
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٠)

المسئول عن اختيار شريك الحياة لرب الأسرة

المتغيرات	ك	٪
أنا شخصياً	٨١	٣٢,٧
الوالدين	١٢٦	٥٠,٨
الوالدين وأنا	٣٧	١٤,٩
الاخوة والأخوات	٢	٠,٨
لا ينطق	٢	٠,٨
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢١)

درجة قرابة الزوجة / الزوج

المتغيرات	ك	٪
بنت عمى /ابن عمى	٦٩	٢٧,٨
بنت خالي /ابن خالي	٣٩	١٥,٧
من العائلة	٤٢	١٦,٩
من القبيلة	١٨	٧,٣
لا توجد صلة قرابة	٧٨	٣١,٥
لا ينطبق	٢	٠,٨
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٢)

الجنسية السابقة للزوجة / الزوج

المتغيرات	ك	٪
إماراتي	٢٣١	٩٣,١
بحريني	١	٠,٤
مصري	٣	١,٢
يمني	٣	١,٢
عماني	٣	١,٢
هندي	٢	٠,٨
إيراني	١	٠,٤
سوري	١	٠.٤
مغربي	١	٠.٤
لا ينطبق	٢	٠.٨
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٣)

الجنسية الحالية للزوجة / الزوج

المتغيرات	ك	٪
إماراتي	٢٤٣	٩٨.٠
بحريني	١	٠.٤
سوري	١	٠.٤
مغربي	١	٠.٤
لا ينطبق	٢	٠.٨
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٤)

سن رب الأسرة عند زواجه الأول

المتغيرات	ك	٪
١٥ سنة أو أقل	٢	٨
١٦-٢٠	٩٢	٣٧,١
٢١-٢٥	٨٨	٣٥,٥
٢٦-٣٠	٦٣	٢٥,٤
	٣	١,٢
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٥)

سن الزوجة عند الزواج الأول

المتغيرات	ك	٪
١٥ سنة أو أقل	٥٥	٢٢,٢
١٦ – ١٨	٩١	٣٦,٧
١٩-٢١	٤٦	١٨,٥
٢٢-٢٤	٥٦	٢٢,٦
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٦)

مدى وجود أقارب لا يقيمون مع المبحوثين في نفس المسكن

المتغيرات	ك	٪
نعم	٢٣١	٩٣,١
لا	١٧	٦,٩
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٧)

زيارات الأقارب غير المقيمين في نفس المسكن

المتغيرات	ك	٪
يومياً	٥٦	٢٢.٦
أسبوعياً	٧٤	٢٩.٨
شهرياً	٦٣	٢٥.٤
في المناسبات فقط	٢٦	١٠.٥
حسب الظروف	١٢	٤.٨
ليس لديهم أقارب غير مقيمين في نفس المسكن	١٧	٦.٩
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٨)

من له الرأي الأخير في اختيار زوجة الابن

المتغيرات	ك	٪
الوالد	١٠	٤,٠
الوالدة	١٤	٥,٦
الاثنان مع	٢٧	١٠,٩
كل أفراد الأسرة	٣٧	١٤,٩
هو نفسه	١٦٠	٦٤,٥
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٢٩)

من له الرأي الأخير في اختيار زوج البنت

المتغيرات	ك	٪
الوالد	١٠٦	٤٢,٧
الوالدة	٣٦	١٤,٥
كل أفراد الأسرة	٤٧	١٩,٠
هي نفسها	٥٩	٢٣,٨
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣٠)

مدى التغير في شروط وعادات الزواج

المتغيرات	ك	٪
تغيرت	٢٠٠	٨٠,٦
لم تتغير	٤٨	١٩.٤
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣١)

أساليب مواجهة المشكلات الأسرية

المتغيرات	ك	٪
نعالج مشاكلنا بمناقشتها فيما بيننا	١١٨	٤٧.٦
نناقش المشكلة بموضوعية ونقوم بحلها	٩١	٣٦.٧
التشاور مع أهل الزوج أو أهل الزوجة	١١٢	٤٥.٢
طلب النصح من الأصدقاء	٥٧	٢٣.٠

جدول رقم (٣٢)

الشخص الذي يتولى حل المشكلات التي تحدث بين الأبناء

المتغيرات	ك	٪
الأب	٦٤	٢٥,٨
الأم	٣٤	١٣,٧
الأب والأم	١٠٩	٤٤,٠
الجد	٣٢	١٢,٩
الأعمام	٤	١,٦
لا ينطبق	٥	٢,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣٣)

البرامج التليفزيونية التي يفضل الآباء مشاهدتها

المتغيرات	ك	٪
الأخبار	١٥٧	٦٣,٣
البرامج الدينية	١١٦	٤٦,٨
البرامج الثقافية	٥٤	٢١,٨
البرامج السياسية	٦١	٢٤,٦
الرياضة	١١٨	٤٧,٦
الأفلام والمسلسلات	١٧٨	٧١,٨
البرامج العلمية	٦١	٢٤,٦
البرامج الوثائقية	١١٩	٤٨,٠
المسلسلات البدوية	٨٠	٣٢,٣

جدول رقم (٣٤)

البرامج التليفزيونية التي تفضل الأمهات مشاهدتها

المتغيرات	ك	٪
الأخبار	٩٢	٣٧,١
البرامج الدينية	٨٥	٣٤,٣
البرامج الثقافية	٤٣	١٧,٣
البرامج السياسية	٢٤	٩,٧
الأفلام والمسرحيات	١٩٣	٧٧,٨
برامج إعداد الطعام	١٠٤	٤١,٩
برامج المرأة	١٠٢	٤١.١
الأغاني والفيديو كليب	٨٤	٣٣,٩
المسلسلات البدوية	١٦٧	٦٧,٣

جدول رقم (٣٥)

آراء المبحوثين في مدى مواصلة الأبناء تعليمهم بعد الثانوية

المتغيرات	ك	٪
نعم	٢٣٨	٩٦.٠
لا ينطبق	١٠	٤.٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣٦)

آراء المبحوثين في مدى مواصلة بناتهم التعليم بعد الثانوية

المتغيرات	ك	٪
نعم	٢٣٨	٩٦,٠
لا ينطبق	١٠	٤,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣٧)

أي الجامعات التي يفضل المبحوثون أن يواصل الأبناء تعليمهم فيها

المتغيرات	ك	٪
جامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة	١٩٤	٧٨,٢
إحدى الجامعات في الدول العربية	٧	٢,٨
إحدى الجامعات في الدول الغربية	٣٧	١٤,٩
لا ينطبق	١٠	٤,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣٨)

أي الجامعات التي يفضل المبحوثون أن يواصل بناتهم تعليمهن فيها

المتغيرات	ك	٪
جامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٣٤	٩٤,٤
إحدى الجامعات في الدول العربية	١	٠,٤
إحدى الجامعات في الدول الغربية	٣	١.٢
لا ينطبق	١٠	٤,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٣٩)

أسباب اختيار هذه الجامعات لمواصلة الأبناء الذكور تعليمهم فيها .

المتغيرات	ك	٪
لا يوجد بها اختلاط	٢٥	١٠.١
قلة التكاليف	٩٦	٣٨.٧
القرب وعدم الاغتراب	١٥١	٦٠.٩
بها جميع التخصصات	٤٧	١٩,٠
رغبة الأبناء	١٣٩	٥٦.٠
مستوى الدراسة بها أقوى وأفضل	٣٩	١٥.٧
حتى يعتمد الأبناء على أنفسهم	٣٨	١٥.٣
سهولة الحصول على عمل بعد التخرج	٣٧	١٤.٩
سهولة المتابعة	١٥١	٦٠.٩
لأن جامعات الإمارات توفر معظم الخدمات	١٩١	٧٧.٠
اكتساب لغات أجنبية	٣٧	١٤.٩
فرص انحراف الأبناء أقل	١٨	٧.٣

جدول رقم (٤٠)

أسباب اختيار هذه الجامعات لمواصلة البنات تعليمهن فيها

المتغيرات	ك	٪
عدم الاختلاط	٢٢٤	٩٠,٣
قلة التكاليف	٧٦	٣٠,٦
القرب وعدم الاغتراب	١٥٦	٦٢,٩
بها جميع التخصصات	١٤٥	٥٨,٥
وجود سكن آمن للطالبات	١٩٠	٧٦,٦
لا يجوز سفر البنت دون محرم	١٠٣	٤١,٥

جدول رقم (٤١)

مدى استخدام المبحوثين أو أسرهم للطب الشعبي في العلاج

المتغيرات	ك	٪
نعم	١٥٩	٦٤,١
أحيانا	٢٧	١٠,٩
أبدا	٦٢	٢٥,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

جدول رقم (٤٢)

أسباب استخدام الطب الشعبي في العلاج

المتغيرات	ك	٪
عندما يعجز الطب الرسمي	١٣٣	٥٣,٦
تعذر الوصول إلى المستشفى	٨٨	٣٥.٥
الاعتقاد في فاعليته	٩٢	٣٧.١
خلوه من المواد الكيماوية	١٧٥	٧٠,٦
ليس له أعراض جانبية	١٥٦	٦٢,٩

جدول رقم (٤٣)

توزيع الخدم على مستوى أسر الدراسة

المتغيرات	ك	٪
خادم واحد	١٥٠	٦٠,٥
خادمان	٧٧	٣١,٠
ثلاثة	٥	٢,٠
أربعة	١	٠,٤
المجموع	٢٣٣	٩٤,٠
غير مبين	١٥	٦,٠
المجموع	٢٤٨	١٠٠

رقـم الإيـداع
٨٣١٣ / ٢٠٠١